المجلد الثالث من شرح كليات قانون
حكم للعلامة الشيرازي

المجلد الثالث من شرح
كتاب القانون

المجلد الثالث من شرح كليات القانون

للعلامة الشيرازي في الطب

و

4651





عبد الله العيدي

العيدي

عفا الله عنه



بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بفضلك

المجلد الثالث من شرح كليات القانون ما لفقاحوج خلق الله الله محمود
ابن مسعود الشيرازي ختم الله له بالحسنى قال الشيخ رحمه الله التعليم
السادس جملة وفصل الجملة في القوى وهي ستة فصول الفصل الاول
منها اي من الجملة في اجناس القوى بقول كلي ان لفظة القوة وضعت
اولا في العرف العام بازاء المعنى الذي يصدر عن الحيوان افعال شاقة به صح
ليست بكميتها ولا كيفيتها الكثيرة الوجود عن الحيوان وضده يسمى
الضعف وهذا المعنى له مبداء ولازم اما المبداء فهو القدرة وهي كون
الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا شاء ولا يصدر عنه اذا لم
يشاء وضده يسمى العجز واما اللازم فهو ان لا ينفعل من الشيء بسهولة
فان الذي به يفعل الحركات الشاقة ربما ينفعل عنها وانفعاله عنها يصده
عن تمام فعله فلهذا صار عدم الانفعال دليلا على الشدة من القدرة
لها وصف ولازم اما الوصف فكونها موثرة في الغير واما اللازم
فهو الامكان فان القادر لما صح منه ان يفعل وصح منه ان لا يفعل
كان صدور الفعل منه في محل الامكان فسموه قوة وسموا الحصول
والوجود فعلا كما يقال للصبي انه شاب بالقوة وعند حصول الشباب
له يقال له شاب بالفعل ولنقرر هذا بوجه اخر ونقول ان المفهوم
من لفظ القوة في العرف العام وهو المعنى المذكور لما كان كمال القدرة سمي
كمال القدرة قوة ويقابلها العجز ثم ذلك المعنى يلزمه لوازم منها ان ذلك القوي
يكون قليل الانفعال اذ المنفعل في الاكثر يسمى ضعيفا فسمي كون الشيء لا ينفعل

قوه

قوه ويقابلها الوهن ومنها ان ذلك القوي لا يشترط في اطلاق لفظ القوة
عليه ان يكون مباشرا لتلك الافعال دائما او في حال اطلاق ذلك اللفظ عليه
بل ان يكون تلك الافعال ممكنة له يفعلها متى شاء فسمي نفس الامكان بالقوه اما
قوة فاعليه ان كان ذلك الامكان امكان ان يفعل واما قوة انفعاليه
ان كان ذلك الامكان امكان ان ينفعل ويقابل القوة بهذا المعنى الفعل
وهو حصول وجود ذلك الممكن سوا كان فعلا او انفعالا وذلك لان حصول
هذا الوجود هو كمال هذه القوة كما ان تلك الافعال الشاقه هي كمال تلك القوه
فلذلك يقال غذاء بالقوه اي بالامكان ويقال غذاء بالفعل اي غذاء وجد
له كونه غذاء ويقول القرشي وكذلك قول المهندس ان خطا ا ب قوته
على خط ح د معناه انه يمكن ان يكون منه مربع مساويا لمربع ح د
ويجعلون ذلك المربع قوته خطاء لاستحالة ان يقوى الخط على الخط
نعم الخط يقوى على السطح اذا كان مربعه مساويا لذلك السطح فلو
بدل سطح ا ب بخط ا ب وسطح ح د بمربع ح د لاستقام ومنها
ان القوى بذلك المعنى المتعارف يلزمه ايضا ان يكون فيه مبداء لصدور
تغير حال في غيره فسمي مبداء التغير في الغير كيف كان قوة وسمي
ذلك التغير فعلا لانه كمال هذه القوة كما ان الافعال الشاقه كمال تلك
القوة وهذا المعنى هو المراد ههنا واعلم ان التغير هو اتصاف الشيء
بما لم يكن له قبل ذلك فيستحيل ان يكون مبداؤه هو نفس المتصف به
من كل جهة والا لكان الفاعل قابلا من جهة واحدة وهو محال وكان
له ما دامت ذاته فما كان يكون له بعد ان لم يكن فلم يكن يغتر اصلا وقد

فرض وهو ايضا محال فاذن لابد وان يكون مبدا التغير مغاير الذات الموصوفه
بالتغير ويكون هو مبدا له من حيث هو مغاير له لا من حيث انهما متحدان في
شي كالطبيب اذا عالج نفسه فان نفسه هي مبدا فاعلي للعلاج وبدنه مبدا
قابلي للتعالج فالمعالج غير المعالج فانه يعالج بنفسه ويعالج ببدنه ويكون النفس
تفعل العلاج ليس من حيث ان مجموع النفس والبدن هو ذلك الطبيب بل من
حيث انهما متغايران ولذلك رسمت القوة بهذا المعنى بانها مبدا التغير من
آخر في آخر من حيث هو آخر ولما دل الدليل على وجودها في الاجسام فهو ان
الاجسام بعد اشتراكها في الجسميه متغايره في الاثار والاحياز فاختصاصها
بتلك الكمالات ان يكون للجسمية والا لزم الاشتراك في الجسمية فبقي ان يكون لامر خاص
فذلك الخاص اما ان يكون حالا في ذلك الجسم او مفارقا له لا جائز ان يكون
مفارقا له والا كانت نسبته اليه كنسبته الى ساير الاجسام فلم يكن اختصاص
ذلك الاثر عن ذلك المفارق اولى من غيره فبقي ان يكون ذلك الاثر لامر حال
فيه وهو القوة فثبت ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقسر ولا بالعرض
فهو لقوة فيه وهو المطلوب وهذا الفصل يشتمل على مباحث المبحث
الاول في بيان سبب وضعه القوى والافعال في تعليم واحد قال
رحمه الله ان القوى والافعال يعرف بعضها من بعض اذ كل قوة مبدا
فعل ما وكل فعل انما يصدر عن قوه فلهذا جمعناها في تعليم واحد قد علمت
ما المراد ههنا بلفظ القوه ولفظ الفعل ولا شك ان القوه مبدا الفعل والفعل
صادر عنها لازم لها فاذا ما عرف اولا امكن تعريف الآخر به لكن تعريف الفعل
بالقوة تعريف للشي بسببه وتعريف القوة بالفعل تعريف للشي بلازمه
والتعريف

فالتعريف الاول اولى واتم لافادته العلم اللمي بخلاف الثاني فانه لا يفيد العلم
الا بناء على ما قاله المسيحي ان العلم اللمي والاني لا يطلق حقيقة الا على العلم
التصديقي واما على التصوري فكلا اللهم الا بالمجاز فانه قد يقال
ان تصور الماهية بالحد المولف من الاحوال المادية والصورية تصور لمي
وبالرسم المولف من اللوازم تصور اني بل ان العلم الحاصل من الحد
والرسم المولف من الاسباب على ما سبق في اول الكتاب اتم من العلم
الحاصل من الرسوم المولفة من العوارض وعلى هذا يكون تعريف الفعل
بالقوة اتم من تعريف القوه بالفعل وهذا انقص منه لان العلم الحاصل
من ذلك اتم ومن هذا انقص فلو عرف كل منهما بالآخر يوقف اتم الفعل
على تصور القوه وانقص القوة على تصور الفعل ولا يلزم الدور لان تصور
القوة لا يتوقف على اتم الفعل ولا تصور الفعل على انقص القوه لجواز ان يكون
بالمشاهدة ولان الدور انما كان يلزم لو كان يعرف كل من كل ما تعرف
بعض الافعال من بعض القوى وبالعكس لا يلزم منه الدور لو كان من بعض
القوى والافعال في العكس هو ما كان في الاصل اما اذا كان غيره فلا
وهو دقيق وليس كما يظن ان ذلك ان يعرف الافعال والقوى بعضها من
بعض يلزم منه الدور فان الدور انما يلزم اذا كان الممكن تعريف كل واحد
منهما الا بالآخر واذا عرفنا كل واحد منهما بالآخر من جهة واحدة او في
حال واحدة اما اذا اختلفت الجهه كما بينا لم يلزم الدور وكذا اذا اختلفت
الحال كما اذا عرفنا المجهول منهما بما هو منهما معلوم ايهما كان لم يلزم الدور وقد
تعرف كل واحد منهما بالآخر بحسب ما يسبق منهما الى الذهن اولا وهذا

يكون في وقتين والشيخ لما استشعر ان هذا الكلام قد يظن به انه دور نبّه
على دفعه بقوله اذ كان كل قوة مبدأ فعل وكل فعل انما يصدر عن قوة
اي ان الجهة التي بها نعرف الاول بالاخر غير الجهة التي بها نعرف الاخر
بالاول اذ مع اختلاف جهة التعريف والتوقف لا يلزم الدور وفي قول
ابن المفتاح في قوله اذ كل قوة مبدأ فعل نظر فان من القوى ما هو مبدأ
انفعال على ما ذكر الاطباء في القوة الحيوانية من قسمتها الى فاعله ومنفعله
اما الفاعلة فباعتبار بسطها الشرايين وقبضها الذي هو فعل واما المنفعلة
فباعتبار تهيئتها البدن لقبول الحس والحركة الذي هو انفعال نظر اذ
ليس المراد بالانفعاليه انها قبلت الشيء بذاتها بل انها هيّأت الشيء
للقبول والقابل غيرها الا هي لانها فاعله على بابها لافادتها التهيئه وقول
الامام ان قول الشيخ في القوى والافعال تعرف بعضها من بعض كلام صحيح لان
القوه سبب والفعل مسبّب وكل منهما يصلح ان يكون معرفا للاخر
لكنه يشكل بما قاله في فصل الموضوعات في اول الكتاب من ان العلم
بالشيء انما يحصل ويتم من جهة العلم باسبابه ومباديه وكلمة انما للحصر
فيكون معناه ان العلم بالشيء لا يحصل الا من جهة العلم بمباديه واسبابه
ويلزم من هذا ان لا يكون الفعل معرفا للقوه لانه ليس مبدأ لها فاسد
اما اولا فلان الايراد مغالطة لان الشيخ لم يحصر العلم بالشيء من جهة العلم
بمباديه واسبابه مطلقا بل قال ان العلم بالشيء انما يحصل ويتم من جهة
العلم بمباديه واسبابه ان كانت له وان لم تكن فمن عوارضه واسبابه
واما ثانيا فلانا وان سلمنا ان الفعل ليس مبدأ للقوة لكنه سبب غائي لها

والتعريف

والتعريف بالسبب الغائي شايع كثير كقولهم الكوز وعاء يشرب منه الماء وعلى
هذا تعريف القوة بالفعل وان لم يكن تعريفا للشيء بمبدائه لكنه تعريف له بسببه
ولما ما ثالثا فلان مراد الشيخ من كلمة انما حصر العلم اليقيني اي العلم اليقيني
لا يحصل الا من العلم بالاسباب والمبادي فان العلم الحاصل لا من هذه الجهة
لا يسمى يقينيا ولما كانت القوة والفعل متلازمين يعرف كل واحد منهما بالاخر
جمع الشيخ الكلام فيهما في تعليم واحد ولاجل ذلك ايضا لم يفرد للروح تعليما
اخر بل ذكره في ضمن ذكره القوى وانما كان الروح والقوى يعرف كل
واحد منهما بالاخر لان الروح مبدأ للقوى ما دكروا القوى مبدأ للروح
صورة متلازما وصار كل واحد منهما يمكن تعريفه بالاخر على الوجه
الذي قلناه قال الامام وبعض الاطباء حد القوى بانها الاسباب الفاعلة للفعل
ثم قال وهذا باطل اذ يلزم ان يكون الآلة قوة وان يكون النفس قوه وهذا
غير لازم على الرسم الذي ذكره الشيخ لانه لما قال مبدأ التغير من آخر شعر بان
ذلك المبدأ يكون موجودا في شيء حالا فيه واعلم ان هذا الحد ذكره جالينوس
ولكن بهذه العبارة وهو ان القوه سبب فاعل للفعل بالذات واورد
غير الامام عليه ما اورده هو عليه وزاد بان من القوة ما هو سبب
الانفعال ولا يكون الارواح قوة لانها سبب للافعال والجواب عن
الاول ان الالات ليست هي الفاعله بالذات بل بعرض القوة لان
الالات شروط الفاعل والشرط خارج عن ماهية المشروط فيكون
الالات غير القوة على ما ذكره المسيحي فانه لا يصفو عن شوب وعن
الثاني كذلك وهو ان النفس لا تفعل هذه الافاعيل بالذات بل بواسطة

الهيئة وهو فعل وعن الرابع ان الارواح اسباب للافعال ولكن لا بالذات
بل بوساطة القوى فاندفع جميع ما اورد على كلامه المبحث الثاني في
تعديد اجناس القوى والافعال قال الشارح رحمه الله فاجناس القوى واجناس
الافعال الصادرة عنها عند الاطباء ثلثة جنس القوى النفسانية وجنس القوى
الطبيعية وجنس القوى الحيوانية انما قال عند الاطباء ثلثة لانها عند
الفلاسفة اربعة لان كل قوة فاما ان يكون فعلها مع شعور او لا يكون وعلى
التقديرين اما ان يكون لها افعال مختلفة او لا يكون او نقال لان كل قوة اما ان تصدر
عنها فعل واحد او اكثر وعلى التقديرين اما ان يكون مع شعور او لا فكيف ما كان
فالاقسام اربعة فالتي فعلها مختلف ومع شعور يسمى عندهم قوة حيوانية
وعند الاطباء نفسانية والتي فعلها مختلف وبلا شعور يسمى عندهم قوة نباتية
وعند الاطباء طبيعية والتي فعلها غير مختلف ومع الشعور يسمونها قوة
فلكية والتي فعلها غير مختلف وبلا شعور يسمى عندهم قوة طبيعية ان
كانت في البسائط مثل النارية والهوائية والمائية والارضية وان
كانت في المركبات مثل تبريد الافيون وتسخين الافربيون فانه يسمى
خاصية على ما صرح به الشيخ في الادوية القلبية واذا عرفت
ذلك فاعلم ان القوة عند الاطباء هيئة في الجسم الحيواني بها يمكن ان
يفعل افعاله بالذات اما انها هيئة فهذا مما لا اشكال فيه لان الهيئة مرادفة
للعرض والقوة عندهم عرض واما انها في الجسم الحيواني فلما بينا
ان الاثار والافعال الصادرة عن الجسم الحيواني لا يمكن ان يكون للجسمية
بل لا بد ان يكون لامر زائد حال فيه واما ان بها يمكن ان يفعل افعاله فلان

هذه

هذه الهيئة قد يكون حاصلة في العضو لكن فعلها لا يكون ظاهرا عنها مثل حصول
القوة الباصرة في العين اذا كان سبب العمى في نفس العين كالسبل والطفرة المانعة
من الابصار وانما قلنا من نفس العين لان الافة متى كانت في مقدم الدماغ
لم تكن القوة الباصرة حاصلة في العين فلم تكن حاصلة في الجسم وقد يكون حاصلة
فيه وفعلها ظاهر كحصول القوة الباصرة في العين السليمة فلما كان الفعل
تارة يصدر عن القوة عند حصولها في العضو وتارة لا يصدر كان صدوره
عنها في محل الامكان فلذلك قلنا بها يمكن ان يفعل افعاله ولا حاجة الى
زيادة وانفعالاته بناء على ان من القوى ما يحصل منه انفعال كما في القوة
الحيوانية لما سبق من الجواب وقولنا بالذات فيه فايدتان احديهما تميز
القوى عن الارواح لان الارواح وان كانت باعتبار كونها مطايا مبادي
للافعال لكنها ليست بالذات بل بوساطة القوى وثانيتهما دفع ظن من ظن
ان المزاج فاعل للفعل فانه لما راى عند صحة المزاج صدور الافعال على
ما ينبغي وعند اختلاله اختلال الافعال قال ان المزاج فاعل لها فان
قيل هذا ظن باطل فانا نرى افعال العضو يبطل مع اعتدال مزاجه كالحس
بعض الاعضاء وحركتها عند ما ينقطع الحس والحركة عنها من جهة المبداء
لعائق ولو كانت الهيئة المزاجية هي الفاعلة للافعال لاستحال ذلك وهو عدم
صدور الافعال عن العضو مع صحة مزاجه قلنا فيه نظر من وجهين
احدهما ان يقال ان المزاج الذي كلامنا فيه اي الذي ظن انه فاعل انما
هو مزاج العضو الذي هو مبداء الفعل كالدماغ مثلا ولا شك ان مزاج
هذا العضو متى كان صحيحا كانت افعاله صادرة على ما ينبغي ومتى كان

ما فو فلم تكن صادرة على ما ينبغي واذا كان كذلك كان ما ظنه الخصم صحيحًا
والجواب ان حصول القوى في غير العضو الرئيس كما ستعرف على نوعين منها ما
هي واصلة اليه على سبيل المدد ومنها ما هي مستقرة في العضو فان كان
منها واصلا على سبيل المدد فلا بد انقطاعها عنه لمانع مع صحة مزاجه
او نفوذها اليه مع اختلال مزاجه الخاص به على ان المزاج ليس موجبا لانها
ليست صادرة عن العضو المأووف واما ما كان منها مستقرا في العضو
فلا شك انها تختل عند اختلال المزاج ولا تصدر عنها الفعل على ما ينبغي ولا
تختل عند عدم اختلاله وتصدر عنها الافعال على ما ينبغي وعند ذلك يعود
البحث بل الظن المذكور والذي نقول في دفع هذا الظن ان مزاج العضو لو
كان مبدأ الافعال لما تكثرت البتة لكنها متكثرة فمبدأوها غير المزاج بيان
هذا ان مزاج العظم مزاج غالب عليه البرودة واليبوسة لكن لا ينبغي ان يفهم
من هذا ان كل واحد منها منفرد فان هذا محال في حق المركبات لامتزاج
الكيفيات فيها بعضها ببعض وانحدادها غير انها تارة تكون مائلا الى جهة
البرد واخرى الى جانب اليبس او اليهما مع وجود الاتحاد والامتزاج بين
الكيفيات فالحاصل ان مزاج العظم واحد وفيه الجذب والامساك
والهضم والدفع ولا شك ان اختلاف الاثار يدل على اختلاف المؤثرات
فالمؤثر اكثر من واحد فهو غير المزاج لكن المزاج شرط في صدور الافعال
عن القوى والشرط غير المشروط فالمزاج غير صدور الافعال وغير القوى
واذا عرفت ذلك فنقول هذه القوة تنقسم عند الاطباء الى ثلثة اجناس
نفسانية وحيوانية وطبيعية لان فعلها اما ان يكون مع شعور او لا يكون

والاول

٦

والاول يسمى عندهم قوة نفسانية والثاني وهي الشعور ايضا اما ان يكون مختصا
بالحيوان او اعم منه فان كان الاول فهو القوة الحيوانية وان كان الثاني
فهو القوة الطبيعية او نقول فعلها اما ان يكون متفننا او لا يكون فان كان الاول
فهي القوة النفسانية ان كانت مع شعور بفعلها والطبيعة ان كانت بلا متفننا فهي صح
شعور وان لم يكن فالقوة الحيوانية وسنذكر وجه الحاجة الى كل واحدة
واحدة منها في موضعه ان شاء الله تعالى ويجب ان تعلم مما قد علمت
ان الشيخ ههنا جعل للقوى النفسانية التي هي المدركة والمحركة جنسا لقوله
وجنس القوى النفسانية ولما تكلم في القوة النفسانية قال هي كالجنس لقوتي
الادراك والتحريك ولم يقل انها جنس قال المسيحي وهو الحق فان الجنس له
شروط خمسة احدها ان يكون مشتركا والثاني ان يكون الاشتراك في امر
ثبوتي فان العدم لا يشترك فيه والثالث ان يكون مقولا على ما تحته بالتواطي
فان الاشتراك قد يقع في امر ثبوتي من غير ان يكون مقولا على ما تحته بالتواطي
كالوجود على الموجودات والرابع ان يكون مع كونه بالتواطي مقوما فان
خواص النوع والاجناس مقولة على ما تحتها بالتواطي وليست مقومة
والخامس ان يكون كمال الجزء المشترك فان فصول الاجناس مقولة على ما تحتها
بالتواطي ومقومة ايضا وليست بجنس فما لم تجتمع فيه هذه الشروط
الخمسة لا يصح ان يقال له جنس والقوة النفسانية ليست كذلك فلا يكون جنسا
وانما قلنا انها ليست كذلك لان القوة وهي ان القوة لها ماهية مخصوصة ولها
انها مبدأ التغير وهذا الاعتبار الثاني وصف نسبي مغاير للاعتبار الاول عارض
له ويدل على هذه المغايرة وجهان احدهما انك بعد ان تتصور حقيقة الشيء

امكننا ان نشك في كونه مبداء لتغير شيء ام لا ولولا كونه مبداء للتغير مغايرا لحقيقته
لما جاز ذلك وبانهما ان المبدائية من مقولة المضاف لكونها معقولة بالقياس الى غيرها
واما الحقيقة المخصوصة فانها تكون صورة او كيفية ولا تكون من مقولة المضاف
فثبت بهذين الوجهين ان لكل قوة ماهية في نفسها ولها انها مبداء التغير وان
كونها مبداء التغير وصف اضافي عارض لحقيقتها المخصوصة لكنا لعجزنا عن
تصور الحقائق في انفسها لا يمكننا ان نتصور تلك الماهيات في انفسها بل انما نتصور
منها انها امر يصدر عنه كذا والاسم انما يوضع بازاء ما يعقل فاذن لفظ القوة بالمطابقة
تفيد هذا العارض واما الماهية التي هي معروض هذا العارض فلفظ القوة لا تفيدها
بالمطابقة بل ان كان ولا بد فبالالتزام والعارض لا يكون جنسا للمعروض اذ من
شرط الجنس ان يكون ذاتيا فاذن القوة النفسانية لا تكون جنسا حقيقيا للمدركة
والمحركة ولكنه يشبه الجنس من حيث انه وان كان عارضا لكنه لازم مشترك
بينهما فيكون من هذا الوجه شبيها بالجنس فثبت انه لا شيء من القوى بجنس لما تحتها
واطلاق الشيخ الجنس على القوى سهو من الناسخ الاول هذا كلامه وقد اخذه من
الامام وليس بشيء لانا لا نسلم ان العلم لا يشترك فيه ولا ان للقوة ماهية وراء
كونها مبداء التغير الى اخره ولا انه لا شيء من القوى بجنس لما تحتها لان الذي
ثبت بالوجهين ان القوة لعروضها خارجة عن معروضها فلا تكون جنسا
لمعروضها لا لما تحتها من الانواع وسيجيء على هذا المقام كلام اخر والحق ان
اطلاق الشيخ الجنس على القوى ههنا يكون على مذهب الاطباء لا الحكماء لا انه سهو
من الناسخ الاول على ما ذكره المسيحي فان مثل هذا السهو لا يتصور من الناسخ
ولعل العلة تقديم القوى الطبيعية على الحيوانية وهي على النفسانية على ما وقع في
بعض

بعض النسخ رعاية لتقديم الاعم فالاعم وعلة عكس هذا الترتيب على ما هو في بعض
النسخ رعاية لتقديم الاشرف فالاشرف واما علة تقديم الطبيعية على النفسانية
وهي على الحيوانية على ما وقع في بعض النسخ فلست اعرف العلة فيه ويحتمل
ان يكون سوء هذا الترتيب من الناسخ بتقديمه المؤخر او تاخيره للمقدم
وهو اعلم بحقيقة الحال وقد بقي علينا ههنا بيان تغاير هذه القوى وان كان
الشيخ اشار الى شيء منه في القوى الحيوانية وذلك من وجوه خمسة احدها
ان حقيقة العام غير حقيقة الخاص والقوة الطبيعية اعم من القوتين الاخريين
لوجودها حيث وجودهما من غير عكس فان الطبيعة موجودة للنبات وليس
فيه حيوانية ولا نفسانية فالطبيعة اعم من الحيوانية ومن النفسانية والحيوانية
اعم من النفسانية لوجودها حيث القوة النفسانية من غير عكس كما في العظم والغضروف
والرباط واللحوم الغددية فان هذه على مذهبهم عديمة الحس والحركة وليست
عادمة الحيوة الثاني ان الحيوانية هي المعدة لقبول الحس والحركة والمعد غير
المعد له فالحيوانية غير النفسانية وهي غير الطبيعية لان الطبيعة بما هي
طبيعة غير معدة لذلك والا لاستعد النبات لما استعد له الحيوان فان
واهب الصور ليس من جهته بخل ومنع بل ذلك من جهة الاستعداد فالقوة
الحيوانية غير الطبيعية الثالث ان حقيقة كل اثر مغاير لحقيقة الاثر الاخر
واثار القوى الطبيعية غير اثار القوة الحيوانية لان اثار الطبيعية توليد المثل
للشخص والنوع والنماء وللحيوانية توليد الارواح وتحريك الصدر بسطا
وقبضا واعداد البدن الحيواني لقبول الحس والحركة وكل واحد من هذه الاثار مغاير
لاثار القوة النفسانية واختلاف الاثار دليل على اختلاف المؤثرات فالمؤثرات

مبانيته الرابع ان القوى النفسانيه وصولها الى الاعضاء على سبيل المدد والطبيعه
مستقرة في جواهر الاعضاء على مذهبهم فالطبيعه غير النفسانيه واما
ان الطبيعيه غير الحيوانيه فلان النامية والمولدة منها تبطلان مع بقاء القوه
الحيوانيه فهي غيرها واما ان الحيوانيه غير النفسانيه فلان الحيوانيه خاليه
عن الشعور وتلك لها شعور الخامس ان حقيقة كل واحد من الاعضاء الرئيسه
غير حقيقة الآخر وآلة كل واحد منها غير آلة الآخر بالحقيقه ولكل واحد منها
قوة مخصوصة محققه القوه التي هي صادرة عن الاعضاء المختلفه الحقائق هي
الالات المختلفه مختلفه في الحقيقه وهو المطلوب لكن هذا الدليل لا يمشي على
مذهب الفيلسوف ظاهرًا كالبواقي لان اختلاف الاعضاء والالات لا يوجب
اختلاف القوى بخلاف البواقيه فهذا ما امكنني ان اذكره في بيان هذه القوى على
مذهب الاطباء وقد ذكر الشيخ وجهًا آخر سنذكره في القوى الحيوانيه ان
شاء الله تعالى قال ابن ابي صادق مستدلا على تباين هذه القوى وانها ثلثه بوجهين
احدهما انه لما كان يوجد في البدن اصناف من الافعال بعضها ارادي كالقيام و
القعود وبعضها عادم الاراده كحركه القلب للترويح وهضم المعده للغذاء
وتوليد الكبد للدم وهذا الدليل يوجب ان يكون اجناس القوى جنسين لا غير
ارادي وغير ارادي ويكون القوى الطبيعيه والحيوانيه قسمًا واحدًا الثاني
انهم لما تصفحوا الافعال وجدوا بعضها يشارك به الانسان الحيوان وبعضها
يشارك به الحيوان النبات وبعضها يستبد به الانسان وحده حكموا بان
اصناف القوى ثلثه وهذا ايضًا خطاء لانه يلزم منه ان لا يكون القوه النفسانيه
الا المفكرة لا غير لان هذه هي التي يستبد بها الانسان دون باقي القوى النفسانيه

على ما سيظهر ان شاء الله تعالى المبحث الثالث في الاعضاء
التي هي مبادي القوى والاختلاف بين الاطباء والفلاسفة فيها قال رحمه الله و — مبادي صح
لكثير من الفلاسفه وعامه الاطباء اي اكثرهم وخصوصا جالينوس يرى
ان لكل واحدة من القوى عضوا رئيسا هو معدنها اي مكانها الذي تتولد
وتحدث فيه بتوليده للروح التي تقوم تلك القوه بها وعنه اي وعن ذلك
العضو الرئيس يصدر افعالها اي افعال تلك القوة فيرون ان القوه النفسانيه
مسكنها ومصدر افعالها الدماغ في هذه العباره نظر وذلك لان كون
الدماغ مسكنا للقوى النفسانيه ومصدرًا لافعالها امر متفق عليه ولا نزاع
فيه للمعلم وانما النزاع في ان الدماغ هل هو مبداء لحدوث القوى النفسانيه
او ليس فان الاطباء يرون ان الدماغ مبداء لتلك القوى النفسانيه نفسها و
اما الفلاسفه فيقولون ان المبداء لها القلب لكن الروح لا يستعد لصدور
افعال تلك القوى الا اذا اعتدل في الدماغ اللهم الا ان يقال المراد بالمسكن المعدن
ولهذا ذكر المعدن اولا ليعرف انه المراد بالمسكن فيزول النظر ويستقيم وان
القوه الطبيعيه لها نوعان نوع غايته حفظ الشخص وتدبيره اي تدبير
الشخص في غذائه ونموه وهو المتصرف في امر الغذاء ليغذو البدن الى
نهاية النشو الذي له وفي بعض النسخ الى تمامه الى تمام نشوه وفي البعض الى — وفي بعض النسخ الى نهاية نشوه صح
نهاية عمره وفي البعض الى نهاية بقائه وتنميه اي المتصرف البدن الى نهاية
نشوه والنسخ الثلث الاول ليست على ما ينبغي لان النوع الغاذي يفعل الى
نهاية العمر لا الى نهاية النشو لان هذا فعل النامية والرابعة هي الصحيحه والخامسه
وان كانت لحسن منها لا يستقيم لها على ما اشتملت عليه الرابعه مع زيادة معنى

صحيح الان الظاهر انه ليست عبارة الشيخ بل من اصلاحات بعض المتاخرين
لاني ما وجدتها في متن النسخ بل وجدتها على هامش نسخة واحدة فان كانت
من الاصل فهي احسن النسخ والا فالرابعة كما علمت ومسكن هذا النوع
ومصدر فعله هو الكبد ونوع غايته حفظ النوع بتدبير مادة التناسل
ليخلف بدل ما يفنى من النوع واليه الاشارة بقوله وهو المتصرف في امر التناسل
ليفصل من امشاج البدن جوهر المنى الامشاج جمع مشيج كايتام في يتيم
والمشيج المختلط يقال مشجت بينهما مشجا اذا خلطت احدهما بالاخر ويقال
نطفة امشاج لماء الرجل يختلط بماء المراة ودمها ثم يصوره باذن خالقه و
هذا النوع ومصدر افعاله هو الانثيان والقوة الحيوانية وهي التي تدبر
امر الروح الذي هو مركب الحس والحركة وتهيئه اى وتهيئ الروح لقبوله
اياها اى للحس والحركة الارادية اذا حصل اى الروح في الدماغ وتجعله اى
وتجعل الروح بحيث تعطى اى الروح ما تفشو فيه الحيوة اى يجعل ما
تفشو فيه مستعدا لقبول القوى النفسانية ومصدر هذه القوة ومصدر فعلها
هو القلب واما عظيم الفلاسفة وهو ارسطوطاليس فيرى ان مبداء
جميع هذه القوى هو القلب الا ان ظهور افعالها الاولية كالحيوة والتغذية
والحس والحركة الثوانى كالسمع والبصر ونحوهما هذه المبادى المذكورة بنصبها
لان المبادى اسم ان ولان الروح لا تستعد لقبول لصدور افعال الحس
والحركة الارادية والتغذية الا اذا حصل في هذه الاعضاء التي جعلوها مبادى
لقواها فتكون هذه عنده مبادى لصدور الفعل لا للقوى وعند الاطباء انها مع
ذلك مبادى للقوى اعلم ان الشيخ الزم الاطباء على مقتضى مذهبهم بتصحيح

مذهب

مذهب الفيلسوف ان العضو قد يكون شرطا لظهور الفعل لا لحصول القوة واليه
الاشارة بقوله كما ان مبداء الحس عند الاطباء هو الدماغ ثم لكل حاسة
عضو مفرد منه يظهر فعلها فان الدماغ عند الاطباء وان كان مبداء
لقوة البصر لكن لا يصدر عنه الابصار بالفعل حتى ينفذ الروح الباصرة في العين
والحاصل انه الزم الطبيب بشيء يتسلمه ويعترف به فانه ربما يستبعد ما
يقوله الفيلسوف وينكره ويقول كيف يجوز وجود قوة بدون فعلها ولم لا
يظهر فعلها في العضو الذي هي فيه فيقال له الكلام في هذا كالكلام في مبداية
الدماغ للحواس عندك فجميع ما تقوله في هذا نقوله في امر القوى في القلب
واعلم ان القائلين بكثرة الاعضاء الرئيسة فرقتان احديهما تقول بكثرة النفوس
مع بساطتها والاخرى تقول بوحدة النفس مع تركبها لانهم ان في كل واحد
من تلك الاعضاء مبداء لفيضان تلك القوى فذلك المبداء اما ان يكون نفسا
تامة فيكون النفوس متكثرة او لا يكون نفسا تامة بل جزء نفس فيكون النفس
متركبة ومما ذكرنا يظهر فساد ما ذكره المسيحي وهو ان القائلين بكثرة الاعضاء
الرئيسة على قسمين احدهما من يقول بتركيب النفس فيقول ان كل جزء من
اجزائها متعلق بعضو رئيس هو المتولى لصدور قوة ذلك الجزء وصدور
فعله لكن اصل هذا ابطل في غير هذا الفن وهو القول بان النفس الكثرى
واحدة وثانيهما من يقول بوحدة النفس لكن يخالف في العضو الرئيس ويقول
انه ثلثة كل واحد منها مبداء قوة وعنه تصدر افعالها وقد تبين ان القايل
بهذا يلزمه الاعتراف بوحدانية العضو الرئيس اما الاول فلانه كان الواجب
ان يقول لكن اصل هذا ابطل في غير هذا الفن وهو القول بتركب النفس لا بكثرتها

فانه اصل مذهب الفرقة الاخرى واما الثاني فلان الحذاق القايلين بكثرة الاعضاء
الرئيسة لا تقول بوحدة النفس وبساطتها بل تقول بعضهم بالوحدة والتركيب وبعضهم
بالكثرة والبساطة واما القايل بالوحدة والبساطة فلا تقول الا بوحدانية العضو
الرئيس ثم اذا فتش عن الواجب وحقق وجد الامر على ما يراه ارسطاطاليس
دونهم اى دون كثير من الفلاسفة وعامة الاطباء وتوجد اقاويلهم اى اقاويل
المذكورين متنوعة من مقدمات مقنعة غير ضرورية انما يتبعون فيها
ظاهر الامور قد سبق في المبحث الخامس من تقسيم الاعضاء بحسب القوى
ذكر حجج الفريقين وما هو الحق فيه فلا حاجة الى اعادته فمن اراد الوقوف عليها
فليطالع ثمة لكن الطبيب ليس عليه من حيث هو طبيب ان يتعرف
اى بالبرهان لا بالتقليد الحق من هذين الامرين اى من كون الرئيس على
الاطلاق هو القلب او الرئيس هو الاخران وذلك لان الطبيب من حيث
هو طبيب لا من حيث هو حكيم ليس عليه الا النظر فيما به تحفظ الصحة و
تزيل المرض وان نظر في تلك الحيثية في غير ما به تحفظ الصحة وتزيل
المرض يكون قد تكلف فضولا وتكلف فيما عليه النظر فيه معرفة العضو
الصادر عنه الفعل سواء كان ذلك العضو مبدا لقوة هذا الفعل او لم
يكن وذلك لان حفظ الصحة وعلاج المرض لا يختلف بذلك لانهما انما
يتوجهان الى مبادى صدور الافعال لا الى مبادى صدور القوى فالطبيب
حيث راى ضرر الفعل يتوجه اليه معالجته بل هذا اى تعرف الحق
من هذين الامرين على الفيلسوف اذ عليه معرفة حقايق الموجودات
واثباتها بقدر الامكان ومن جملتها النفس فعليه اثباتها وبيان الحق فيها من
كونها

من جهة انها غير متكثرة ولا متركبة على ما ذهب اليها الفريقان بل مجردة واحدا
ويلزم من قيام البرهان على وحدانيتها ان يكون الرئيس واحدا وان يكون
المتعلق به اولا واحدا وهو الروح على ما سبق او على الطبيعي لان له
ايضا نظرا في النفس بوجه ما وهو من حيث هي مبدا للافاعيل
فيلزمه ان يتكلم فيها وينظر هل تعلقها بشيء واحد او اكثر والطبيب
اذا سلم له ان هذه الاعضاء المذكورة اى الدماغ والكبد مبادى لهذه القوى
اى لقوى الحس والحركة والتغذية وانما قال مبادى لظهور افعالها لا الصدور
ذواتها فلا عليه اى فلا يضره فيما يحاوله اى يطلبه ويزاوله من امر الطب
اى بما يتعلق به من حفظ الصحة وازالة المرض كانت هذه اى هذه القوى
المذكورة مستفادة من مبدا قبلها اى قبل هذه الاعضاء وهو القلب على
ما هو مذهب الفيلسوف او لم تكن اى هذه القوى مستفادة من مبدا
قبل هذه الاعضاء بل يكون حادثة في هذه الاعضاء اى فايضة من
واهب الصور على الروح التي فيها كما هو مذهب الطبيب وانما كان
الجهل به لا يضر في صناعته لان غرضه حفظ الصحة واستردادها
لا غير وقد بينا انه لا يختلف بذلك لكن جهل ذلك اى تعرف الحق من هذين
الامرين ما لا يرخص فيه للحكيم لوجوب النظر فيه عليه وتعرف ما هو الحق
من المذهبين بقدر الامكان على ما سبق واعتراض ابن المفتاح بان تعرف
الحق من هذين الامرين بالطبيب اولى من الفيلسوف وذلك ليحصل العلم
بالمحصل من الضرر لسائر الاعضاء الرئيسة بالانفراد او بتوسط المبدا
الاول عند ثبوت مبدائيته وبان القلب لو كان هو المبدا على الاطلاق

لكن ظهور الفعل عن هذه القوى انما يكون عند عضو العمل الذي هو شرط
لصدور الفعل فجاز ان يلحق القوى ضرر عن المبداء الاول والطبيب لا
لا يظهر له الضرر الا عند عضو العمل فيقصد علاج عضو العمل ويهمل المبداء
الاول الذي هو الاصل في الضرر وحينئذ لا ينجح علاجه ولا ينفع مزاجه
ساقط اما الاول فلان الطبيب من حيث هو طبيب لا يلزمه ان يعرف
الحق من هذين الامرين بالبرهان بل ذلك على سبيل التقليد والتسليم و
الشيخ انما نفى عنه ما كان على هذا الوجه من المعرفة لا مطلق المعرفة
واما الثاني فلان الضعف الذي يخص القوة هو من كثرة الاعمال وتكررها
لانها توهنان القوة ولا يحصلان الا عند عضو العمل الذي هو شرط لصدور
الفعل واما المبداء الاول اعني القلب وان كان مبداء لهذه القوى لكنه
ليس شرطا لصدور الفعل عنها فلا يلحقها فيه ضرر خاص بها والطبيب
انما ينظر في القوة التي يلحقها الضرر حتى يقصد علاجه واما فيما لا يلحقها
فيه ضرر فلا ينظر فيه البتة وقد صرح الشيخ بذلك في اسباب الضعف
الوارد على العضو او على الروح الحامل للقوة او على القوة في الفصل
التاسع والعشرين في اسباب الضعف وعلى هذا يصح كلام الشيخ
لكن الطبيب ليس عليه فيما يحاول من امر الطب كانت هذه مستفاده
عن مبداء قبلها او لم تكن قال رحمه الله **الفصل الثاني في القوى
الطبيعية المخدومة** انما ابتدا باقسام القوى الطبيعية لظهورها لعمومها
الحيوان والنبات فان العام اقل شرطا واندر معاندا من الخاص وما
كان كذلك كان اعرف وتعليم الاعرف اولى ولانها على راى بعض

المحققين

١١

المحققين وشبه ان يكون هو الحق مقدمة بالوجود لانها عنده اول القوى
التي تفاض على المني ولا يتوقف عنده على روح كما لا تفتقر القوى النباتية الى ذلك
وانما ابتدا منها بالقوى الطبيعية المخدومة لان المخدوم لكونه مطلوبا بالذات
اشرف من الخادم لكونه مطلوبا لغيره فكان بالتقديم احق وانما احتيج الى
القوى الطبيعية اما المتصرفة لاجل الشخص فلان بقاء البدن بدون الغذاء محال
لان البدن انما يمكن تكونه من جسم رطب ليكون قابلا للتشكل والتمدد ولا بد
من حرارة عاقدة منضجة محللة للفضول ويلزمه لا محالة ان تحلل الرطوبة
ويعينها على ذلك الهواء الخارجي والحركات البدنية والنفسانية فلولا الغذاء
يخلف بدل ما يتحلل منه لم يمكن بقاؤه مدة تمام التكون فضلا عما بعد ذلك
وليس يوجد في الخارج جسم اذا ما شر بدن الانسان استحال اليه بطبيعته فلا
بد اذن من ان يكون في البدن قوة من شانها ان تحيل الوارد الى مشابهة
جوهر اعضاء البدن ليخلف بدل ما يتحلل منه وهي القوة الغاذية واما
المتصرفة لاجل النوع فاحتيج اليها لما ثبت ان الموت ضروري وحدوث
الانسان بالتولد مما يندر وجوده فوجب ان يكون في البدن قوة من شانها
توليد جسم يخلف بدل ما يفنى من النوع وهي القوة المولدة وهذا الفصل
يشتمل على مباحث **المبحث الاول** في حقيقة القوة الغاذية
قال رحمه الله **اما القوى الطبيعية فمنها خادمة ومنها مخدومة** كل
قوة طبيعية ففعلها اما ان يكون مقصودا لذاته وهي المخدومة او لفعل
قوة اخرى وهي الخادمة وكان ينبغي ان يجعل الاقسام ثلثة كما جعله ابن
ابي صادق خادمة فقط كالجاذبة ومخدومة فقط كالمولدة وخادمة

كالغاذية اما انها مخدومة فلان فعلها مقصود في الشخص لذاته واما انها خادمة
فلانها تفعل لاجل النامية ويمكن ان يقال انما لم يتعرض للقسم الثالث لاندراجه
تحت القسمين الاولين لان المخدوم اعم في كونه مخدوما على الاطلاق ومخدوما
من وجه وكذلك الخادم والمخدومة جنسان جنس يتصرف في الغذاء
لبقاء الشخص وينقسم الى نوعين الى الغاذية والى النامية وجنس يتصرف
في الغذاء لبقاء النوع وينقسم الى المولدة والمصورة قد قسم الشيخ المخدومة
الى قسمين وكل قسم منها الى قسمين وذلك لان كل قوة طبيعية مخدومة ففعلها
اما ان يكون لاجل الشخص او لاجل النوع والمتصرفة لاجل الشخص اما البقائية
وهي الغاذية او الكمالية وهي النامية والمتصرفة لاجل النوع على قسمين
سنبينها فيما بعد وهما المولدة والمصورة وقدم الكلام فيما يتولى حفظ الشخص
على ما يتولى حفظ النوع لوجهين احدهما ان ما من شانه ان يكون به بقاء
النوع وهو المادة الزرعية لا يمكن وجوده الا بالشخص وثانيهما ان قصد
الطبيعة في وجود طبايع الاجناس وجود النوع والا لوقف فعلها عند
وجود الجنس ولم يحصل النوع وقصدها في وجود النوع وجود الشخص
والا لوقف فعلها عند وجود النوع ولم يحصل الشخص فالمقصد الذاتي
لها وجود الشخص ولما كان المقصود بالذات هو الشخص دون النوع
والمقصود بالذات هو اشرف من المقصود للغير قدم الكلام في متولي
حفظ الشخص على متولي حفظ النوع وهو ينقسم الى الغاذية والنامية
لان هذا المتولي اما ان لا ينقطع فعله مدة حيوته او ينقطع فان
كان الاول فهو الغاذية وان كان الثاني فهو النامية ولدوام الحاجة
الى

١٢

الى الغاذية لعدم انقطاع فعلها دون النامية لانقطاع فعلها ~~الانقطاع~~ قدم
الكلام في الغاذية على الكلام في النامية وقال فاما الغاذية فهي التي اي
فهي القوة التي تحيل الاحالة هي تغير الشيء في كيفياته كالتسخين والتبريد و
يلزمها الاستحالة في الكيف كالتسخن والتبرد الا ان الاحالة هي الاستحالة
في الكيف على ما ذكره المسيحي لان لازم الشيء لا يكون نفسه وقد يقال على ما
يعم ذلك وتغير صورة الشيء اي حقيقته وجوهره المسمى بالتكوين والافساد
ويلزمها الكون والفساد والشيخ كثيرا ما يطلق في القانون الاحالة والاستحالة
ويريد بها هذا المعنى كما في حد الخلط وغيره وكذا اراد بها ههنا فان الغذاء
بالفعل هو ما صار جزءا من جوهر الشيء الذي يقال انه بالنسبة اليه غذاء
هو مما لا اشكال فيه انه خلع الصورة الغذائية ولبس الصورة العضوية والغاذية
لا تصرف لها فيما صار غذاء بالفعل بل فيما هو غذاء بالقوة فيكون المراد بقوله
الغذاء ما هو غذاء بالقوة لا بالفعل والان احالة الغذاء قد يكون الى الفساد
اذا كان المحيل حرارة غريبة مفسدة وقد يكون الى غير ذلك اذا كان المحيل
حرارة غريزية مصلحة صارت ههنا كالجنس وقوله الى مشابهة المغتذي
ويعني به ان يصير مثله في المزاج والقوام واللون بل في الجوهر ليخلف بدل
ما يتحلل عن الاحالة التي لا يكون كذلك كما في ابدان المستسقين ومن به برص يفصله صح
كما سنبينه ان شاء الله تعالى وفي قول السامري ان الغذاء في هذا الحد
هو الفصل المادي والاحالة الى مشابهة المغتذي هو الصوري وليخلف
بدل ما يتحلل هو الغائي نظر وللمحقق والظاهر ان مراده منه ما
ذكره الامام وهو ان تعريف الغاذية في غاية الصحة لان القوة مبداء

التغير ولذلك التغير حقيقة ولها لاحالة مجاز وللفاعل فعلها غاية فالمحل هو الغذاء
وهو كالمادة والفعل هو احالة الغذاء الى مشابهة المتغذي وهي كالصورة والغاية
لتخلف بدل ما يتحلل فكانا قلنا الغاذية هي التي تفعل الفعل الفلاني في المحل الفلاني
للغاية الفلانية وهذا هو الغاية في تعريف القوى فالغذاء والاحالة كالمادة والصورة
لا انهما مادة وصورة لانهما ليسا جزئي المحدود بالقوة والفعل ليصح ذلك وهو كذلك
ما عرفه فان قيل ههنا اشكالان احدهما ان الغاذي والغذاء والمغتذي
قريبة من ان يكون متساوية في المعرفة والجهالة فلا يصح اخذ الغذاء والمغتذي
في تعريف الغاذي الذي هو القوة الغاذية وثانيهما ان هذا الحد يدخل فيه القوة
الهاضمة فانها تحيل الغذاء الى مشابهة المتغذي لتخلف بدل ما يتحلل قلنا
الجواب عن الاول انها ليست متساوية في المعرفة والجهالة لان الغذاء
معلوم مشهور وكذلك المغتذي لغة واما القوة الغاذية فلا يعرفها الا الخواص
وعن الثاني من وجهين احدهما انا بينا ان المراد بهذه المشابهة ان يصير مثله
في المزاج والقوام والجوهر واللون والهاضمة لا تفعل ذلك بل تفعل الغذاء
صالحا لقبول فعل هذه القوة ولهذا لا تدخل في حد الغاذية وثانيهما ان الغاذية
الهاضمة ليست غايتها القريبة ان تخلف بدل المتحلل بل ان تجعل الغذاء
صالحا لفعل القوة الغاذية والمراد في الحد ان يكون ذلك هو غايتها القريبة
وانما يصدق ذلك على القوة الغاذية المبحث الثاني في حقيقة القوة
النامية وتحقيق القول قال رحمه الله واما القوة النامية فهي الزائدة
اى القوة الزائدة في اقطار الجسم اى الطول والعرض والعمق على التناسب
الطبيعي اى على النسبة التي تقتضيها طبيعة ذلك الشخص الذي له تلك القوة في
اقطاره

اقطاره الثلثة فخرج بذلك السمن والورم اما الورم فظاهر اللهم الا اذا قيل
بجواز تورم جميع البدن حتى العظام والقلب وفيه بعد لامتناع تورم القلب
بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين واما السمن فقال الامام لان الاجزاء
الغذائية الزائدة في السمن لا تنفذ في جواهر الاعضاء وتزيد في اقطارها
وفيه نظر لان هذا الفرق لو صح لكان خروج السمن بقوله بما يدخل
فيه لا بهذا اللهم الا اذا قيل بجواز خروج شيء عن الحد بقيدين او قيل
ان قوله بما يدخل فيه من الغذاء ذكر لتكميل الحد لا للتتميم لكن الاكثرين صرحوا
بان السمن يخرج بهذا السبب فيه ان السمن لا يزيد في الطول وان
زاد في العرض وفي العمق والا في جواهر الاعضاء الاصلية المتولدة
عن المني وان زاد في الاعضاء المتولدة عن الدم ومائيته كاللحم والشحم
والسمين قال الامام وبقوله في اقطار الجسم تخرج الزيادات الصناعية
كما اذا اخذت شمعة وشكلتها بشكل فانك متى نقصت من طولها زدت
في عرضها وعمقها وبالعكس وفيه نظر ايضا لان زيادة الجسم في
الاقطار بنفسه ومن غير التخلخل محال فينبغي ان يكون زيادته بانضمام جسم
آخر اليه واذا كان كذلك فنقول في الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف
الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار
واذا كان كذلك فلا يحصل التمييز لتبلغ اى الجسم تمام النشو وفي بعض
النسخ به تمام النشو اى ليبلغ الجسم بالازدياد في الاقطار تمام النشو او
لتبلغ النامية بالجسم والباء للتعدية اى لتبلغ تمام النشو وهو اشارة الى
الغاية القريبة لهذه القوة بما يدخل بضم الياء والفاعل ضمير يعود الى ما

او بكسرها والفاعل ضمير النامية **فيه** اى فى الجسم **من الغذاء** هو بيان للفظه ما وبهذا القيد يخرج التخلخل فانه زيادة ولكن لا بما يدخل فيه بل بانبساط جرمه وفى هذا اشارة الى كيفية النمو وذلك ان النمو يكون بدخول الغذاء فى اجزاء النامى حتى يمددها طولا وعرضا وعمقا فلتحقيق الكلام فى النمو فنقول لا اشكال ولا خفاء ان النمو حركة ازدياد فى الجسم ولكن لا كل زيادة فان الماء اذا فسد وصار هواء زاد حجمه لا محالة وان كان لا ذلك نموا ولا كل اذا سخن الماء وهو باق على مائيته فان حجمه يزداد وليس بنمو بل انما يكون تلك الزيادة نموا اذا كانت بسبب جسم اخر ولكن لا كيف اتفق فان الماء اذا صب عليه ماء آخر صار المجموع اعظم وليس بنمو بل انما يكون ذلك نموا اذا كان الازدياد بالوارد بسبب فى نفس الجسم الذى زاد وبحركته ولكن لا كيف اتفق فان السمن بعد الهزال كذلك وليس بنمو بل يجب ان يكون ذلك مع زيادة ذلك الجسم فى اقطاره الثلثه ويكون الوارد قد استحال عن قوة فى الجسم الزائد ويكون تلك الزيادة بتمدد اجزاء الجسم الذى زاد فى اقطاره الثلثه على تناسب تقتضيه طبيعته متجها الى كمال النشو فيجب ان يكون النافذ قد داخل منه خللا احدثها فيه اذ لو كانت فيه مواضع خالية لم يكن ورود الوارد موجبا لزيادة ذلك الجسم قال الشيخ فى المباحثات ان القوة النامية تفرق اجزاء الجسم بل اتصال العضو وتدخل فى تلك المسام الاجزاء الغذائية وليس لاحد ان يقول التفريق مولم لان التفريق الغير الطبيعى هو المولم لا غير قال القرشى وههنا اشكال صعب وهو ان هذه الزيادة ليست فى الجسم الاصلى فان ذلك باق على حاله ولا فى الجسم الوارد لانه ايضا على حاله فاذن

كل

كل واحد منهما كما كان وانما انضاف جسم الى جسم فصار المجموع اعظم من كل واحد منهما وهذا المجموع لم يكن قبل ذلك صغيرا ثم عظم فاذن ليس ههنا جسم نام وفيه نظر اذ لا صعوبة فيه لانا لا نسلم ان المجموع اذا لم يكن صغيرا ثم عظم لم يكن ههنا جسم نام لانا اذا اردنا بالنمو صيرورة الجسم الاصلى اعظم مما كان كان ههنا جسم نام وهو الجسم الاصلى الذى صار عظيما بهذا الوجه ثم هذا المجموع يصير ناميا بصيرورته اعظم باحداث الغذاء الممتزج فى جميع الاصل والزائد وعلى هذا نموا ابدا ابدا الى ان يقضى الله امرا كان مفعولا قال المسيحى فى قوله بما يدخل فيه من الغذاء فيه تنبيه على ثلث فوائد الاولى فى الفرق بين الزيادة بالنمو والزيادة بالتخلخل وهو صحيح وقد ذكرنا الثانية الفرق بين الزيادة بالنمو والزيادة بالسمن لان الاول بالمداخلة والثانى بالملاصقة وفيه النظر السابق اللهم الا ان يقال بجواز خروج شىء عن الحد بقيد بين او يقال ان قوله بما يدخل فيه ذكر للتكميل لا للتتميم فيزول النظر الثالثة بيان فساد ظن من ظن ان فى الاعضاء فرجا خالية ينفذ فيها الغذاء ويملاوها ثم يتحلل منها ثم ياتى عوضه غذاء آخر وفيه نظر لان هذا وحده لا ينافى هذا الظن بل المنافى له كون الازدياد فى الاقطار بسببه اللهم الا ان يقال لولا هذا لما ظهر فساد هذا الظن مثل ما ظهر معه ولهذا قال فيه تنبيه عليه لانه صرح فيه واعلم ان ما اورده الامام على الكلام فى هذا المقام مردود اما الاول وهو قوله ان الشيخ قسم القوة الطبيعية الى الخادمة والمخدومة وقسم المخدومة الى قسمين ثم ذكر لاحد قسمى المخدومة حدا وهو انه الذى يتصرف فى الغذاء لبقاء الشخص ولا بد وان يحمل هذا على القوة التى بقاء الشخص غاية قريبة

لها اذ لولم يعتبر ذلك لاندرجت الجاذبه في الحد لان بقاء الشخص غاية لها ولكن
لا غاية قريبه فان الجاذبه غايتها القريبة جذب الغذاء ولذلك فانها اذا
جذبت وقف فعلها واما القوة الغاذيه فان غايتها القريبه بقاء الشخص
قلنا لا نسلم ان قوله الذي يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص حد بل هو وصف
عرضي ذكر ليميز احد الجنسين من الاخر حذرا من الالتباس لاشتراكهما في
التصرف في الغذاء وافتراقهما بهذا العارض وهو كون احدهما يتصرف فيه
لبقاء الشخص والاخر لبقاء النوع سلمنا انه حد لكنه ليس حدا للغاذيه على
ما يشعر به قوله من انه يجب ان يحمل هذا الحد على القوة التي بقاء الشخص
غاية قريبة لها وهي الغاذيه لان حدها يذكر بعد هذا بل هو اي المتصرف
للغذاء لبقاء الشخص حد للجنس الذي هو القدر المشترك بين الغاذيه والناميه
فان قيل فعلى هذا يكون بقاء الشخص غايه الجنس وانما يصح ذلك
لو كان بقاء الشخص غايه لكل واحد من نوعي الجنس لكنه ليس كذلك لانه جعل
غايه احد النوعين اخلاف بدل ما يتحلل وغايه النوع الاخر ابلاغ الشخص
الى غايه النشو وهما مغايران لبقاء الشخص قلت لا نسلم ان ذلك انما يصح
لو كان بقاء الشخص غاية لكل واحد من نوعي الجنس فان غاية الجنس
بالنسبة الى غايه النوع على احد وجهين وفي كل منهما غاية الجنس
مغايرة لغايه النوع الوجه الاول هو ان يكون غاية الجنس داخلة في
غاية النوع وجزا منه ويكون غايه النوع اخص من غايه الجنس والوجه
الثاني هو ان يكون غايه الجنس القريبه غاية للنوع البعيد على معنى انها تحصل
من مجموع نوعيه او انواعه ولا تحصل من نوع واحد من الجنس اصلا لكن

غايه

غاية كل نوع يكون لها مدخل في تحصيل غاية الجنس كما يقول جنس المتناول غايته بقاء جنس
الحيوان ثم نقسم المتناول الى نوعين ونقول المتناول ماكول ومشروب والبقاء لا
يحصل الا منهما وفيما نحن فيه كذلك فان البقاء لا بد له من اخلاف بدل ما يتحلل و
من ابلاغ الشخص الى غاية النشو وذلك لان الشخص لو بقي على ما كان عليه حين
تكونه في الرحم من غير ان ينمو وينشو لما عاش اصلا بل ولما خرج عن الرحم فاذن
لا بد من النمو حتى يتحرك ويخرج ثم لا بد منه ايضا ليقوى ويشد اعضاؤه ويبلغ
كاملا فيكون بقاء الشخص غاية للناميه ايضا اولا ان المتولي لابقاء الشخص منه
ما غايته ابقاء الشخص بالذات وهو الغاذيه ومنه ما غايته ابقاء الشخص
بالعرض وهو الناميه وذلك لان غايتها الذاتيه الزيادة في الاقطار الثلثه
على التناسب الطبيعي ليبلغ به الشخص كماله اللايق به ولا شك ان هذا الفعل
يتبعه بقاء الشخص مدة فعلها لانه لولا فعله هذا لاستولت الاسباب المفسدة عليه
من اول عمره وكان عمره قصيرا اما اذا تاخرت المدة بسبب حصول النماء طالت
المدة فظهر ان الناميه لها فعل في بقاء الشخص اولا ان الشخص لو وجد من
اول الامر على رتبة الكمال لاخذ في النقصان والتراجع وكان عمر الانسان قصيرا لكن
لما كانت الناميه تبلغه الكمال اللايق به مدة اولا ثم بعد ذلك ياخذ في النقصان
طال العمر فللناميه مدخل في البقاء والتحقيق ان بقاء الشخص غايه قريبة
للجنس وبعيدة لنوعيه ومما ذكرنا يعرف فساد قول المسيحي وهو ان الشيخ
لم يجعل ابقاء الشخص غاية لاحدى القوتين بل لهما جميعا وما يحكم به على المجموع
لا يجوز ان يحكم به على كل واحد واحد من افراد ذلك المجموع الا ترى ان العشرة
يصح ان يوصف بها مجموع وحداتها ولا يصح ان يوصف بها شي من احادها

لان الشيخ لم يجعل بقاء الشخص غايته قريبة للقوتين اللتين هما نوعا الجنس بل بعيدة
لها وقريبة للجنس واذا كان المذكور حد الجنس الغاذيه لا يكون حدا لهما وان لم يكن
حدا لهما فلا يلزم من اندراج الجاذبه حينئذ تحت هذا الوصف ومشاركتها
للغاذيه فيه محذور لجواز اشتراك المختلفين في بعض الاوصاف سلمنا انه حد للغاذيه
لكنه كيف يمكن ان يتصور من قوله الذي يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص ان يكون
بقاء الشخص غايته بعيدة حتى يقال يجب ان يقيد بالقريبة فان كانت هذه
العباره تدل على الغايه البعيدة فليت شعري ما هي الداله على القريبة سلمنا انه
يمكن حمله على البعيد لكن لا نسلم ان الجاذبه غايتها القريبة جذب الغذاء فانه
باطل لما ذكره الشيخ من انا لو جعلنا غاية الجاذبه جذب الغذاء الذي هو فعلها
للزم ان يكون بقاء الشخص غاية قريبة للغاذيه بل كان غايتها القريبة التغذيه
التي هي فعلها لكن هذا محال لان الاغتذاء انما احتيج اليه لاجل حفظ الشخص
فانه باطل ايضا لان بقاء الشخص ليس غاية قريبة للغاذيه وانما هي غايته بعيدة
لها وقريبة لجنسها كما سبق تحقيقه بل لان المقصود من القوة ليس وجود الفعل
حتى يكون هو غايتها بل المقصود هو ما لاجله وجود الفعل فان الجاذبه شانها
تحصيل ما يغتذى عند ما يغتذى لاجل تغذيته فالغاية القريبة للجاذبه هضم
الهاضمه للغذاء الموقوف على فعلها لا فعلها سلمنا ان الجاذبه غايتها القريبة
جذب الغذاء لكن لا نسلم ان الغاذيه غايتها القريبه بقاء الشخص بل هذا
غايتها البعيدة واخلاف عوض ما يتحلل غايتها القريبه وظهر مما ذكرنا ان الجواب
للامام حمل المذكور على القوه التي يكون بقاء الشخص غاية قريبة لها كان بناء
على اربع مقدمات لم يصح واحدة منها وهي ان المذكور حد للغاذيه وغايتها
القريبه

16

القريبه بقاء الشخص وغاذيه الجاذبه فعلها ويمكن ان يجاب عن الاولى
بانه اراد بالحد المعرف واما عن الثلث البواقي فالجواب عنها فكانه
رحمه الله عند ايراد امثال هذه الايرادات لم يكن معه احد او هو
مع نفسه والا لما صدرت عنه او ان صدرت لغيرها الى الواجب
وجواب السامري عن هذا بان بقاء الشخص غاية بعيدة للغاذيه وليس
غايه بعيدة للجاذبه بالاستقلال بل مع بقية القوى اعني الماسكه والهاضمه
والدافعه فبقاء الشخص يترتب على مجموع هذه القوى والمجموع هو الغاذيه
على احد المذهبين فغايه المجموع غايه الغاذيه ويعود الامر الى غايه الغاذيه
وهو المطلوب من كلام الشيخ هذا بان لا يستحق ان يتكلم عليه لظهور
فساده واما الثاني وهو قوله ثم ان الشيخ ذكر للقسم الثاني حدا وهو
انه الذي يتصرف في الغذاء لبقاء النوع وجب ان يحمل هذا على ما
يكون بقاء النوع غايه بعيدة لها لان الغاذيه القريبه للمولدة للمني تغير اجزاء المني
الى الاعضاء ذلك الغير واما بقاء فليس هو غايه قريبه لهذه القوى بل للطبيعه
المدبره لما تحت كرة القمر على ما هو مبين في الفصل الاول من السماع الطبيعي
من الشفاء فلانا لا نسلم ان قوله الذي يتصرف في الغذاء لبقاء النوع حد بل هو
وصف عرضي ذكر لتميز احد الجنسين عن الاخر اللهم الا ان يقال مراده
من الحد المعرف سلمنا انه حد لكن لا نسلم انه حد للمولدة بل للقدر المشترك
منها وبين المصورة اي لجنسها سلمنا انه حد لها لكن لا نسلم ان غايتها القريبه
توليد المني بل فعلها توليد المني وغايتها وجود الشخص الذي به يكون بقاء
النوع واما الثالث وهو قوله ثم ههنا مواخذه وهو انه لما حد الجنس الاول

الشخص ام النوع؟

بانه الذي يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص ادخل تحته النامية وهو غير جائز
لان غاية النامية في التصرف في الغذاء تحصيل الزيادة في الاعضاء لا ابقاء
الاصل والدليل عليه ان القوة اذا انتهت الى غايتها الذاتية سكنت ولو
كانت الغاية الذاتية للنامية بقاء الشخص لكانت اذا وردت على الغذاء
مقدار ما يبقى به الشخص وقفت ولو وقفت لكانت القوة النامية لا نامية
بل غاذية هذا خلف واذن ليس تصرف النامية في الغذاء لبقاء الشخص بل
الغاذية هي التي تصرف في الغذاء لكمال الشخص فالعبارة الصحيحة ان يقال
المخدومة جنسان جنس يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص او لتحصيل كماله فالغاذية
غايتها بقاء الاصل فقط والنامية غايتها تحصيل الكمال فقط ولكن لا يمكنها تحصيل
غايتها الا بعد تحصيل الغاذية غايتها فيكون غاية الغاذية غاية النامية
بالعرض فانا لا نسلم ان الغرض من تصرف النامية ليس ابقاء الاصل لما بينا
ان لها مدخلا فيه سلمناه لكن لا نسلم ان الشيخ جعل ابقاء الاصل غاية
لاحدى قوتي الغاذية والنامية بل غاية لجنسها على ما سلم انه حد الجنس
واذا كان كذلك فان لم يجز ادخال النامية تحته لم يجز ادخال الغاذية ايضا
ولو جاز جاز لتساوي نسبتهما اليه لكونهما نوعية في مرتبة سلمناه
لكن المتولي لابقاء الشخص منه ما غايته ابقاوه بالذات ومنه ما غايته
ابقاوه بالعرض فالاول الغاذية والثاني النامية كما سبق تقريره واذا كان
كذلك فيجوز ان يدخل النامية تحته لانه يصدق عليها لانها تصرف في الغذاء
لبقاء الاصل بالعرض واما الرابع وهو قوله ان على قول الشيخ وجنس يتصرف
في الغذاء لبقاء النوع وينقسم الى المولدة والمصورة ايضا مواخذ لانه جعل
المولدة

المولدة على نوعين احدهما الذي يولد المني في الذكور والاناث وثانيهما هو الذي
يفصل القوى التي في المني ويمزجها امزجات بحسب عضو عضو فيخص
العصب مزاجا والعظم مزاجا خاصا وظاهر ان تصرف النوع الثاني من
المولدة ليس في الغذاء بل في المني فلان الغذاء في الحقيقة ما صار جزء المغتذي
وقد يطلق مجازا على ما يصير غذاء بالفعل كما يسمى العصير خمرا وعلى ما كان
غذاء كما يقال للمعتوق عبد نظرا الى ما كان عليه فيكون اطلاق الغذاء على
المني مجازا باعتبار ما كان عليه لكونه غذاء بالقوة لكونه دما صار منيا
والدم غذاء بالقوة وهذا اولى مما ذكره الامام في الجواب عنه وهو ان المني
الذي يتصرف فيه النوع الثاني قد كان قبل ذلك صالحا لان يكون غذاء
فيصح الكلام على هذا التاويل لان اطلاق اسم الغذاء على ما يصير غذاء او
على ما كان غذاء من اقسام المجاز واما اطلاقه على ما كان قبل ذلك
صالحا لان يكون غذاء ليس من اقسام المجاز واذا كان كذلك فكيف يصح
الكلام على هذا التاويل ويمكن ان يقال كون الدم غذاء بالقوة وكونه صالحا
لان يكون غذاء بالفعل متحدان في المعنى وعلى هذا فلا اولوية لكونه ابا ه
واما الخامس وهو قوله يشبه ان يكون النامية هي الغاذية بشرط
ان يكون الوارد ازيد من المتحلل لان الفاعل في الاصل فاعل في الزيادة
وقد بسط الكلام فيه في المباحث المشرقية وقال وذلك لان فعل
الغاذية ايراد الغذاء الى العضو وتشبيهه به والصاقه والنامية فعلها
هذا الفعل الا ان الغاذية تفعل هذه الافعال الثلثة بحيث يكون الوارد
مساويا للمتحلل والنامية تفعل ازيد من المتحلل واذا كان كذلك وجب

ان يكون النامية هي الغاذية لان الغاذية اذا زادت جزء الابدان يكون ذلك
ذلك الجزء مساويا للمزيد فيه والقوة اذا كانت قوية على فعل كانت قوية
ايضا على مثله فاذا كان الجزء الزائد مشابها للاصل والقوة الغاذية
قادرة على تحصيل الاصل وجب ان يكون قادره على تحصيل الجزء الزائد
فعلى هذا القوة الغاذية هي النامية الا انها في الابتداء تكون قوية فيكون
قادرة على ايراد بدل الاصل والزائد معًا وبعد ذلك يضعف عن الزائد
ثم عن الاصل لما ذكرناه في ضرورة الموت على ان هذا الكلام من الامام مخالف
للعقل والنقل اما العقل فلان تنفن الافعال يدل على تنفن القوى بناء على
ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولان فعل النامية غير فعل الغاذية
وفعل النامية ينقطع دون فعل الغاذية فلا يكون هي هي لامتناع صدور
الكثير من الواحد من الواحد فان قيل فكيف صدر عن القوة الغاذية الافعال الثلثة
التي هي ايراد البدل والتشبيه والالصاق قلنا ان الحق عند الشيخ ان
هذه الافعال الثلثة مستندة الى ثلث قوى لا الى قوة واحدة وقد صرح
هو بهذا حيث قال وهذا الفعل للقوة المغيرة من قوى الغاذية فهذا
تصريح منه بان الافعال الثلثة صادرة عن ثلث قوى واما انه هل
الغاذية مجموع هذه الثلث او هذه الثلث خدم لها فسنتكلم عليه
واما النقل فلان الشيخ قال في هذا الفصل الاول من المقالة الثانية من
علم النفس من طبيعيات الشفاء والنامية تفعل في اول كون الحيوان فعلا
ليس هو التغذية فقط وذلك لان غاية التغذية ما حددناه ولما هذه
القوة فانها توزع الغذاء على خلاف مقتضى القوة الغاذية وذلك لان الذي

للقوه

١٨

للقوة الغاذية لذاتها ان توفي كل عضو من الغذاء بقدر عظمه وصغره وتلصقه
على السواء واما القوة النامية فانها تسلب جانبا من البدن من الغذاء
ما يحتاج اليه لزيادة في جهة اخرى فتلصقه بتلك الجهة فوق زيادة جهة
اخرى مستخدمة للغاذية في جميع ولو كان الامر الى الغاذية لسوت بينها
او لفضلت الجهة التي تقتضيها النامية مثال ذلك ان الغاذية اذا انفردت
وقوي فعلها وكان ما يورده اكثر مما يتحلل فانها تزيد في عرض الاعضاء
وعمقها زيادة ظاهرة بالتسمين ولا تزيد في الطول زيادة يعتد بها و
اما المونية فانها تزيد في الطول اكثر كثيرا مما تزيد في العرض والزيادة
في الطول اصعب من الزيادة في العرض وذلك لان الزيادة في الطول
يحتاج فيها الى تنفيذ الغذاء في الاعضاء الاصلبة من العظام والعصب
وتنفذه في اجزائها طولا لتنميها وتبعد بين اطرافها والزيادة في
العرض قد يغني فيه توسية اللحم وتغذية العظم انضمام غير حاجة
الى تنفيذ شيء كثير فيه وتحريكه وربما كانت اعضاء هي في اول
النشو كبيرة واعضاء هي في اول الامر صغيرة ثم يحتاج في اخر النشو
ان يصير ما هو اصغر اكبر وما هو اكبر اصغر فلو كان التدبير الى الغاذية
لكان ذلك يستمر على نسبة واحدة فالقوة الغاذية من حيث هي غاذية
تاتي بالغذاء وتمضي الصاقه بالبدن على النحو المستوي او القريب
من المستوي وعلى الوجه الذي في الطبع ان تفعله واما النامية
فهو عنى الى النامية بان تقسم ذلك الغذاء وتنفذه الى حيث تقتضيه
المونية خلافا لمقتضى الغاذية فهذا كلام الشيخ وفيه تصريح بان الغاذية

الصلبه خ

عن النامية واما الاطباء فانهم مجمعون على ذلك والغاذية تخدم النامية
بما تعدلها من الغذاء الزائد على مقدار المتحلل الا ما ذكره المسيحي وهو ان فعل
النامية الزيادة في الاقطار الثلثة على النسبة الطبيعية والزيادة على
هذه الصورة لا تتاتى الا بنفوذ جسم مشابه للمزيد فيه حتى تكون القوة النامية
تمدده في الاقطار الثلثة ولولا ذلك والا كانت النامية اذا بسطت الجسم
ومددته فانما تكون بسطها له في قطر مع نقصان القطرين الاخرين فنفوذ
ذلك الجسم تحيل اولا ثم يمدد الاعضاء في الاقطار الثلثة فانه لا يصعو
عن شوب على ما لا يخفى والغاذية تورد الغذاء تارة مساويا لما
يتحلل وتارة انقص وتارة ازيد قد عرفت فيما سبق ان الاسنان
ينقسم الى سن الزيادة وسن النقصان وهي اعني الغاذية تورد
في سن الزيادة الغذاء اكثر وذلك لان الحاجة الى الغذاء اكثر وذلك
لان الحاجة الى الغذاء اما الاخلاف عوض ما يتحلل او للزيادة في النمو
وهذان الامران ظاهران في سن النمو اما النمو فظاهر واما
التحلل فلاستيلاء الحرارة والرطوبة وذلك للقرب من الكون ومتى
وجد الفاعل والقابل وجد الاثر ولان سببي التحلل موجودان
في سن الصبي كان التحلل فيه اكثر منه في باقي الاسنان فان الباقي
وان حصل له الفاعل لكن القابل فيه ضعيف لبعد العهد من الكون
فلذلك كانت الحاجة الى الغذاء في سن النمو شديدة فلذلك كان
الوارد على ابدانهم ازيد من المتحلل لسد الحاجة الشديدة الى الغذاء
للامرين واما في سن الوقوف فليست الحاجة الى الغذاء الا الاخلاف

عوض

عوض ما تحلل واما في سن الذبول فيكون الوارد انقص من المتحلل لما
ذكرنا في ضرورة الموت فلذلك صارت الغاذية تورد الغذاء تارة مساويا
كما في سن الوقوف وتارة انقص كما في سن الذبول وتارة ازيد كما في
سن النمو والنمو انما يكون الا بان يكون الوارد ازيد من المتحلل قال
القرشي يشبه ان يكون هذا اكثريا وليس بواجب فانه لا امتناع في ان
يكون الوارد على الصبي المدقوق اقل من المتحلل ولذلك تخف بدنه ومع ذلك
فانه ينمو وفيه نظر فانه كيف يمكن ان يقع الزيادة في الاقطار الثلثة
بلا مزيد فان وقع زيادة بدون الغذاء فانما يكون في بعض الاقطار دون
بعض وهذا لا يكون نموا والتحقيق في هذا المقام ان يقال الدق ان كان في
اول المرتبة فلا نسلم انه تخف بدنه وان كان في الثانية او الثالثة فلا
نسلم انه ينمو وكونه في سن النمو انما يقتضي النماء لو لم يكن مانع منه وقد
وجد وهو الدق لاستحالة اجتماع النمو مع الذبول اي التزايد في الاقطار
مع التناقص فيها الا انه ليس كلما كان كذلك اي الوارد ازيد من المتحلل كان
نموا فان السمن بعد الهزال من هذا القبيل لان الوارد فيه ازيد من المتحلل
وليس هو بنمو والازدياد في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق لا
في قطرين هما العرض والعمق واليه اشار بقوله انما النمو ما كان على تناسب
طبيعي في جميع الاقطار ليبلغ به اي بالنامي تمام النشو ثم بعد ذلك اي بعد
تمام النشو المولبته وان كان سمن فانه لا يكون قبل الوقوف ذبول
وان كان هزال لما اشترك النمو والسمن في ان الوارد فيهما ازيد من المتحلل
واستشعران يظن انهما متحدان فبين انهما متغايران لوجدان كل منهما

بدون الآخر لانه قد يكون السمن حيث لا نمو البتة كالسمن الذي يكون بعد
سن الوقوف الذي يتوقع فيه الذبول المقابل للنمو وقد يكون النمو حيث
لا سمن كالنمو الذي يكون مع الهزال المقابل للسمن على ان ذلك اى الذبول
قبل الوقوف ابعد اى من النمو بعد الوقوف وعن الواجب اخرج اذ
نهوض القوة النامية لفعلها بعد وقوفها ليس مما نظهر بديا استحالته واما
الذبول قبل الوقوف فانه يلزمه ان يكون البدن متناقصا حال كونه متزايدا
في شيء واحد وذلك لا شك انه محال كيف وان حركة الذبول مضادة لحركة
النمو فيكون بينهما وقوف لا محالة فيستحيل ان يحصل الذبول عقيب النمو
ويكون في حاله وههنا دقيقة وهي ان الشيخ انما قال لا يكون قبل الوقوف
ولم يقل قبل سن الوقوف او قبل تمام النشو لانه قبلها قد يكون ذبول كما في
الصبي الملقوق المبحث الثالث في الافعال التي يتم بها
فعل القوة الغاذية قال رحمه الله والغاذية يتم فعلها بافعال
جزئية ثلثة ان الطريق الى معرفة القوى وانها كثيرة او واحدة معرفة
الافعال فمتى كانت الافعال متكثرة كانت القوى كذلك ومتى كان
الفعل واحدا كانت القوة كذلك ولا شك ان هذه الافعال متعددة
فيجب ان يكون هناك قوى متعددة وهي المحيلة لجوهر البدل والملصقة
والمشبهة وكيف لا يكون هناك قوى متعددة مع امتناع صدور الكثير
من الواحد عن الواحد فاذن لا بد وان يكون هذه الافعال الثلثة لثلث
قوى لكن هل القوة الغاذية هي مجموعها او قوة اخرى تستخدم كل واحدة منها
الظاهر انها مجموع تلك القوى الثلث لانه ليس هناك فعل آخر غير ايراد البدل

واللصاق

واللصاق والتشبيه حتى يجعل هذه القوة فاعلة له احدها تحصيل جوهر
البدل وهو الدم والخلط وفي بعض النسخ او الخلط الذي هو بالقوة القريبة
من الفعل شبيه بالعضو كلاهما جائزان ولكل توجيه على الآخر
اما اذا كان بالواو الواصلة فلكونه مذهب الشيخ لان مذهبه ان
الغاذي هو الدم مع بقية الاخلاط واما اذا كان باو الفاصلة فلكون
الاول اشارة الى مذهب القائلين بتغذيه الدم وحده والثاني اشارة الى
مذهب القائلين بتغذيته مع باقي الاخلاط وقول المسيحي انما قدم مذهب
القائلين بتغذيه الدم لانه الحق وقوله ويمكن ان يفهم من قوله او الخلط
الذي هو بالقوة القريبة شبيه بالعضو البلغم وهو الحق لانا بينا ان
البلغم يغذو بواسطة استحالته الى الدم مبني على ما اختاره من ان الغاذي
هو الدم وحده وقد يختل اى الغاذية به اى بهذا الفعل الذي هو تحصيل
جوهر البدل كما يقع في علة تسمى اطروفيا هذه العلة تفسيرها الهلاس
وهو هزال البدن لعوز الغذاء اما لعدمه في نفسه او لضعف الجاذبة
والثاني الالزاق وهو ان يجعل اى الغاذية هذا الحاصل غذاء بالفعل
التام اى صائرا جزء عضو وقد يختل اى الغاذية به اى بهذا الفعل
الذي هو الالزاق كما في الاستسقاء اللحمي لانه يحصل فيه ايراد البدل والتشبيه
ولم يحصل الالصاق ولذلك صار البدن فيه مترهلا فان الغذاء فيه متبرئ
عن العضو والمناخس اللحمي بهذا لان الزقي تشبيه اجتماع ماء في آلات
الجوف شبيه اجتماع رياح هناك فلم يحصل فيها سبب من جهة القوة
المغيرة بخلاف اللحمي والثالث التشبيه وهو ان يجعل اى الغاذية

بالعضو

هذا الحاصل عند ما صار جزءا من العضو شبيها به اي بالعضو من
كل جهة اي في قوامه ولونه وقد تخل اي الغاذية به اي بهذا الفعل
الذي هو التشبيه كما في البرص والبهق انما قدم ذكر البرص لانه اقوى
وامكن في العضو من البهق فان البدل والالزاق موجودان فيهما اما
البدل فلبقائه على حاله من غير هزال واما الالزاق فلانه لولاه لكان
حاله حال المستسقي في التهيج والتربل والترهل والتشبيه غير موجود
بدليل بياض لونه في الاعضاء الحمر وذلك لضعف القوة المغيرة لان هذا
التشبيه فعلها على ما قال وهذا الفعل اي التشبيه لا الاخلال على ما
قال المسيحي للقوى المغيرة من قوى الغاذية اي من جملة القوى التي مجموعها
الغاذية والفرق بين هذه القوة والهاضمة ان الهاضمة تحيل الوارد في
كيفياته حتى يصير استعداده لصورته النوعية مقاربا للصورة العضوية
واما المغيرة فهي التي ترجح استعداده للصورة العضوية وتبطل عنه استعداده
لصورته حتى يفسد ويحدث له الصورة العضوية فشان المغيرة تشبيه الغذاء
بالمغتذي بابطال صورته النوعية واعطاء الصورة العضوية فالمراد بالتغير
ههنا تغير الصورة لا تغير الكيفية وهي اي القوى المغيرة من جملة القوى
التي مجموعها الغاذية لا الغاذية واحدة في الانسان بالجنس وبالمبدا وفي
بعض النسخ او بالمبدا الاول ولكل وجه وذلك لانه يقال واحد بالجنس للشيئين
اللذين جنسهما واحد كما يقال ان الانسان والفرس واحد بالجنس الذي
هو الحيوان ويقال واحد بالنوع وواحد بالشخص وواحد بالعرض وغير
ذلك ويقال واحد بالمبدا اما المادي او الصوري او الفاعلي او الغائي

والمراد

والمراد بكون المغيرة واحدة بالمبدا كونها كذلك بالمبدا الفاعلي فان جميع
القوى المغيرة التي في البدن متحدة في انها صادرة عن النفس قال
الامام انه يجب ان يقول الشيخ بالجنس وبالمبدا الاول بالواو
الواصلة لا باو الفاصلة لان تلك القوى واحدة بهما وليس كما قال بانه من
الجائز ان تكون القوى المغيرة ليس لها جنس تتحد به بسبب بساطتها
وانما يجب ان تكون مختلفة بالنوع لان الاعضاء كذلك والا لكان المحيل
الى مشابهة الصورة العظمية يجب ان يكون مغايرا في حقيقته للمحيل
الى مشابهة الصورة اللحمية هكذا قيل لكن هذا انما يتم لو كان غذاء
العظم هو بعينه غذاء اللحم لان صيرورة هذا الغذاء لحما دون ذاك
وذلك الغذاء عظما دون هذا انما يكون حينئذ باختلاف مغيرتيهما بالنوع
اما اذا اختلف غذاوهما فيجوز ان يكون اختلاف الاعضاء لاختلاف
الاغذية لا لاختلاف المغيرة سلمنا ان لها جنسا تتحد به وهو مطلق المغيرة
لا مطلق الغاذية على ما قال المسيحي لكن وحدة هذه القوى المتغايرة بالنوع
تعتبر تارة من حيث الجنسية واخرى من حيث المبداية وعلى هذا يجب ان
يعتبر باو وقد تعتبر انضمام الحيثيتين وعلى هذا يجب ان تعتبر بالواو
وفي قول المسيحي ان في قول ابن المقاح بجواز ان لا يكون للقوى المغيرة جنس
تتحد به بسبب بساطتها نظرا الى ان الاعضاء وان كانت بسيطة غير
انها ليست بسيطة بحسب الحقيقة حتى يكون المغيرة التي فيها ليست
متحدة في الطبيعة الجنسية بل هي وان كانت بسيطة بحسب الحس

الا انها مركبه في نفس الامر فيكون لها ولما هو حال فيها جنس لانه حال في
المركب نظرا اذ لا ملزوم في حلول القوه في العضو كونها مركبه من حس وفصل
ويختلف بالنوع في الاعضاء المتشابهة والامام تعرض لذكر الآلية لتركيبها
من المتشابهه وسريان حكم هذه الى تلك اذ في كل عضو منها بحسب مزاجه
قوة تغير الغذاء الى تشبيه مخالف لتشبيه القوه الاخرى لما بين
الشيخ ان مغيرة كل عضو تغير الى ما يناسب ذلك العضو والاعضاء
متغايرة مختلفة الامزجة فلكل عضو تغير خاص استثنى الكبد فان فعل
مغيرتها مشترك لجميع البدن لان ما تغيره وتحيله هو صالح لان تغذو سائر
الاعضاء قال لكن المغيرة التي في الكبد تفعل فعلا مشتركا لجميع البدن قال
الامام ان هذا غير مختص بالكبد بل كل عضو من اعضاء الغذاء كذلك كالفم والمري
والمعدة والامعاء والماساريقا والعروق فان مغيرة جميع هذه الاعضاء
مشتركة لجميع البدن وهذا ليس بصحيح فان الفعل الذي في هذه الاعضاء مشترك
للبدن وهو فعل القوه الهاضمه واما المغيره التي لكل واحد من هذه
الاعضاء فليس منها ما فعله مشترك للاعضاء الا الكبد وحدها وذلك
لان فعل المغيرة كما علمت هو جعل الغذاء مترجح الاستعداد لصورة
العضو الذي هي فيه ولا شك ان الغذاء المستعد لصورة المري او المعدة لا
ينتفع به باقي الاعضاء بل يكون بالنسبة اليها فضلة والا كذلك الكبد فان فعل
مغيرتها هو جعل الغذاء دما ولا شك ان ذلك صالح لتغذية الاعضاء كلها وفي
قول القرشي وقد يظن ان الكيلوس ايضا عن فعل مغيره المعدة وليس كذلك

بل

بل من فعل هاضمتها نظر لانه يحتاج الى تفصيل وذلك لانه ان عنى بذلك ان احالة
الكيلوس نفسه عن هاضمه المعدة فهو حق وان عنى به ان احالته الى جوهر
الطبقة الداخلة عن هاضمه المعدة فليس بحق بل هذه عن مغيره هذه
الطبقه ويمكن ان يقال ان ظاهر قوله ان الكيلوس من فعل مغيره المعدة
ان وجوده من فعلها لا استحالته الى جوهر الطبقه الداخله وعلى هذا يزول
النظر فهذا تخصيص الكبد بما ذكر دون باقي اعضاء الغذاء لا ما ذكره السامري
وهو انه يمكن ان يقال ان الاعضاء لما تغيرت بالماهية وجب ان يكون التغير
في كل واحد منها مغايرا اما بالنوع فوجب ان يكون لكل واحد منها تغير خاص
والكبد وان شارك سائر الاعضاء في ان لها تغيرا خاصا لكن ما تغيره يختلف
بحسب اختلاف الاعضاء في جواهرها لانه يتنوع الى الاخلاط الاربعه
التي هي مختلفه في المزاج والصوره فيتنوع فعلها وباقي اعضاء الغذاء ليس
افعالها متنوعه مثلا المعدة فعلها متشابه غير مختلف بالنوع لان فعلها
احالة الغذاء كيلوسا وهو غير متنوع كتنوع الاخلاط فهذا الفعل المشترك
لجميع البدن في الكبد اظهر ولذلك خصها بالذكر فانه كلام غير منتظم على
ما ترى والا ما ذكره المسيحي وهو ان شان كل واحد من الاعضاء ان يحيل
الغذاء الوارد اليه الى مشابهه طبيعته وهكذا حال الكبد فانها عند ما يصل
اليها صفو الكيلوس تحيله مغيرتها الى مشاكله طبيعتها وطبيعتها قريبه
من طبيعة باقي الاعضاء فلما كان هذا فعل مغيرتها كان معنى انها تفعل
فعلا مشتركا لجميع الاعضاء بخلاف ما تفعل الفم والمعدة والامعاء فان كل
واحد منها تغير الغذاء في نفسه الا انه تغتذي به فانه لو كان كذلك لكان مجرى

الاوردة من الكبد الىها ايضا وكل واحد من هذه الاعضاء تغير الغذاء لاجل تغير
الكبد واما الكبد فانها تغير الغذاء لاجل تغذيه نفسها فتغتذي ببعضه وتدفع الباقي
الى جميع البدن وجوهرها قريب من جوهر الاعضاء فيكون الدم الذي تقدمها
قريب الشبه من الاعضاء وهذا يتضح ما قاله الامام من ان هذا يعم جميع
الات الغذاء لان فعل جميعها في الواصل اليها لاجل تغذيه نفسها حتى يصلح
لتغذيه باقي الاعضاء والمعدة وان قيل فيها ان طبقتها الداخلة تغتذي
من الكيلوس فانما اغتذاؤها على سبيل التلهي اي ليسكن الم الجوع والا
الغذاء الحقيقي لا يحصل لها الا بالدم الوارد اليها من الكبد وكيف لا يكون هذا
وقد شوهد مجي الاوردة اليها بالتشريح فتفعل هذه جميعها فيما يرد اليها
لاجل فعل الكبد وفعلها في الوارد عليها لاجل تغذيه نفسها فان بعض مقدماته
ممنوعه وبعضها مستدركة يظهر بالتامل ان شاء الله تعالى المبحث
الرابع في القوة الطبيعية المخدومه التي تفعل لاجل النوع قال
رحمه الله واما القوة المولدة فهي نوعان نوع يولد المني في الذكر والانثى
بان يتصرف في الدم الذي عنده بل في الرطوبة الثانية الى ان يستعد لقبول
قوة من واهب الصور اذا انضم الى المني سائر الشرائط صارت تلك القوة
مبدءا لان يكون منه حيوان مثل الذي تولد ذلك المني منه ان لم يكن
نغلا كالبغل وهذه القوة لا تفارق الانثيين ونوع تفصل القوى التي في المني
اي الكيفيات المزاجية لان اجزاء المني مختلفة في المزاج على المذهبين سواء
كان المني متشابه الاجزاء او متشابه الامتزاج فيمزجها اي هذا النوع
تلك القوى اي الكيفيات المزاجية المختلفة بوساطة تمزيج محالها مزجا

بحسب

٢٧

بحسب عضو عضو فيخص وفي بعض النسخ فيحصل وفي البعض فيخص
والاول اظهر من الثاني لكونه اشهر والثاني من الثالث لان استعمال الاحصار
فيما نحن فيه ليس على ما ينبغي على ما لا يخفى فيخص العصب مزاجا خاصا
وللشريان مزاجا خاصا وللعظم مزاجا خاصا وهذه القوه تفارق الانثيين
مصاحبة للمني وهي التي تفصل القوى التي في المني فيمزجها بحسب عضو عضو وهذا
الفعل انما يكون حال كون المني في الرحم ليصادف ذلك فعل القوه المصوره لان
المغيره تعد مواد الاعضاء والمصوره تلبس كل عضو صورته الخاصه به فيكمل بذلك
وجود الاعضاء ولان هذا الفعل لو كان في الانثيين لكان اذا اختلط المنيان
وتغيرت كيفياتهما احتيج الى مغيرة اخرى فاذن هذه القوه اعني المغيرة الاولى
تفعل في الرحم واما القوه المصوره فظاهر ان فعلها انما يكون في الرحم لان المني
في الرحم يستعد بفعل المغيره لفعل المصوره واعلم ان النوع الثاني من المولده
قد تشتبه باحدى قوى الغاذيه لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل واحد منهما قد
يسمى مغيره واما معنى فلان كل واحد منهما تغير ما ده ويفترقان في اللفظ
بان التي في المغيره اولى والتي في الاعضاء مغيرة ثانيه لتقدم الاولى على الثانيه
في بدن المولود وفي المعنى بان مادة الاولى المني ومادة الثانيه الدم و
ما معه من الاخلاط وبان الاولى تفعل الاعضاء والثانيه تفعل في الاعضاء
وبان الاولى لا تقصد في الفعل التشبيه بشيء والثانيه تقصد فيه التشبيه
كما سبق قال الشيخ في فصول المنتفاضة [illegible] الفرق بين المغيرتين
اللتين تخدمان القوه المولده و المغيره التي تخدم الغاذيه ان هذه تغير الغذا الى
مشاكلة عضو من اعضاء الشخص الذي هو فيه واما التي تخدمان المولده

المني يسمى

فبحالثان هذه المغيرة بخاصته اما الاولى فلانها لا تغير الغذاء الى مشاكلة
عضو للمغتذى بل الى شى لا يصلح ان يكون جزاء من عضو هذا المغتذى بل يكون
موضوعًا و معدًا لان تتكون منه عضو آخر و اما الثانيه منها فتفارقهما
جميعًا بانها لا تشبه شيئا بشى و الخيل جوهرًا الى جوهر بل تحدث فى الجوهر
الحاصل لهيز اجزاء وتشكيلها على مقاديرها و اوضاع بعضها عند بعض
ولعلها تهاوت فى قول المسيحى ان الشيخ جعل المولدة ههنا نوعين المحصله للمنى
و المغيره له و فى الشفاء نوعًا واحدًا هو المغيره لانه قال فى الفصل الخامس
من المقاله الاولى من علم النفس من طبيعيات الشفاء القوة المولدة قوه
تاخذ من الجسم الذى هى فيه جزاء هو شبيه به بالقوه فيفعل فيه باستمداد
اجسام اخرى شبيهه من التخليق و التمزيج ما يصير شبيها بالفعل و
المفهوم من هذا التعريف هو ان المولدة هى المغيرة الاولى و يكون المحصله
للمنى خارجة عنها فالى بينهما تناف ولم يحضرنى ما يجمع بين الكلامين
نظرًا انا لا نسلم ان المفهوم من التعريف هو ان المولده هى المغيره و لئن سلمناه
لكن لا نسلم ان المذكور فى الشفاء مذهبه لجواز ان يكون مذهب غيره و على
هذا يمكن الجمع بين الكلامين و مما يوكد ذلك ان المولده لما كانت قسمين
لكل منها مدخل فى بقاء النوع المحصله و المفصله ذهب بعض الاقدمين
الى ان المولدة هى المحصله و ان الغرض من هذا التحصيل وجود الشخص
الحافظ لبقاء النوع استخدمت فى تتميم فعلها المغيره الاولى و المصوره و بعضهم
الى ان المولده هى المغيره و استخدمت فى تتميم فعلها المحصله و المصورة
فعلى المذهب الاول المغيره و المصورة تخدمان المحصلة و على الثانى المحصله

والمصوره

والمصوره تخدمان المغيره و على مذهب الشيخ المغيرة الاولى لا تخدم المولده
لانها قسم منها على ما ذكره ههنا و تخدمها على ما ذكر فى فصوله و من قوله
فهاو المغيرة التى تخدم الغاذيه ليست مجموع القوى المحصله و المشبهه
و الملزقه اللهم الا بالمجاز لان المجموع كالرئيس و كل من اجزائه كالخادم
وعلى هذا يكون هذا المجموع اعتباريا وذلك اى تفصيل القوى من منى متشابه
الاجزاء او متشابه الامزاج هذا اشارة الى مسئلة خلاف بين الاقدمين
فى امر المنى فذهب ارسطو و شيعته الى انه متشابه الاجزاء لانفصاله
عن الانثيين فقط و كون كل جزء محسوس منه مشاركا لكله فى الاسم و
الحد و ذهب ابقراط و شيعته الى انه ليس متشابه الاجزاء لان المنى
يخرج من كل البدن فيخرج من اللحم شبيه به و من العظم شبيه به و على
هذا من جميع الاعضاء و هذه الاجزاء غير متشابهه الاخلاط حقائقها
باختلاف الاعضاء المنفصله هى عنها و غير متشابهه للكل و هو ظاهر
على هذا التقدير و لا يكون الكل متشابه الاجزاء بل متشابه الامزاج
لان الحس لا يميز بين تلك الاجزاء و ان كان فى نفس الامر متميزا بعضها
عن بعض قال الشيخ فى الفصل الثانى من المقاله الحاديه عشر من حيوان
الشفاء الذى دعاهم الى هذا الظن ثلثه امور و هى التى تمسك بها
ابقراط فى صحة مذهبه احدها عموم اللذة جميع البدن و لو لا خروج
المنى من الجميع لاختصت اللذة بالعضو الخارج منه المنى و ثانيها
المشاكله الكليه فانه لو لا ان كل عضو يرسل قسطه لما كانت المشابهه
بحسب عضو واحد و ثالثها مشاكلة عضو الولد لعضو ناقص من الديه

او عضو ذي شامة او زيادة وقدح ارسطو في هذا المذهب وابطله بوجوه
عشرة نذكرها ونبحث معه فيها احدها ان المشابهة تقع في الظفر والشعر
وليس يخرج منها شيء الثاني النوع لا تر سله الاعضاء الاليه مع ان المشاكله ان صح المراد ام
تقع فيها الثالث لو فرضنا ان الاعضاء قد انفصل منها شيء فعند انزال المراة
يكون في الرحم انسانان لا انسان واحد لان اعضاء المراة انفصل منها شيء
ولاعضاء الرجل قد انفصل منها شيء فمني الرجل يكون منه انسان فيكون
هناك انسانان لا واحد الرابع ما المانع من ان تولد المراة وحدها اذا
انزلت منيها لان الاعضاء كلها فيها منفصلة عن بدنها فيكون الاعضاء
منفصلة والقوى محصلة الخامس ان الانسان قد يولد ذكرا ثم يتغير مزاجه
ويولد الاناث وبالعكس ولا يجوز ان يقال ان ذلك لانتقال اعضائه من
الذكورية الى الانوثية حتى انفصل من الاعضاء الذكورية ما ولد ذكرا ثم انفصل
من الاعضاء الانوثية ما ولد انثى فليس لهذا علة الا تغير المزاج لا لان
المني انفصل من الاعضاء وخرج من الذكورة وفيه اعضاء الاناث ثم
انفصل وفيه اعضاء الذكور بل الموجب لها تغير المزاج السادس ان
الحيوان قد يسفد سفادا واحدا فيولد منه حيوانات اكثر من واحد
وربما كانت ذكرانا وربما كانت اناثا وليس يمكن ان يقال ان المني فيه
مختلف حتى يولد منه تارة ذكرانا وتارة اناثا السابع مشابهة الولد الجد
بعيد فانه ليس يمكن ان يقال ان من الجد بقي له في اولاده مني لدوام التحلل
والتغير ولو كان الامر على هذا لكانت مشابهته لوالديه اولى من
مشابهته لغيرهما قال الشيخ في الفصل المذكور من حيوان الشفاء وقد حكى

ان

٢٥

ان واحدة ولدت من حبشي بنتا بيضاء ثم هي ولدت بنتا سوداء قال
المسيحي وهذا قوي جدا لا قدح فيه وفيه نظر لاحتمال ان يكون السواد
عن الحبشي والسواد منه اللهم الا اذا تعينتا وفيه ما فيه الثامن كثير من
الحيوانات تلد غير جنسه كما تلد الدود من نوع الذباب وقد شوهد من صح
تولد الذباب من الدود المتولد من زبل الخيل عند تعفنه فلو كان المني
المولد منفصلا من كل واحد من الاعضاء استحال ذلك قال المسيحي وهذا
الوجه قوي جدا لا قدح فيه وفيه نظر التاسع اذا كان المني فيه من
كل عضو جزء فتلك الاعضاء ان لم تكن على وضعها الواجب لم يحصل
المشابهة وان كانت على وضعها الواجب كان حيوانا صغيرا العاشر
ان الغصن من الشجر الغير المثمر بعد يغرس فيثمر وكان يجب ان
لا يثمر لان الشجر التي اخذ منها لم يثمر فالاجزاء الماخوذة منها يجب ان
يكون غير مثمرة اللهم الا ان يقال ان اجزاء الثمرة كانت مخلوطة باجزاء
الغصن على ما يقوله اصحاب الخليط واذا كان كذلك فلا يبعد ان يكون
في الحيوان مثل ذلك وعلى هذا لا يحتاج ان يجيء البزر والمني من كل جزء
بل جزء واحد من البدن يكفي في ذلك اذ فيه جميع الاجزاء وهذا وجه
قوي ثبت بما ذكرنا ان المشابهة ليس سببها المادة بل القوة المصورة بحسب
استعداد المادة الحاصل من اعداد القوة المغيرة ومن انكر ان المني متشابه
الاجزاء ان يتمسك بحجة الاولى ان المني لو كان متشابه الاجزاء والقوة المولدة
لا شك انها قوة عديمة الشعور والادراك والقوة التي هذا شانها اذا فعلت
في مادة متشابهة الاجزاء وجب ان تفعل فعلا واحدا وهذا هو الحجة في

ابيات كونه البسايط ولكان يلزم ان يكون المتولد من ذلك المني كرة واحدة
وان يكون لها طبع واحد والتالي كاذب فالمقدم وهو كون المادة متشابهة
الاجزاء مثله الثانيه لا شك ان المني من فضله الهضم الاخير وذلك انما يكون
عند نضج الدم في العروق وصيرورته مستعدًا استعدادا تامًّا لان يصير من
جوهر الاعضاء ولذلك فان الضعف الذي يحصل من استفراغه ازيد من
الضعف الذي يحصل من استفراغ خمسين مرة من مثله من الدم ولذلك
يورث الضعف في جواهر الاعضاء الاصليه واذا كان كذلك كان المني
مركبا من اجزاء كل واحد منها قريب الاستعداد لان يصير عضوا وذلك
يوجب ان لا يكون المني متشابه الاجزاء بل متشابه الامتزاج فهذه حجج
الفريقين وفي الكل نظر اما ما ذكر ابقراط اولا من حديث اللذة العامه
فلانا لا نسلم عمومها لانا لا نجد هذه الحالة في جميع الاعضاء بالسوية بل في
اعضاء المني لا غير وذلك بسبب سيلان المني في اوعيته الا عند ما
يعترن به من لذع حرارة المني لم يغويه لما قد لذع فكانه يجلو والام يغوى
ثانيا واما ما ذكره ثانيا من المشاكلة الكلية فلانا لا نسلم ان سببها ارسال
كل واحد من الاعضاء شيئا من المني لجواز ان يكون السبب اعداد المغيرة
لتمام الخلقة واما ما ذكره ثالثا من مشاكلة العضو الناقص للناقص فليس
بشي فانا رايناه هو ... ولدا بصيرا ومن هو مقطوع اليد او الرجل يولد
ولدا تام الخلقة ولو كان الامر على ما قال لما كان كذلك واما ما ذكره
ارسطو اولا فلان الظفر والشعر فضلات تخرج من اعضاء مخصوصة
باسباب خاصة بها قد ينفصل من الاعضاء شي منها وعلى هذا يجوز
ان

ان يقع المشابهة بانفصال مادة الشعر والظفر من تلك الاعضاء وان لم
ينفصل منها شي واما ما ذكره ثانيا فلان العضو الالي مركب من اعضاء مخصوصه
ولها وضع مخصوص فاذا فرضنا ان تلك الاعضاء قد انفصل منها شي فحينئذ
لم لا يقع المشابهة ولما ما ذكره ثالثا فلان الاجزاء اللحمية المنفصلة من بدن
المراة ينضم الى الاجزاء اللحمية من بدن الرجل فيحصل من المجموع لحم الولد وكذا
في كل واحد من الاعضاء لان الجنسية علة الضم وعلى هذا لا يلزم ان
يكون هناك انسانان بل انسان واحد واما ما ذكره رابعا فلان مني
الرجل شرط في ظهور الاعضاء وكيف لا وقد تقدم ان مني المراة ليس فيه
قوة عاقدة بل منعقدة واما ما ذكره خامسا فلانه قد ثبت ان الة الانثى
هي بعينها الة الذكر غير انها ظاهرة في الذكر لحرارة المزاج وكامنة في الانثى
لبرودة المزاج واذا كان كذلك فلم لا يقال ان اعضاء الذكر لما انفصل بها
المني صادفته حرارة في الرحم فولد ذكرا او صادفته برودة فولد انثى
وحينئذ يندفع ما قاله واما ما ذكره سادسا فلانه يحتمل ان يقال ان
الاجزاء اللحمية مثلا انفصل منها في زرقة من زرقات المني جزء وفي
الزرقة الثانيه جزء اخر الى اخره وكذلك الكلام في كل واحد من الاعضاء
ثم يتفق احتواء الرحم على كل زرقة على ما ذكرناه في سبب التوام واما
كونه تارة يولد ذكرا وتارة يولد انثى فلا قتران الحرارة او البرودة في الرحم
واما ما ذكره سابعا فلما فيه من النظر واما ما ذكره ثامنا فلمثله ولما ما ذكره
تاسعا فلان تلك الاعضاء اذا كانت على الترتيب الواجب كان جنينا وهو
حيوان صغير واما ما ذكره عاشرا فلانه انما يتم بارتكاب مذهب اصحاب

اصحاب الخليط هكذا قيل وفي انه انما يتم بارتكاب نظر واما الحجة الاولى للمتكلمين
ففاسدة لما ذكره الامام من ان اللازم منها وهو كون المتولد كرة لازم لمن يجعل
المني مختلف الاجزاء لانا اذا فرضناه مركبا فلا بد وان يكون الاجزاء البسيطة
حاصلة فيه بالفعل ولكل واحد من تلك المواد البسيطة قوة بسيطة فيجب
ان يكون كل واحد منها كرة حتى يكون المتولد من المني كرات مضمومة بعضها
الى بعض فانه ايضا فاسد لانه جواب جدلي لو سلم قوله فان لم يلزم ذلك لم يلزم
ما قلتموه وهو غير مسلم اذ اللزوم من عدم كون الانسان كرات مضمومة بعضها
الى بعض على تقدير كون المني متشابه الامتزاج عدم كونه كرة على تقدير كونه
متشابه الاجزاء لان بسايط متشابه الامتزاج ابعد من محوضة البساطة
لانكسار محوضتها بزيادة الامتزاج والاختلاط من بسايط متشابه الاجزاء
ونظيرها المركب من العناصر والمركب من المركب من العناصر فان
بسايط الثاني ابعد عن البساطة لزيادة التركيب بل لانه لا يلزم من اقتضاء
القوة العديمة الشعور استدارة الجسم المتشابه الاجزاء الذي لم يتألف من
اجسام مختلفة الصور كالبسايط العنصرية والفلكية اقتضاؤها الاستدارة
الجسم المتشابه الاجزاء الذي تألف من اجسام مختلفة الصور لظهور الفرق
القادح فان القوة العديمة الشعور انما يمتنع اختلاف تأثيرها في الاول لا في
الثاني لاختلاف المادة المتصرف فيها فتهيئة المغيرة لكل عضو مادة تليق به
ثم افادة المصورة ما يحسن لها من المصورة واما الثانية فلما ذكره الامام
من ان تلك الاجزاء في المني اما ان تكون مرتبة على حسب تركيب الاعضاء
او لا يكون كذلك والاول باطل لان المني رطوبة سيالة لا تحفظ الوضع والترتيب
والثاني

والثاني يقتضي ان لا تركب الاعضاء على الوجه المخصوص على الدوام فانه
ايضا فاسد لان المقدمتين ممنوعتان وسندهما لا يخفى على الذكي الفطن بل لانه لا
يلزم كون تلك الاجزاء غير متشابهة لان المراد من كون متشابه الاجزاء ان يشارك
جزؤه المحسوس كله في الاسم والحد على ما ذكره ارسطو وشيعته في كتبهم و
الثانية لا تنفي كون المني متشابه الاجزاء بهذا المعنى بل بحسب الاستعداد فان
احدهما من الآخر واذا عرفت ذلك فاعلم ان القرشي قال ان الشيخ يشير بقوله
وذلك في مني متشابه الاجزاء او متشابه الامتزاج الى اثبات المغيرة الاولى
وتقريره ان المني متشابه الاجزاء فلولا هذه القوة تعد بعضه للعظمية و
بعضه للعصبية لكان فعل المصورة في بعضه صورة العصب وفي بعض
آخر صورة العظم ترجيحا بلا مرجح قال ولقايل ان يقول هذا وارد في
القوة المغيرة ايضا فان المني اذا كان متشابه الامتزاج كان اعداد جزء
منه للعظمية دون آخر ترجيحا من غير مرجح وفيه نظر لانا لا نسلم
اولا ان ذلك اشارة الى اثبات المغيرة الاولى بل الى الخلاف الذي فيه سلمناه
لكن لا نسلم انه اذا كان متشابه الامتزاج كان اعداد جزء منه للعظمية
دون آخر ترجيحا من غير مرجح لان هذا ان سلم فانما يسلم على تقدير كونه
متشابه الاجزاء لا متشابه الامتزاج فقط والتحقيق ان الاختصاص قد يكون
بسبب ما يختلف به امزجة الاجزاء بسبب قربها وبعدها من جرم
الرحم واعلم ان الشيخ جعل المصورة والمغيرة الاولى خادمتين للمولدة وجعل
القوة المخدومة من القوى المتصرفة لاجل النوع هي المولدة فقط واما نحن
فينبغي ان نسلك عادتنا ولا نستحيي من قول الحق فنقول اما النوع المولد

للمني فهو القوة المغيرة التي للانثيين فانها تفعل ذلك كما تفعل مغيرة الثدي
للبن ومع ذلك فلا نعلم ان في الثدي قوة اخرى واما المغيرة الاولى والمصورة
فهما فايضتان عن النفس الحادثة على الشخص وليس المني الافضلة غذاء
الانثيين التي جعلت بالطبع تجذب وتغير اكثر مما تستحقه من الغذاء كالحال
في الثدي وليس يقوم به قوة تصحبه وكيف يجوز ذلك والعضو الذي يتعلق
النفس به اكثر لا محالة من تعلقها بالفضلات اذا انفصل عن البدن
انقطع تعلق النفس به حين انفصاله فيفسد فكيف يبقى نفس الاب متعلقة
بالمني مدة بقائه في الرحم الى ان يتكون منه الاعضاء وهذه القوة اي
المفصلة الممتزجة يسميها الاطباء القوة المغيرة الاولى وقد عرفت انها لم سميت
اولى فلا حاجة الى اعادته ولا الى اعادة ما يتعلق بها مما سبق واما المصورة
الطابعة قالت الاطباء القوة المصورة موجودة في جميع اجزاء المني تفعل
فيه صور الاعضاء وغير شعور لها بذلك بل فعلها هذا بالتسخير من خالقها
والعلة في الاعضاء اختلاف استعداداتها بما تفعل فيه المغيرة باختلاف
المزاج فهي القوة التي يصدر عنها باذن خالقها تخطيط الاعضاء وتمييزها
واول ما يميز هو القلب على ما سبق وقد شوهد من المني ذلك عند وقوعه في
الرحم فانه يعرض له زبدية ثم يندفع الى الوسط مكان القلب ثم بعد ذلك يصير
علقة ثم مضغة ومدة الاستحالة الاولى ستة ايام او سبعة وفي هذه الايام
تصور القوة المصورة المني من غير استمداد غذاء من الرحم ثم الى تمام ستة عشر
يوما تنفذ الدموية في المني ويصير علقة ثم بعد هذا باثني عشر يوما يصير مضغة
ثم بعد هذا ينفصل الراس عن المنكبين على ما سبق تقريره وتشكيلاتها كالاستقامة

والانحناء

والانحناء والاستدارة وتجويفاتها وكذا اصماتها وثقبها وملاستها وخشونتها
واوضاعها مثل ان يكون البعض في الوسط والبعض في الطرف ومشاركاتها لمشاركة
بعضها بعضا في العروق الواصلة بينها وفي الاعصاب وفي الشرايين وبالجملة
الافعال المتعلقة بنهايات اي سطوح مقاديرها اي مقادير الاعضاء فان اكثر
ما ذكر يتعلق بسطوحها والخادم لهذه القوة اي المولدة المتصرفة في الغذاء
بسبب حفظ النوع هي القوة الغاذية والنامية فان قيل لا نسلم ان
المولدة تتصرف في الغذاء لان التصرف في الغذاء انما يكون بعد وجود المغتذي
وفعل المولدة في المني انما هو قبل وجود المغتذي لتتكون عنه المغتذي لا لتجعله
غذاء له سلمناه لكن لا نسلم ان الغاذية والنامية تخدمان المولدة اما الغاذية
فلان فعلها موقوف على وجود المغتذي لانها التي تحيل الى جوهر المغتذي
وفعل المولدة بكلا قسميها المحصلة والمفصلة متقدم على وجود العضو المتقدم
على فعل الغاذية واذا كان كذلك فكيف يجوز ان يقال ان الغاذية تخدم المولدة
واما النامية فلان خدمتها للمولدة اما بمعنى التهيئة او بمعنى التأدية لا جائز ان
ان يكون بالتهيئة فان الامر ههنا بالعكس لان القوة المولدة تهيئ المادة المقوية
لفعل النامية ولا جائز ان يكون بمعنى التأدية فانه ليس ههنا شيء يحتاج الى مودي
يؤديه وايضا فعل النامية الزيادة في الاقطار الثلثة على التناسب وهو يستدعي
وجود المزيد فيه وكلامنا في حال التولد قبل وجود المزيد فيه واذا كان فعل
النامية متاخرا عن المولدة كان القول بخدمة النامية للمولدة باطلا قلنا الجواب
عن الاول ان المني يصح ان يقال انه غذاء لما قال المسيحي من ان المني لما كان
متولدا عن شيء صالح للتغذية صح ان يقال انه غذاء لان هذا يفتح باب اشياء

قبيحه على ما لا يخفى ولا انا نقول في الكتب المنطقيه ان قولنا ان لا غذاء في الحال
او في المستقبل او في الماضي والمني قد كان فيما مضى غذاء فيصح ان يقال له غذاء
بذلك التفسير على ما قال القرشي فانه ليس في شيء من الكتب المنطقيه ما يصحح
قولنا المني غذاء بل تقدم انه يجوز ان يقال له غذاء باعتبار ما كان كما يقال للمعتوق
انه عبد وعن الثاني ان خدمه الغاذيه بمعنى التهيئه فانها هي التي تورد على
الاعضاء التي يتولد منها مادته التي هي الغذاء وتغير الغذاء تغييرا به يستعد لتولد
المني منه وعن الثالث ان خدمه النامية بمعنى التهيئه ايضا وذلك بان
تعظم الاعضاء وتوسع مجاريها حتى تصير الى الهيئه الصالحه للتوليد ولذلك لا يكون
المني ولا تحدث الشهوة الا بعد عظم الاعضاء قال رحمه الله **الفصل**
الثالث في القوى الطبيعية الخادمه ويشتمل هذا الفصل على مباحث
المبحث الاول في القوى الخادمه الجوهريه قال رحمه الله
واما الخادمه الصرفه في القوى الطبيعيه فهي خوادم القوة الغاذيه
وهي قوى اربع الجاذبه والماسكه والهاضمه والدافعه ان وجود الشخص
يتم بالقوة الغاذيه والنامية من القوى الطبيعيه فلذلك هما مقصودتان فيه
بذاتهما ومخدومتان لكن لما لم يمكن ذلك الا بعد تحصيل الغذاء النافع واصلاحه
ودفع فضلاته احتيج الى فعل قوى اخرى اربع لا لذاتها بل لاجل الغاذيه والنامية
اما الحاجة الى الجاذبه فظاهر لان فعل الغاذيه هو تغيير المادة الغذائيه واعدادها
لان تستعد لقبول الصوره العضويه والماديه لا يمكن مجيئها بذاتها ولا هي ايضا
حاصلة عند العضو كحال غذاء النبات عند الذي من العناصر الاربعه المتصله
لا المنفصلة عنه لانه لا يتغذى من ماء وتراب غير متصلين به ولا من هواء ونار

كذلك

كذلك ومن المتصلة به الممتزجة او لا امتزاجا به يستعد ان يصير جزءا من المركب
لان البسيط لا يغتذي فهي مفتقرة الى جاذب يجذبها الى العضو وذلك
الجاذب هو الجاذبه المشار اليها بقوله **والجاذبة خُلقت لتجذب**
النافع ومواخذة ابن المفتاح على جذبها النافع بانا نرى جاذبه المعدة تجذب
الفواكه وغيرها من الاشياء الضارة بالبدن ولا تجذب الادويه بل تنفر
عنها مع كثرة منفعتها للبدن غير واردة لان جذبها للاشياء الضاره ليس
لكونها ضارة بل من حيث هي نافعة لحلاوتها او بشيء اخر وكذلك نفرتها عن
الادويه النافعة ليست لكونها نافعة بل لكونها ضارة بمرارتها او حدتها
او بوجه اخر ولان كونها خلقت لتجذب النافع لا ينافي جذبها غير النافع
لان كثيرا من الاشياء خلق لاجل فعل يختص به وقد يفعل غير ذلك **وتفعل**
اي الجاذبه **ذلك** اي جذب النافع **بليف العضو الذي هي** اي الجاذبه **فيه** لانه
يتحقق بجذب المجذوب الى العضو كالحال في جذب الاشياء بليف الليف على
ما سبق مشروحا واما الى الماسكة فلان الجاذبه لما جذبت النافع الى العضو
ولم يكن شبيها بجوهره احتاج ان يتغير ويستحيل الى جوهره ولان الاستحالة
حركة وكل حركة في زمان فلا بد من زمان في مثله يستحيل الى جوهره و
لان الخلط جسم رطب سيال يستحيل ان يقف بنفسه فلا بد من قاسر يقسره
على الانضباط زمانا تفعل فيه الهاضمة وذلك القاسر هو الماسكه المشار اليها
بقوله **والماسكه خلقت لتمسك النافع ريثما تتصرف فيه** اي في النافع **القوة**
المغيره له اي للنافع والمراد بها الهاضمة له ليتم ذلك فعل القوة الهاضمه والمغيره
اذ كل واحدة منها تحتاج الى الماسكه اذ كل واحدة منها مغيرة للممسوك عندها

الممتازة منه اى من النافع وقد عرفت معنى الامتياز فيما سبق **وتفعل ذلك**
اى امساك النافع **بليف مورب ربما اعانه المستعرض** اعانة المستعرض
للمورب في الامساك يكون بان يجمع الاجزاء السافلة من العضو المشتمل على
المسول فيمنعه من الخروج قال جالينوس المورب والمستعرض اذا امتدا جميعا
ضاقت المنافذ وذلك مما يعين على الامساك ويشبه ان يكون انما قال ربما
لان هذه الاعانة لا تحتاج اليها في جميع الاعضاء بل في بعضها وهي الاعضاء
التي تحتاج الى امساك الغذاء فيها زمانا صالحا قدر يعتد به كالاعضاء التي تمسك
لنفسها ولغيرها والاعضاء التي هي بعيدة الجوهر عن الغذاء فيحتاج في امتياز
الغذاء الى مدة صالحة بخلاف ما لم يكن كذلك فلذلك قال ربما لا لما قاله المسيحي
المستعرض لا يستعين به الماسكة بالذات بل بطريق العرض من جهة جمع الاجزاء
السافلة من العضو فان المستعرض عند ما يجمع للدفع يحبس ما فوقه باجتماع
العضو فلذلك قال ربما اعانه المستعرض لان كون الاستعانة بالعرض لا
يستلزم الندرة لان ما بالعرض قد يدوم فان السقمونيا مبرد بالعرض
دائما وما واخذه ابن المقباح ان الواجب على الماسكة ان تخلى عن مسك
الغذاء الذي لم يتميز منه ما يصلح لتغذية العضو وما لا يصلح وعن مسك
الفضلات الرديئة عند نضجها وان لا تمسك شيئا سوى الغذاء الصالح للعضو
المناسب له في التغذية لتشبيه بشيء لان الشيء المسول قد يكون منافرا
من وجه وملائما من آخر والوجه الذي يكون ملائما غير الوجه الذي
يكون مخالفا واذا اختلف حاله عند القوى فالماسكة تمسكه من حيث هو
ملائم لا منافر واما الفضلات التي تطلب الطبيعة نضجها فمن جهة ان تطلب
نضجها

نضجها نافع تدوم مسكها فاعرفه وايضا كونها خلقت لتمسك النافع لا ينافي
مسكها غير النافع لما قلنا في الجاذبة واما الى الهاضمة فلان احالة القوة المغيرة انما
يكون الى ما هو متقارب الاستعداد للصورة العضوية ولصورة ذلك العضو النوعية
الى ان يصير تام الاستعداد لصورة ذلك العضو وانما يمكن ذلك بعد فعل القوة التي
تجعله متقارب الاستعداد للصورتين وتلك هي القوة الهاضمة المشار اليها بقوله
واما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة ذكر خدمة
الجاذبة والماسكة في فعل الهاضمة ولم يذكر الدافعة لان خدمة هذه لها انما هي
بطريق العرض بمعنى انها دفعت ما من شانه تضييق المكان ومنع ما ياتي لان
تفعل الهاضمة فيه بخلاف الجاذبة والماسكة فانها تخدمانها بالذات **الى قوام**
اى تحيله الى قوام **مهيا لفعل القوة المغيرة فيه** اى فيما جذبته الجاذبة وامسكته
الماسكة **والى مزاج صالح للاستحالة الى الغذائية بالفعل** معنى ذلك انها هي التي
تحيل الوارد الى قوام والى مزاج صالح للاستحالة الى الغذائية بالفعل يكون
مجموع ذلك مهيا لفعل القوة المغيرة فيه وذلك لان الوارد لا يتهيا لفعل
القوة المغيرة فيه بقوامه فقط بل بان يصير استعداده للصورة العضوية مقاربا
لاستعداده لصورته النوعية وانما يمكن ذلك اذا استحال الى مزاج صالح
للاستحالة الى الغذائية بالفعل وقد فرغنا عند كلامنا في الاخلاط بين الهضم
والنضج والطبخ والشي وغيرها والاشكال في قوله واما الخادمة الصرفة
على ما ذكره الامام من ان الخادم الصرف هو الذي لا يكون مخدوما لغيره وبعض
هذه القوى تخدم البعض فاذن الاربع لا يكون خادمة صرفة وبيان
ان بعض هذه القوى تخدم ما ذكره الشيخ في آخر الفصل الخامس من

المقالة من علم النفس من كتاب الشفاء ان القوى الطبيعية الاربع تخدم الغاذية
والهاضمة منها تخدمها الماسكة من جهة والجاذبة من جهة والدافعة تخدم جميعها
وما قاله جالينوس في المقالة الرابعة من المنافع بعد ما ذكر الجاذبة والماسكة و
الدافعة وقوة هي اقدم هذه القوى كلها اعني المغيرة التي بسببها احتاجت
المعدة الى تلك الثلث وهذا تنصيص على ان الثلث تتبع المغيرة والعقل
شاهد ايضا بذلك فان المقصود من الجذب والامساك الهضم فهما تخدمانه
خدمة مهيئة واما الدفع وان لم يكن خدمة مودية ولا مهيئة ولكنه نوع
خدمة فتبت ان هذه الاربع ليست كلها خادمة صرفة لما ذكره المسيحي
من انه ليس المراد ان كلها خادم صرف ولذلك لم يستوعب سور الكل بل جعله
مهملا والمهمل في قوة الجزئي فتقدير كلامه ان بعضها خادم صرف وهو الدافعة
لان فعل الهاضمة موقوف على الجاذبة والماسكة وفعلها موقوف على الدافعة
فالدافعة فعلها متاخر عن فعل الجميع فهي خادمة صرفة لان قوله واما الخادمة
الصرفة فهي خوادم القوة الغاذية لا يحتمل التاويل الذي ذكره لان لفظ الخادمة
والخوادم على ما تظهر بالتامل سلمناه لكن ما ذكره يدل على ان فعل
الدافعة متقدم على فعل الجميع لا متاخر عنه سلمناه لكن تاخر فعلها عن
فعل الجميع لا يوجب كونها خادمة صرفة والا يلزم ان يكون الهاضمة خادمة
صرفة لتاخر فعلها عن فعل الجاذبة والماسكة وهو لا تقول به لانه خصها بالدافعة
ولما ذكره السامري من ان الخدمة على الاطلاق هي الخدمة المودية واما الخدمة
المهيئة فتسمى منفعة على ما اعترف به الشيخ نقلا عن جالينوس فيكون مراد
الشيخ ههنا الخدمة المودية وهي الخدمة على الاطلاق ومن هذا الوجه لا
يكون

يكون مخدومة بوجه ومراده في الشفاء الخدمة المهيئة فلا منافاة وايضا
فان اصطلاح الاطباء في الصرف ليس الذي لا يخالطه غيره على ما يكون المخالط
له قليلا فان ابقراط يقول للقيء البلغمي انه بلغم صرف وان خالطه قليل صفراء
وفي الصفراوي انه صفراء صرفة وان خالطها قليل بلغم ومعظم افعال هذه
القوى الخدمة واقلها الاستخدام ويجوز ان يحمل الصرف ههنا على هذه
القوى الاربع على كل واحدة فبالنظر الى الجملة يكون خوادم صرفة لانا لا
نسلم ان المراد بالخادمة المودية الصرفة وكون المراد من اطلاق الخدمة
المودية لا يوجب كون المراد من اطلاق الخادم ذلك سلمناه لكن لا نسلم
ان خدمة الهاضمة وغيرها من المذكورات خدمة مودية سلمناه لكن لا نسلم
انها من هذا الوجه لا يكون مخدومة بوجه سلمناه لكن لا نسلم ان معظم
افعال هذه القوى الخدمة واقلها الاستخدام سلمناه لكن لا نسلم جواز حمل
الصرف على المجموع فانه في غاية البعد سلمناه لكن لا نسلم ان القوى الاربع
يكون خوادم صرفة بالنظر الى الجملة بل ان مراده بالقوى المخدومة من
القوى الطبيعية هي التي تتصرف في الغذاء لبقاء الشخص او بقاء النوع بالذات
وبالخادمة ما تتصرف فيه لاحد البقائين ولكن بالعرض وعلى هذا نقول ان
القوى الطبيعية على ثلثة اقسام مخدومة صرفة وهي التي تتصرف في الغذاء
لاحد البقائين ولا يكون خادمة لقوى اخرى كالمولدة وخادمة صرفة وهي
التي تتصرف في الغذاء لاحد البقائين بالعرض كالقوى الاربع وخادمة من
وجه مخدومة من وجه وهي التي تتصرف في الغذاء لاحد البقائين ولكنها
تخدم قوة اخرى مخدومة كالغاذية والنامية فانهما متصرفان في الغذاء

لبقاء الشخص ولكنها تخدمان المولدة فهي لا مخدومة صرفة ولا خادمة صرفة
بل ممزوجة وهو ان يقال ما يتصرف في الغذاء لاحد البقائين اما ان يكون بالعرض
كالقوى الاربع وتسمى الخادمة الصرفة واما ان يكون بالذات وتسمى المخدومة
وهي اما ان لا تخدم قوة اخرى مخدومة او تخدم وتسمى الاولى المخدومة الصرفة
كالمولدة والثانية هي الخادمة من وجه المخدومة من وجه كالغاذية
والنامية وفي قول الشيخ في اول الفصل تنبيه على ما ذكرنا لدلالته على
ان المخدومة من القوى الطبيعية هي التي تتصرف في الغذاء لاحد
البقائين بالذات التي تخدمها قوة اخرى كيف كانت وعلى هذا لا يلزم
من خدمة الجاذبة للهاضمة ان يكون الهاضمة مخدومة وهو ظاهر وقال
الامام قوله الهاضمة تحيل الغذاء الى قوام مهيأ لفعل القوة المغيرة فيه نص
في ان القوة الهاضمة غير المغيرة فلنبين الفرق بينهما ونقول ان القوة الهاضمة
تبتدئ فعلها عند انتهاء فعل الخادمة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت
جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة
نوعية واذا صار شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة
اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة الدموية و
هذا الكون والفساد انما يحصل بان يحدث هناك من الطبخ ما لاجله
ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية في الانتقاص وياخذ استعدادها
للصورة العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يشتد الى
ان تنتهي المادة الى حيث تبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية وتحدث
الاخرى وهي العضوية فاذن نفرض ههنا حالتين احديهما سابقة على
الاخرى

الاخرى فالحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة والحالة الثانية هي فعل القوة
المغيرة فهذا غاية ما يمكن ان يقال في الفرق بين هاضمة كل عضو ومغيرته
ولكن فيه اشكال من جهة العقل والنقل اما من حيث النقل فمن وجهين
الاول ان القوة الهاضمة تحيل الغذاء في الكيفية الى الصورة المشابهة لصورة العضو
وكل ما حول شيئا الى شيء فهو الموصل اليه فاذن القوة الهاضمة هي الموصلة
للغذاء الى الصورة العضوية اما الصغرى فظاهرة لانه لا معنى للهضم الا
التحويل عن الصورة الغذائية الى الصورة العضوية واما الكبرى فظاهرة
ايضا لان ما حول شيئا الى شيء كان المتوجه اليه غاية للمحول والمعنى
بكونه غاية ان المقصود الاصلي هو فعل ذلك الشيء والشيخ قد اعترف
بذلك في المقالة الرابعة من الفن الاول من الطبيعيات عند شروعه
في الاحتجاج ان بين كل حركتين سكونا فانه قال محال ان يكون الواصل
الى حد ما واصلا بلا علة موجودة موصلة ومحال ان يكون هذه العلة
غير التي ازالت عن المستقر الاول هذا كلامه وذلك يقتضي ان يكون
الواصل الى الصورة العضوية واصلا بعلة وان يكون تلك العلة ازالته
عن المستقر الاول ولما كان المزيل عن المستقر هي الهاضمة وجب
ان يكون الموصل الى الصورة العضوية تلك فاذن الهاضمة هي المغيرة
بل الغاذية لا غير الوجه الثاني هو ان هاضمة كل عضو لا شك انها
بطبخه ونضجها تفيد المادة زيادة استعداد لقبول الصورة العضوية
ولذلك للاستعداد مراتب في القوة والضعف وليس بعض تلك الدرجات
بان ينسب الى القوة الهاضمة اولى من البعض فوجب ان ينسب اليها

الصور

جميع مراتب ذلك الاستعداد فمتى كمل الاستعداد فاضت تلك الصورة
عن واهب الصور واذا تمت هذه الافعال فقد تمت التغذية فاذن الفرق بين الهاضمة
والغاذية واما النقل فلان كلام جالينوس واكثر المتاخرين شاهد على صحة
ما ذكرنا اما جالينوس فلانه لم يذكر من القوى الغاذية في شيء من كتبه سوى
هذه الاربع فانه قال في رابعة المنافع ان للمعدة قوة تجتذب بها ما يلائمها
ولها قوة اخرى تمسك ما يصل اليها وقوة اخرى تدفع عنها الفضول وقوة هي
اقدم هذه القوى اعني القوة المغيرة التي بسببها احتاجت المعدة الى تلك
القوى الثلث هذا كلامه وقد جعل المغيرة مخدومة والثلث البواقي
خادمة ولو كان هنا قوة اخرى خادمة هاضمة تخدم المغيرة لذكرها
واما ابو سهل المسيحي فانه قال في كتاب القوى والافعال والارواح
القوى الطبيعية بل غاذية ومربية ومولدة والغاذية اربع الجاذبة والماسكة
والهاضمة وهي التي تغير الغذاء وتجعله شبيها بعضو المغتذي والرابعة
الدافعة وهذا صريح في انه ليس هنا قوة اخرى خامسة هي مخدومة
لهذه الاربع واما صاحب الكامل فكلامه مضطرب في ذلك فانه
الجاذبة اصح قال فهذه القوى الاربع اعني الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة
واحدة منها هي القوة المغيرة الثانية وهي التي تشبه الغذاء بالمغتذي بمنزلة
ما تغير جوهر الدم الى جوهر اللحم واما القوى الثلث وهي الجاذبة والماسكة
والدافعة فهي كالخوادم للقوة الهاضمة وهذا تصريح منه بان تحصيل
جوهر الدم وتشبيهه بالمغتذي فعل الهاضمة قال فهذا ما يتعلق بهذا
البحث عقلا ونقلا وانا اقول اما قوله هذا الكلام نص في ان الهاضمة غير

المغيرة

المغيرة فهو كذلك لانه مذهب الشيخ وقد صرح به في جميع مصنفاته الحكمية
والطبية وان كان جالينوس وغيره من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا بينهما لكن
الكلام الذي ذكره لبيان الفرق بينهما لا يدل على وقوع المغايرة بينهما بحسب نفس
الامر بل بحسب الفرض لان الحالتين حاصلتان بحسب الفرض لا بالبرهان
ونقول لم لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد هذه الحالات
واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكوره
كثيرا لان الغذاء له استحالات كثيرة من الغذائية الى الدموية ومن الدموية الى
العضوية ولما لم يكن كذلك دل على ان كل واحد من هذه الاحوال المذكورة
لا تستدعي قوة على حدة وعلى هذا فيجوز ان يكون مجموع الحالتين حاصلا بفعل
قوة واحدة وهي الهاضمة فتكون مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة
العضوية كما ان القوة الواحدة تبطل الصورة الغذائية وتحصل الصورة الدموية
لا يقال البرهان على المغايرة بينهما ما ذكره الشيخ من ان الغاذية يتم فعلها
بافعال جزئية ثلثة الى قوله وهذا الفعل للقوة المغيرة من قوى الغاذية ووجه
الاستدلال بهذا الكلام على المغايرة بين الهاضمة والمغيرة هو ان في
البهق والبرص تشبيه الغذاء بالمغتذي من كل وجه فنقول الخلل فيه لابد
وان يكون لافة في بعض قوى الغاذية وتلك القوة المأووفة ليست هي الجاذبة
ولا الماسكة ولا الدافعة فان فعل كل واحد من هذه القوى من الجذب
والامساك والدفع على ما ينبغي من غير تفاوت ونقصان وليست ايضا هي
الهاضمة والا لكان البهق والبرص مذكورين في امراض آفات الهضم بالبطلان
او التغير او النقصان وحيث لم يذكرهما الاطباء الا في الزينة ولا ذكروا ايضا في

اسبابها فساد الهضم كما ذكروا في الاستسقاء اللحمي داعيا انها لبيان امراض
آفات الهضم فلا يكون تلك القوة للماؤفه هيهنا هي الهاضمة فاذن لابد ان يكون
الاختلاف الواقع لاجول الآفة في قوة اخرى غير هذه الثلث وتلك القوة يكون
مخدومه لهذه الثلث اعني الجاذبه والماسكة والهاضمة ويكون من جهة القوة
الغاذيه ولانعني بالمغيرة سوى ذلك فثبت وجود قوة مغايرة لهذه الثلث
وهي المغيرة لانا نقول لانسلم انهم لم يذكروا في سبب البهق والبرص فساد الهضم
غاية ما في الباب انهم لم يذكروا لفظة الهضم واما انهم لم يذكروا ما يدل عليه فلا
وهذا لان عندهم ليس بين الهاضمة والمغيرة تفاوت بل هما اسمان مترادفان مترادفان
كما هو منقول عن ابي سهل المسيحي وعن صاحب الكامل فهم وان لم يذكروا
في اسبابها فساد الهضم ولكن لم قلتم انهم لم يذكروا فساد التغير لابد له من دليل
او نقل عن الجمهور بل نقول الاشكال ان في كل عضو قوة تغير الغذاء الواصل اليه و
تشبهه به وفي بعض الاعضاء قوة اخرى تحيل الغذاء احالة ما من غير تشبيه بجوهر
ذلك العضو كالقوة التي في الفم والمرئ والمعدة فانها تغير تغيرا ما ولكنها لا
تشبهه بجواهر هذه الاعضاء كما تقدم وهاتان القوتان مختلفتان بالنوع فانهما
اشتركتا في مسمى الاحالة وامتازتا بان احديهما تشبه بالعضو الذي هو موضوعها
والاخرى لا تفعل ذلك بل لا شك في ان التي تحيل من غير تشبيه تخدم الاخرى وهي
التي تحيل وتشبه واذا عرفت ذلك فنقول الشيخ سمى القوة التي تحيل وتشبه مغيرة
وان كان قد سماها هاضمة حيث قال وللغذاء هضم ثالث في العروق ثم
لحصة كل عضو عنده هضم رابع وسمى القوة التي تحيل فقط من غير تشبيه هاضمة
لم يعد ذلك اما ان تقع المناقشة في وجود هاتين القوتين واختلافهما ولا سبيل
اليه

اليه لما بينا من وجودهما واختلافهما واما ان تقع في التسمية وذلك ايضا متعذر
فانه بعد ما ثبت تعدد القوى والفرق بينهما فلا مناقشة في ان يسمى بعضهم هاتين
هاضمة او يسمى بعضهم احد النوعين هاضمة والاخرى مغيرة فان قيل
فعلى هذا قول الشيخ اما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة وامسكته
الماسكة الى قوام مهيأ لفعل القوة المغيرة فيه لا يتناول القوة التي في المعدة
فانها لا تنتهي لفعل المغيرة فان مغيرة الاعضاء لا تفعل في الغذاء الا بعد
الوصول الى الاعضاء مع انه صرح بحصول الهضم التام في المعدة حيث
قال اذا ورد على المعدة انهضم الانهضام التام قلنا لا نسلم ان القوة التي
في المعدة لا تهيئ لفعل المغيرة وذلك لان قوة المعدة اذا احالت الغذاء
وجعلته كيلوسا فقد هيأته لفعل مغيرة الكبد لما بينا ان الهضم الذي للكبد
هو تغير وتشبيه لجوهر الكبد واعداد ايضا لفعل مغيرة سائر الاعضاء و
لهذا قد جعل الشيخ للكبد فعلين ولان الغذاء بعد ان وجد الهضم التام
في المعدة فقد تهيأ لفعل المغيرة فقد يكون هاضمة المعدة مندرجة تحت
التعريف المذكور للقوة الهاضمة والشك مدفوعا واذ قد فرغنا من تفسير
كلام الشيخ وبيان استقامته فلنشرع في حل الشكوك التي اوردها الامام
ونقول اما الوجه الاول من المعقول فالصغرى من القياس وهي قوله ان القوة
الهاضمة تحرك الغذاء في الكيف الى الصورة المشابهة لصورة العضو ممنوعة لان
الهاضمة التي تحرك الغذاء في الكيف وهي الهاضمة المعدية والتي تحرك الغذاء في
الجوهر وهي الهاضمة المعدية الكبدية لا تحرك الغذاء الى الصورة المشابهة
لصورة العضو بل الى الكيلوس والكيموس وهما غير شبيهين بصورة العضو ولو

صدقت الصغرى لانتجت مع الكبرى ان كل هاضمه تحيل الغذاء وتشبهه
بجوهر المغتذى وهو باطل لانتقاضه بهاضمه الكبد والمعدة والمرى و
الفم لانها لا تشبهه بالجوهر وبهذا بطل هذا القياس الذى ذكره للمسيحى وهو
ان قوله وكل ما حرك شيئا الى شىء فهو الموصل اليه صحيح لكن فرق بين
الشىء العضو والمشبه للشىء بالعضو فان الجاذبه توصل الغذاء الى العضو الموصل الى صح
من غير ان تشبهه بجوهره وان قوله فالهاضمه هى الغاذيه ممنوع لانه
لا يلزم هذا مما ذكرنا فان الجاذبه هى الموصلة غير الغاذيه التى هى المشبهة قال الى صح
فالذى نقول فى هذا البحث ان الانتقال من الكيلوسية الى الدموية غير
الانتقال منها الى العضوية واذا كان الاول غير الثانى كان فاعل الاول
غير فاعل الثانى والغاذيه غير الهاضمه فانه فاسد اما الاول فلانه غلط
صريح وخطاء فاحش لان الامام قال الهاضمة تحول الغذاء فى الكبد
الى الصورة المشابهة لصورة العضو وكل ما حرك شيئا الى شىء كتحويل الهاضمه
للغذاء الى الصورة المذكورة فهو الموصل الى ذلك الشىء اى تلك الصورة فتكون
الهاضمة هى الموصلة للغذاء الى تلك الصورة فتكون هى الغاذيه فقوله فى الجواب
عن هذا الموصل هو الجاذبه والمشبه هو الغاذيه تكون هذيانا محضا
واما الثانى فاخش من الاول لابتنائه عليه ولقوله كون الهاضمه هى
الغاذيه لا يلزم مما ذكرنا لان الامام ادعى انه يلزم مما ذكره ان الهاضمه هى
الغاذيه والمجيب يقول هذا لا يلزم مما ذكرنا وهل هذا الا هذيان محض
واما الثالث فلجواز حصول الانتقالين بقوة واحدة هى الهاضمة
فانها كلها تخلع عن الكيلوس الصورة الغذائيه وتلبسه الصورة الخلطيه

كذلك

كذلك تخلع عن الخلط الصورة الخلطيه وتلبسه الصورة العضويه واما
الوجه الثانى منه فلانا لا نسلم انه ليس نسبه بعض تلك المراتب الى
الهاضمه اولى من البعض اذ غايه ما فى الباب انا لم نطلع على تلك الاولويه
ولا يلزم من عدم العلم بالاولويه عدم الاولويه بل الاولوية ثابته لان نسبة
المراتب التى لا شبه فيها اليها واجبه ونسبة المراتب التى فيها شبه
ممتنعه لان الهاضمه هى التى تحيل بلا شبه ولهذا تستحيل اضافه جميع
المراتب الى الهاضمة اذ من جملتها مرتبه الشبه ومما ذكرنا ظهر فساد
ما ذهب اليه المسيحى من ان قوله وليس نسبه بعضه الى هذه القوة
اولى من نسبه البعض الاخر اليها صحيح لانها هى الفاعلة للجميع لكن فرق
بين بعض هذا الاستعداد وبين انتقال ما حصل له هذا الاستعداد الى
الصورة العضويه فاذا حصل الفرق بينهما فيجب ان تكون فاعل الاول
غير فاعل الثانى والاول هو الهاضمة والثانى الغاذيه فثبت ان الغاذيه الهاضمه غير صح
وهو المطلوب لان قوله هذا صحيح فاسد لما علمت وقوله لانها
الفاعلة للجميع افسد منه اذ من جملة الجميع مرتبه الشبه وليست
هى الفاعلة لها وقوله لكن فرق الى اخره فيه نظر لجواز كون الاستعدادين
بقوة واحدة كالانتقالين واما ما ذهب اليه السامرى من ان قوله ليس
بعض الاستعدادات اولى بان ينسب اليها من بعض باطل فصحيح لكن
ما استدل به عليه وهو ان فعلها فى المعدة ليس هو حصول كمال الاستعداد
والا حصلت الصورة العضويه هناك ولم يكن يحتاج بعد ذلك الى الهضم
الكبدى وكذا الكبدى لم يحصل فيه كمال الاستعداد لما قلنا بعينه فصار

بعض صح

بعض الاستعدادات بسبب الهضم في الاعضاء دون البعض لخصوصية تلك
الاعضاء وكمال الاستعداد يكون في الهضم الرابع وهناك تفعل القوة المغيرة
فعلها وهو التشبيه بصورة العضو فيه نظر لان الهضم الكبدي قد حصل فيه
الاستعداد للتشبيه بصورة الكبد على ما سبق واما ما نقله عن جالينوس
فانما كان يصح ان يستشهد به لو قال الغاذية البتة لان ما نقل عنه لا يدل
على حصر القوى في الاربع بل غايته انه لم يذكر في هذا الموضع الا تلك الاربع
وذلك لا ينفي وجود قوة اخرى ربما ذكرها في كتاب لم يطلع عليه الامام
ككتابه في القوى الطبيعية فانه ذكر في المقالة الثالثة منه ان الاغتذاء يكون
بانقلاب الغذاء وتشبهه بالمغتذي وان كان في كل واحد من الاعضاء قوة
تدعى على طريق الجنس مغيرة وعلى طريق النوع غاذية فهذا تصريح من
جالينوس بالاعتراف بها وبالاسم الواقع عليها واما كلام ابي سهل المسيحي
فلا يكون حجة على الشيخ مع ان المنقول عنه ليس فيه انكار لهذه القوة
بل فيه اعتراف لكن هل غير الاربعة او هي عبارة عن مجموعها فسنتكلم عليه
ان شاء الله تعالى وكذا كلام صاحب الكامل كيف وهو مضطرب
في هذا المقام اذ في بعض المواضع صرح بان الهاضمة غير الغاذية وفي
بعضها قال الفرق وعلى الجملة لم ينكرها بالكلية ونريد الكلام في هذا المقام
وضوحا ونقول لا شك في وجود القوتين اللتين ذكرناهما وبينا اختلافهما لكنها
لما اشتركتا في الاحالة الى الصورة الغذائية فهم سموا كل واحدة منهما هاضمة
على سبيل التواطؤ باعتبار القدر المشترك ولم يسموا احد النوعين
باسم خاص فاذا قالوا القوة الهاضمة كان ذلك متناولا للقوتين واما

الشيخ

٢٦

الشيخ فلما اراد زيادة التفصيل والايضاح خصص احد النوعين وهي المحيلة المشبهة
بجوهر العضو باسم خاص وهو الغاذية والمغيرة فلهذا لم يقتصر على ذكر
الهاضمة بل ذكر المغيرة بعدها فبهذا الاعتبار زادت القوة المغيرة على
تلك الاربع واذا عرفت ذلك فاعلم ان ابا سهل المسيحي قال ان القوى
الاربع توجد في المعدة مضاعفة احديها التي تجذب غذاء البدن من خارج
الى تجويف المعدة وتمسكه هناك وتغيره الى ما يصلح ان يصير دما وتدفعه
الى الكبد والثانية التي تجذب الى نفسها ما يصلح لها خصوصا وتمسكه هناك
وتغيره الى جوهرها وتدفع الفضلات عنها وكذلك الحال في الكبد فان
التغير الى الدم غير التغير الى جوهر الكبد كما ان التغير الى العصارة غير التغير
الى جوهر المعدة وهذه القوة التي تجذبه الى نفسها وتمسكه عندها وتشبهه بها
وتدفع عن نفسها توجد في البدن على اختلاف جواهرها واما في المعدة و
الكبد فتوجد فيهما مع ذلك اربع قوى اخر شبيهة بهذه تفعل لاعداد الغذاء
واما الاربع الاولى فتفعل لاجل الاغتذاء وهو كلام حسن قال الامام
ان كان الامر على ما قال وجب ان يحكم بذلك في الفم واللسان والمري والامعاء
المسماة ماساريقا وبالجملة في جميع اعضاء الغذاء وان امكن ان يفرق بينها بان
الاعضاء التي ذكرها الامام مجار ومنافذ ليس فيها هضوم وتغايير محسوسة
كما في المعدة والكبد قال اسحق بن سليمان الاسرائيلي في كتابه المعنون بالحميات
القول بالقوى المضاعفة فاسد من وجهين احدهما انه لو جاز ان يكون للمعدة قوتان
مغيرتان عامة وخاصة لوجب من ذلك احد امرين اما ان يكون القوتان متباينتين
كل واحدة منهما في حيز دون حيز الاخرى او يكونان ممتزجتين مختلطتين فان

جميع صح

الثاني وجب لكل واحدة منهما انه لا تنفعل من الغير والاحالة الا ما كان ملائما لجوهر
المعدة اذ من شان القوى الطبيعية ان لا تنفعل في كل واحد من الاعضاء الا ما كان ملائما
لجوهرية العضو الذي هي فيه واذا ثبت ذلك كان من البين انه متى كان العضو
الذي فيه الفعل واحدا ان يكون الفعل واحدا ايضا ومتى كان الفعل واحدا كانت
القوة واحدة والمعدة عضو واحد ففعلها واحد وقوتها واحدة وان كان الاول
وهو ان يكون كل واحدة من القوتين في حيز من المعدة غير حيز القوة الاخرى
وجب ان لا تغتذي الجزء الذي فيه القوة العامة من المعدة شيئا اصلا لانه قد
عدم القوة الخاصة التي بها تكون هضم غذائه لان كل واحد من الاعضاء لا
يمكنه ان يحيل شيئا من الغذاء ويقلبه الى ذاته الا بقوة خاصة فيه كالجوهر
واذا عدم بعض اجزاء المعدة تلك القوة التي بها تهضم غذاءه عدم الغذاء ايضا
ولكان يكون عديم العناية بنفسه وهو بغيره معتن ثم قال والحق ان فعلها بالذات
لنفسها ولغيرها بالعرض وذلك انها تجذب الغذاء لطبخه لنفسها اعني
لحاجتها اليه فاذا طبخته اودعته في المواضع الخالية من جرمها ثم هضمت
منه ما كان مشاكلا لجوهرها وقلبته الى ذاتها واذا اكتفت خلت الفضلة
من غذائها واطلقتها فان قيل لا فرق في الحقيقة بين مذهب ابي سهل
ومذهب الشيخ لان ابا سهل سمى كل واحدة من القوتين مغيرة فيما نقل
عنه الامام وهاضمة على ما هو في كتاب المائة والشيخ خصص احديهما
بالهاضمة والاخرى بالمغيرة واذا كان كذلك فلو صح كلام الاسرائيلي لزم منه
بطلان مذهب الشيخ كما لزم منه بطلان مذهب ابي سهل قلت
مذهب الاسرائيلي غير صحيح اولا فلان منع الملازمة في قوله ولكان

الثاني

الثاني الى اخره لا مدخل له في الاستلزام لانه ان كان الاول وجب ان
الى اخره بعين ما ذكره من الدليل واما ثانيا فلان هذه الملازمة ممنوعة ان
اريد بملائم الجوهر ما يلائمه بحسب الذات فقط ومسلم ان اريد به ما يلائمه
بالذات وبالعرض لكنها غير مفيدة لان تغيرها ضمة المعدة للكيلوس
وان لم يلائم جوهرها بالذات لكنه يلائمه بالعرض اذ لولاه لما حصل له الدم
الملائم لجوهرها بالذات واما ثالثا فلان قوله واذا ثبت ذلك كان من
البين الى اخره مشعر بان كون المذكور من البين انما لزم من ثبوت ذلك ولا
تعلق له البتة واما رابعا فلان قوله متى كان العضو الذي فيه الفعل واحدا
عبارة ركيكة لاشعارها بان العضو الذي فيه الفعل يمكن ان يكون اثنين واما
خامسا فلانا لا نسلم ان العضو اذا كان واحدا كان الفعل واحدا ان كان ذلك
العضو آلة لعضو آخر كالمعدة للكبد فان مثل هذا العضو يحتاج الى فعلين
احدهما لنفسه والآخر لما هو آلة له بل الى قوتين مغيرتين او هاضمتين او هاضمة
ومغيرة واما سادسا فلان قوله كان يكون عديم العناية بنفسه وهو
معتن بغيره ممنوع لكونه معتنيا بهما كما ستبين وان سلم فكلام خطابي من جنس
الطامات واما سابعا فلان اغتذاء المعدة بالكيلوس وحده دون الدم
الوارد اليه من الكبد مما لم يقل به والذي جوزوا للمعدة ان تغتذي بما تولد فيها
هو البلغم لرد الجوعة لا لسد الخلل كما سبق ولو صح اغتذاء المعدة بالكيلوس
لكان مجيء الاوردة والدم من الكبد الى المعدة عبثا وعطلا واما ثامنا فلانا
لا نسلم انه ان كان الاول وجب ان لا تغتذي الجزء الذي فيه القوة العامة
لجواز ان تغتذي بما احالته القوة العامة واحوال المعدة تشهد بصحته فان

هذا مع

الطبقة الداخلة منها تغتذي بالكيلوس باجماع الاطباء وهي التي فيها القوة العامة
واما الطبقة الخارجة فانها تغتذي بغذاء آخر لاختصاصها بالقوة الخاصة
هذا اي احالة المجذوب للمستول فعلها اي فعل الهاضمة في النافع اي الغذاء
الصالح وهو المحمود واما فعلها اي فعل الهاضمة في الفضول وهي الاخلاط التي
ليست من شانها ان تشتبه بالمغتذي او تستحيل الى ذلك الا نادر فان
تحيلها اي الهاضمة الفضول ان امكن وذلك بان لا تكون قد تعدت عن الصلوح
كثيرا الى هذه الهيئة وهي كونها مهيئة لفعل القوة المغيرة فيها ويسمى
اي هذا الفعل ايضا هضما لان الهضم عبارة عن جعل المادة مهيئة لفعل
القوة المغيرة فيها او تسهل اي ان لم يمكن للهاضمة ان تحيلها الى هذه الهيئة لخروجها
عن الصلوح كثيرا تسهل سبيلها اي سبيل الفضول الى الاندفاع من العضو المحتبس
فيه بدفع هذه الباء تتعلق بالاندفاع من الدافعة بترقيق هذه الباء تتعلق
بتسهل قوامها اي قوام الفضول ان كان المانع اي من احالة الهاضمة اياها
الى تلك الهيئة الغلظ او تغليظها اي تغليظ الفضول ان كان المانع الرقة
فان مثل الشيء كلما كان ارق كان اندفاعه اسهل فلما ذا جعل التسخ
الغلظ احد الامور المسهلة للدفع فلان الرقيق قد ينتشر بجرم العضو
لرقته فيبقى تلك الاجزاء المتشربة فيه لا يندفع فاما اذا غلظت لم يشربها
العضو فالجرم يندفع بالكلية او تقطيعها اي تقطيع الفضول ان كان المانع
اللزوجة وهذا الفعل يعني ترقيق الغليظ وتغليظ الرقيق وتقطيع اللزج
كل واحد منها يسمى الانضاج وقد يقال الهضم والانضاج على سبيل
الترادف فلا فرق بين الهضم والنضج والطبخ وغيرها عند كلامنا في

الاخلاط

الاخلاط فلا حاجة الى اعادتها هنا واما الحاجة الى الدافعة فلانا كنا قلنا ان
الغذاء مركب من جوهرين احدهما صالح لان يشتبه بالمغتذي والثاني غير
صالح له فلهذا لم يكن بد من بقاء فضلة عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة لو
بقيت في العضو اضرت به من وجهين احدهما من جهة احتباسها في العضو
فتضيق عليه المكان وتمنع مادة اخرى يحتاج الى اتيانها الى العضو والثاني
انها تضعف العضو وتثقله وتغمر حرارته الغريزية فاحتيج الى شيء يدفع ما
يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه وهو الدافعة المبحث الثاني
في حصر الفضول قال رحمه الله واما الدافعة فانها تدفع الفضل
الباقي من الغذاء الذي لا يصلح للاغتذاء او يفضل عن القدر الكافي في
الاغتذاء ويستغنى عنه ويفرغ وفي بعض النسخ او يفرغ من استعماله
في الجهة المرادة مثل البول قد حصرنا الفضلات البدنية في كلامنا في
الاخلاط وههنا نأتي بذلك على وجه آخر ونقول ان الفضول على تقدير
النسخة الاولى منحصرة في ثلثة وعلى الثانية في اربعة اما وجه انحصارها
في الثلثة فان نقول كل فضلة فلا تخلو اما ان يكون استعمل مادتها لاجل
التغذية او لا يكون والاولى اما ان لا يكون بنوعيتها صالحة للتغذية وهي
الفضل الباقي من الغذاء الذي لا يصلح للاغتذاء او يكون بنوعيتها صالحة للتغذية
لكنها ازيد من القدر المحتاج اليه وذلك هو الذي يفضل عن المقدار الكافي في الاغتذاء
والثانية وهي التي لا تستعمل مادتها لاجل التغذية فذلك كالذي استعملته الطبيعة وقد
تم فيستغنى عنه ويفرغ من استعماله في الجهة المرادة كالمائية التي يحتاج اليها
لتنفيذ الوارد في المجاري الضيقة ثم يستغنى عن بعضها عند جذب الكبد فتدفع

لو فضل

بالبول وعن بخارها عند الجلد فيندفع بالعرق وفي حكم ذلك الادويه بعد فراغ
فعلها الا ان ذلك لا يسمى في العرف فضله ولما وجه انحصارها في الاربعه
فان نقول ان كل فضلة فاما ان يكون استعمال مادتها للتغذيه اولا يكون
والثاني كالبول والعرق والاول اما ان لا يكون بنوعيتها صالحة للتغذيه وذلك
هو الفضل الباقي من الغذاء الذي لا يصلح للاغتذاء او يكون بنوعيتها صالحه
للتغذيه فاما ان يستغني عنها جملة الاعضاء كاللبن والمني وهو الذي يستغنى
عنه اولا يستغني عنها جملة الاعضاء بل بعضها مع حاجة عضو اخر اليها وذلك
هو الذي يفضل عن القدر الكافي في اغتذاء العضو فيندفع الى غيره لمعاونة جاذبه
ذلك الغير وهكذا تتم نفوذ الغذاء **المبحث الثالث** في الجهات
التي تقع اليها دفع الفضول قال رحمه الله **وهذه القوة** اي الدافعه **تدفع
هذه الفضول اما من جهات ومنافذ معدة لها** اي للفضول **واما ان
لم يكن هناك منافذ معدة فانها تدفع من العضو الاشرف الى العضو الاخس
ومن الاصلب الى الارخى واذا كانت جهة الدفع هي جهة ميل مادة
الدفع بالطبع لم تصرفه القوة الدافعة عن تلك الجهة ما امكن** كل فضلة
لا تخلو اما ان يكون تولدها ضروريا اولا يكون فان كان الاول وجب ان يكون لها
جهة يندفع اليها بالطبع ومنفذ تخرج منه لتتهيا بذلك نقاء البدن منها
بسهوله وهذا كالثفل الذي هو فضل الغذاء وكالبول والعرق اللذين هما فضل
الماء المشروب والرطوبات الفضليه التي تكون في الاغذيه وان كان الثاني
لم يجب ان يكون لها منفذ معد لها اذ لو جاز ان يخلق لكل ما يمكن وقوعه
من الفضلات منفذ لوجب ان يكون في البدن منافذ كثيرة جدا ولكان تركيبه

تركيبه واهيا وحينئذ اما ان يكون هناك منفذ يصلح لان يندفع منه وان لم يكن
في الاصل معدا لذلك اولا يكون والاول كالفضلة المتولدة في العروق فان العروق
التي في البدن خلقت لتكون مجرى للغذاء فاذا اتفق ان فضلت من الغذاء فضلة
كان اندفاعها من تلك العروق لان ذلك احوج الى احداث منفذ ولا اضرار
شيء من الاعضاء وهذا كالثفل الخارج بالبول والثاني كالفضلة التي تكون في اللحم
او في بعض الاعضاء الاخر التي لا منفذ فيها فهناك تدفع الطبيعه من الاشرف
الى الاخس ومن الاصلب الى الارخى وتحقيق ذلك ان نعلم ان لكل جسم قوة يسمى
الطبيعه من شانها ان تحفظ عليه كمالاته باستخدام قواه وحرارته الغريزيه
في ذلك والطبيعه التي للبدن مما تكلفه وهي طبيعة جملته ومنها جزئيه
وهي طبيعة كل عضو منه فطبيعة كل عضو اذا حصلت منه فضلة وجب
ان تدفعها عنه فاذا لم يكن لذلك الدفع منفذ يمكن الاندفاع فيه فلا يخلو
ذلك العضو اما ان يكون خارجا كالجلد فحينئذ يجب ان يندفع الى خارج لان
ذلك اسهل ولانه خال عن ممانعة عضو اخر اولا يكون ذلك العضو خارجا
فلا بد حينئذ في دفع تلك الفضلة من مرورها ببعض الاعضاء بالضروره
وكل عضو فطبيعته دافعة عنه ما يضره فيكون اذن دافعه كل
واحد من الاعضاء معارضه ممانعه لدافعة هذا العضو ويبقى اليد للغالب
منها وغلبة قوة العضو اما لشرفه او لصلابته او لكون العضو الذي قوته
معارضه ماووفا فحينئذ يجب ان يندفع تلك الفضله من الاشرف الى
الاخس ومن الاصلب الى الارخى ومن الصحيح الى الماووف ولما كان
شرف العضو يقتضي ان يكون لقوته الغلبة لان شرف العضو مما يقتضي

من الطبيعة الكلية بقوة قواه لاجل زيادة فعله ولكون دفع المضا دعنه اقوى
فان الاضرار به اضرار بالبدن كله وانما كانت صلابة العضو يقتضي ذلك لان
نضرر الاصلب ببقاء الفضل فيه اكثر من تضرر الارخى اذ التحلل عن الارخى
اسهل لتخلخل جوم الارخى وتكاثف جوم الاصلب وذلك مما يحوج الطبيعة
الكلية الى تقوية قواه وانما كانت سلامة العضو يقتضي ذلك لان قواه يكون
باقية على حالها واقوى من الماووف فقد ضعف بسبب الافة وتلك الافة اما
مرض او ضربة او غير ذلك وهذا كله فيما اذا كان الدافع هو الطبيعة الجزئية
اما اذا كان الدافع هو الطبيعة الكلية فانها انما تدفع الفضول على الوجه
الاصلح لجملة البدن فلذلك قد تدفع من الارخى الى الاصلب ومن العضو
المريض الى الصحيح اما الاول فكما تدفع المدة في ذات الجنب من عظام الاضلاع
لان ذلك اقل ضررا على البدن من بقائها او دفعها الى داخل الاحشاء ننقل لترغس
الى فرانطس على ما قال المسيحي فان فيه نظرا واما الثاني فكما اذا كان العضو
الى العضو المريض مما يحف به جدا او مما يكون ضرره عاما مثل ان يكون
ذلك العضو المريض منفذ الحشا اذا كان في الاعضاء سحج في الحمى الصفراوية
فان الطبيعة قد تدفع موادها بالقيء او بالعرق صيانة للامعاء من ورود
تلك المواد بحدتها على موضع السحج وانما لم نقل الشيخ ومن السليم الى
المريض لان كلامه في كون البدن على الحالة الطبيعية وفي تلك الحال
لا يكون شيء من الاعضاء مريضا واما اذا كان جهة الدفع هي جهة ميل
مادة الفضل مثل خروج المواد من جهة المعالم بصرفه القوة الدافعة
من تلك الجهة ما امكن لان الدفع الى تلك الجهة اسهل لاعتياد الاندفاع

الها

الها فيجب ان يكون الدفع الى ساميها امثل الا اذا لم يمكن ذلك بان يكون هناك سدد كما قد يدفع
الطبيعة الثقل بالقيء في ايلاوس او كان هناك ما يوجب كون ضرر الدفع اليه شديدا
كما قلنا في السحج واذا عرفت ذلك فاعلم انه بقي من المباحث المتعلقة بهذا الموضع
مسئلتان احديهما في اثبات القوى الاربع والثانية في ان هذه الاربع هل هي واحدة
بالذات واربع بالاعتبار او ليس كذلك **المسئلة الاولى في اثبات القوى الاربع** و
لنتكلم اولا في اثبات كل واحدة منها في المعدة والرحم ثم نقيس عليه ساير الاعضاء
فنقول اما الجاذبة فالدليل على وجود هذه في المعدة انا نشاهد حركة الغذاء من الفم الى
المعدة فحركته الى اسفل اما طبيعية او ارادية او قسرية او عرضية لانحصار الحركة
في الاقسام الاربعة على ما هو المشهور لكن لا يجوز ان يكون طبيعية بان يقال بان
الغذاء بثقله ينحدر الى اسفل فانا لو علقنا انسانا برجليه واعطيناه غذاء ازدرده
ازدرادا تاما فلو كان حركة الغذاء بثقله لامتنع صعوده الى فوق ولا يجوز ان يكون الى المعدة صح
ارادية لان الغذاء عديم الشعور فكيف يكون له ارادة وايضا فانا نرى المعدة عند
ما يكون خالية من الغذاء مشتاقة الى تناوله تصعد الى فوق وتجذبه من غير ارادة
الاكل ويظهر هذا ظهورا بينا في الحيوان الواسع الفم القصير الرقبة كالتمساح
حتى لا يقال ان الانسان بارادته يبلع الغذاء ففي مثل هذه الصورة ينحدر الغذاء
الى اسفل من غير ارادة الاكل هكذا قيل لكن في كون البلع من غير ارادة الاكل نظر
ولا يجوز ان يكون عرضية لان حركة الغذاء الى اسفل ليست هي بواسطة حركة
جسم آخر بل هو متحرك بذاته فبقي ان يكون قسرية فلها قاسر وذلك اما من
فوق وهو ان يقال ان الانسان بارادته يزدرده واما من اسفل وهو ان المعدة
تجذبها بقوة جاذبة فيها والاول باطل بالوجهين الاولين اما ذكرناه وهو صعود المعدة

الى فوق عند الحاجة الشديدة الى تناول الغذاء الثاني انا نرى المري والمعدة عند
تناول الاغذية اللذيذة تصعدان الى فوق وتجذبانه بسرعة حتى يعسر مضغها و
كذلك تجذبه الكبد وتظهر هذا ظهورًا بينا عندما نعطي انسانا غذاء تام بعطيه
بعد غذاء حلو ثم نامره بالقيء فانا نرى اخر ما يخرج بالقيء الحلو وما سبب هذا
الا شدة اشتياق الطبيعة اليه فتجذبه بقوة طبيعية وهو المطلوب واما اثباتها
في الرحم فان المجامع يشاهدها في الرحم خاصية عندما يكون بقيام فضلته وبعيد
العهد بالجماع وهو كان شيئا يجذب احليله الى داخل واما اثباتها في باقي الاعضاء فمن
وجهين احدهما ان الكبد عندما يتولد فيها الدم يتولد معه الصفراء والسوداء ثم نجد كل
واحد منها يتميز عن صاحبه وينصب الى عضو مخصوص ولو لم يكن في كل واحد من تلك
الاعضاء قوة جاذبة لذلك النوع من الرطوبة لاستحال ان يتميز تلك الرطوبات بعضها عن
بعض بنفسها ولاستحال ان يختص كل عضو برطوبة معينة اختصاصًا دايما او اكثريا
فهذا وجه قاطع في اثبات القوة الجاذبة لجملة الاعضاء الثاني ان الدم الصاير الى
الاعضاء لا شك انه جسم سيال فلو لم يكن في كل واحد من الاعضاء قوة جاذبة استحال
صيرورته اليها فثبت بما ذكرنا وجود الجاذبة في كل واحد من الاعضاء وهو المطلوب
واما الماسكة فالدليل على وجودها اما في المعدة فمن وجهين احدهما انا اذا اعطينا
انسانا غذاء ثم بادرنا الى تشريحه وجدنا المعدة محتوية عليه من جميع جوانبه
وكذلك لو فعلنا بالمعاء هذا الفعل بعد انحدار الغذاء من المعدة الثاني ان نعطي
الانسان في بعض الاوقات غذاء سيالا كماء الشعير نجده يبقى في معدته الى
حين ينهضم ولو لم يكن هناك قوة ممسكة والا فكيف يتصور ثباته في المعدة
وهو جسم سيال واما في الرحم فمن وجهين احدهما انه عندما يجذب المني

ويحصل

٤١

ويحصل الحبل نجده منضما عليه انضماما شديدا بحيث ان طرف الميل لا يدخل
فيه ولو بادرنا الى تشريح الرحم وشققنا عليه من اسفل السرة الى قرب الفرج
وكشفنا عن الرحم بوفق وجدناه منضمًا عليه الثاني ان المني جسم سيال بطبعه
الحركة الى اسفل فلو لم يكن في الرحم قوة ممسكة لما تصور ثباته في الرحم واما اثباتها
في باقي الاعضاء فبهذا الوجه وهو ان الدم الصاير اليها جسم سيال واما
الدافعة فالدليل على وجودها اما في المعدة فلانا نجدها عند القيء ودفع ما فيها
تتحرك الى فوق بحيث انا نحس بنزعها وتحركه الاحشاء تبعًا لها الى
فوق ونجد المعاء عند دفع ما فيها بالاسهال وغيره تتحرك تحركا شديدًا
وتتحرك معها جميع الاحشاء واما في الرحم فعند الولادة الطبيعية او عند
موت الجنين فانا نجده يتحرك حركة شديدة ظاهرة الى حين تدفعه واما في
ساير الاعضاء فلان الاخلاط جميعها مخلوطة بالدم وترد على الاعضاء بهذه
الصورة فلو لم يكن في كل واحد من تلك الاعضاء دافعة تدفع ما لا يلايمه من
الاخلاط بقي المنافي عنده ومنعه من افعاله والغذاء على ما ينبغي فثبت ان في
كل واحد من الاعضاء قوة دافعة وهو المطلوب واما الهاضمة فالدليل على
وجودها تغير الغذاء في المعدة وظهور طعم الحموضة في الجشاء ثم تمام الاستحالة
فثبت بما ذكرنا وجود القوى الاربع في البدن وهو المطلوب المسئلة الثانية
ذهب بعضهم الى ان الافعال الاربعة المذكورة صادرة عن قوة واحدة بالذات
واربعة بالاعتبار فيكون جاذبة عند ازدراد الغذاء وماسكة له بعد الازدراد
وهاضمة له بعد الامساك ودافعة لفضوله بعد الانهضام وهذا الكلام
فاسد من وجوه ثلثة احدها ان هذه اثار مختلفة فيجب ان يكون مؤثراتها

مختلفة فيكون الفاعل لها الكثيرة واحدا لاستحالة ان يصدر عن القوة الواحدة الطبيعية الكثيرة فعل واحد الثاني انا نرى بعض الاعضاء ضعيفا في بعض هذه الافعال وقويا في الباقي ولولا تغاير القوى الموجبة لها والا لاستحال ذلك الثالث ان القوة عندما تشرع في الهضم هل يستمر امساكه اولا فان استمر وجب ان لا تفعل شيئا او ان فعلت كان فعلا ضعيفا سيما اذا كان المنهضم غذاء صلبا فانه يحتاج الى امساك قوي دايم وهضم قوي والفاعل الواحد متى صرف همته الى جهتين فاما ان يراعي بعضها اولا يراعيها بل يفعل بها وعلى كلا التقديرين لا تفعل شيئا او يفعل فعلا رديا وان لم يستمر وجب ان لا يحصل الهضم لانه موقوف على فعل الماسكة وكل ذلك محال فما ادى اليه وهو كون هذه الاربع قوة واحدة ذاتا واربعا اعتبارا يكون باطلا فيكون كون هذه القوى اربعا ذاتا لا اعتبارا حقا وهو المطلوب وفي هذه الوجوه نظر المبحث الرابع في القوى الخادمة العرضية قال الشيخ رحمه الله وهذه القوى الطبيعية الاربع تخدمها الكيفيات الاربع الاول اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة القوى الخادمة التي مضى ذكرها هي قوى جوهرية واما التي نحن الان نتكلم فهي اعراض ضرورة ان هذه الكيفيات الاربع اعراض وسميت قوى لما نعتقد انها مبداء لتغير حال من اخر في اخر من حيث هو اخر فان قلت القوى كلها اعراض لان القوة نوع من الكيف قلت التي من باب الكيف هي التي تعد مع اللاقوة وتعد من انواع الكيف الاربعة القوة واللاقوة اي الصلابة واللين واما القوة بمعنى مبداء التغير من اخر في اخر من حيث هو اخر فليست من باب الاعراض بل من الجواهر على ما يقول الحكيم من ان الطبيعة والقوة بهذا المعنى

المعنى والصورة النوعية شيء واحد بالذات ويختلف بالاعتبار فان ذلك الشيء من حيث انه المبداء الاول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات يسمى طبيعة ومن حيث انه مبداء التغير من اخر في اخر من حيث انه اخر يسمى قوة ومن حيث انه هو الشيء الذي هو هو يسمى صورة نوعية والصورة النوعية جوهر فالقوة بهذا المعنى جوهر واما اطلاق القوة على الكيفية كالحرارة مثلا فانه مجاز لان الحرارة ليست مبداء التغير بل مبداء التغير هو الصورة النوعية التي للجسم الحار لكن لما كان صدور التغير عن الصورة بوساطة الكيفية على ما سبق تحقيقه في اول الكتاب نسب التغير الى الكيفية مجازا وسميت قوة بهذا الاعتبار لا لانها مبداء بالحقيقة فاعرفه وفيه نظر بعد والغرض من هذا المبحث بيان انتفاع هذه الخوادم الجوهرية التي هي القوى الاربع في افعالها بهذه الخوادم العرضية التي هي الكيفيات الاربع وبيان توجه حاجة بعض القوى الى بعض الكيفيات وقال المسيحي انما قال الاول احترازا عن الثواني التي هي الالوان والطعوم والروايح وعن الثوالث مثل صورة الادوية ولهذا قال اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فيه نظر لان الكيفيات الاربع عرفا صريحة في الفاعلتين والمنفعلتين وعلى هذا لا حاجة الى الاحتراز وانما ذكره الشيخ تاكيدا اما الحرارة والمراد بها ههنا الحرارة الغريزية وهي الفائضة على البدن مع فيضان النفس الناطقة وقد عرفتها لانها آلة لجميع القوى معينة في فعلها لان افعالها حركات والحرارة معينة فيها اما الجذب والدفع فلانهما حركتان مكانيتان واما الهضم فهو حركة في الكيف مع الحركة المكانية لما فيه من الاستحالة والتفريق والجمع واما الامساك

فلا يتم الا بتحريك الليف على هيئة الاشتمال ولاحتياج القوى الاربع في افعالها
لكونها حركات الى الحرارة قال تخدمها بالحقيقة مشتركة للاربع واما البرودة
فقد تخدم بعضها اى بعض القوى خدمة بالعرض لا بالذات فان الامر
الذى بالذات للبرودة ان يكون مضادة لجميع القوى لان افعال جميع القوى
هى الحركات اما في الجذب والدفع فذلك اى كون فعلها بالحركة ظاهر
لان الجذب انما يكون بحركة مكانية ولان الحرارة جذابة فكيف لا تعين في
الجذب واما الدفع فلانه انما يكون بحركة مكانية لدفعها شيئا من مكان الى مكان
ولان الحرارة معينة في الحركة فيكون معينة في فعل الجاذبة والدافعة واما
الهاضمة فان فعلها الاحالة والطبخ والحرارة معينة في ذلك كما يدل عليه الصنايع
التى تعملها بالحرارة ويتبع فعلها تحريكات مكانية من تغليظ ما رق
وترقيق ما غلظ وتقطيع ما لزج وجمع ما تشتت وكل هذه افعال الحرارة
واليه اشار بقوله واما في الهضم فلان الهضم تتم بتفريق اجزاء
ما غلظ وكثف وهى حركة مكانية وجمعها جمع تلك الاجزاء بما رق
ولطف وهو ايضا حركة مكانية الا ان الاولى تفريقية وهذه لمزجيه و
لذلك قال وهذه حركات تفريقيه ولمزجيه وفي بعض النسخ لمزيخيه
بالخاء المنقوطة من فوق ولا معنى لها ههنا والظاهر انها تصحيف لمزجيه
واما الماسكة فهى تفعل بتحريك الليف الموارب الى هيئة من الاشتمال
متقنة اى محكمة قوية وفي بعض النسخ متفننة اى متنوعة ولها وجه
ايضا اذ فيها اشعار بكثرة الحركة كما ان في الاول اشعارا بقوة الحركة و
البرودة ممنية مخدرة مانعة عن جميع هذه الافعال لانها انما تكون بالحرارة

والبروده

والبرودة مضادة لها الا انها اى البرودة تنفع في الامساك بالعرض بان
تحبس اى البرودة الليف على هيئة الاشتمال الصالح اى للامساك فيكون
اى البرودة غير داخلة في فعل القوة الماسكة وفي بعض النسخ في افعال
القوى الذاتية وله وجه لكن الاول اولى لانه اظهر بل مهيئة للالة تهيئة تحفظ
اى البرودة بها اى بتلك التهيئة فعلها اى فعل القوة وفرق بين المهيئ للالة الفعل
والداخل في نفس الفعل واما الدافعة فتنتفع بالبرودة من وجوه ثلثة على
ما ذكره الشيخ احدها بما تمنع اى البرودة من تحلل وفي بعض النسخ من
تحليل والاول اولى لاحتياج الثانية الى تقدير فاعل التحليل الروح المعينة
للدفع وهذا كالبول فان دافعة المثانة تستعين في دفعه بالروح المحزوم
معه لتمديدها المجرى فينفتح كما ينفتح عند انتشار القضيب ولهذا يسهل
انزراق المنى حينئذ لدفعها ايضا ما امامها للخروج وثانيها وبما تعين
اى البرودة في تغليظها اى تغليظ الروح المعينة في الدفع لانها كلما كانت
اغلظ كانت اقوى على الدفع وثالثها وبما تجمع اى البرودة الليف العريض
وفي بعض النسخ العرضى ولكل وجه والاول اظهر واشهر العاصر
اى بما تجمعه على الهيئة الصالحة للدفع وتكثفه اى البرودة الليف لتبقى على
تلك الهيئة زمان الدفع فيكون اقوى وكل من هذه الثلثة تعين بالعرض
اما الاول فبواسطة جمع الروح واما الثاني فبواسطة تغليظ الروح واما
الثالث فبواسطة جمع الليف وتكثيفه وهذا اى جمع الليف وتكثيفه
بل كل من الثلثة ايضا اى كما في الماسكة تهيئة للالة لا معونة في نفس
الفعل وكيف يكون هذا والبرودة مخدرة ممنية مانعة عن جميع هذه

للافعال ولا يخفى ان حكم الاولين حكم الثالث لان الريح ايضا آلة للدفع كالنفس
العرض فالبرد فى خدمه هذه القوى اى الماسكة والدافعة لان الجاذبة لا
تحتاج الى البرد لا بالذات ولا بالعرض لمنعه من الجذب لحاجة الجذب الى
الحرارة وكذا الهاضمة لمنعه عن فعلها ايضا ولهذا اذا استولت البروده بطل فعلها
بالعرض كما بينا ولو دخل اى فعل هذه القوى لاضر واجل الحركة وهو ظاهر البرودة تمنع فعلها اى صح
واما اليبوسه فالحاجة اليها فى افعال قوى تلك الثلث قلتان والماسكة
اما الثلث قلتان وهما الجاذبة والدافعة فمن وجهين احدهما تمكن الروح الحامله
للقوة وثانيهما تجويد هيئة الالة وتقويتها واليها اشار بقوله فلما فى اليبس من
فضل تمكين من الاعتماد الذى لا بد منه فى الحركة اعنى حركة الروح الحامله
لهذه القوى نحو فعلها باندفاع قوى يمنع عن مثله اى مثل ذلك الاندفاع
القوى الاسترخاء الرطوبى اذا كان فى جوهر الروح او جوهر الاله
وهو ظاهر واما الماسكة فللقبض وجودة اشتمال آلتها على الممسوك واما
الهاضمة فحاجتها الى الرطوبة امس لاعانتها فى قبول فعلها من الاحالة
والطبخ والتغيير والمحتاج اليها غير الهاضمة فثبت بما ذكرنا حاجة جميع
القوى الاربع الى الحرارة بالذات وحاجة الماسكة والدافعة الى البروده
بالعرض وحاجة الجاذبة والدافعة والماسكة الى اليبوسه وحاجة
الهاضمة الى الرطوبة قال المسيحى ينبغى ان يعلم معنى قولنا القوة محتاجه
الى الحرارة وهذه الى البروده وهذه الى اليبوسه او الرطوبة انه ليس المعنى
انها محتاجة الى اية هذه اتفقت بل الى اللايقه بنوع الانسان لكن لقائل
ان يقول هذه القوى المذكورة هل هى حاصلة فى كل جزء جزء من البدن او

فى جزء دون جزء فان كان الثانى لزم خلو ذلك الجزء من الغذاء وهو محال
وان كان الاول لزم اجتماع الضدين فى محل واحد لان كل واحد من القوى
محتاج فى تمام فعلها الى معونة من هذه الكيفيات لم قال فنقول الجواب
عن هذا ان نختار انه لا خلو جزء من البدن من القوى المذكورة قوله يلزم
اجتماع الضدين فى محل واحد قلنا لا يلزم ذلك لوجهين الاول انه
ليس لنا عضو من الاعضاء يكون القوى الاربع فيه متساويه حتى
يلزم اجتماع الضدين بل بعضها فى بعض الاعضاء اقوى وبعضها اضعف مثال
هذا ان العظم اقوى ما فيه من القوى الماسكه لان استحالة الدم الى
جوهر هذا العضو يحتاج الى طول من الزمان فيحتاج الى قوة من الماسكة
لتقف الذى فيه ريثما تفعل فيه الهاضمه والكبد اقوى ما فيه الهاضمه لاحتياجها
الى هضم غذاء نفسها وغذاء غيرها من الاعضاء والمعا اقوى ما فيها
الدافعه لدفع ما فيها من الفضلات الغليظة والقلب اقوى ما فيه الجاذبة
لجذبه الدم الكثير من الكبد لتغذيه نفسه ولتولد الروح واذا كان كذلك
فيكون الغالب على كل واحد من هذه الاعضاء الكيفية المعينه للقوه
المستوليه عليه وفى مثل هذه الصورة لا يلزم اجتماع الضدين فانه انما
يلزم اذا كانت متساويه الثانى ان الكيفيات التى فى ابداننا ليست
بسيطة صرفة بل مشوبة بضدها واذا كان حالها كذلك لا يلزم المحال
المذكور لانه انما يلزم اذا كانت على صرافتها الى هنا كلامه بالفاظه
وفيه انظار وقال السامرى الحرارة المعينه لافعال هذه القوى هى
الحرارة المعتدلة فان المفرطه تضعف معها افعال هذه القوى والقاصرة

لانفي وكذا اليبس هو المعتدلات المفرط يعسر افعال هذه القوى والقليل
تقصر عن الاعانة وهو قريب في اليبس دون الحرارة لان المواد بها الغريزية
كما نعلم لا المعتدلة لان الغريزية موجودة في جميع الابدان والاسنان دون
المعتدلة ولما فرغ الشيخ عن بيان انتفاع هذه القوى بهذه الكيفيات اراد
ان يشرع في بيان تفاوت هذه القوى في استعمالها للكيفيات فقال ثم اي
بعد ان عرفت احتياج القوى في الكيفيات اذا قايست بين الكيفيات
الفاعلة والمنفعلة في حاجة هذه القوى اليها اي الى الكيفيات صادفت
الماسكة قال المسيحي انما ابتدأ بالماسكة من القوى وباليبوسة من الكيفيات
لانهما كانا اخر كلامه في احتياج القوى الى الكيفيات وهو خطاء لان اخر
كلامه في احتياجها اليها احتياج الهاضمة الى الرطوبة لا احتياج الماسكة
الى اليبوسة سلمناه ولكن لا نسلم انه يقتضي الابتداء منها لا بدله من دليل حاجتها
الى اليبس امتن واكثر من حاجتها الى الحرارة لان مدة تسكين الماسكة اكثر
من مدة تحريكها لليف المورب وفي اكثر النسخ المتعرض وهو خطا
من الناسخ الاول لان فعل الماسكة انما هو بالليف المورب لا بالمتعرض
الى القبض الى يتعلق بالتحريك لان مدة تحريكها وهي المحتاج فيها
الى الحرارة قصيرة وسائر زمان اي باقي زمان فعلها مصروف الى
الامساك والتسكين ولما كان مزاج الصبيان اميل كثيرا الى الرطوبة
ضعفت فيهم هذه القوة اي الماسكة لانها تقوى باليبس وتضعف بالرطوبة
ويدل عليه ما يعرض للمرطوبين من استطلاق البطن سواء كان ذلك لبعض
الاسنان كالصبيان ولذلك يستطلق بطونهم بادنى سبب موجب له او
كان

كان ذلك مزاجا له بالطبع كالحال في الاتراك من الصقالبة وامثالهم الساكنين
في البلاد الشمالية فانهم ارطب مزاجا على ما سبق بيانه في فصل امزجة الاسنان
ولكون حاجة الماسكة اقل من حاجة باقي القوى ظن بعضهم انها محتاجة البلدان صح
الى البرودة في افعالها الذاتية وهو من بعض الظن لفساده فان آثار البرودة
مضادة لاثار هذه القوة بل هي محتاجة الى حرارة يسيرة فعبر عن قلة
الحرارة بالبرودة واما الجاذبة فان حاجتها الى الحرارة اشد من حاجتها
الى اليبس عكس حال الماسكة لان الضابط في ذلك هو انه كلما كان زمان
تحريك القوة المحتاج بسببه الى الحرارة اكثر من زمان تسكينها المحتاج بسببه
الى اليبوسة كان احتياجها الى الحرارة اكثر من احتياجها الى اليبس وبالعكس
ولان زمان تسكين الماسكة اكثر من زمان تحريكها وزمان تحريك الجاذبة اكثر
من زمان تسكينها تعاكس حكمهما لان الحرارة قد تعين في الجذب لان وفي
بعض النسخ لان الحرارة قد تعين في الجذب بل لان اكثر فعلها اي فعل الجاذبة مدة صح
هو التحريك وهذه النسخة احسن من الاولى لان قوله لان اكثر مدة فعلها
هو التحريك لا يصلح علة لقوله لان الحرارة قد تعين في الجذب على ما يشعر
به سياق كلامه ولان الشيخ يريد ان يشير الى ان كون حاجة الجاذبة الى
الحرارة اشد له سبب اخر غير كون الحرارة معينة في الجذب وهو كون
اكثر مدة فعلها التحريك لانه يقتضي شدة الحاجة الى الحرارة سواء كانت معينة
في الجذب اولا وحاجتها اي حاجة الجاذبة الى التحريك امس من حاجتها
الى تسكين اجزاء آلتها وتقبيضها باليبوسة ولان عطف على قوله لان
اكثر مدة فعلها هذه القوة اي الجاذبة ليست تحتاج الى حركة كثيرة فقط

بل تحتاج الى حركة قوية تحتاج الى حرارة اشد مما تحتاج اليها الحركة الكثيرة التي
ليست بقوية وستعرف ان شاء الله تعالى في باب الحركة عند الكلام في الرياضة
عند الكلام في الرياضة الغرض من قوة الحركة وكثرتها والاجتذاب يتم اما بفعل
القوة الجاذبة كما في المغناطيس التي بها الجذب اي المغناطيس الحديد واما
اضطرار الخلاء كانجذاب وفي بعض النسخ كاجتذاب ولكل وجه الماء
في الزراقات فكان الخلاء جذاب لانه واما الحرارة كجذب السراج
للزيت وان كان هذا القسم الثالث عند المحققين يرجع اضطرار
الخلاء بل هو هو بعينه لان من شان الحرارة تفريق المختلفات ثم تصعيد
اللطيف منها فاذا تصعد جزء انجذب الى مكانه جزء آخر لضرورة الخلاء
والالتئام بين سطوح الاجسام متلاقيه ممتنع الخلاء فاذن متى كان مع القوة
الجاذبة معاونة حرارة كان الجذب لاجتماع سببي الجذب وهو ظاهر
واما الدافعة فان حاجتها الى اليبس اقل من حاجتها اعني الجاذبة و
الماسكة اليها اي لان الدافعة لا تحتاج الى قبض الماسكة ولزوم الجاذبة
وقبضها واحتوائها على المجذوب بامساك جزء من الآلة ليلحق
به جذب الجزء الآخر وبالجملة الحاجة للدافعة الى التسكين البتة بل
الى التحريك والى قليل تكثيف بعين العصر والدفع الاقل مما يبقى
به الآلة حافظة لهيئة شكل العصر وفي نسخة للمسيحي العضو و
الاول اكثر واشهر وهذا اولى من وجهين الاول ان العصر لا شكل له حتى
يقال هيئة شكل العصر وقوله او القبض ليس عطفا على العضو ليرد عليه
هذا بل شكل العضو والتقدير او لهيئة القبض لا لهيئة شكل القبض فان عاصم

له

فان له هيئة وليس له شكل وان نوقش في تغايرهما رد باضافة الهيئة الى الشكل
وان سلم التغاير ونوزع في ثبوت الهيئة له رد باضافة الهيئة الى الاشتمال في قوله
والآم بان تحبس الليف على هيئة الاشتمال الصالح وهو بمعنى القبض فاضافة الهيئة اليه
مما يجوز اضافتها الى القبض هذا مع ان الشيخ سيصرح بهذا في قوله فيجتمع من هذا
ان الماسكة تحتاج الى قبض والى ثبات هيئة قبض وحينئذ يكون كما في الماسكة
زمانا طويلا على طريق اللف والنشر راجعا الى حفظ هيئة العضو وفي الجاذبة
زمانا يسيرا ريث تلاحق جذب الجزء الآخر راجعا الى حفظ هيئة القبض كما
قال وقبضها واحتوائها على المجذوب الثاني انه لا يبقى للمتالين مرجوع الظاهر
يظهر بالتامل ويمكن ان يقال لما كان الشكل والهيئة لازمان للعصر والقبض فاضيف
اللازم الى الملزوم اذ الاضافة يكفي فيها ادنى ملابسة كقولك للحامل احد طرفي خشبة
خذ طرفك وعلى هذا فشكل العصر اولى من شكل العضو بوجهين احدهما الشهرة
والثاني زيادة تقدير في نسخة شكل العضو اذ الواجب ان يقال شكل العضو
اللازم من العصر او القبض وفي نسخة شكل العصر لا حاجة الى هذه الزيادة فيكون
اولى واما انه لا يبقى للمتالين مرجوع الظاهر فليس كذلك لان شكل العصر يبقى
في الماسكة زمانا طويلا وهيئة القبض في الجاذبة زمانا يسيرا فهذا تقرير النسختين
وترجيحها وعليك باختيار ما يترجح عندك فلهذا اي فلما ذكرنا من السبب
حاجتها اي حاجة الدافعة الى اليبس قليلة في كون حاجة الدافعة الى اليبس
اقل من حاجة الجاذبة نظر لان ابن ابي صادق قال الاحتواء على المجذوب بامساك
جزء من الآلة ليلحق به جذب الجزء فعل الماسكة دون الجاذبة واذا كان كذلك
فلا يلزم احتياج الجاذبة الى اليبس من هذه الجهة بل الاشبه ان يقال ان حاجة

الدافعة الى اليبس ان يقال ان حاجة الدافعة الى اليبس اشد من حاجة الجاذبة وذلك
لانها محتاجة الى فضل تكثيف تستعين به الليف الذاهب عرضا للعصر والدفع لا
يقال احتياج الدافعة الى فضل تكثيف تستعين به الليف لا يدل على احتياجها الى
اليبس لحصول التكثيف من البرودة لانا نقول البرودة وان كثفت لكنها تضاد
فعل الدافعة بخلاف اليبوسة واما الجاذبة فانها وان احتاجت الى اليبس
غير انها لا تحتاج الى العصر كما في الدافعة ولا الى الاحتواء على المجذوب ومسكه
كما في الماسكة فاذن حاجة الدافعة الى اليبس اقل من الماسكة واكثر من الجاذبة وفيه
نظر لان الجذب بالآلة لا يتصور بدون قبض جزء من الآلة ليلحق به جذب الجزء
الآخر وكلامنا في الجذب بالآلة لا في الجذب مطلقا فهذه الآلة محتاجة
الى اليبس من هذه الجهة وان سلم انها غير محتاجة الى اليبس من هذه الجهة
فيجب عليه ان يبين وجه الاحتياج الذي من غير هذه الجهة حتى يصح قوله
فانها وان احتاجت الى اليبس واحوجها اى احوج القوى كلها بالجر على
انه بدل الكل عن الضمير احوجها المجرور الى الحرارة هي الهاضمة لانها تحتاج
الى الحرارة من وجهين وباقي القوى من وجه واحد اما الوجهان فلان لها حركة في
المكان وحركة في الكيف اما حركتها في المكان فمثل التقطيع والتفريق والجمع
واما في الكيف فمثل التغير والاحالة وقد عرفت ان الحرارة معينة في الحركة
ولما كانت حاجة هذه القوة الى الحرارة بالوجهين وفي باقي القوى بوجه واحد
اذ ليس للباقي الا حركة واحدة كانت حاجتها الى الحرارة اشد من حاجة باقي
القوى وبعد الهاضمة في الحاجة الى الحرارة الجاذبة لما ذكرنا ثم الماسكة ولا
حاجة بها اى بالهاضمة وفي بعض النسخ لها وهما متقاربان الى اليبوسة

لان

لان آثارها كلها مضادة لآثار الهاضمة فان شان الهاضمة الاحالة والتغير
وتهيئة المواد للنفوذ في المجاري ولقبوله الاشكال واليبس مانع لهذا جميعه
بخلاف الرطوبة فانها موافقة مناسبة لافعال الهاضمة ولهذا قال بل انما
تحتاج الى الرطوبة لتسييل الغذاء وتهيئته للنفوذ في المجاري والقبول
اى وللقبول للاشكال فتبين مما قلنا ان الهاضمة محتاجة الى الحرارة والرطوبة
في تمام فعلها وانه متى وجدت هاتان الكيفيتان كان فعل هذه القوة اتم
وابلغ وقد ثبت فيما تقدم انهما متوفرتان في بدن الصبي واذا كان كذلك
فلم لا تهضم قواه الاغذية الصلبة كما تهضمها قوى الشبان والى هذا السؤال
اشار بقوله وليس لقائل ان يقول ان الرطوبة لو كانت معينة للهضم
لكان الصبيان لا تعجز قواهم عن هضم الاشياء الصلبة ثم اشار
الى الجواب المشهور عنه بقوله فان الصبيان ليسوا يعجزون عن
ذلك والشبان يقدرون عليه لهذا السبب بل لسبب آخر وهو
المجانسة والبعد عن المجانسة فما كان من هذه الاشياء صلبا لم يجانس
مزاج الصبيان فلم تقبل عليه قواهم الهاضمة ولم تقبل قواهم الماسكة
ودفعته بسرعة قواهم الدافعة واما الشبان فذلك موافق لمزاجهم
صالح لتغذيتهم وهذا الجواب والسؤال قد اشار اليه الفاضل جالينوس
في المقالة السادسة من كتابه المسمى بالعلل والاعراض واما اصحاب
الجوامع فقد صرحوا به في تلخيص هذه المقالة والجواب المشهور عنه ان
سبب استيلاء قوى الشبان على الاغذية الصلبة وعدم استيلاء
قوى الصبيان عليها ليس لقوة القوة الهاضمة وضعفها في الصبيان بل

العلة فيه للمناسبه وعدم المناسبة لان ابدان الصبيان لما كان الغالب
عليها الرطوبه على ما تعلم فهي الين وارطب وابدان الشبان يابسة تثبت فيما ح
قحله واذا كان كذلك فلكون الاغذيه الصلبه الغليظه مناسبتها لابدانهم
اكثر من الابدان الصبيان صفتقبل لذلك عليها قواهم الهاضمة ومتسكها قواهم
الماسكه بخلاف الصبيان فان قواهم تنفر منها فلا تمسكها الماسكه ولا
تهضمها الهاضمه فلذلك لم يهضمها قوى الصبيان فالحاصل لما كانت غير
مناسبة لابدان الصبيان لا تنهضم في ابدانهم لا لان قواهم ضعيفه هذا
هو الجواب المشهور وهو الذي اجمع عليه رايهم وفيه نظر وهو انه يلزمهم
على هذا ان لا تنهضم الاغذيه اللينه في ابدان الشبان لانها غير مناسبه
لابدانهم فكان من الواجب ان لا تقبل عليها قواهم الهاضمة ولا تقبلها قواهم
الماسكة ودفعتها بسرعه قواهم الدافعة ويمكن ان تفسر مناسب البدن
بوجه لا يرد عليهم هذا وهو ان يقال المراد من الغذاء المناسب ان يناسب
البدن بحسب اللين والصلابه او بحسب الاعتياد كالاغذيه اللينه للشبان
لاعتيادهم اياها من الطفوله والصواب في الجواب ان يقال ان الاغذيه
الصلبه لما كانت محتاجة في هضمها الى زمان طويل لغلظ جوهرها ومتانته
ولا شك ان فعل الهاضمه موقوف على مسك الماسكه وهي في الصبيان ضعيفه
لاستيلاء الرطوبه على ابدانهم فلم تقدر على مسك الاغذيه المذكوره ريثما
فعل الهاضمه فيها حق فعلها فلذلك صارت تنجذب لحالها من غير ان تنهضم
واما الشبان فان القوه الماسكة فيهم قويه جدا والحرارة فيهم ايضا قويه جدا
على ما ثبت فيما تقدم فهي قادرة على مسك الاغذيه المذكوره ريثما تفعل
الهاضمه

الهاضمه فيها حق فعلها واما ان القوة الماسكة في الشبان قويه فلاستيلاء
اليبس على ابدانهم فيشبه ان يكون السبب في انهضام الصلب في ابدان
الشبان دون الصبيان قوة ماسكة الشبان وضعفها في الصبيان او المناسبه
وعدم المناسبه على الوجه الذي فسرنا به المناسبة لا مطلق المناسبه فيجتمع
من هذه المباحث ان الماسكه تحتاج الى قبض والى ثبات هيئة قبض
زمانا طويلا والى معونه يسيرة في الحركه والجاذبه الى قبض وثبات قبض
زمانا يسيرا جدا ومعونه كثيرة في الحركه والدافعه الى قبض فقط من غير
ثبات يعتد به والى معونه على الحركه والهاضمه الى ذابه وتمزيج فلذلك
تفاوتت هذه القوى في استعمالها للكيفيات واحتياجها اليها واعلم
ان الغرض في هذا البحث لم يزد على ان قال عباره الكتاب ظاهره وتخته
مبني على مذهبهم وهو ان افعال هذه القوى بالكيف وقد عرفت مذهبنا في
ذلك وعلمت ان هذه الافعال انما يكون بالكيف اذا كانت ارادية فان قيل
انا نجد هذه الافعال التي في الاعضاء التي جعلتم افعالها طبيعية محضه تقوى
تفعل بواسطة الكيفيات التي ذكرناها وذلك يدل على ان تلك الافعال بالكيف
قلنا لا يلزم ذلك لجواز ان يكون هذه الكيفيات مقويه لتلك القوى لا بالوجه
الذي قالوه وقد اورد بعض اصحابي شكا وهو انه لو كان كل واحدة من هذه
القوى تتقوى بالكيفيه المذكورة لكان يلزم اذا كانت القوى كلها قويه ان يجتمع
التضاد في ذلك العضو وجوابه انه لا يلزم من كون هذه الكيفيات مقويه
لتلك القوى ان لا يكون غيرها مقويا بل يجوز ان يكون الاعتدال نفسه مقويا
لجميع القوى واما كل واحدة من تلك الكيفيات وان لزمها تقويه قوة واحده

من تلك القوى فيلزم منها اضعاف قوى اخرى الى ههنا كلامه بالفاظه وفيه نظر
قال الشارح رحمه الله **الفصل الرابع في القوى الحيوانيه** وهذا الفصل يشتمل
على مباحث **المبحث الاول** في ماهية القوى الحيوانية
قال رحمه الله **واما القوى الحيوانية** واعلم ان الشيخ لم يتعرض
لاثبات هذه القوة في شي من مصنفاته الا في هذا الكتاب تبعًا للاطباء
ولذلك قال **فيعنون** يعني الاطباء ولم يقل هي كذا كذا لان الفلاسفه لا يقولون
بثبوت هذه القوة وانما يثبت وجودها الاطباء فقط وانما التجى الاطباء
الى القول بها لانه لما راوا البدن الحي يستعد له الميت ولم يكن لهم معرفه
بالنفس حتى يعلموا ان ذلك بسبب كون النفس متعلقه بالبدن اعتقدوا ان في
البدن الحي قوة معدة للحس والحركة وافعال الحيوة **بها** اي بالقوة الحيوانيه
القوة التي اذا حصلت في الاعضاء هيأتها اي القوة الاعضاء **لقبول**
قوة الحس والحركة قال المسيحي لكن بشرط ارتفاع الموانع وحصول الشرايط
اما الاول فلانه لولا اعتباره لورد علينا النقض بالعضو المفلوج لوجود قوة الحيوة
فيه مع عدم تهيئتها اياه لقبول الحس والحركه لكن لما كان عدم القبول لمانع هو
السدة الحادثة في عصبه لا يرد نقضا قال وبهذا يندفع ما يرد علينا في هذا
الباب وهو ان يقال هذه المقدمه وهي انه حيث كانت الحيوة فهناك الحس
والحركه ان لم يصح بطل قولكم فيما تعلم من ان للعظام حسًا وحركه لانها
حيّه وحيث كانت الحيوه كان الحس والحركه وان صحت كان العضو المفلوج
كذلك وحينئذ يبطل الاستدلال به على ان القوة الحيوانيه غير النفسانيه لانا
نقول في الجواب عن هذا الايراد انه حيث كانت الحيوة كان الحس والحركه ان لم
يكن

يكن مانع لكن وجد في العضو المفلوج مانع وهو السدة ولم يوجد في العظام
فلذلك لا يلزم من عدم الحس والحركة في العضو المفلوج عدمهما في العظام هذا
كلامه وفيه نظر لانا لا نسلم انه لم يوجد في العظام ذلك فان عند اكثر الاطباء
ان العظم لذاته لا يقبل الحس والحركه سلمناه لكن العضو المفلوج غير وارد اذ
قوة الحيوة التي فيه مهيئه لقبول العضو قوة الحس والحركة لكن هذه التهيئه لا
توجب وجود الفعل لجواز ان يكون غير تامه فعدم قبول الحس والحركه
بالفعل لا يوجب كون القوه الحيوانيه غير مهيئه لقبولها ومنه يظهر بطلان
قوله مع عدم تهيئتها اياه لقبول الحس والحركه ولذلك قال لكن لما كان عدم
القبول ولم يقل عدم التهيئه اخفاء للمنع والا كان الواجب ان يقول كذلك
ثم قال واما الثاني فلانه لولاه لورد النقض علينا بالقلب فان فيه قوة الحيوة
وقوة الحس والحركه على مذهب الفيلسوف مع انه ليس هناك حس وحركه
لانتفاء الشرط لان صدور الفعل المذكور عن القوة المذكورة مشروط بورودها
على عضو العمل الذي هو الدماغ وفيه ايضا نظر لان النقض انما كان يتوجه
لو بين ان في القلب قوة الحيوة دون قوة الحس والحركه لا دون الحس والحركه
لان الشيخ قال اذا حصلت في الاعضاء هيأتها لقبول الحس والحركه لا لقبولهما نحوه
وهذه القوه موجوده في القلب عند الحكيم فلا يرد عليه النقض وانما يرد
على الطبيب حيث يقول بوجود قوة الحيوة في القلب دون الحس والحركه
وكان هذا هو مراده ولهذا قال ورد النقض علينا اي على الاطباء لانه منهم
فيزول النظر لكن يتوجه نظر اخر وهو ان القلب غير وارد لان قوة الحيوة
التي فيه مهيئه لقبوله قوة الحس والحركة في الدماغ لكن هيئه القبول

لا بوجيه على ما سبق تقريره آنفا وعلى هذا لا يرد القلب نقضا على الاطبا و
افعال الحيوة اى ولقبول جميع افعالها لان الجمع المضاف يستغرق فيكون المراد
بها ما يعم الحس والحركة الارادية والتصرف فى الغذاء التصرف الحيوانى ونعنى بالتصرف
الحيوانى جعل الغذاء بحيث يصلح لتغذيه بدن الحيوان لا يقال ان افعال القوى الحيوانيه
عند الاطباء غير افعال القوى الطبيعيه وكذا عند الحكماء وان كان كذلك فلا يكون
المراد بافعال الحيوة ما يعم الحس والحركة والتصرف الحيوانى فى الغذاء لانا نقول
ليس المراد بافعال الحيوة عند الاطباء افعال القوه الحيوانيه لينتقض ما ذكرتم نقضا
بل الافعال التى لا تصدر الا عن القوه الحيوانيه كالحس والحركة الاراديه والتصرف
الحيوانى فى الغذاء وانما اضيفت الافعال الى الحيوة لكون الجميع مشروطة
بالحيوة لا لكونها صادرة عن القوة الحيوانيه ونظيره هذا حمل الكلام على جميع
القوى البدنيه بانها قوى نفسانيه اى منسوبه الى النفس الناطقة لكونها مشروطة
بها لا لكونها قوى دماغيه ثم لما كان الموجب لذلك الاستعداد يجب ان
يكون متقدما على حصول قوى الحس والحركة وافعال الحيوة ضروره ان المعد
لقبول قوة لا بد وان يتقدم على وجودها وجب ان يكون هذه القوة حاصله
فى الروح قبل حصول هذه القوى. وكانت هذه القوى عندهم انما توجد
فى الروح بعد ان يحصل فى الدماغ والكبد فوجب ان يكون القوة الحيوانيه
منبعثة من القلب استعد الروح بسببها لهذه القوى اذا حصلت فى
هذه الاعضاء ويضيفون اى الاطبا اليها اى القوة الحيوانيه حركات
الخوف والغضب لما يجدون فى ذلك من الانبساط والانقباض
العارضين للروح المنسوب الى هذه القوه لما اعتقدت الاطباء ان

الروح

الروح الذى فى القلب صورته هذه القوة وراوا ذلك الروح يعرض له عند الحداث
النفسانيه انبساط وانقباض اما الانبساط فكما عند الغضب والفرح واما الانقباض
فكما عند الخوف والغم وقد ثبت عندهم ان حركة كل روح انما هو تحريك القوه
التى هى صورتها فوجب ان يكون حركات الانفعال الذى يعرض فى الروح عند
الاحداث النفسانيه من افعال هذه القوة واما فى الحقيقة فان مبداء تلك
الانفعالات هو من القوى النفسانيه المبحث الثانى فى ماهيه
الروح قال رحمه الله فلنفصل هذه الجمله فنقول انه كما قد يتولد من
كثافة الاخلاط بحسب مزاج ما جوهر كثيف هو العضو مثل المثانة
الذى هو جزء الآلى فقد يتولد من بخارية الاخلاط ولطافتها بحسب
مزاج ما جوهر لطيف هو الروح لفظ الروح يقال على معنيين
احدهما المعنى الذى يسميه النفس الناطقه وهو المراد بالروح عند المليين الحكم
وفى الكتب الالهيه كالقران العزيز وغيره وثانيهما المعنى الذى يخصه
الاطباء والفلاسفه باسم الروح وهو جسم بخارى لطيف يتكون من
لطافة الاخلاط وبخاريتها ليكون الاعضاء من كثافتها وبه يقوم القوى
اذ هو لها كالمادة وهى له كالصورة وهو الذى يحمل القوى من معادنها الى
مقاصدها واذا عرفت ذلك فاعلم ان هذا الكلام يتضمن فائدتين احدهما
ان يعلم ان المراد بالاجسام فى حد الاعضاء وهو انها اجسام متولدة من
اول مزاج الاخلاط هى الاجسام الكثيفه وقد عرفت فائده التقييد بالكثافة
وثانيتهما التنبيه على المذهب الحق فى الارواح وانها متولدة من بخارية الاخلاط
ولطافتها لا من الهواء المستنشق على ما هو المشهور عن جالينوس وقد

صرح به في اول كتاب منافع الاعضاء عند ما اراد ان يتكلم في منافع الات النفس وابو سهل المسيحي صرح به في كتابه ايضا فانه باطل لان الروح تقوى عند تناول الاغذيه وتضعف عند قلة الاغذيه او عدمها ولو كان متولدا من الهواء المستنشق لبقي عند استنشاق الهواء على ما ينبغي سواء ورد عليه غذاء او لم يرد ويلزم من هذا ان الانسان لو بقي مهما بقي بلا غذاء ان لا تضعف قواه لان مدد الروح باق ومتى كان الروح باقيا كانت القوى باقية لانه حامل لها ومتى قوي الحامل قوي المحمول والوجود بخلاف هذا فان الانسان لو منع الغذاء اكثر من الزمان المعتاد احس بضعف قواه ان طال زمان الترك اكثر من ذلك احس بسقوطها ولان الاستفراغ والرياضه والتعب والسهر مما يحلل جوهر الروح مع ان حال الهواء المستنشق في هذه الافعال متشابهه واعلم ان الاطباء ذكروا ما نقلنا عنهم دعوى مجرده عن دليل او شبهه تؤيد ما ذهبوا اليه والذي يمكن ان يستدل به من جانبهم على ان الروح متولد من الهواء المستنشق هو ان الروح باجماعنا واجماع الخصم مركب القوى وحامل لها من معدنها الى مقصدها ونرى من امسك نفسه مدة هلك وليس لهذا علة الا قوة الارواح وضعفها عن تاديه القوى من العضو الرئيس الى غيره بسبب قلة مادتها وهو الهواء المستنشق هذا غاية ما يمكن ان يقال من جانبهم وهو ضعيف فانه يقال لهم ان الروح ليست صالحة لحمل القوة وتاديتها كيف اتفق بل لا بد لها من مزاج خاص يستعد به لصدور افعالها ولذلك لم يصلح مزاج القلب لصدور الافعال النفسانيه عن قوتها عند ما كانت في القلب

ولا القوة الطبيعية لافعالها عند ما كانت فيه وكذا القوة الباصرة عند ما كانت في الدماغ لم تصلح لصدور افعالها فالهواء المستنشق وان كان حارا في نفسه فانه بارد بالقياس الى مزاج الروح فاذا احتبس احتد مزاج الروح وان طال احتباسه وامتنع دخول الهواء اليه احترق وهلك صاحبه ولذلك صار وجه المخنوق بعد خناقه يميل الى السواد قوله انا نرى من امسك نفسه مدة او منع من ذلك هلك قلنا ليس هلاكه لان الهواء مَدَدُ الروح بل لانه مُصلِح وفرق بين المُصلِح والمُصلَح فالحق في امر الروح ما قاله الفلاسفه من انه بخار لطيف يتولد من الدم الوارد على القلب في البطن الايسر منه لان الايمن منه مشغول بجذب الدم من الكبد واما الهواء المستنشق فانه يندفع مع الروح في الشرايين مبدرقا الى سائر الاعضاء ومنزلته منزلة الماء المنفذ للطعام وكما ان الماء لا يصير غذاء كذلك الهواء لا يكون مركبا للقوى لما تقدم قالت الاطباء الارواح ثلثه حيوانيه وطبيعيه ونفسانيه فالحيوانيه تتولد في القلب وتنبعث منه وتحمل القوى الحيوانيه الى سائر الاعضاء والطبيعيه متولدة في الكبد تنبعث منها وتحمل القوى الطبيعيه الى سائر الاعضاء والنفسانيه تنبعث من الدماغ وتحمل القوى النفسانيه الى الاعضاء وانما قالوا في الحيوانيه والطبيعيه الى سائر الاعضاء ولم يقولوا في النفسانيه ذلك لان بعض الاعضاء لا يحس ولا يتحرك مثل العظم والغضروف والرباط وكما ان الكبد عند الاطباء معدن لتولد الاولاء اي لكثافه الاخلاط التي يتولد منها بحسب مزاج تام العضو وجزؤه وهو الثاني في التولد كذلك القلب

معدن لتولد الثاني اي لبخارية الاخلاط ولطافتها اللتين يتولد منهما بحسب
مزاج ما الروح الذي هو ثاني في التولد وفي بعض النسخ للتولد الاول
للتولد الثاني والمعنى على ما ذكرنا اذ المراد بالتولد الاول تولد الكائن في الاخلاط
وبالتولد الثاني تولد بخارية الاخلاط ولطافتها لا تولد العضو والروح فان
تولد العضو التولد الثاني لترتيبه على الاول وتولد الروح الثالث لترتبه
على الثاني وبهذا الحرف يندفع ما اورده القرشي وهو ان الشيخ ان عنى
بهذا ان التولد على قسمين احدهما تولد الخلط من الاركان وثانيهما تولد
الاعضاء والارواح من الاخلاط كما قال في الاعضاء فانها اجسام متولدة
من اول مزاج الاخلاط كما ان الاخلاط اجسام متولدة من اول مزاج
الاركان صح حينئذ ان يكون الكبد معدن التولد الاول ولكن حينئذ لا
يكون القلب معدنا لمجموع التولد الثاني بل لبعضه وهو الارواح وان
عنى بذلك ان الكبد معدن لتولد الاعضاء والقلب معدن لتولد الارواح
صدق ذلك في القلب ولم يصدق في الكبد فانها ليست معدنا لتولد الاعضاء
الا بمعنى انها معدن لتولد غذائها ولكن هذا لا يختص بالاعضاء فانها تولد
غذاء الارواح ايضا وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي
ان يكون له اذ ليس هو يستعد لقبول القوة الحيوانية باي مزاج اتفق بل
له مزاج خاص به يستعد لقبولها وكذا لجميع الارواح امزجة مختلفة بحسبها
يكون حاملة لقوى مختلفة فان المزاج الصالح لقوة الغضب لا يصلح
لقوة الشهوة وعلى هذا القياس ولو كان اي مزاج يكون للروح كافيا
لكانت القوى دائما متفقة وغير متبدلة استعد لقبول قوة تلك القوة

هي

هي التي تعد الاعضاء كلها والروح ايضا لقبول القوى الاخر النفسانية وغيرها
اي الطبيعية ويلزم من هذا ان يكون القوى الاخر لا تحدث في الارواح ولا
في الاعضاء الا بعد حدوث القوة الحيوانية لانها التي تعدهما لقبولها ولذلك
قال والقوى النفسانية لا تحدث في الروح والاعضاء الا بعد حدوث
هذه القوة اي الحيوانية لما ذكرنا المبحث الثالث في الدلالة
على اثبات القوة الحيوانية قال رحمه الله وان تعطل عضو من
القوى النفسانية ولم يتعطل بعد من هذه القوة فهو حي هذا شروع في
الحجة على اثبات هذه القوة وتقريرها ان نقول لما كان كل عضو من شانه
ان يحس ويتحرك بالارادة مستعدا لقبول قوى الحس والحركة والقوى
المتصرفة في الغذاء ولم يكن العضو الميت مستعدا لقبول تلك القوى
فوجب ان يكون في العضو الحي قوة زائدة وهي القوة الحيوانية اما
بيان بطلان كون المعد له هو القوى النفسانية فلانه لو كان كذلك لكان
العضو الحي المفلوج والخدر الفاقد للقوى النفسانية بسبب سدة
منعت نفوذ الروح الحاملة لها او سوء مزاج اوجب ذلك غير
مستعد لذلك فيكون ميتا وذلك باطل من وجهين احدهما ان الفرض
انه حي وثانيهما انه لو كان ميتا لزمه ما يلزم العضو الميت من قبول
العفونة والفساد واللازم منتف فكذا الملزوم واليه اشار بقوله الا
ترى ان العضو الخدر واعترض ابن المفتاح عليه بانه ليس بفاقد قوة
الحس والحركة ولو فقدهما كان مفلوجا فكان الحس والتحرك واذا لم
يكن فاقدا لهما لم يصح التمثيل به في مطلبه وهو ساقط لما ذكره السامري

ومن الاسباب المانعة لنفوذ الحس والحركة اما سدة او مزاج ردى
في العضو المفلوج والخدر لكن الحال يتفاوت فيهما بالقوة والضعف فانها
في الخدر اضعف وفي الفالج اقوى وتعذر صدور الفعل دليل على تعذر
حصول القوة لانه اذا كان العايق عن حصول القوه فلا عايق عن حصول
الفعل حتى يقال ان الممتنع في الفالج فعل الحس والحركة لا قوة الحس و لاص
الحركة فيصح التمثيل به فانه اسقط من الاول لانا لا نسلم انه اذا كان العايق
عن حصول القوه فلا عايق عن حصول الفعل لانتقاضه بالقوى التي في القلب
والتي في الدماغ فانه لا عايق عن حصولها فيهما ولها عايق عن فعلها والا
لظهر فيهما لكنه لا نظهر بالاتفاق بل لان تعطل العضو عن القوة النفسانيه
قد يكون بالكلية كما في الفالج وقد يكون كما في الخدر ويصح الاستدلال بكل واحد لاص
منهما على التغاير اذ كما ان عدم القوه النفسانيه مع وجود القوه الحيوانيه
في الفالج يدل على تغايرهما كذلك ضعف القوه النفسانيه وبقاء القوه بحالها
يدل على تغايرهما ايضا وعلى هذا يصح التمثيل به في مطلبه فان قيل
ليس المراد ههنا الاستدلال على التغاير بل على ان القوة النفسانيه غير معد
لقبول افعال الحيوة وهذا انما تم بوجود افعال و بعدم القوه النفسانيه و
على هذا لا يصح التمثيل بالعضو الخدر لانه ليس بفاقد قوة الحس والحركة قلنا
لا نسلم ان المراد ليس الاستدلال على التغاير وان كان ثبتنا نظرا الى
ان المعد للشيء غير ذلك الشيء لجواز الاستدلال على المطلوب بوجهين ولئن
سلمناه لكن لا نسلم ان العضو الخدر ليس بفاقد قوة الحس والحركة بل قد
لذاتها او لكمالها لان الخدر علة آلية تحدث في الحس اللمسي بطلانا او

نقصانا

نقصانا وسببه امتناع النفس الحساسه من السلوك الى الاعضاء واذا امتنع
سلوكها اليها عدمت الاعضاء تلك القوى اما لبطلانها او لنقصانها مع وجود
القوى الحيوانيه على كمالها ولوجود هذه كاملة في العضو الخدر مع بطلان
القوه النفسانيه او نقصانها يعلم ان المعد لقبول افعال الحيوة في العضو
الخدر ليس القوة النفسانيه والا لانعدمت افعال الحيوه بانعدامها و
لنقصت بنقصانها وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم والعضو
المفلوج فاقد في الحال لا في المآل بخلاف العضو الميت فانه فاقد في
الحال والمآل وهو ايماء الى فرق بين العضوين لقوة الحس والحركة لمزاج فيه
اي في ذلك العضو يمنعه اي يمنع العضو عن قبولها اي الحس والحركة وفي
بعض النسخ عن قبوله والاضافة الى الفاعل والضمير للعضو والتقدير لمزاج
يمنع العضو عن ان يقبل وفي بعض النسخ عن قبولها اي قبول القوه النفسانيه
وهذه اجود النسخ لدلالتها على عدم قوة الحس والحركة في العضو المفلوج الذي
به تم المطلوب بخلاف الاوليين او سدة عارضة بين الدماغ وبينه في
الاعصاب المنبثة فيه اي في ذلك العضو وفي بعض النسخ المنبعثة اليه
اي الى العضو وهو مع ذلك حي ويدل عليه عدم التعفن والفساد واليه
اشار بقوله والعضو الذي يعرض له الموت فاقد الحس والحركة مطلقا
اي حالا ومآلا ولذلك لم يقيد الفاقد بالحال كما قيده في العضو المفلوج تنبيها
على الفرق بينهما ويعرض له ان يفسد ويعفن فاذن في العضو المفلوج
قوة تحفظ حيوته حتى اذا زال العايق ولو بعد مدة مديدة فاض
اليه اي الى ذلك العضو قوة الحس والحركة وكان اي العضو مستعدا

لقبولها اى الحس والحركة **بسبب صحة القوة الحيوانية فيه** اى فى ذلك
العضو **وانما كان المانع هو الذى يمنعه عن قبولها بالفعل** لا بالقوة لانه
اذا زال العائق فاض الله قوة الحس والحركة **والا لكان قوة الحس والحركة**
فان المانع فيه هو الذى يمنعه عن قبولهما بالفعل وبالقوة ايضا كما سبق
من حكاية الحال والمآل وقول القرشى فى ما لو كان المعد هو القوة النفسانية
لكان العضو الحى الخدر والمفلوج الفاقد للقوى النفسانية ميتا لا يصح
لان المقدم فى هذه الشرطية محال واذا فرض وقوع المحال كان لنا ان نلتزم
جميع ما يقولونه وبيان ان المقدم محال هو ان الوضع ان المعد هو القوى
النفسانية وحينئذ لا نتصور ان يكون الفاقد لها مستعدا فلا يمكن ان يكون
حيا واما كون العضو المفلوج حيا فذلك لان من يقول ان المعد هو القوى
النفسانية يقول انها موجودة فيه ولذا صدور افعالها بطل فلوجود تلك
القوة مستعد ولبطلان صدور افعالها مفلوج لا لفقدانها فاسدا ما
اولا فلان كون المقدم محالا لا توجيه له اصلا على ما يظهر بالتامل و
اما ثانيا فلانه لا يجوز ان يكون العضو المفلوج مستعدا الوجود تلك القوة
والا لكانت معدة لنفسها وفيه دقة وبيانها ان نقول بدن الحى المستعد
لقبول قوة الحس دون بدن الميت فلا بد من معد فلو كان قوة الحس
اعدت لنفسها ولذا لا يجوز ان يكون المعد قوة التغذية ومن هيهنا ننبه على
انه يمكن تاليف هذه الحجة على وجه اخصر واحسن مما ذكروا وذلك بان
نقول لو لم يكن المعد لهذه القوى امرا زايدا عليها لكان الشىء يعد لنفسه
فيكون مقدما على نفسه وهو محال واما ثالثا فلان العضو المفلوج كما قد

يكون

يكون بوجدان القوى وبطلان فعلها كذلك قد يكون بفقدانها وبطلانه باتفاق
عامة الحكماء وذلك لان سبب صيرورة العضو مفلوجا امران احدهما فساد
مزاج العضو فلا يتاثر من القوة النفسانية ولا يقبلها وثانيهما عدم وصول
الروح النفسانى من الدماغ الى العضو لمانع اياه عن الوصول وان كان العضو
على مزاجه وكون العضو فاقد قوة الحس والحركة وان اختلف فيه اذا كان
الواقع السبب الثانى ولكن لا خلاف فى انه فاقد لقوة الحس والحركة اذا
كان الواقع هو السبب الاول وذلك لان حصول القوة فى العضو كما توقف
على اسيال الارواح الحاملة لها من منبعها ومبدائها الى العضو كذلك يتوقف
على قبول العضو لها فاذا لم يكن العضو قابلا لها استحال حصول تلك القوة فى
ذلك العضو ولهذا فان الشيخ ذكر كلا السببين وردد بينهما فقال العضو المفلوج
فاقد فى الحال لقوة الحس والحركة لمزاج يمنعه عن قبوله او لسدة عارضة بينه
وبين الدماغ فى الاعصاب المنبتة فيه حتى تتنبه على ما قلنا وعلى هذا يندفع
الاشكال من اصله لانه حينئذ يجوز حصول القوة الحيوانية فى العضو مع كونه
فاقدا لقوة الحس والحركة وان اخترنا مذهب ارسطو اذ لا يلزم من مجرد كون
تلك الارواح حاملة لقوة الحس والحركة حصول قوة الحس والحركة لجواز
ان يكون قد حصل له سوء مزاج يمنع عن قبول الحس والحركة ولا يمنع عن
قبول القوة الحيوانية فهذا مما لا امتناع فيه بل هو جائز لا سيما على مذهب
الاطباء واذا جاز حصول القوة الحيوانية كاملة فى عضو ما مع كونه فاقدا
لقوة الحس والحركة كما فى العضو المفلوج او لكلها كما فى العضو الخدر فيكون
كلام الشيخ مفروضا فى ذينك العضوين فيندفع الاشكال ويمنع حينئذ

استنادا حدوث العضو الى قوة الحس والحركة لفقدانها او لنقصانها مع كون القوة
الحيوانية وعلى كلا الحالين ما تقدم وقول الامام اذا كان اشتعال الروح الى
الدماغ ليس شرطا في حصول القوة بل للصدور فعلها عنها فقد بطلت حجته
التي ذكرها على اثبات القوة الحيوانية فانه يقال العضو المفلوج انما كان
حيا لان فيه قوة الحس والحركة وعدم فعل الحس والحركة لا يدل على عدم
قوتها لما سلمت ان قوة الحس والحركة كانت حاصلة في الروح قبل
انتقاله الى الدماغ مع انه يستحيل ان يظهر عنها فعل الحس والحركة واذا
ذلك فكيف يمكنك الاستدلال بعدم فعل الحس والحركة على عدم قوة الحس
والحركة والعجب انه اورد احد الكلامين عقيب الاخر مع ما بينهما
من التناقض وكلا قوليه ولا عذر عن ذلك الا ان يقال ان الشيخ اورد هذا
الكلام حكاية عن ارسطو وربما كان باطلا عنده ولا سيما وقد صرح في
الادوية القلبية بان ذلك باطل اما الاول فلان قوله العضو المفلوج
فاقد لقوة الحس والحركة يمكن حمله على محامل كل واحد منها يدفع التناقض
الاول ان يقال ان الشيخ وان كان يعتقد صحة ما ذهب اليه ارسطو
ولكنه تكلم ههنا على مذهب الاطباء ولا شك انهم معترفون بان العضو
المفلوج فاقد لقوة الحس والحركة وعلى هذا فلا تناقض الثاني ان يقال
المراد بقوة الحس والحركة المفقودة في العضو المفلوج القوة الظاهرة
الفعل ومعلوم ان العضو المفلوج فاقد لمثل هذه القوة على مذهب
ارسطو فلا يكون بين الكلامين مناقضة وهذا اولى من الاول لان
الكلام يسلمه دون الاول والثالث وهو احسن المحامل واقربها
ان يكون

مراد الشيخ ولا دفعها للاشكال في اصله ما تقدم انفا من ان المراد بالمفلوج هو
الذي يراه عامة الحكماء فاقد لقوة الحس والحركة وقد عرفته واما الثاني
فلان جواز كون مذهب ارسطو باطلا عند الشيخ انما يستقيم لو لم يذكر الشيخ
ما يدل على انه يعتقد صحته ويميل اليه وقد ذكر حيث قال في الفصل الاول
من هذا التعليم بل اذا فتش عن الواجب وحقق وجد الامر على ما يراه
ارسطو دون غيره وتوجد اقاويلهم منتزعة من مقدمات غير
ضرورية لكنا نتبعون فيها ظاهر الامر ولا شك ان هذا الكلام يدل على انه
يذهب الى ما يذهب اليه ارسطو وقال ايضا في فصل الاعضاء حيث
نقل هذا الخلاف بين الاطباء وبين ارسطو ما يدل على ذلك وذلك حيث
قال وقول عند التحقيق والتدقيق اصح وقولهم في بادي النظر اظهر
وهذا يدل على انه يعتقد صحة ما ذهب اليه ارسطو واذا كان كذلك
فكيف يمكن ان يقال وربما كان ذلك باطلا عنده بل الحق ما ذكرناه من
المحامل المذكورة وقال النخجواني لا يمكن تقرير الشك وهو لزوم التناقض
على وجه اخر اقوى مما ذكره الامام وذلك ان حاصل ما ذكره وهو ان الشيخ
لما جوز حصول الحس والحركة في الروح حين كان في القلب مع انه لا يظهر
عنها فعلها لكون ظهور فعلها موقوفا على شرط وهو حصول الروح في
تجويف الدماغ فجاز ايضا ان يقال العضو المفلوج انما بقي حيا لان فيه قوة
الحس والحركة وانما لم يظهر عنها فعلها لان ذلك موقوف على شرط اخر
لانك لما جوزت حصول القوة في بعض الاعضاء مع عدم ظهور الفعل
فلا يكون عدم الفعل مستلزما لعدم القوة ولا يتم الاستدلال وينقدح الشك

هذا حاصل ما ذكره الامام ويمكن ان يجاب عنه بان يقال اتفق الاطباء والحكماء
على ان قوة الحس والحركة لا تتوقف ظهور فعلها على اكثر من شرط واحد وهو حصول
الروح الحاملة لها في تجويف الدماغ اما عند الاطباء وبعض الفلاسفة فان
ذلك لا يتوقف على شرط اصلا فكيف يتوقف على اكثر من شرط واحد واما
عند ارسطو ومن يتبعه فانه وان توقف على شرط ولكن ذلك الشرط لا
يزيد على ما ذكرناه واذا عرفت ذلك علمت ان الحكماء باسرهم متفقون على
ان بعد حصول هذا الشرط فان القوة الحساسة والمحركة اينما حصلت لا بد
وان يظهر عنها فعلها بحيث لا ينفك عنها اصلا فلو كان في العضو المفلوج
قوة حس وحركة لظهر عنها فعلها اما قوله يجوز ان يكون موقوفا على شرط
آخر قلنا نعم ولكن غير ثابت باتفاق الحكماء وحيث لم يظهر دل على انه فاقد
لقوة الحس والحركة فعلم بان الجواب عن هذا الشك على الوجه الذي قرره
الامام اسهل وايسر واما على الوجه الذي نذكره فيكون اصعب وهو ان
نقول لما كانت القوى الحيوانية والنفسانية والطبيعية باسرها حاصلة
في الارواح حال كونها في القلب على مذهب ارسطو كانت الارواح المنبعثة
في الشرايين الى اقاصي الاعضاء والاطراف غير منفكة عن قوة الحس والحركة
وعن قوة التغذية ايضا لان حصول القوة الحيوانية لا بد وان يكون بانفعال الارواح
الحاملة لها من القلب الى ذلك العضو وتلك الارواح كما لا تنفك عن القوة
الحيوانية كذلك لا تخلو عن القوى النفسانية والقوى الطبيعية على قول ارسطو
وكما يلزم من انفعال الارواح الى بعض الاعضاء حصول القوة الحيوانية في ذلك
العضو كذلك يلزم حصول القوة النفسانية والطبيعية واذا كان كذلك كان في هذا

العضو

العضو المفلوج فاقد لقوة حس وحركة مناقضا لهذا المذهب فيلزم التناقض
بين قوليه واذا امكن تقرير هذا الشك على هذا الوجه فاية حاجة الى التمسك
بالتجوز الذي ذكره الامام وانت اذا تاملت علمت ان الكلام الذي ذكره جوابا
عن هذا الشك على الوجه الذي قرره الامام لا يصلح جوابا على الوجه الذي قررناه
بل لا بد من جواب آخر والجواب عنه هو انا نثبت القوة الحيوانية على
المذهبين جميعا اعني مذهب الاطباء ومذهب ارسطو بحيث لا يتوجه عليه
هذا الشك وذلك بان نقول لا نسلم ان العضو المفلوج فيه قوة تحفظ حيوته
وتلك القوة ليست قوة الحس والحركة لان قوة الحس والحركة عند الاطباء
اذا حصلت في الاعضاء فلا بد وان يظهر فعلها وحيث بطل فعلها في
العضو المفلوج دل ذلك على انعدام قوة الحس والحركة واذا كان العضو
فاقد القوة الحس والحركة استحال اسناد حيوة العضو اليها لانها مفقودة و
اما عند ارسطو فلان القوة النفسانية الحاصلة في العضو المفلوج لم يوجد
شرط ظهور فعلها وهو حصول الروح الحامل لها في تجويف الدماغ اذ لو حصل
هذا الشرط لظهر فعلها وهو الحس والحركة وحيث لم يظهر دل ذلك على
انتفاء الشرط واذا لم يوجد شرط ظهور فعلها لا يوجد فعلها اصلا واذا
انعدم فعلها بالكلية استحال اسناد حيوة العضو اليها والا كان قد ظهر
فعلها وقد فرضنا انه لم يظهر فعلها لا يقال لم لا يجوز ان يكون لهذه
القوة فعلان احدهما الحس والحركة وظهور هذا الفعل يكون مشروطا بحصول
الروح الحامل لها في تجويف الدماغ والثاني افادة حيوة ذلك العضو وهذا
لا يتوقف على ذلك الشرط فلما انعدم ذلك الشرط بطل احد الفعلين وهو الحس

والحركة لانعدام شرط ظهوره ووجد الفعل الآخر وهو افادة الحس لانه غير
متوقف على ذلك الشرط وعلى هذا لا يمتنع اسناد حيوة العضو الى قوة الحس
والحركة لانا نقول لو جوزنا ما ذكرتم بطلت الاصول التي مهدوها في تكثر
القوى وهي الاستدلال بكثرة الافعال على كثرة القوى ولجاز اسناد افعال كثيرة
الى قوة واحدة ولما كان هذا باطلا ومتفقا على فساده بين الاطباء فكذا ما ذهبتم
اليه وايضا فان هذا الكلام على مذهب ارسطو ومن تبعه وهم صرحوا
بان القوة النفسانية وان كانت موجودة في الارواح حال كونها في القلب لكنه
لا تظهر فعلها اصلا الا بعد ظهور الروح في تجويف الدماغ فلو استند حيوة العضو
اليه قبل حصول هذا الشرط لكان قد ظهر فعلها قبله فلا يكون الشرط شرطا
الى ههنا كلامه وفيه انظار لا تخفى على من طالع كتابي هذا الى هذا المقام وان
خفيت على غيره فدع حتى يخفى هذا بيان بطلان كون المعدلة القوى
النفسانية واما بيان بطلان كون المعد له هو القوى المتصرفة في الغذاء فلوجهين
احدهما انه لو كان كذلك لكان كلما كانت قوة التغذية باقية كان ذلك العضو
حيا وكلما بطلت كان ميتا وليس كذلك فانه ربما بطل فعلها في بعض الاعضاء
ويبقى حيا وربما بقي فعلها والعضو الى الموت وثانيهما انه لو كان القوة المغذية
بما هي مغذية تعد للحس والحركة لكان النبات مستعدا لذلك والتالي باطل قوه مع
فالمقدم مثله وليس لكم ان تقولوا انه مستعد لكن تعذر حصوله لفقدان الآلات
لان ذلك الاستعداد يكون حينئذ عبثا والله اشار بقوله وليس هذا المعد هو
قوة التغذية وغيرها حتى اذا كانت قوة التغذية باقية كان حيا فاذا
بطلت كان ميتا فان هذا الكلام وفي بعض النسخ السؤال والاول اولى

لانه

لانه اكثر واشهر بعينه يتناول قوة التغذية فربما بطل فعلها في بعض الاعضاء
ويبقى حيا لا لان الحكماء باسرهم جوزوا وشاهدوا ضعف فعل القوة المغذية
في عضو او بطلانه عنه مع بقائه حيا على ما قاله النخجواني لان عدم الفعل
او بطلانه لا يدل على عدم القوة او بطلانها بل يجوز ان يحصل للعضو سوء مزاج
يمنع عن قبول قوة التغذية وان لم يمنع عن قبول قوة الحيوة ولا يمكن حينئذ
اسناد الحيوة لذلك العضو الى قوة التغذية المعدومة وبما ذكرنا من الجواز يندفع
اعتراض الامام والقرشي والمسيحي وابن المفتاح وهو انه لا يلزم من
بطلان فعل المغذية بطلان القوة المغذية الا بما ذكره السامري من ان القوة
المغذية لو كانت معدة لكان اعدادها من جهة كونها مغذية وذلك
بفعلها التغذية لا من جهة كونها كمال الروح ولا من جهة كونها صورة بل من جهة
كونها تفعل التغذية واذا بطل فعلها في بعض الاعضاء بطل المعنى الذي صار
به معدة فانه فاسد لانا لا نسلم انها لو كانت معدة لكان اعدادها من
جهة كونها مغذية لجواز ان يكون من جهة اخرى والا بما ذكره غيره و
هو ان القوة الطبيعية قد تبطل مع بقاء القوى الحيوانية كما في النامية
والمولدة اما النامية فانها تبطل عند نهاية سن الشباب واما المولدة
فكما في الاناث فانها تبطل عند انقطاع دم الطمث على ما دلت
عليه التجارب الطبية والقوة الحيوانية باقية الى اخر العمر ففي مثل
هذه الصورة القوة الحيوانية موجودة بدون الطبيعية فانه غير مفيد
لان كلامنا في الغاذية لانه لا يمكن ان يحصل للعضو مزاج مانع
من قبول قوة التغذية ما دام حيا فكيف نفرضه حيا مع بطلان

قوة التغذيه وهذا لان قوة التغذيه غريزيه للاعضاء على ما اعترف به
الشيخ حيث قال وكل عضو فله في نفسه قوة غريزيه بها يتم له امر
التغذى وايضا قال ويجب ان نعتقد في الاختلاف الاول ان تلك القوى
ليست فائضه اليه من الكبد بحيث لو انسد السبيل بينهما بطل فعلها كما
لو انسد العصب الجائى من الدماغ بل تلك القوه صارت غريزيه للاعضاء
واذا كان كذلك فكيف يجوز ان يفرض عضو ينعدم عنه قوة التغذيه مع بقا
القوة الحيوانيه ثم ان الشيخ حافظ على هذه الدقيقه حيث قال
في بيان ان هذه القوه ليست هى قوه الحس والحركه ان العضو المفلوج
فاقد لقوه الحس والحركه ثم لما شرع في بيان ان هذه القوه ليست
هى قوة التغذيه وربما بطل فعلها في بعض الاعضاء وبقى حيا ولم يقل
وربما انعدمت عن عضو مع بقايه حيا فلا بد من بيان امكانه لانا
نقول لا شك ان العضو قد يبطل عنه فعل التغذيه وذلك يدل على
انه فاقد لقوة التغذيه على الوجه الذى قررناه في بيان كون العضو
المفلوج فاقد القوه الحس والحركه اما قول الشيخ كل عضو فله في
نفسه قوة غريزيه وقوله يجب ان نعتقد في الاختلاف الثانى
ان تلك القوة ليست فائضه اليه من الكبد بحيث لو انسد السبيل
بينهما بطل فعلها كما لو انسد العصب الجائى من الدماغ بل تلك القوه صارت
غريزيه للاعضاء فنقول نعم صارت غريزيه ما بقى على مزاجها كما قال
الشيخ بل تلك القوه صارت غريزيه للعظم ما بقى على مزاجه و
اما اذا ساء مزاجها فقد لا يبقى تلك القوة ونحن نفرض الكلام في العضو

الذى

الذى له سوء مزاج مانع لقبول قوة التغذيه ويكون حيا فيندفع الشك
والتعجب من الاطباء كيف لا يلزمون الحكماء بمثل العظم والغضروف
والرباط لما فيها من قوة الحيوة دون الحس والحركه باجماع منهم الاما
شذ **وربما بقى فعلها والعضو الى الموت** اى متوجه اليه كما في الغشى لان
القوة الحيوانيه اخذت في الاضمحلال والنقصان والتراجع والقوة الغاذيه
باقيه على حالها وقول القرشى هذا فاسد لانه كيف يتصور بقاء القوه الطبيعيه
عند اضمحلال القوه الحيوانيه وتحلل الروح المولد للقوى والحراره الغريزيه
التى هى اله لها فاسد لانه استبعاد لا يستحق الجواب ولانا نقرر بوجه
يزول عنه التعجب وذلك بان نقول في صورة الغشى القوه الحيوانيه
ظاهرة الضعف لما نشاهد من سقوط المغشى وضعفه والقوة المغذيه
غير ظاهر الضعف لان ما ياكلنا ولا ينهضم واذا كان كذلك لزم ان يكون
الحيوانيه غير المغذيه وبهذا يندفع قول القرشى والمسيحى وهو بان يقول
بان المعد هو قوة التغذيه له ان يمنع ذلك وليس لم لبيانه مثال ظاهر
لان الغشى مثال ظاهر على الوجه الذى قررنا وقول الامام هذا الكلام
مشكل لان لقايل ان يقول العضو الذى الى الموت اما ان يكون قد مات
او لم يمت فان كان قد مات فهناك يستحيل ان يبقى قوة التغذيه وان
كان بعد لم يمت فهناك لم يوجد قوة التغذيه مع عدم الحيوة حتى يصح
الاستدلال بذلك على تغايرهما فظهر ان هذا الوجه ليس بجيد لان قوله
وان كان بعد لم يمت فهناك لم يوجد قوة التغذيه مع عدم القوه الحيوانيه
حتى يصح الاستدلال بذلك على تغايرهما قلنا ولكن قد وجد بقاء قوه التغذيه

على ما كانت وبغير تغيرًا اصلا او بغير تغير ظاهر مع تغير القوة الحيوانية
الى الضعف الظاهر وهذا كاف في الاستدلال على التغاير بينهما بل على
ان قوة التغذية غير معدّة للحيوة كما سبق لثبات احدهما وتغير الاخرى
كما كان الاستدلال الاول ايضا كافيا في ذلك لوجود احديهما وعدم
الاخرى وعلى هذا يصح بكل منهما الاستدلال ومنه يظهر فساد
قول السماوي فبالمجموع يصح الاستدلال على التغاير والامام لحظ
احد قسمي الاستدلال دون المجموع فتوجه اشكاله لصحة الاستدلال
بكل منهما ثم توجه اشكاله لم يكن لانه لحظ احد قسمي الاستدلال دون
المجموع اذ لا تعلق له به اصلا على ما لا يخفى ولو كانت المغتذية بما هي
مغتذية تعد للحس والحركة لكان النبات قد يستعد لقبول
الحس والحركة وقول القرشي وقد ارتضاه المسيحي وهو انه لما قال
قد يستعد ولم يقل كان النبات جميعه دائما وذلك لان بعض النبات
يكون مزاجه خارجا عن الاعتدال خروجا مفرطا فكان لقايل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون مزاجه مانعا للاستعداد وان كان القوة المعدة
موجودة فيه واما اذا اخذ ذلك جزئيا فلا شك ان بعض النبات مزاجه
قريب من الاعتدال فلا يكون هذا المنع فيه ظاهرا ليس بشيء لان
الغاذية بما هي الغاذية لو كانت العلة تختلف بحسب مزاج دون لامه
مزاج وقول الامام وهذا ضعيف وذلك لان القوة الغاذية التي في
الحيوان مخالفة بالنوع للتي في النبات وانما يتحدان في الطبيعة الجنسية
بل غاذية كل عضو من الاعضاء مخالفة بالنوع للغاذية التي في عضو
اخر

اخر على ما اعترف الشيخ به واذا كان غاذية الحيوان مخالفة بالنوع
لغاذية النبات فلم لا يجوز ان يثبت لاحد النوعين شيء لا يثبت للاخر
فلا يلزم من كون غاذية الحيوان معدة للحس والحركة كون غاذية النبات
معدة لذلك ضعيف لان مقدم الشرطية ليس هو غاذية الحيوان بل
مطلق الغاذية وهو القدر المشترك بين الحيوان والنبات وحينئذ يكون
الشرطية صادقة لا محالة فان قيل مسلم ان مطلق الغاذية لو كان
معدًا للحس والحركة كان النبات مستعدًا لهما لكن لا نسلم من بطلان
كون المعد هو القوة الغاذية بما هي قوة غاذية بطلان ان يكون المعد
هو القوة المغذية التي في العضو الحي الذي من شانه ان يحس ويتحرك بل ولا
ان يكون المعد هو القوة المغذية التي في الانسان بل التي في الحيوان مطلقا
لان حقايقها مختلفة قلنا لو كانت القوة المغذية هي المعدّ لزم ان
تعدّ لنفسها وتتقدم عليها كما سبق لان الكلام فيما يعد لقبول افعال
الحيوة ومنها التغذية فلو كان المعد لقبول قوى الحس والحركة والتغذية
احديها لاعدت لنفسها وهو محال هذا بيان بطلان كون المعد
لذلك هو القوى المتصرفة في الغذاء واما بيان ان المعد ليس مجموعها
فظاهر لما قاله المسيحي من انه اذا لم يصلح ان يكون كل واحد منها معدًا
لم يصلح المجموع لذلك لان كل واحد منها يقوم المجموع وهما غير صالحين
فالمجموع غير صالح للاعداد فانه باطل اذ لا يلزم من كون كل واحد
من امرين غير صالح لشيء ان يكون مجموعهما كذلك لانتقاضه بما لا يحصى
كثرة من المركبات الصالحة لشيء دون صلاحية اجزائها له بل لانه

لو كان كذلك لاستحال حصول الاستعداد بدون حصول المجموع لكن التالي
باطل فان كل واحد منها قد بينا انه قد يكون منتفيا والاستعداد حاصل و
لاجل ظهور هذا لم يتعرض الشيخ له فبقي ان يكون المعد امرا اخر يتبع مزاجا
خاصا ويسمى قوة حيوانية وهو اول قوة تحدث في الروح اذا حدث
الروح من لطافة الامشاج هو جمع المشيج بمعنى المختلط ويقال
نطفة امشاج لماء الرجل المختلط بماء المراة فقد اندفع جميع الاشكالات
التي اوردت على هذه الحجة وبقي اشكال واحد لا جواب عنه وهو
ان قولكم لو لم يكن المعد لذلك قوة زائدة لكان هو القوى النفسانية او
الطبيعية او مجموعها غير لازم لجواز ان يكون المعد شيئا هو تعلق النفس
وهذا راي المعلم الاول وهو الحق ولا يرد هذا المنع على الحجة التي
الفناها لهم وهي انه لو لم يكن المعد لهذه القوى امرا زائدا عليها لكان
الشيء يعد لنفسه بان يقال لا نسلم ان هناك امرا زائدا ولكن لم قلتم انه
قوة ولم لا يكون هو تعلق النفس فان قيل لم لا يجوز ان يكون المعد
هو المزاج قلنا لان من الجائز ان يكون مزاج بدن الحي والميت
واحدا كمن غرق وهو صحيح المزاج فلو كان المزاج هو المعد
لكان بدن هذا الغريق مستعدا لقبول القوى وفيه نظر لا يخفى على
من له ادنى تطرف في العلوم واذا عرفت ذلك فاعلم ان الامام استدل
على اثبات القوة الحيوانية بان العضو مركب من العناصر الاربعة وهي
بطباعها مشتاقة الى الافتراق واجتماعها لا بد وان يكون لقاسر
وذلك القاسر يستحيل ان يكون شيئا تابعا للمزاج لاستحالة ان يكون

المعلول

المعلول علة للعلة فان ذلك القاسر قوة متقدمة على امتزاج الاعضاء العنصرية
حافظة للامتزاج واذا ثبت ذلك فنقول هذه القوة اما ان يكون قوة الحس
والحركة او قوة التغذية او نوعا ثالثا لا جائز ان يكون الاولى ولا الثانية بالادلة
التي ذكرها الشيخ فيكون نوعا ثالثا مغايرا للقوتين وهو المطلوب وهو في
غاية الفساد لان كل ما اورد على كلام الشيخ يرد عليه من غير عكس اما الاول
فظاهر لان الادلة هي تلك الادلة بعينها مع انه كان يمكنه ان يستدل بغيرها
بان يقول وهذه القوة ليست قوة الحس والحركة ولا قوة التغذية لانها
متقدمة على المزاج والمزاج متقدم عليها وكان اولى اذ لا يرد عليه ما
ورد على الادلة المذكورة واما الثاني فلان قوله القاسر يجب ان يكون متقدما
غير لازم لان القاسر نوعان قاسر على الاجتماع وقاسر حافظ خوفا
من الافتراق والذي يجب تقديمه هو الاول لا مطلق القاسر الا ترى انه
لما اشتهر ان النفس هي القاسرة على الاجتماع قالت الفلاسفة النفس للعناصر مع
انما تحدث بعد حدوث المزاج وحدوثه بعد استعداد المادة وهو بعد
اجتماع الاجزاء العنصرية وهو بعد وجود القاسر فلو قلنا انها هي القاسرة
على الاجتماع لزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب وهو محال وعند هذا
قالوا ان القاسر لاجتماع الاجزاء العنصرية في المني نفس الابوين اذا حصل
في الرحم فنفس الام ثم اذا افيضت النفس الخاصة به تولت حفظه
وتدبيره وظهر من هذا انه لا يجب ان يكون كل قاسر متقدما وايضا
القوة الحيوانية هي جميع القوى البدنية التي هي من علائق النفس الناطقة
التي لا تفاض على البدن الا بعد فيضان النفس التي لا تحصل الا بعد الاستعداد

بمزاج خاص على ما ذكرنا واذا كان كذلك فكيف يجوز تقدمها على هذه المراتب
فظهر بما ذكرنا فساد هذه الحجة وانها لا توازي شبهة **المبحث الرابع**
في ذكر مذاهب الاطباء والفلاسفة في مبادي القوى وحدوث النفس
قال رحمه الله **م ان الروح يقبل بها عند الفيلسوف ارسطاطاليس**
المبدا الاول والنفس الاولى هذه العبارة غير سديدة اما اولا فلان
الفيلسوف لا يعتقد لهذه القوة وجودا البتة واما ثانيا فلانه على تقدير ان
يكون الفيلسوف يعتقد ذلك فانه لا يتصور ان يكون اعتقاده ان وجودها
متقدم على وجود النفس حتى يكون هي المعدة لقبول النفس وكيف يكون
ذلك وجميع القوى عندهم انما تفيض من النفس ولو افيضت على الروح
قوة من واهب الصور لكانت تلك القوة تكون عندهم هي النفس وكان
يستحيل ان تفاض نفس اخرى ومنه يعلم فساد ما ذهب اليه السامري من
ان الارواح كلها تتولد في القلب وتشترك كلها في امر واحد وهو القوة الحيوانية
ثم ان الارواح بواسطة تلك القوة تستعد لقبول النفس من واهب الصور وتلك
النفس علة لحصول ساير القوى في تلك الارواح وليس هذا ما نقله عن موضع ان
هذا ليس مذهب الحكماء وانما غره ظاهر هذه العبارة المختلة واذا اختلت
العبارة فلا بد من تاويل به يصح الكلام وليس هو ما ذكره المسيحي من ان المعنى
ان الروح يقبل البدن بها اي بالروح المبدا الاول اي القوة الحيوانية و
النفس الاولى اي الناطقة لانه في غاية البعد اذ لا قرينة حالية ولا مقالية تدل على
تعدية البدن ثم المبدا الاول والنفس الاولى واحد لا اثنان ولئن قال المبدا
الاول يقرب الى اذهان الاطباء لانهم لا يقولون بالنفس الناطقة وانما قال

النفس

بالنفس الاولى ثم الروح وان كان مما يذكر ويؤنث لكن الشيخ لا يستعمله الا مذكرا فمنها
قوله في هذا الموضع حيث حدث روح وقوة هي كماله فالضمير في قوله
بها للقوة الحيوانية لا للروح وايضا هذه العبارة وهي ان الروح يقبل البدن
البدن بالروح لا يرتضيها العامة والسوقة ان يقع في محاوراتهم فكيف
يجوز تاويل كلام الشيخ بها فاذن الاقرب ان يؤول باء السببية في بها
بلام التعليل لتقاربهما معنى وكون حروف الجر يقام بعضها مقام بعض و
حينئذ يستقيم الكلام اذ التقدير ان الروح يقبل لاجل هذه القوة المبدا الاول
وهو صحيح لان هذه القوة لما كانت كمال الروح وكل شيء يشتاق الى كماله
وهذا الكمال لا يحصل له الا بقبوله المبدا الاول صار الروح لاجل هذه القوة
التي هي كماله يقبل المبدا الاول ليفيض عليه كماله وهذا تاويل حسن لطيف
به يندفع ما يرد على ظاهر اللفظ وليس فيه الا تبديل اللام بباء والمحذور فيه
فهذا ما عندي في تاويل هذا الكلام ولعل غيري يحمله على تاويل احسن
ولئن كان فيه بعد اذ لا اظنه يحتمل تاويلا خيرا منه هذا وقد عرفت فيما
مضى ان مذهبنا ان فيضان النفس ليس على الروح ولا على عضو بل على
الجملة التي حصل فيها للمزاج الانساني الذي هو المعتدل لا ما حصل فيه مزاج
الروح او الاعضاء الذي هو خارج عن الاعتدال وعلمت ايضا فيما سبق
بيان مذاهب الاطباء والفلاسفة في مبادي القوى من الاعضاء وبينا ان
الفلاسفة يرون ان الروح الذي في القلب حاصل فيه جميع القوى لكن صدور
افعال الحس والحركة يتوقف على تعديل ذلك الروح في الدماغ وصدور افعال
التغذية يتوقف على حصول ذلك الروح بعد استحالته في هذه الاعضاء التي

مزاج آخر وقد اقتصصنا حججهم على وجه لم نسبق اليه وذكر هينا مذهبنا في
ذلك وهو ان القوى المغذية لا تحتاج الى روح ولا الى كبد وانها متقدمة على حصول
ذلك وغرض الشيخ ههنا باعادة هذا تعريف ان مذهب الاطباء يلزمه ان
تكون النفس اما كثيرة واما مركبة من اشياء كثيرة فيكون مذهبهم باطلا للعلم الضروري
الحاصل عند كل احد انه واحد وليس كثيرا ولا مركبا من كثير لما سبق ولا نعني بالنفس
الا ما يشير اليه الانسان بقوله انا وحجته على ان مذهب الاطباء يلزمه ذلك
انهم يعتقدون ان في كل واحد من تلك الاعضاء مبدا لفيضان تلك القوى
فذلك المبدا اما ان يكون نفسا تامة فيكون النفوس كثيرة او لا يكون نفسا تامة
بل جزء نفس فيكون النفس مركبة ولقايل ان يقول انه يجوز ان يكون مذهبهم شيئا
اخر وهو ان يكون كل واحد من هذه المبادي خادما للنفس فايضا عنها ويكون
النفس واحدة لكن الروح اذا حدث اولا لم يكن مستعدا الا للقوة التي هي
عندهم حيوانية فاذا حصل في الدماغ استعداد لقبول المبدا الذي يفيض
عنه القوى النفسانية وكذلك في الكبد والانثيين وحينئذ لا يلزم ان يكون عندهم
كثيرة ولا مركبة ولهذا فيما اظن لم يجزم الشيخ بذلك بل قال كان لكل جنس
من الافعال عندهم نفس اخرى وليس يبقى في هذا الباب الا ابطال رياسة
كل واحد من الكبد والدماغ واثبات الرياسة المطلقة للقلب وعند
ذلك يثبت مبدائيته لجميع القوى ومنه تفاض القوى على ساير الاعضاء والى
ما ذكرنا اشار بقوله التي ينبعث عنها ساير القوى اي جميعها الا ان افعال
تلك القوى لا تصدر عن الروح في اول الامر كما انه ايضا هذا الزام للاطباء
على موجب مذهبهم لان عندهم ان الدماغ مبدا للقوة الباصرة وغيرها
من

من الحواس ومع ذلك صدور افعالها موقوف على ورودها الى الالات المذكورة
فالفيلسوف يلزمهم بهذا ويزيل استبعادهم ويقول كما ان صدور افعال
القوى النفسانية مشروط بورودها الى الالات المذكورة عندكم كذلك عندنا
صدور افعال الحس والحركة والتغذية عن القوة النفسانية والطبيعية التي
في القلب موقوف على ورودها الى الدماغ والكبد لا تصدر الاحساس
عند الاطباء عن الروح النفساني الذي في الدماغ ما لم ينفذ اي الروح
الى الجليدية لتصدر الابصار او الى اللسان ليصدر الذوق او غير ذلك
كالاذن والانف والجلد ليصدر افعالها فاذا حصل قسم من الروح اي
المتولد في القلب في تجويف الدماغ قبل اي ذلك القسم منه مزاجا يصلح
لان تصدر به اي بسبب ذلك المزاج عنه اي عن ذلك القسم افعال
القوة الموجودة فيه بدءا اي ابتداء وجوده في القلب وكذلك في الكبد
والانثيين اذ حكمها حكم الدماغ فيما ذكرنا وعند الاطبا ما لم يستحل الروح عند
الدماغ الى مزاج آخر لم يستعد اي الروح لقبول النفس التي هي مبدا الحس
والحركة وكذلك في الكبد اي ما لم يستحل الروح عندها الى مزاج آخر لم يستعد
لقبول النفس التي هي مبدا التغذية وان كان الامتزاج الاول اي الحاصل للروح
في القلب قد افاد قبول القوة الاولى الحيوانية اي قال الاولى لانها اول قوة
عندهم وكذلك في كل عضو اي ما لم يستحل الروح الى مزاج آخر لم يستعد لقبول
النفس التي هي مبدا فعل ذلك العضو كانت لكل جنس من الافعال اي الحيوانية
والنفسانية والطبيعية عندهم اي عند الاطباء نفسا وليست النفس
واحدة تفيض عنها القوى اي جميعا كما هو راي الفيلسوف وكانت النفس مجموع

هذه الجملة اى القوة الحيوانية والطبيعية والنفسانية قال وان كان الامتزاج
الاول اى الذى حصل للروح فى القلب قد افاد اى للروح قبول القوة الاولى
الحيوانية حيث حدث روح وقوة هو كالة لكن هذه القوة وحدها لا تكفى
عندهم لقبول الروح بها اى بسبب هذه القوة سائر اى بقية الاخر وفى
بعض النسخ الاخرى والاول اولى مالم يحدث فيها اى فى الروح لانها تذكر وتؤنث
فيها مزاج خاص يخالف مذهب الحكيم فان الروح الذى فى القلب بالامتزاج
الاول مستعد لقبول جملة القوى من غير احتياج الى مزاج اخر خاص كما مر غير
مرة المبحث الخامس فى افعال القوة الحيوانية قال الشارح رحمه الله
قالوا اى مثبتوا هذه القوة الحيوانية وهم الاطباء ان هذه القوة لها فعلان
احدهما بالقياس الى الحيوة وبه تفيد انفعالا لانها تفيد الاعضاء قبول قوة الحيوة
والقابل للشىء منفعل عنه وكذلك ايضا يكون بها الغضب عندهم والانفة و
السرور وكل ذلك انفعال وثانيهما بالقياس الى افعال النفس والنبض فان بسط القلب
والشرايين وقبضها للتنفس والنفض هو عندهم بهذه القوة ولما كانت هذه القوة
يصدر عنها عندهم هذان الفعلان قسموها الى قسمين فاعلة وهى التى تفيد الفعل
ومنفعلة وهى التى تفيد الانفعال هذا ما قالوا لكن يجب ان تعلم ان المهيئ والمعد
القريب لقبول الحيوة هو تعلق النفس بالبدن عند حصول المزاج الانسانى والى
ما ذكرنا اشار بقوله وهذه القوة اى الحيوانية مع انها مهيئة للحيوة فهى
ايضا مبداء حركة الجوهر الروحى اللطيف الى الاعضاء ومبداء بسطه اى
بسط الجوهر الروحى بل بسط آلته واى اضاف الى الجوهر تجوزا وقبضه اى
قبض الجوهر بل الآلة للتنسم اى للتنفس باستدخال النسيم وهى الروح الطيبة

والمراد

والمراد بها الهواء الذى يدخل القلب ببسط آلة الروح والنفض باخراج الهواء
المحترق بقبض آلة الروح على ما قيل وقد راعى طريقة اللف والنشر على
ما لا يخفى كانها اى كان هذه القوة بالقياس الى الحيوة تفيد انفعالا وبالقياس الى
افعال النفس بسكون الفاء التى هى الناطقة لا بفتحها الذى هو التنفس على ما
يصحفه بعض الجهلة من المتطببين فانه باطل لاجماع الاطباء على ان حركة التنفس
ارادية والنبض تفيد فعلا وذهب القرشى الى ان حركة النبض لازمة بسبب
حركة القلب وحركة القلب عندنا ارادية فيكون مبداء ذلك القوة النفسانية
وفيه نظر فان قيل القوة على ما رسموه هى مبداء فاعل للفعل وما
كان كذلك يستحيل ان يكون منفعلا لاستحالة ان يكون الشىء الواحد فاعلا
ومنفعلا فالقوة الحيوانية لا تكون منفعلة ثم ان الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد وهذه القوة يصدر عنها اكثر من الواحد قلنا الجواب عن الاول
ما سبق فيما اظن وهو انه ليس المراد بالقوة الانفعالية انها تقبل الشىء بذاتها
بل انها تهيئ الشىء للقبول فان الانفعال لا يعرض لذات القوة بل للروح
والاعضاء فنسب اليها مجازا اطلاقا لاسم المسبب على السبب لان
القوة تفيد الروح والاعضاء استعدادا لما علمت اى لقبول الروح القوى
الاخر والانفعالات النفسانية والاعضاء قوة الحيوة وافادة الاستعداد
فعل واستعداد القبول انفعال فالقابل غير القوة لا هى وعن الثانى ان
من الجائز ان يصدر عن الواحد اكثر من الواحد بالترتيب فالقوة
الحيوانية تعد الروح والاعضاء للقبول ثم تولت تدبير افعال النفس
والنبض بالحركة الانبساطية والانقباضية وهذه القوة اى الحيوانية تشبه

القوى الطبيعية لعدمها الارادة فيما تصدر عنها بدليل ان عملها دائم حتى
في حال الغفلة والذهول والنوم وتشبه القوى النفسانية لنفس
افعالها لانها تقبض وتبسط معاً وتحرك حركتين متضادتين احدهما
صاعدة من المركز الى المحيط والاخرى هابطة من المحيط الى المركز وايضا
تهيئ البدن لقبول الحيوة والروح الحيواني للانفعالات النفسانية ه

المبحث السادس في ان هذه القوة على تقدير وجودها طبيعية
او نفسانية او جنس ثالث قال رحمه الله الا ان الفلاسفة اذا قالوا
نفس للنفس الارضية لما قال القرشي ان هذه القوة تشبه الطبيعية من وجه
اراد ان يبين انها على تقدير وجودها طبيعية او نفسانية او جنس ثالث
ولما لم يمكن بيان ذلك الا ببيان المراد بالنفس والطبيعة لاختلاف
اصطلاحات الفلاسفة والاطباء في النفس والطبيعة شرع في بيان في تسميه صح
المراد منهما عندهما ليتبين انها طبيعية او نفسانية او جنس ثالث
ولان النفوس عند الفلاسفة اولا تنقسم الى قسمين فلكية وارضية و
الارضية الى ثلثة اقسام نباتية وحيوانية وانسانية لانها ايضا ارضية
لتعلقها بجسم ارضي وان كانت مجردة في ذاتها قيد النفس بالارضية
لتخرج النفس الفلكية ومجمل ما ذكره هو انه ان عني بالنفس ما هو عند
الحكماء فهي نفسانية وان عني بها قوة بها تدرك وتحرك بارادة فان
عني بالطبيعة قوة تصدر عنها فعلها على خلاف ذلك فهي اعلى
من الطبيعية وان عني بها قوة تتصرف في امر الغذاء كانت جنسا ثالثا
ومفصله يحتاج الى بسط وذلك بان نقول اولا انا نشاهد في الاجسام

اثارا

اثارا تستحيل انتسابها الى الجسمية المشتركة بين الاجسام والا لزم اشتراك
جميع الاجسام فيها وذلك مثل الحس والحركة والنمو وتوليد المثل فبقي
ان يكون لامر زائد على الجسمية يكون مبدأ لهذه الافاعيل وهذا
الامر يسمى نفسا لا من حيث ذاتها بل من حيث كونها مبدأ للافاعيل
فان المسمى لانها من حيث ذاتها تسمى عقلا لا نفسا وقد تسمى
قوة وصورة وكمالا ولانا ان كل ما يكون في شيء بالقوة ثم تخرج
فيه بالفعل فان كان خروجه الى الفعل الذي يليق بذلك الشيء من اخرجه
واصلح له فهو من تلك الجهة كمال له ثم ان الكمال ينقسم الى اول وثان
وذلك باعتبارين اولهما ان يكون ذلك الشيء الذي يخرج من القوة
الى الفعل لا يكون من شانه ان يخرج بتمامه دفعة فيسمى ما يخرج
منه الى الفعل قبل خروج تمامه كمالا اولا وكماله الذي يتوخاه و
يقصده بعد تقدير خروجه الى الفعل كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار
تعرف الحركة بانها كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما
ان يكون الشيء الذي يخرج الى الفعل من شانه ان يخرج بتمامه دفعة
فان كان حصوله لذلك الشيء يجعله نوعا غير ما كان قبل الحصول
سمي كمالا اولا وما يصدر عنه بعد تنوعه من حيث هو ذلك النوع
يسمى كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار تعرف النفس بانها كمال اول لجسم طبيعي
آلي والصور التي تحصل للمركبات وتجعلها انواعا ويمكن ان يزول
عنها لا الى بدل كصور المعادن والنبات والحيوان تسمى صورا كمالية
وبالثاني ان اخذ الكمال في تعريف النفس اولى من اخذ القوة والصورة اما

الاول فمن وجهين اولهما ان لفظ القوة مشترك يقال على الفاعله و
للمنفعله واللفظ المشترك لا يجوز استعماله في الحدود وليس اخذ احدى
القوتين في تعريفها اولى من اخذ الاخرى فلهذا ترك التعريف بها وثانيهما
ان القوة اسم لها من حيث انها مبداء الافاعيل والكمال اسم لها من
هذه الحيثيه ومن حيث انها مكمله للنوع وما يعرف الشي من جهتين
اولى مما يعرفه من جهة واحدة واما الثاني فمن وجهين ايضا اولهما
ان الصورة انما تقال على ما كان منطبعا في مادة والنفس الانسانيه
ليست كذلك فلا تكون صورة واما الكمال فيعم ما هو في مادة وما
ليس كذلك فيكون كمالا للبدن وان لم تكن صورة له وثانيهما ان الكمال
اتم من الصورة لان الكمال انما يقال بالقياس الى المعنى الذي هو اقرب من
طبيعة الجنس وهو النوع والصورة بالقياس الى الشي الذي هو ابعد من
ذلك وهو المادة فلذلك وجب اخذ الكمال في تعريف النفس ووجب
تقييده بالاول لخروج الكمالات الثانيه فالنفس اذن كمال اول وهي
لا محالة كمال الجسم ضرورة ان كل ذي نفس فهو جسم ولكن لا لكل جسم فانها
ليست كمالا للاجسام الصناعيه كالسرير بل هي كمال الجسم طبيعي
ولكن لا لكل جسم طبيعي فان الصور النوعيه التي للعناصر كمال اول الجسم
طبيعي وليست نفسا بل هي لجسم طبيعي آلي اي ذي آلات يصدر عنها
بتوسطها الكمالات الثانيه من التغذي والنمو والتوليد والادراك
والحركة الاراديه والنطق والى ما ذكرنا اشار بقوله عنوا بها اي بالنفس
الارضيه كمال جسم هكذا يوجد في جميع النسخ ولا بد من ذكر الاول على
ما

ما عرفت ولعله كان مكتوبا في الاصل وسقط من قلم الناسخ الاول طبيعي
آلي واراد وا اي بهذا الكمال المشروح بل بالنفس مبدا لكل قوة يصدر عنها بعينها
حركات وافاعيل مختلفه فتكون هذه القوة اي الحيوانيه على مذهب
الفلاسفه قوة نفسانيه لكونها منسوبه الى مبدائها الذي هو النفس وكذا
جميع القوى يكون عندهم نفسانيه على ما ذكرنا ولذلك قال كان القوى
الطبيعيه التي ذكرناها تسمى عندهم اي عند الفلاسفه قوة نفسانيه
لانتسابها الى النفس التي هي مبداؤها فان قلت ما المستثنى منه لقوله
الا ان الفلاسفه قلت الظاهر انه منقطع والتقدير لكن الفلاسفه
اذا قالوا كذا ارادوا به كذا وحينئذ يكون هذه القوة نفسانيه لانتسابها الى
النفس واما اذا لم يرد بالنفس هذا المعنى يعني ما هو المراد به عند الفلاسفه
بل عني به اي بالنفس وفي بعض النسخ بها وهذا اولى لاحتياج الاولى
الى تاويل لان النفس مؤنثه قوة هي مبداء ادراك وتحريك يصدر عن
ادراك ما بارادة ما لم تكن هذه القوة نفسانيه اذ لا ادراك لها ولا ارادة
وحينئذ فلا يخلو اما ان يعني بالطبيعيه ما اشار اليه بقوله واريد بالطبيعه
كل قوة يصدر عنها فعل في جسمها على خلاف هذه الصورة وهو
ان يكون صدوره عنها لا عن ادراك وارادة لم تكن هذه القوة اي
الحيوانيه بل كانت طبيعيه لصدور الفعل عنها على خلاف هذه الصورة
واعلى درجة من القوة التي يسميها الاطباء طبيعيه لان تلك فعلها لاجل
الاعضاء وفعل هذه لاجل الارواح والروح اشرف من العضو واما
ان يعني بها اي بالطبيعيه ما اشار اليه بقوله واما ان يسمى بالطبيعه ما

اموح

متصرف في امر الغذاء واحالته سواء كان اي التصرف في الغذاء لبقاء
شخص او لبقاء نوع لم يكن هذه اي الحيوانية طبيعية لانها لا تصرف في
الغذاء وكانت جنسا ثالثا لانها ليست بطبيعية لعدم تصرفها في الغذاء
ولا نفسانية لعدم الادراك فتكون عند الاطباء جنسا ثالثا وهي القوة
الحيوانية التي شانها اعداد البدن والروح لقبول قوى الحس والحركة
والتغذية وكذا بسط القلب والشرايين وقبضها واما عند الفلاسفة فهي
وغيرها كلها نفسانية لانتساب جميع القوى عندهم الى النفس ولا يخفى ان
كون جميع القوى منسوبة الى النفس وان لزم من هذا البحث على تقدير
لم يكن الغرض منه ذلك بالذات على ما قاله القرشي وارتضاه المسيحي
بل الغرض منه بالذات كان ما ذكرنا ولزوم هذا كان بالعرض وذهب
السامري الى ان الفلاسفة يقولون نفس للقوة التي يصدر عنها افعال
مختلفة وطبيعة للقوة التي يصدر عنها فعل واحد بلا ارادة وربما خصوا
باسم النفس ما كان مبدا ادراك وتحريك يصدر عن ادراك بارادة
وباسم الطبيعة ما يصدر عنها فعل على خلاف هذه الصورة واما
الاطباء فيوقعون اسم الطبيعة على ما يشترك فيه الحيوان والنبات
وهي القوى المتصرفة في الغذاء واسم النفس على ما يختص به الحيوان
دون النبات وهي القوة التي يصدر عنها الحس والحركة الارادية ثم
قال فعلى مذهب الفريق الاول من الفلاسفة تكون هذه القوة نفسانية
لا طبيعية لتعدد افعالها وكذا المتصرفة في الغذاء وعلى مذهب الفريق
الثاني تكون طبيعية لا نفسانية لصدور فعلها لا عن ارادة وعلى مذهب

الاطبا

الاطباء لا تكون نفسانية لعدم الادراك ولا طبيعية لعدم التصرف في الغذاء
فتكون جنسا ثالثا وتسمى القوة الحيوانية كما سميت بها ههنا وفيه نظر لان علم
كون القوة نفسانية عند الفريق الاول لو كانت بتعدد افعالها لا انتسابها الى
النفس لما كانت الخوادم الاربع ولا الحواس الخمس وغيرهما مما يتعدد افعالها
قوة نفسانية عندهم لكن التالي باطل فان الجميع عندهم قوة نفسانية فالمقدم
مثله ويمكن ان يجاب عن هذا بانهم لما ارادوا بالقوة النفسانية بهذا التفسير
وان كانت قوة نفسانية باعتبار انتسابها الى النفس وبطلان التالي انما
كان يلزم لو كان اطلاق القوة النفسانية على الجميع بهذا التفسير اما اذا كان
بتفسير الانتساب الى النفس فلا يلزم بطلان التالي اذ لا تنافي بين ان يكون
الجاذبة مثلا قوة نفسانية لانتسابها الى النفس وان لا يكون قوة نفسانية
لعدم تعدد افعالها واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاطباء لما راوا الروح الحيواني
يتحرك عند العوارض النفسانية الحركات المذكورة وحركة كل روح بحركة
قوتها اضافوا هذه العوارض الى القوة الحيوانية وغير ملخص منهم لكيفية
هذه الاضافة فنقول لا شك ان هذه الامور اعني الخوف والغضب
والهم والفزع والغم والفرح والخجل وغير ذلك امور وجودية فان
كل عاقل يعلم من نفسه ان غضبه عند ما يغضب موجود وكذا باقي
هذه الامور وهي من مقولة الكيف ومن الكيفيات المختصة بذوات
الانفس فان من لا نفس له يستحيل عروض هذه الامور له فاسنادهم
هذه الامور الى هذه القوة اما ان يكون بمعنى انها علة فاعلية لها او
غائية او صورية او مادية لا جائز ان يكون علة فاعلة لها لان الفاعل

لهذه الامور القوى الدراكة بالاجماع الطبي والفلسفي لان هذه القوة عند
الطبيب والنفس عند الحكيم سفعل ما يرد على الحس والوهم والفكر اما
من خارج او من ينبعث منها من ذاتها معرض للانسان بل للحيوان بسبب
ذلك العوارض المذكورة والانفة ايضا او المنازعة او محبة الترأس او غير
ذلك ولا ان يكون غائية لها لان غاية هذه الامور اما الانتقام من المؤذي
او الاجتماع بالملذ او غير ذلك من الامور المعروفة بغاية كل منها ولا ان
يكون صورية لان صورة هذه الامور هو غليان دم القلب وانبعاثه
الى خارج البدن على صفة مخصوصة في الغضب وكذا الكل من الامور
المذكورة صورة خاصة ولا ان يكون مادية اي قابلية لاستحالة ان يكون
القوة الحيوانية بنفسها قابلة لهذه الامور لانها فاعلة بالحقيقة ومنفعلة
بالمجاز فلا يكون قابلة بالحقيقة على ما سبق من ان القوة لا يكون منفعلة
لان القوة مبدأ فاعل للفعل وان المراد من كونها منفعلة تهيئة الارواح
والاعضاء للانفعال فيكون القوة فاعلة بالحقيقة ومنفعلة بالمجاز فاعرفه
لا لاستحالة ان يكون الشيء فاعلا وقابلا على ما قال المسيحي لجواز ان يكون فاعلا
لشيء وقابلا لشيء آخر فان قال ان هذه القوة فاعلة لما عرفت من افعالها
فلو كانت قابلة لزم ان يكون فاعلة وقابلة وهو باطل قلنا انما يكون هذا
باطلا لو كان المفعول هو المقبول لكنهما متغايران فلم يبق ههنا امر يوجب
انتساب هذه الامور الى القوة الحيوانية الا ان يقال هذه القوة هي العلة
لصيرورة هذا الروح قابلا لهذه الامور لانها المعدة لقبول الحيوة وجميع
اثارها ولا شك ان هذه الامور من اثار الحيوة لانها من الكيفيات المختصة
بذوات

بذوات الانفس الحيوانية ولما كانت حال القوة الحيوانية هذه الحال قال
الاطباء القوة الحيوانية من جهة اثارها تنقسم الى فاعلة ومنفعلة فالفاعلة
هي التي يكون بها انبساط القلب والشرايين وانقباضهما والمنفعلة هي التي
يكون بها الفرح والغضب وغيرهما من العوارض النفسانية فهذا هو
التحقيق في هذا الباب وهو صحيح على القواعد الطبية والحكمية اما
الطبية فلان معدة الدماغ لفيضان قوة الحس والحركة عليه وصدور
افعالها عنها هذه القوة فان الروح الحيواني اذا صعد الى الدماغ استحال
هناك وقبل مزاجا اخر وصدر عنه القوة النفسانية وافعالها كل
ذلك بالقوة الحيوانية واما الحكمية فلان المعد لصدور افعال القوة النفسانية
عنها في الدماغ القوة الحيوانية لكن لقائل ان يقول ليس اسناد العوارض
النفسانية الى القوة الحيوانية اولى من اسناد الامور الاخر التي ذكرنا ان
هذه القوة تعد لقبولها لوجود العلة وهي اعداد القوة لقبولها فاسناد الاطباء
العوارض الى هذه القوة دون الامور الاخر يكون ترجيحا من غير مرجح و
هو باطل والجواب عنه ان نقول انما نسبت العوارض الى القوة الحيوانية
لان كون القوة الحيوانية علة لقابلية الروح لهذه العوارض لا يحتاج الى
انتقال الروح الى عضو اخر بخلاف كونها علة لقابلية الروح للقوة النفسانية
او لظهور افعالها فانه يحتاج الى انتقال الروح الى عضو اخر فهذا هو
المرجح لاسناد العوارض الى القوة الحيوانية دون الامور الاخر وهذا
الجواب صحيح على القواعد الطبية والحكمية اما الطبية ففي صدور
القوى والافعال واما الحكمية ففي صدور الافعال والى ما ذكرنا اشار

بقوله **ولان الغضب والخوف وما اشبهها** اي من العوارض النفسانيه
انفعال لهذه القوة اي الحيوانيه بل للروح الحامل لها على ما عرفت
فان قيل فلم لا يكون هذا الانفعال للروح الحامل للقوة الدراكه
الذي هو الروح النفساني عند الاطباء قلنا اما الجواب على مذهب
الحكيم فهو ان الروح جميعه روح حيواني ينفذ في الشراين الى الاعضاء
الرئيسه ويعدها لصدور افعال القوة النافذه اليها من غير ان يحصل هناك
استحاله الى مزاج مخصوص كما هو مذهب الاطباء واما على مذهب
الطبيب فلان الروح الحيواني مبدا لجميع الارواح وكذلك القوه الحيوانيه
ولما كان حال الروح الحيواني كذلك صار المنفعل في جميع العوارض النفسانيه
هذا الروح لستعين لجميع القوى والارواح في تحصيل غاياتها بخلاف
ما اذا كان الانفعال في غير هذا الروح لان غير هذا الروح ليس اصلا
لغيرها **وان كان مبداوها** اي مبدا هذه العوارض **الحس** اي المشترك
لانه ينطبع فيه المحسوسات الجزويه **والوهم** لانه يدرك المعاني
الجزويه ولما كانت هذه العوارض جزويه في معانيها واحساسها
جعل مبداوها هاتين القوتين ليدرك احدهما المحسوس الجزوي والاخر
المعنى الجزوي منه فتنبعث منه العوارض **والقوى الدراكه** اي المفكره
فانه قد يحصل في بعض الاوقات اهتمام بامور كليه كما اذا فكرنا في مسئله
من المسايل وحصل لنا هم او غم من جهتها او فرح فلما كان هذا القسم
اقل الوجود بخلاف القسم الاول فانه اكثري الوجود اخر المفكره عن
الحس المشترك وان كانت اشرف منهما لهذا السبب **كانت** اي العوارض

المذكورة

المذكوره **منسوبه الى هذه القوه** اي الحيوانيه لما عرفت **ولنحقق بيان**
هذه القوه وهو انه هل لها وجود اولا **وانها واحده او فوق واحده**
نعني على تقدير وجودها **هو الى العلم الطبيعي الذي هو جزو من الفلسفه**
قال الامام ان الشيخ لم يتعرض لهذه القوة في شي من كتبه الحكميه نفيا
واثباتا وانما ذكرها في القانون اتباعا للاطباء ولكن اللايق باصوله
ان يجعل القوة الفعليه غير القوة الانفعاليه فان القوة الواحده لا
يصدر عنها الا اثر واحد ولعله لم يقل بذلك لبطلان الاصول التي مهدها
في تكثير القوى. قال رحمه الله **الفصل الخامس في القوى**
النفسانيه المدركه ويشتمل على مباحث **البحث الاول**
في القوى النفسانيه المدركه في الظاهر قال رحمه الله **والقوه**
النفسانيه تشتمل على قوتين هي كالجنس لها قال الامام انما جعل
القوة النفسانيه كالجنس للقوة المدركه والمحركه ولم يجعلها جنسا لها لدقيقه
وهي ان القوة لها حقيقه مخصوصه ولها انها مبدا التغير وهذا الاعتبار
وصف للشي مغاير للاعتبار الاول عارض له والدليل على هذه المغايرة
انك بعد ان تتصور حقيقة الشي امكنك ان تشك في كونه مبدا التغير او
لا ولولا ان كونه مبدا للتغير مغاير لحقيقته والا لما جاز ذلك وايضا
المبدائيه مقوله بالقياس الى غيرها فتكون من مقولة المضاف واما
الحقيقه المخصوصه فانها تكون صورة او كيفيه لا مقوله اضافيه
فثبت بهذين الوجهين ان لكل قوه ماهيه في نفسها ولها انها مبدا
التغير وان كونها مبدا التغير وصف اضافي عارض لحقيقتها المخصوصه

لكنا لعجزنا عن تصور الحقائق في انفسها لا يمكننا ان نتصور تلك الماهيات في
انفسها بل انما نتصورها امور تصدر عنه كذا والاسم انما وضع بازاء ما
يُعقل فاذن لفظة القوة تفيد بالمطابقة هذا العارض واما الماهية التي
هي معروض هذا العارض فلفظ القوة لا تفيد بالمطابقة بل ان كان ولا بد
فبالالتزام والعارض لا يكون جنسا فان الجنس من شرطه ان يكون ذاتيا
اي مقوما والمضاف لا تقوم غير المضاف فالقوة النفسانية لا يكون
جنسا حقيقيا للمدركة والمحركة ولكنه يشبه الجنس من حيث انه وان
كان عارضا لكنه لازم مشترك بينها فيكون من هذا الوجه شبيها بالجنس
والقوة المدركة ايضا لا يكون جنسا للمدركة الظاهرة والباطنة بل كالجنس
لها والمدركة الظاهرة لا يكون جنسا للخمس المشهور بل كالجنس لها الى
ههنا كلامه وفيه نظر اما اولا فلان قوله كل ما هيه مخصوصه ولها قوه فلها صح
انها مبداء التغير وكونها مبداء التغير امر اضافي عارض لتلك الماهيه المخصوصه
الى اخر ما ذكر لو صح فهو لا يختص بالقوى النفسانية بل ذلك مشترك بين الكل
وعند ذلك يلزم ان يكون تصريح الشيخ في الفصل الاول بقوله في اجناس
القوى خطا واما ثانيا فلان ذلك لازم في القوة الطبيعية ايضا مع انه قسمها
الى خادمة ومخدومة وقسم المخدومة الى جنسين لا الى ما هو كالجنسين واما
ثالثا فلان الامام اعترف بان قولنا مبداء التغير من اخر في اخر من حيث
انه اخر حد للقوة واذا كان حدا كان المذكور ذاتيا لحقيقة القوة لا عارضا
لها واما رابعا فلان قولك يمكننا ان نتصور حقيقة الشيء مع الشك في
كونها مبداء للتغير ان عنيت به انه قد يمكن تصور حقيقة القوة مع
الشك

الشك في كونها مبداء للتغير فهو باطل فان عندنا لا ماهية للقوة سوى
هذا وان عنيت به انه يمكن تصور شيء مع الشك في انه هل هو مبداء
للتغير فذلك مسلم ولكن الجدي لم ينفعنا اذ لا تنافي بين ان يكون المفهوم من
المبدائية مع المفهوم من القوة ما يتحدان مع انه مع شيء اخر ما
متغايران واما خامسا فلان قولك المبدائية مقولة بالقياس الى غيرها
ان عنيت به ان حقيقة المبدائية لا يصير مفهومة ولا معقولة الا مع
حقيقة اخرى فذلك ممنوع وان عنيت به ان المبداء له نسبة الى شيء
اخر فذلك مسلم ولكن القوة ايضا كذلك فانه يقال قوة لكذا او قوة على
كذا وذلك لا يوجب ان يكون من مقولة المضاف واما سادسا فلانا
وان سلمنا ان القوة لها ماهية مخصوصة عرض لها انها مبداء التغير
لكنا لا نشك في ادراكنا التفاوت بين هذه القوى تفاوتا ظاهرا كالتفاوت
بين القوة الباصرة والسامعة واللامسة وغيرها فهذا التفاوت
اما ان يكون واقعا في العارض او المعروض فان كان واقعا في المعروض
يلزم ان يكون ماهية القوة مدركة لنا ضرورة ادراكنا لانواعها التي هي
اخص من تلك الماهية وحينئذ يكون اسم القوة موضوعا بازاء تلك الحصة
المشتركة بين هذه الانواع المختلفة فتصدق عليها لانها جنس لهذه الانواع
وان كان واقعا في العارض يلزم منه تنوع العارض ولا بد في العدد
للمشترك بين هذه الانواع المختلفة وذلك المشترك يكون جنسا لها واسم
القوة موضوعا بازائه على ما اعترف به الشارح وحينئذ تصدق ان
القوة النفسانية جنس للمدركة والمحركة لكون كل منها على هذا التقدير نوعا

من انواع القدر المشترك واما ثانيا فلان قوله العارض لا يكون جنسا ان عنى
ان العارض للشيء لا يكون جنسا لمعروضه فهو مسلّم ولكن القوة وهو مبداء التغير
على هذا التقدير لا يكون عارضا بالنسبة الى القوه المدركه والمحركة بل يكون ذاتيا
لها وان عنى به ان الشيء الذي هو عارض لا يكون جنسا لشيء اخر اصلا فذلك
ممنوع والا لزم انحصار الاجناس العالية في جنس واحد وهو الجوهر فان
ما عدا الجوهر من الاجناس العالية عوارض لكونها اعراضا فثبت ان ما
ذكره من العذر غير مسموع والقريشي ما ذكر الا السابع بان قال ما المانع
من ان يكون الشيء العارض لحقيقة عامة جنسا للعارض لانواعها كاللون
العارض للجسم وهو جنس للبياض والسواد العارضين لانواعه ولا شك ان حقيقة
القوة المدركة والمحركة مغايرة لاعتبار كونها مبداء فتكون القوة جنسا لهذا
العارض الخاص لا لحقيقتها ثم قال بل الشبه فيما اظن ان يكون الشيخ انما قال
كذلك لان معرفة الاجناس والفصول عسرة جدا فلم يتفق كونها جنسا
هذا كلامه وهو صحيح وللسيحي لم يتصوره على ما ينبغي وقال وفيه
نظر فانه تعالى له الذي يتخص لنا من هذا البحث ان العارض غير
المعروض واما ان عارضا اخر اعم من هذا العارض كما ذكر ان مطلق
اللون لم لا يجوز ان يكون جنسا لهذا العارض الخاص كالبياض مثلا فهو
امر لم ينازع فيه عاقل لكن لم يظهر لنا الى الآن ان العارض يجب ان
يكون مقوما للمعروض وهذا هو الذي اذا ثبت ورد ما اورده هذا
الفاضل على الامام فانه لم يمنع ان مطلق المبداية مقومة لمبدائية
القوة المدركة والمحركة قال وقوله والشبه ان يكون الى اخره حق ولهذا
جعل

جعل العارض جنسا لما لم يطلع على الجنس المقوم هذا كلامه وهو مختبط غير
منتظم على ما ترى ولولا ان مثل هذا لا يقع عادة من تحريف الوراقين
لا حيل عليه ولم يقع بصحيح الله هذا ويمكن ان يقال انما قال كالجنس لان
قول القوة على ما تحتها ليس بالتواطؤ فان الادراك الحسي في الحواس الخمس
ليس بالسوية وكذا الادراك الحسي ليس كالادراك الفكري وعلى هذا القياس
ومن شرط الجنس ان يكون مقولا بالتواطؤ وفيه نظر احدهما قوة مدركة
وهي التي تتصرف في الشيء بتمييزه ومن غيره مما يشاركه في نوعه
او في جنسه فالذي في نوعه مثل الحواس الخمس الظاهرة فان كلا منها
يدرك الشيء متميزا عما يشاركه في نوعه كما تدرك العين حمرة متميزة عن حمرة
وعلى هذا والذي في جنسه مثل الحواس الباطنة كالحس المشترك فانه يفرق
بين المطعومات والمبصرات وكذا غيره من القوى كانه حاكم ومتصرف
والاخرى قوة محركة والقوة المدركة كالجنس لقوتين قوة مدركة في
الظاهر وقوة مدركة في الباطن لان المدرك اما ان يكون محسوسا بالحس
الظاهر او غير محسوس به فان كان محسوسا كان المدرك به له الحواس
الظاهرة وان كان غير محسوس كان المدرك له الحواس الباطنة
فالقوة في الظاهر هي الحسية وانما احتيج الى قوتي الحس والحركة
ليكون للحيوان قدرة على الهرب من الضار والمفسد والقرب من النافع
والضروري وانما يمكن ذلك بادراكها والقدرة على الحركة المقربة والمبعدة
وانما اختص الحيوان بذلك دون النبات لان النبات لا يمكن ان يكون
الامر كوزا في موضع واحد فلم يمكن ان يكون متحركا فلو كان له حس لم يمكنه

الهرب عن الاشياء الضاره ولا الطلب من النافعه فكان الحس له معطلا
وضارا وبعض الحيوان لما شابه النبات في لزومه لموضع واحد كالاسفنج
جعلت له حركة انقباض وانبساط عوضا عن حركة الانتقال واكثر ما يحتاج
اليه الحيوان من الحواس الظاهرة هو اللمس فكانه ضروري في الحيوه وغيره
من الحواس نافع ومكمل ولذلك قد يوجد من الحيوان ما يعدم قوة السمع او
البصر او الذوق او الشم ولا يوجد البته حيوان يعدم قوة اللمس ولما
كان كذلك لان عدم الشعور بالتفرقة بين كون البدن في نار محرقة او في
ثلج مما يؤدي به الى الفساد بسرعة ولذلك ايضا لم يجعل آلتها في مكان مخصوص
بل جعلت عامة في جميع الاعضاء لانها لا تدرك محسوساتها الا بالملاقاة فكان
عدمها في عضو مما يؤذي ذلك العضو ويفسده بخلاف باقي الحواس فانها
وان كانت طليعة ايضا للبدن لكن محسوساتها تتادى اليها عن مسافة
لها فيكفي ان يكون آلتها في عضو واحد فاذا احس بمحسوس فيه ضرر عرفت
النفس ذلك وجنبت البدن عنه واذا كان فيه نفع ميلت البدن اليه ومن
اللمس يجب ان يكون في كل جزء من البدن ليهرب بالحركة الارادية عن
المؤذي ويطلب بها الملذ ولذلك لم ينفك قوة حس اللمس عن القوه المحركة
بالارادة وقول بعضهم انها ينفك عنها كما في الاصداف والاسفنجات باطل
قال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة من علم من طبيعيات الشفا الحركة
الارادية على ضربين حركة انتقاله من مكان الى مكان وحركة انبساطية
وانقباضية لاعضاء الحيوان وان لم يمكن بها انتقال الجملة عن موضعه فهذه
الحيوانات وان لم يكن لها حركة بمعنى انتقال الجملة عن موضع الى موضع فلن
تخلوا

تخلوا عن النوع الاخر من الحركة ولو لم نشاهد منها هذه الحركة كيف كنا نعرف
ان لها حس لمس فكل ما له حس لمس فله حركة ارادية اما كلية انتقالية واما
جزئية انقباضية وانبساطية وامتدادية والتوائية وان لم تفارق مكانها
وهي اي المدركة في الظاهر كالحس لقوى خمس عند قوم وثمان عند قوم
واذا اخذت اي المدركة في الظاهر خمسا كانت قوة الابصار وهي قوة
مرتبة في التقاطع الصليبي بين العصبتين الآتيتين الى العين من شانها ادراك الالوان
والاشكال وربما كان لبعض الحيوان قوة على ادراك الاظلال دون الاشكال
كما يقال في الخلد ويقال انه يشاهد له عينان اذا كشط الجلد عنهما ثم اختلفوا
في كيفية هذا الادراك فمنهم من قال بخروج الشعاع وهو ان يخرج من
العين جسم شعاعي على هيئة مخروط راسه يلي العين وقاعدته يلي المبصر
ومنهم من قال بالانطباع وهو ان ينطبع صورة المرئي في الرائي بتوسط
اشفاف الهواء في الرطوبة الجليدية ومنهم من قال بالاحالة وهو ان الهواء
يتكيف بشعاع العين ويصير الكل آلة في تادية المبصرات فهذه هي
المذاهب في الابصار ثم هؤلاء جميعهم يقولون ان الادراك انما يكون
عند التقاء العصبتين واما قبل ذلك وبعده فروح مودة لا مدرك والا
ادركنا الشيء الواحد شيئين واما بيان الحق من هذه المذاهب وابطال
الفاسد منها فقد ذكرناه فيما بعد حيث تكلمنا في تشريح عصب العين
وقوة السمع وهي قوة مرتبة في العصب المفروش على الصماخ من شانها
ادراك الاصوات بتموج الهواء الحادث من قارع ومقروع وقد ذكرنا
فيما تقدم كيفية هذا الادراك واختلاف الناس وما هو الحق فيها وقوة

الشم وهي قوة مرتبة في الزائدتين الشبيهتين بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح
المصعدة مع الهواء المستنشق وقد عرفت فيما تقدم اختلاف الناس في
كيفية هذا الادراك وهو انه بتكيف الهواء بذي الرائحة او بانفصال اجزاء
لطيفة بخارية من الجسم ذي الرائحة واتصالها بآلة الشم وما هو الحق
فيه فلا حاجة الى الاعادة وقوة الذوق وهي قوة مرتبة في العصب الذي
في اللسان من شانها ادراك الطعوم اما بتكيف الرطوبة اللعابية التي في الفم
بالطعم ثم ايصاله الى القوة الذائقة او بمخالطة الرطوبة لذي الطعم وتنفيذها
ما لطف منه الى القوة الذائقة وقوة اللمس وهي قوة باثة في الاعصاب
الى جميع الجلد واكثر اللحم وغيرهما كالغشاء من شانها ادراك الملموسات
في حرارتها وبرودتها ويبوستها ورطوبتها وخشونتها وملاستها و
صلابتها ولينها واكثر المحققين يجعلون ادراك كل تضاد من هذه لقوة فيكون
اللمس عنده لقوى اربع لكنها لما اجتمعت كلها في عضو واحد ظن ان الجميع قوة
واحدة فلذلك يكون القوى المدركة في الظاهر عند هؤلاء ثماني والذي الجاهم
الى تعديد هذه القوى في اللمس الاصل الذي مهدوه في تكثر القوى وهو ان الواحد
لا يصدر عنه الا واحد واذا كان كذلك وههنا محسوسات مختلفة فيجب
ان يكون القوى المدركة لها مختلفة وهي الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين
الرطب واليابس والحاكمة بين الخشن والاملس والحاكمة بين الصلب واللين
ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقيل والخفيف الا انه لا يلزم ان يكون لكل قوة آلة
مخصوصة بل يحتمل ان يكون لها كلها آلة واحدة قال الشيخ في الفصل الثالث
المذكور وليس يجب ضرورة ان يكون لكل واحدة من هذه القوى آلة تخصها بل

يجوز

يجوز ان يكون آلة واحدة مشتركة لها ويجوز ان يكون هناك انقسام في آلات
غير محسوسة والى ما ذكرنا اشار بقوله واما اذا اخذت ثماني فالسبب في
ذلك ان اكثر المحصلين ان اللمس قوى كثيرة بل قوى اربع ويخصون كل جنس
من الملموسات بواحدة اربع اي كل نوع من انواع التضاد الاربع الذي بين الملموسات
بقوة على حدة الا انها اي الا ان تلك القوى الاربع مشتركة في العضو الحساس
والغرض من قوله كالذوق واللمس في اللسان والابصار واللمس في العين
بيان امكان اجتماع قوى كثيرة في عضو واحد وكأنه يقول ان آلة اللمس يجتمع
فيها قوى كثيرة كما اجتمعت في اللسان والعين وتحقيق هذا وهو ان قوة
اللمس واحدة او اربع الى الفيلسوف فان قيل لم لم يجري باقي الحواس
مجرى اللمس في تعدد قواها لتعدد مدركاتها فانه كما في اللمس فان البياض
في ادراك البصر غير السواد وهما غير الصفرة والحمرة وكذا باقي مدركات
الحواس مثل ان الطعم الحلو غير الحامض وهما غير المالح وعلى
هذا القياس قلنا ان مدرك الحواس ما عدا اللمس وهي الروائح
والالوان والطعوم من الكيفيات الثواني الحادثة من تفاعل الكيفيات
الاول وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهذه الكيفيات
وان كانت توجد في المركبات مكسورة الصورة فهي اقرب الى
البساطة من الكيفيات الثواني فالتباين الواقع بين البساطة هذه
الكيفيات اشد من التباين الواقع بين الالوان والطعوم والروائح
ولذلك تعددت قوى اللمس دون باقي الحواس فاعرفه واعلم
ان هذه الحواس كلها بالحقيقة خدم للمدرك الباطنة ومنزلتها عندها

منزلة الجواسيس ومنهي الاخبار واذا عرفت ذلك فاعلم ان المسيحي قال
ان الذين جعلوا المدركة في الظاهر ثماني لم يخرجوا عن كونها في الاصل
خمسا بل جعلوا لبعض الاقسام وهو اللمس فوق اربعا لا يمتنع ان يكون
حاسه سادسه وبرهانه ان الطبيعه لا تنتقل عن درجة الحيوان حاشيه
الى درجه فوقها الا وقد استكملت جميع ما في تلك المرتبه فلو كان
في الامكان حس اخر كان حاصلا للانسان لانه اعدل ما في هذا العالم
فلما لم يحصل له سوى تلك الخمس علمنا انه لا يمكن ان يكون حاسه زائده على
هذه الخمس وهو كلام في غايه السخافه اما اولا فلان مقدمات البرهان
ممنوعه واما ثانيا فلجواز ان يكون لبعض الحيوانات حاسة ليست لنا
ويدل عليه ان الانسان لو فقد بعض حواسه لما علم انه حاصل للحيوان
المبحث الثاني في اعضاء الحواس الظاهرة وكيف ينبغي ان يكون اما اللمس فيجب
ان يعم ظاهر البدن كله اذ كل جزء من البدن يتضرر بملاقاة ما هو خارج
جدا عن الاعتدال من الاهويه الحارة والباردة وغيرها ويجب ان يكون
آلته مكشوفه ليكون ملاقاته للملموس فيكون ادراكه لها اتم واقوى وخصوصا
وهو الكف الحواس فلا تحتاج اعضاؤه الى لين مفرط يخشى عليها من الانكشاف
الفساد ولذلك يجب ان يكون قوته سارية في الجلد كله ثم لما كان الجلد معرضا
لدفع الطبيعه اليه فضلات البدن تبعيدا لها عن الاعضاء الشريفه كان
معرضا لما يبطل هذه القوة التي فيه فوجب ان يخلق اكثر اللحم الذي تحته
حاسا ليقوم مقامه اذا نالته آفة واما البصر فلانه للبدن كالطليعه والحارس
عن وصول الآفات من بعد فيجب ان يكون موضعه في اعلى البدن وفي

قدامه

قدامه وادراكه هو للشبح الواقع من البصر على الروح على ما سنبينه ان
شاء الله تعالى فلذلك احتاج الى روح لطيفه جدا ليتم بها هذا الادراك
اللطيف وانما يمكن ذلك بان يكون الآلة قريبه من الدماغ وهي العين وما
كان من الحيوان صلب العين كالسرطان لم يحتج عينه الى ما يسترها
وما كان منها لين العين احتيج الى شيء يكنها عند عدم الحاجة الى الابصار
كما عند النوم وغيره ويكون بحيث يزول عنها فينكشف اذا اريد الابصار
وذلك هو الاجفان واما الشم فلما كان المدرك به كيفية الهواء المستنشق
لم يمكن الاباله لينه ليكون سهلة الانفعال جدا متاثره عن مثل هذا الشيء
اللطيف فيجب ان لا يبلغ آلته وهي الزائدتان الشبيهتان بحلمتي الثدي
الى صلابة العصب فيستحيل عن الدماغ جدا والا صلبت ويستحيل
ان يكون من خارج والا فسدت لملاقاة الاهويه والرياح عن الاعتدال
فيجب ان يكون في مقدم الدماغ لانه ارطب وليكون محروسه بالبصر
فيجب ان يكون لها من هناك منافذ وهي الثقاب التي في عظم المصفاة
المتصلة بالانف واما السمع فاحتيج اليه ليكون للحيوان شعور بما يقصد
صاحبه من طلب او نفير او غير ذلك فان كان بينهما بعد وانما يتم ذلك
بوصول تموج الصوت للحاسة فلابد وان يكون لطيفه لتنفعل عن تموج
الموثر اللطيف ولكن لا بغاية اللطافه لئلا تتضرر بعنف صدمه ال
الحامل للصوت فلذلك يجب ان يكون آلته قريبه من الدماغ وان
يجعل عصبته من وسط الدماغ لا من مقدمه فيكون لينا جدا ولا من
موخره فيكون صلبا فوجب ان يكون من الجانبين لا سيما وقد كثرت الثقوب

في العظم الذي هو من قدام الدماغ فلو جعل هناك لكان ذلك العظم واهيا
جدًا فلا يصلح لوقاية الدماغ فلذلك ولانه لين يمكن ان يكون عصبه من خارج
فلا بد من منفذ اليه من خارج ويحتاج ان يكون ذلك المنفذ صلبا جدًا الغيبته
عن حراسة البصر ويحتاج ان يكون له من خارج ما يكنه ويعينه على
جمع الصوت وذلك هو محارة الاذن واما الذوق فما يحتاج اليه ليتحرك
القوة الشهوانية على استعمال الغذاء النافع وتنفيرها عن الغذاء الضار
فوجب ان يكون آلته في اول مدخل الغذاء الذي هو الفم وان يكون متخلخله
ليسهل نفوذ الاجزاء اللطيفه من ذي الطعم فيها وان يكون لحميته ليكون
حارة تما معينه على انحلال تلك الاجزاء اللطيفه وان يكون من داخل
الفم ليكون ذلك احوز لها وليكون حيث ينفعل ذو الطعم بقوة ما هاضمه
فيكون ما ظهر منه عندها شبيها بما يظهر منه اذا تم هضمه في
داخل البدن وتلك الاله هي اللسان المبحث الثالث في القوى
النفسانيه المدركه الباطنه قال الشيخ رحمه الله والقوة المدركة في الباطن
اعني الحيوانيه وفي بعض النسخ النفسانيه وهما صحيحتان اما الاولى
فلان الفلاسفه يسمون هذه القوة حيوانيه لاختصاصها بالحيوان بخلاف
قوة التغذيه وتوليد المثل فلذلك تسمى نباتيه لاشتراك النبات والحيوان
فيها واما الثانية فلان الاطباء يسمون هذه القوة نفسانيه واكثر النسخ
على الاولى وهي كالجنس قد عرفت فائدة قوله كالجنس فلا حاجة الى
تكرارها القوى خمس قال الشيخ في علم النفس من طبيعيات الشفاء القوة
المدركه اما ان تكون مدركه للكليات او للجزويات والمدركه للكليات هي

جوهر

جوهر النفس الناطقه والمدركه للجزئيات اما ان يكون من الحواس الظاهره وهي
الخمس وقد عرفتها واما ان يكون من الحواس الباطنه ثم ان الحس الباطن اما ان
يكون مدركا فقط او مدركا ومتصرفا والاول اما ان يكون مدركا للصور الجزويه
كصورة زيد وعمرو وهو الحس المشترك او للمعاني الجزويه كصداقة زيد وعداوة
عمرو وهو الوهم ولكل واحدة من هاتين القوتين خزانه فخزانه الحس
المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظه والحس المشترك ينبغي ان يكون
في مقدم البدن ليكون قريبا من الحواس الظاهرة فيكون التادي اليه ظاهرا
سهلًا وخزانته كل شيء خلفه فينبغي ان يكون الخيال موضوعًا خلفه فلذلك
ينبغي ان يكون الحس المشترك في مقدم البطن المقدم من الدماغ والخيال في
مؤخره وبعد ذلك الوهم فينبغي ان يكون يقرب الخيال ليكون الصور الجزئيه
التي يحكم على معانيها الجزويه بحذائه وينبغي ايضا ان يكون خزانته وراءه
فيكون الحافظة في مؤخر الدماغ والثاني اعني المدرك والمتصرف هو القوة
التي تسمى مفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيله باعتبار تحركها تبعًا للوهم
او لنهوضها بنفسها وينبغي ان يكون في الوسط مع الوهم ليكون قريبه من الصور
والمعاني غير بعيدة من احديها ليمكنها اخذ كل واحد منها بسهوله هذا على
راي الفلاسفه واما على راي الاطباء فالقوى المدركه الباطنه عندهم ثلث
احدها المتخيله وثانيها المفكره وثالثها المذكرة احدها القوه التي تسمى
الحس المشترك والخيال وهي عند الاطباء قوة واحدة وعند المحصلين
من الفلاسفه قوتان استدلوا على وجود الحس المشترك بوجوه ثلثه
احدها انا نعلم يقينا ان فينا امرا يحكم بان هذا الطعم غير هذا اللون او ان

صاحب هذا اللون صاحب هذا الطعم والحكم على الشيء يستحيل من غير حضورهما
عند الحاكم فيجب ان يكون فينا شيء يجتمع عنده مثل المحسوسات ويحكم
الاحكام المذكورة وهذا الحاكم ليس هو العقل لوجهين الاول ان المحسوس لا
تدركه الا قوة جسمانية والعقل ليس بجسماني الثاني ان البهائم ليس لها عقل مع انها
تدرك هذا ولا احد الحواس ايضا لان كل واحد منها لا يدرك الا المحسوس الخاص
به فينبغي ان يكون هذا الامر لقوة اخرى وهي الحس المشترك وهي قوة مرتبة في
مقدم البطن المقدم من الدماغ من شانها ادراك الصور المحسوسة بالحس
الظاهر وسمي باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس وفايدتها ان يجتمع الاعراض
المحسوسة عند قوة واحدة فيدرك ان تلك لشيء واحد او لاشيا كثيرة والدليل
على وجودها في هذا الموضع اختلال فعلها عند وقوع الآفة في هذا الموضع على
ما شهدت به التجارب الطبية وفايدة وجودها هناك قد عرفتها وثانيها انا
ندرك القطر خطا والنقطة الدائرة اذا اديرت بسرعة دايرة وليس هذا الادراك
للبصر فان البصر لا يدرك الشيء المحسوس الا حيث هو ولا العقل لان المدرك
محسوس فينبغي ان يكون هناك قوة اخرى تدرك هذا وهي الحس المشترك فان القطرة
الاولى اذا نزلت ارتسم صورتها فيه ثم الثانية ثم الثالثة وهكذا الى ان يحصل خط
وكذلك الحال في ارتسام الدائرة من دوران النقطة وثالثها ان الانبياء والاولياء
بل المبرسمين والنائمين يشاهدون صورا محسوسة ويسمعون اصواتا ويميزون
بعضها عن بعض وهذه ليست امورا معدومة فان العدم الصرف لا يدرك
ولا يتميز بعضه عن بعض فينبغي ان يكون موجودة لكن ليس لها وجود في الخارج
والا لرآها كل من كان سليم الحس فينبغي ان يكون المدرك من القوى الباطنة وليست

هي

هي العقل لان هذه الامور جسمانية ولا احد الحواس لان بصر النائم معطل
ومع ذلك يرى وايضا نفرض الظلام ممن هو اعمى فينبغي ان يكون المدرك لهذه الامور
قوة اخرى وهي الحس المشترك فالحس المشترك هو الذي يتادى اليه المحسوسات
وينفعل عن صورها ويجتمع فيه والخيال قوة مرتبة في موخر البطن المقدم
من الدماغ من شانها حفظ ما ادركه الحس المشترك ليبقى هناك محفوظا ويسمى
المصورة واليه اشار بقوله والخيال هو الذي يحفظها اي الصور التي ادركها
الحس المشترك بعد الاجتماع اي بعد اجتماع تلك الصور في الحس المشترك ويمسكها
اي الصور المذكورة بعد الغيبوبة عن الحس اي الظاهر والا فتلك الصور ما دامت
في الحس الظاهر لم تغب عن الحس المشترك والقوة القابلة منهما وهي الحس
المشترك غير الحافظة وهي الخيال وفيه اشارة الى البرهان على تغاير
القوتين وانهما ليستا بقوة واحدة لان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما
دون الآخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ وتغاير الافعال وتكثرها دليل
على تكثر القوى وتغايرها وتحقيق الحق في هذا وهو ان القابلة غير
الحافظة اوهما واحد موكول الى الفيلسوف وهو ان القوة الواحدة
لا يصدر عنها الا اثر واحد فيستحيل ان يكون قوة واحدة قابلة وحافظة
معا فيكون القابلة غير الحافظة فاذا ادرك الحس المشترك صور المحسوسات
خزنها عند الحافظة وعند الحاجة يسترجعها فعندما يكون في القوة يكون
غير مشاهدة وعندما يكون في تلك يكون مشاهدة وكيف كان اي
الحس المشترك والخيال من كونهما قوتين او قوة واحدة فان مسكنهما ومبدا
فعلهما هو البطن المقدم من الدماغ وانما علم ذلك بتغير افعالها عند ما

بصيب هذا البطن آفة والثانية اي عند الطبيب ولذلك قال القوة التي
يسميها الاطباء مفكرة و المحققون اي الفلاسفة يسمونها تارة متخيلة
وتارة مفكرة فان استعملها القوة الوهمية الحيوانية انما خص هذه
بانها حيوانية لانها في الحقيقة كانها هي التي بها يكون الحيوان حيوانا وهي
في الحقيقة هي المدركة في الباطن وباقي القوى الباطنة كالخدم لها وهي قوة
مرتبة في الدماغ كله الا ان الاخص بها وسطه من شانها ادراك معاني
المحسوسات على انها بعضه المحسوسات كعداوة الذئب ومحبة نحوح
الولد فاذا حكمت هذه القوة في امر غير محسوس او امر اعم من المحسوس
كان حكمها فيه كاذبا لانها تحكم عليه بما يوافق المحسوس لانها لا تقبل غيره كما تحكم
ان كل موجود محسوس وانه في جهة التي نذكرها بعدُ او تمضت هي اي
المفكرة بعينها لفعلها سموها اي المحققون اياها متخيلة وان اقبلت عليها
اي على هذه القوة القوة النطقية اي النفس الناطقة وصرفتها اي القوة
النطقية المفكرة على ما اي على شيء تنفع هي اي القوة النطقية به
اي بذلك الشيء سُميت مفكرة وهي قوة مرتبة في البطن الاوسط من
الدماغ عند الدودة من شانها تركيب بعض الصور مع بعض او بعض
المعاني مع البعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل البعض عن
البعض فتارة يكون ذلك على وفق ما في الخارج وتارة يكون مخالفا له وفعلها
ذلك ارادي والفرق بين هذه اي بين المفكرة وبين الاولى كيف ما كانت
اي الاولى من كونها قوة واحدة او قوتين ان الاولى قابلة اي لصور المحسوسات
وهي الحس المشترك او حافظة لما تتادى اليها اي تلك القوة من الصور المحسوسة

وهي

وهي الخيال واما هذه اي المفكرة فانها تصرف على المستودعات في
الخيال تصرفا تاما من تركيب لبعض من بعض وتفصيل كانسان بلا راس فتحضر
اي المفكرة صورا على نحو ما تادى من الحس وصورا مخالفة لها كانسان
يطير هذا مثال للمخالف وجبل من زمرد هذا مثال الموافق لانه ممكن الوجود
ولكن ان يقال انه ايضا مثال للمخالف لانه ليس على نحو ما تادى من الحس كانسان
يطير نعم لو فسر المخالف بالممتنع والموافق بالممكن كان المثال الاول مخالفا لامتناعه
والثاني موافقا لامكانه وهذا التصرف ليس للعقل ولا لاحد الحواس لما مر من غير
مرة ولا للحس المشترك لانه مدرك فقط ولا للخيال لقوله واما الخيال فلا تحضره
الا المقبول من الحس وهذه قد تحضرها غير المقبول من الحس فهذا التصرف
لابد ان يكون لقوة اخرى وهي المفكرة ومسكن هذه القوة اي المفكرة هو
البطن الاوسط من الدماغ بدليل اختلال فعلها عند وقوع آفة في
هذا البطن وهذه القوة اي المفكرة هي آلة لقوة هي بالحقيقة المدركة الباطنة
في الحيوان وهي الوهم قال الشيخ في الفصل الاول من المقالة الرابعة من علم
النفس من طبيعيات الشفاء انا نحكم في المحسوسات بمعان لا تحس اما انها
في طباعها غير محسوسة البتة واما ان يكون محسوسة لكنا لا نحسها
وقت الحكم اما التي لا يكون محسوسة في طباعها فمثل العداوة والرداءة
والنفرة والرهبة التي تدركها الشاة في صورة الذئب وبالجملة المعنى الذي
ينفر منه والموافقة التي يدركها وبالجملة المعنى الذي يونسها به وهذه امور
يدركها النفس الحيوانية والحس لا يدرك شيئا منها فاذن القوة التي بها يدرك
ذلك قوة اخرى ولتسم الوهم واما التي يكون محسوسة فكانا اذا راينا

شيئا اصفر في قوام العسل حكمنا انه عسل وحلو فهذا ليس مما ادى اليه الحس
في هذا الوقت على ان الحكم نفسه غير محسوس وان كانت اجزاؤه محسوسة
من جنس المحسوس فهذا كلامه في هذا الموضع وهو موافق لما قاله في القانون
وهو القوة التي تحكم في الحيوان بان الذئب عدو وان الولد حبيب وان
المتعهد بالعلف صديق لا ينفر عنه اي عن المتعهد على اي تحكم في الحيوان
بالقضايا المذكورة على سبيل غير نطقي اي غير كلي والعداوة والمحبة غير محسوس
اذ ليس يدركها الحس من الحيوان فاذن انما يحكم بها اي بالعداوة والمحبة
ويدركها قوة اخرى فهذا هو الدليل الذي ذكره الشيخ في الشفاء على اثبات
القوة الوهمية الا انه ذكر القسم الاول اي الامور التي هي غير محسوسة بالعداوة
والمحبة ولم يذكر القسم الثاني وهو ما يكون غير محسوسة حالة الحكم وان كانت
محسوسة في نفسها لان الاول كاف في اثباتها وان كان اي ادراك قوة الوهم
للعداوة والمحبة ليس بالادراك النطقي لان هذا كلي وذاك جزئي الا انه لا محالة
ادراك ما غير النطقي وكان ادراك هذه القوة شابه الادراك النطقي من
وجه وباينه من وجه فالمشابهة من جهة التجريد اذ مدركها غير محسوس
والمباينة من جهة تعلقه بامور جزئية متعلقة بالمحسوسات والانسان
ايضا اي كالحيوان قد يستعمل هذه القوة اي الوهم في كثير من احكامه
ويجري اي الانسان في ذلك اي في الاستعمال او في كثير من احكامه مجرى
الحيوان الغير الناطق اي في استعمال الوهم او في فساد الحكم لان الاحكام التي
يستعمل الانسان هذه القوة فيها هي حكمه بان كل موجود فهو محسوس وان ما
لا اشارة فلا حظ له في الوجود على ما ذكره الشيخ في النمط الرابع من كتاب الاشارات

وقال

وقال في الفصل المذكور من الشفاء وفي الانسان للوهم احكام خاصة من
جملتها حكم النفس على انه ممتنع وجود اشياء لا تتخيل ولا ترتسم به وبابي التصديق
بها ولما كان هذا الحكم باطلا على ما صرح به الشيخ في كتاب الاشارات في الموضع
المذكور ونبه هناك قال هاهنا ويجري في ذلك مجرى الحيوان الغير الناطق يعني
في فساد الحكم او استعمال الوهم وهذه القوة اي الوهم تفارق الخيال لان
الخيال يثبت المحسوسات ويمسكها على ما تقدم وهذه اي الوهم
تحكم في المحسوسات بمعان غير محسوسة على ما سبق مشروحا وتفارق
اي هذه القوة وهي الوهم التي تسمى مفكرة ومتخيلة من وجهين احدهما قوله
بان افعال تلك اي افعال المفكرة لا يتبعها حكم ما فان شانها ان تركب وتفصل
لا غير وافعال هذه اي افعال الوهم يتبعها حكم ما على ما بسط القول فيه في
علم النفس بل هي اي افعال هذه احكام ما وثانيهما قوله وافعال تلك اي
افعال المفكرة تركيب المحسوسات كانسان ذي راسين وفعل هذه اي
فعل الوهم هو حكم في المحسوس كالحكم في الذئب وهو محسوس في معنى
خارج من المحسوس لكونه عدوا يجب الهرب منه قال الشيخ وانما
قال احكام ما ولم يجزم بانها احكام لان احكامها يكون صادقة في بعض
الصور كحكمها بعداوة الذئب وقد يكون كاذبة في البعض كحكمها بان ما لا اشارة
الحس فلا حظ له في الوجود والامور الكاذبة يستحيل ان توصف بالحكم لانه
من خواص الوجود وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامور الكاذبة يستحيل ان توصف
بالحكم ولهذا يقال هذا الحكم كاذب وهذا الحكم صادق سلمناه لكن لا نسلم انه اي
ان الحكم او الوصف به من خواص الوجود لكن اراد به الوجود الخارجي ومسلم

ان اراد به الوجود الذهني لكنه لا نفيده لان الكل ثبت له وجود في الذهن
وكما ان الحس في الحيوان حاكم على صور المحسوسات كذلك الوهم
فيه اي في الحيوان حاكم على معاني تلك الصور اي معانيها التي تتادى
الى الوهم كالعداوة والصداقة ولا تتادى الى الحس لان العداوة والصداقة
لا تتادى الى شيء من الحواس الظاهرة او الباطنة سوى الوهم ومن الناس
من يتجوز فيسمي هذه القوة تخيلا اي الوهم وله ذلك اذ لا مشاحة
في الاسماء فانه لا نزاع في الشهوات ولا مشاحة في الاصطلاحات
بل لكل احد ان يسمي ما يشاء بما شاء بل يجب ان نفهم المعاني والفروق
وهذه القوة اي الوهمية لا يتعرض الطبيب لمعرفتها لان مضارّ
افعالها اي افعال هذه القوة الوهمية تابعة لمضار افعال قوى اخر
قبلها مثل بالجر بدلا عن القوى ويجوز بالرفع خبر المبتدا محذوف
الخيال والتخيل اي المتخيلة والذكر الذي سنقوله بعد اي الحافظة لانها
حاكمة على مدركاتها وتغير مدركاتها تغيّر افعال الوهم واحكامها والطبيب
انما ينظر في القوى التي اذا لحقها مضرة في فعلها كان ذلك مرضا فان
كانت المضرة تلحق فعل قوة بسبب مضرة لحقت فعل قوة قبلها وكانت
تلك المضرة تتبع سوء مزاج او فساد تركيب في عضو ما ولعله لم يذكر
تفرق الاتصال لان مذهبه انه داخل في فساد الشكل الذي هو من جملة
امراض التركيب وسنتكلم في هذا كلاما شافيا عند الكلام في الامراض
فيكفيه اي فيكفي الطبيب في مثل هذه الصور ان يعرف ان لحوق ذلك
الضرر بسبب سوء مزاج ذلك العضو وفساده حتى يتداركه اي الطبيب

ذلك

ذلك العضو بالعلاج او يتحفظ اي الطبيب ذلك العضو عنه اي عن الضرر
والعلة اي والواجب على الطبيب ان يعرف حال القوة التي انما يلحقها
ما يلحقها بواسطة اذا كان قد عرف حال التي اي القوة التي يلحقها
اي الضرر بغير واسطة لان ازالة ضرر هذه تستلزم ازالة ضرر ما
تضرر بواسطتها والثالثة مما يذكره الاطباء اما ان هذه هي الثالثة عند
الاطباء فلما عرفت من ان القوى النفسانية الباطنة عندهم ثلث لا غير
وهذه ثالثتها واما قوله وهي الخامسة او الثالثة عند المحققين فلان
منهم من جعل المفكرة والوهمية قوة واحدة قال الشيخ في الفصل الاول من
المقالة الرابعة من علم النفس من طبيعيات الشفاء ويشبه ان يكون القوة
الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة فيكون بذاتها
حاكمة وبحركاتها وافعالها متخيلة ومتذكرة فيكون مفكرة بما تعمل في الصور
والمعاني ومتذكرة بما ينتهي اليه عملها ومنهم من قال انها غير هذه بناء على ان
الواحد لا يصدر عنه الا واحد ولا شك ان اثار القوى المذكورة مختلفة
ولما كان هذا الخلاف واقعا بين الفلاسفة في تعديد القوى تردد الشيخ
فيه في هذا الموضع فالقوة المذكورة تسمى حافظة لصيانتها ما عندها و
متذكرة لكونها خزانة للقوة الوهمية لما تتادى اليها من معان في
المحسوسات واليه اشار بقوله وهي القوة الحافظة والمتذكرة وهي
خزانة لما تتادى الى الوهم من معان في المحسوسات غير صورها
المحسوسة كما ان الخيال خزانة لما تتادى الى الحس من الصور المحسوسة
وموضعها البطن المؤخر من بطون الدماغ ومما يدل على ان هذه المواضع

المذكورة مواضع لهذه القوى ما شاهده من بطلان فعل كل قوة او تشوشه او
نقصانه بسبب افة تصيب الموضع المذكور لها وههنا موضع نظر فلسفي
في انه هل القوة الحافظة والمتذكرة للمسترجعة لما غاب عن الحفظ من
مخزونات الوهم قوتان ام قوة واحدة ان على اصول الفلاسفة يلزم
ان يكونا قوتين وذلك لان الحفظ غير الاسترجاع وتغاير الافعال عندهم
يوجب تغاير القوى واعلم ان استرجاع المنسي من خواص الانسان قال
الشيخ في الفصل الثالث من المقالة المذكورة من علم النفس من طبيعيات
الشفاء والذكر يوجد في ساير الحيوانات واما التذكر وهو الاحتيال
لاستعادة ما اندرس فلا يوجد على ما اظن الا في الانسان وقد ذكر الفرق
بينهما في الفصل المذكور وقال ومن الناس من يكون شديد الذكر ضعيف التذكر
وذلك لانه يكون يابس المزاج يحفظ ما ياخذه غير انه لا يكون هناك
مطاوعة لحركة النفس في استعراض ما هناك على ما اشار اليه الشيخ
بقوله في هذا الموضع ولا يكون حركة النفس فيه مطاوعة لمادة لانفعال
الخيال واستعراضاته ومن الناس من يكون بالعكس واذا كان كذلك
كان التذكر غير الذكر ولتغايرهما يتغير مبداؤهما فيكون هناك قوتان و
هذا البحث بعينه يلزم في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك لكن
ليس ذلك اي معرفة كونها قوتين او قوة واحدة مما يلزم الطبيب لانه لا
يحتاج الى معرفة الفرق بين القوى وانواعها وانما يحتاج الى معرفة
افعالها ومواضعها حتى اذا اصابتها افة عرف اي موضع يجب ان
يداوى لان نظره مقصور على حفظ صحة هذه القوى الثلث واصلاح

اختلالها

اختلالها ولاشك ان الافة الحاصلة لهما متجانسة على ما قال اذا كانت
الافات التي تعرض لايتهما كانت اي من الذاكرة والمتذكرة هي متجانسة
وهي الافات العارضة للبطن المؤخر من الدماغ اما من المزاج
واما من جنس التركيب وقد عرفت انه لم يذكر تفرق الاتصال لكونه من
امراض التركيب عنده واما القوة الباقية من قوى النفس المدركة
يجوز ان يكون مجروره صفة للقوى وان يكون مرفوعه صفة للقوة
فهي الانسانية الناطقة وانما سقط نظر الاطباء عن القوة الوهمية
لما شرحناه من العلة وهي ان الطبيب انما ينظر في القوى التي اذا
لحقها مضرة في فعلها كان ذلك مرضا الى اخر ما شرح فهو اي نظرهم
عن هذه القوة اي الناطقة اسقط وفي اكثر النسخ فهو اسقط
عن هذه القوة وهذه اولى من الاولى لتاييدها بالكثرة وانما كان نظرهم
عن هذه القوة اسقط لانها لا يلحقها ضرر لا بالذات ولا بالعرض لكونها
من الجواهر المجردة عن المواد بخلاف الوهمية فانها وان لم يلحقها ضرر
بالذات لكن يلحقها بالعرض اعني بعروض مرض الخيال والذاكرة لانها تاخذ
الصورة من الخيال والمعنى من الذكر وتحكم على تلك الصورة بذلك المعنى ويكون
حكمها صحيحا اذا كان المحكوم عليه الحاصل من الخيال والمحكوم به الماخوذ
من الذكر على ما كانا عليه لصحة مزاج محلها وتركيبه اما اذا تغيرا او
احدهما لفساد مزاج محلها او فساد تركيبه لم يكن حكمها صحيحا لفساد
المحكوم عليه او المحكوم به او كليهما فاذن فساد فعلها الخاص بها وهو
الحكم تابع لفساد غيرها من القوى والحاصل ان حصول الصوره والمعنى

في محلها اذا لم يكونا عليها ما هما عليه لفساد مزاج المحل او تركيبه لتغير حكم الوهم
عما حكم به عليها حال صحة محلها وبما ذكرنا يظهر سقوط اعتراض السامري
وهو ان نظر الطبيب لم يسقط عن القوة الوهمية لان لحوق الضرر بفعلها الخاص
بها وهو الحكم بغير واسطة لما بيناه انه بواسطة واما اعتراض ابن جميع
على قوله والطبيب انما ينظر في القوى التي اذا لحقتها مضرة في فعلها
كان ذلك مرضا فاولا ان مضرة الفعل عرض لا مرض لان حد المرض
على ما قاله الشيخ لا يصدق عليها فسقوطه ظاهر لان مراد الشيخ من
قوله كان مرضا اي دالا عليه لدلالة فساد فعل كل من الخيال والفكر والذكر
على مرض حادث لمحلها بخلاف فساد فعل الوهم فانه لا يدل على مرض
حادث لمحلها والطبيب انما ينظر في القوى التي يمكنه الاستدلال بصحة افعالها
واختلالها على صحة مواضعها واختلالها ولا اشكال ان القوى الثلث كذلك
وقد ظهر بالشرح ان بطون الدماغ ثلثة المقدم والاوسط والمؤخر
فلذلك صار نظرهم مقصورا على حفظ صحة هذه البطون واستردادها
والى القوى الثلث اشار بقوله على ما قال بل نظرهم مقصور على
افعال القوى الثلث لا غير واما جواب ابن جميع على اعتراضه بانه يشبه
ان يكون الشيخ ليس يعني بالمرض ههنا ما هو مرض بالحقيقة بل يعني به ما
هو مرض في بادي الراي وهو مضرة الفعل لان مضار الفعل هي التي يظهر
في بادي الراي انها الامراض وقد اشار الى ذلك فاضل الاطباء جالينوس في
كتابه في اصناف الامراض وقد تضمنت اقاويله هنالك ان من الاقدمين
من راى ذلك ووضعه اصلا وبنى الامر عليه وان هولاء وان كانوا

مخطئين

مخطئين فان خطاهم في الاسماء لا في الامور انفسها اي في المعاني ففيه نظر
لان هذا خطاء في المعاني لا في الاسماء اذ لو كان المراد بالمرض مضرة الفعل
صار معنى الكلام والطبيب انما ينظر في القوى التي اذا لحقتها مضرة في
فعلها كان ذلك مضرة في فعلها وهو هذر وكذا كلام جالينوس فيه ايضا
نظر قال السامري والحس المشترك والخيال في مقدم الدماغ ولذلك متى
اردنا ان نتخيل شيئا اطرقنا برؤوسنا بالطبع نروم بذلك ان نميل الارواح
الى البطن المقدم لتقوى تصرف هذه القوة والمفكرة في الوسط لانه
اشرف من الطرفين لبعده عن الآفات ومحل الاشرف يجب ان يكون
اشرف ولانها تاخذ الصورة من المقدم والمعنى من المؤخر فيجب ان
يكون في الوسط منهما ولذلك اذا استعملنا الفكر والوهم اقمنا رؤوسنا
على الاستقامة والمذكرة في المؤخر ولذلك صرنا نقلب رؤوسنا الى
خلف متى اردنا ان نتذكر وفي كون الاطراق للتخيل والاستقامة
للتفكر والتقلب للتذكر فليحقق قال رحمه الله الفصل السادس في
القوى النفسانية المحركة قال الشيخ في الفصل الرابع من المقالة الرابعة
في علم النفس من طبيعيات الشفاء ان القوة المحركة تنقسم الى قسمين باعثة
وفاعلة والباعثة الى قسمين بعيدة وقريبة فالبعيدة ما يرتسم في الخيال او
الوهم والقريبة هو الشوق وليس الشوق هو ما يحصل في تينك القوتين
بدليل ان الانسان يتخيل طعاما لذيذا او غير لذيذ ويشتاق اليه في حالة الجوع
ولا يشتاق اليه في حال الشبع وايضا فان الحسن الاخلاق اذا تخيل اللذات
المستكرهة لم يشتق اليها والغير يشتاق اليها ولذلك يكون وهم ولا يكون

مدحه

شوق البتة غير انه يتفق احيانا ان الآلام البدنية تحرك الطبيعة الى دفعها فيظن
ان تلك الحركة من انبعاث الوهم والحق في هذا انه من مقتضى الطبيعة حتى
ربما كان سابقا على الوهم كمن يتحرك لدفع ما يؤذيه في بدنه في حال
نومه او في يقظته كقرص قمل او برغوث واما الشوق الحقيقي فلا يكون
الا بعد توهم المشتاق اليه فظهر من هذا ان الشوق تابع لما يرتسم في
المتخيلة او المتوهمة وهو غيرهما ثم الشوقية لها شعبتان احدهما الغضبية
والاخرى الشهوانية فالغضبية هي الباعثة على التحريك نحو ما يرتسم في
التخيل او الوهم من مفسد او ضار لتدفعه والشهوانية هي الباعثة على
التحريك نحو ما يرتسم في ذلك من ملذ او نافع ليحصل الالتذاذ به ثم القوة
الشهوانية قد تشتد حتى توجب الاجماع وقد لا تشتد فلا يحصل الاجماع بعينها صح
وليس الشوق هو الاجماع فانه تشتد الشوق الى الشيء ولا يحصل الاجماع
فان الاجماع هو العزم الشديد الخالي من الفتور وليس هو ايضا القوة
المحركة لان الممنوع من الحركة لا يكون ممنوعا من شدة الشوق ومن الاجماع
غير انه لا يجد طاعة من القوى المحركة وهي الكائنة في العضل وايضا فان
غاية الحركة غير غايتهما فان غاية الاولى هي لقاء الصديق وغايتها
هو الحركة وقد يتفق ان يكون الغاية واحدة كما اذا ضجر انسان في موضع
فاشتاق الى موضع اخر وتحرك لطلبه وحصل فيه وقد يتفق ان يكون
الغاية مختلفة كما اذا تخيل انسان صورة لقاء صديق له فيشتاق و
تحرك الى ذلك المكان الذي يقصد مصادفته فيه فغاية الحركة الوصول
الى ذلك المكان وغاية القوة الشوقية لقاء ذلك الصديق ولما اختلفت

الغاية

الغاية في بعض الصور تغايرتا وهما متغايران فظهر ان القوة الشوقية غير الاجماع
وغير القوة المحركة والخوف والغم والحزن من عوارض القوة الغضبية لمشاركة
من القوة الدراكة فانها اذا انخزلت اتباعا لتصور عقلي او خيالي كان خوفا
واذا لم تنخزل قويت وتعرض بهذا الغم الذي يوجب الغضب اذا كان
غير مقدور على دفعه او كان مخوفا وقوعه واما الفرح الذي من باب
الغلبة فانه غاية لهذه القوة ايضا والحرص والشبق والنهم وما اشبه
ذلك فهي للقوة البهيمية الشهوانية والاستيناس والسرور من عوارض
القوى الدراكة فهذا ما ذكره الشيخ وحاصله ان القوة المحركة تنقسم اولا
الى نوعين احدهما الباعثة على الحركة وتسمى القوة الشوقية والنزوعية
وثانيهما الفاعلة للحركة والباعثة تنقسم الى نوعين قريب وبعيد فالبعيد
هو ما يحصل في القوة الخيالية او الوهمية والقريب هو الشوقية و
تنقسم الى قسمين غضبية وشهوانية والفاعلة للحركة هي القوة المحركة
الكائنة في العضل المحركة للعضو والمفصل وهي التي تكلم الشيخ فيها وانما
حذف الكلام في الاولى وان كان قد اشار اليها في اخر الفصل اشارة
على ما سنقوله لوجهين الاول ان القصد في صناعة الطب متوجه
الى سلامة الافعال وضررها حتى لو كانت سليمة بقيت بحالها وان
كانت مأووفة ازيل الموجب لذلك ولا شك ان سلامة الافعال الحركية
وضررها تابع للفاعلة للحركة لا للباعثة عليها لان الحركات اذا كانت
اذا كانت على ما ينبغي لكن لم يكن هناك عزم او كان العزم الزم ما ينبغي
لم يكن ذلك ضررا منسوبا الى الحركة الثاني ان الشيخ تكلم في هذا الموضع

بحسب المشهور في صناعة الطب والمشهور فيها اضافة حركات
الشهوة والغضب والخوف والغم وغيرها الى القوة الحيوانية وقد
اضافها الشيخ ايضا اليها في هذا الكتاب ولاضافتها الى القوة الحيوانية
على راى الاطباء لم نضفها الى القوة المحركة من القوى النفسانية واما في
كتبه الحكمية فلم يذكر القوة الحيوانية وان ذكرها لم يُرِدْ بها ما اراد الاطبا
بها فضلا ان يضيف اليها الشهوة والغضب لاجرم اضافها الى القوة
المحركة من القوى النفسانية فالقوة الباعثة على الحركة قوة من شانها
ان تبعث القوة المحركة على التحريك متى ارتسم في التخيل صورة مطلوبة
او مهروب عنها وفعلها يسمى العزم ويسمى الاجماع ولها شعبتان شعبة
تسمى شهوانية وهي الباعثة على التحريك نحو المتخيل نافعا او ضروريا طلبا
للذة وشعبة تسمى غضبية وهي الباعثة على التحريك لدفع المتخيل ضارا او
مفسدا واما القوة الفاعلة للحركة فهي قوة من شانها ان تبسط العضل او
تقبضها ليبسط العضو المحرك او يقبضه وذلك بان يكون اذا بسطت
العضلة ارخى الوتر فانبسط العضو واذا قبضتها اجتمع الوتر فانقبض العضو
ومن عجب الحكمة ان الحيوان يريد ان يحرك عضوا منه وهو لا يعلم اي عضل
يجب ان يحركه ثم لا يستعمل شيئا من عضل بدنه الا ذلك العضل بعينه ولولا
هذه الحالة والالة لما كان للحيوان العادم للحكمة ان يحرك عضوا منه باختياره
والى هذا النوع من القوة المحركة وهو الفاعل للحركة اشار بقوله **واما القوة**
المحركة فهي التي تشنج الاوتار اي تقبضها **وترخيها** اي تبسطها واعلم ان
كلا من القبض والبسط على قسمين الاول منهما ان يعدم مادة بلغمية غليظة في

ليف

كاسح

ليف العضل فيمنعه عن القبض في التمدد او عن البسط كما في التشنج وثانيهما ان
تجذب القوة المحركة الاوتار الى مبادي العضل فيزداد عرضا وينقص طولا
او تخلى عن جذب الاوتار فترخيها الى خلاف جهة مبادي العضل ليزداد
طولا وينقص عرضا والمراد منه هو الثاني لا الاول والاصح قوله **فتحرك**
بها اي بهذه القوة **الاعضاء والمفاصل** لان الاول لا يحرك بها الاعضاء ولا
المفاصل **ببسطها** اي ببسط المحركة وهو ارخاؤها **وثنيها** اي ثني المحركة
وهو تشنجها ولما قال الاعضاء والمفاصل لان اتصال العضلات تارة
تكون بغير مفصل كما في عضلات الاجفان وتارة بمفصل كما في عضل العقب
والرسغ والمرفق **ومنفذها** اي منفذ القوة المحركة **في العصب المتصل**
بالعضل في هذا الكلام تنبيه على فائدتين احديهما ان نفوذها على سبيل
المدد اذ لو كانت مركوزة في العضل لما كانت تبطل فعلها لحصول سدة في
العصب الواصل بين الدماغ او النخاع وبين ذلك العضل والاخرى ان هذه
القوة صادرة من الدماغ على ما هو راى الاطباء اذ المعنى انها تنفذ عند
ارادة الحركة من مركزها في العصب المتصل بالعضل حتى ياتي اليه فيحركه و
ينبغي ان يكون مركزها الدماغ ليكون بحذاء القوة الباعثة **وهي** اي القوة
المحركة **جنس** لان حركات العضل بينها اتحاد في الطبع لوجهين احدهما ان منشاها
الدماغ وما منشاؤه شيء واحد فهو واحد والثاني انه لو ان اهتم بامر
من الامور بحيث يكون اهتمامه يلهيه عن جميع احواله مالت جميع قواه
المحركة الى جهة حركة ذلك المهتم فهذان يدلان على اتحادها في الطبيعة
لكنها مختلفة بالنوع لان الانسان ياكل ويمشي ويرقص ويصفق فلو كانت

متحرك بالنوع لم يثبت الاختلاف في هذه الصور وذلك لان الذي من شانه التحريك
الى جهة لابد وان يكون مغايرًا بالنوع للذي من شانه التحريك الى جهة اخرى
اذ لو كان مغايرا بالشخص لم يثبت هذا الاختلاف اصلا ثابتا محسوسًا و
لذلك قال يتنوع بحسب تنوع مبادي الحركات فيكون في كل عضلة
طبيعة اخرى اي طبيعة مخالفة للطبيعة التي في العضلة الاخرى وهي بالنوع صح
اي القوة الفاعلة للحركة تابعة لحكم الوهم الموجب للاجماع انما جعلها
تابعة لحكم الوهم مع كونه هو المتبوع البعيد اذ المتبوع القريب هو الاجماع
لانه لم يكن تقدم له كلام في تعريف القوة الباعثة على الحركة التي فعلها الاجماع
فلم يمكنه ان يقول انها تابعة للاجماع لان الاجماع لم يكن عرفه بعد واما
الوهم فقد علم مما مضى فلهذا قال تابعة لحكم الوهم دون الاجماع قال
رحمه الله الفصل الاخير من هذا التعليم في الافعال اعلم اولا ان الافعال
من الامور الطبيعية اذ لا نعني بها الا الامور المقومة للبدن في ماهيته ووجوده
لكن الافعال والقوى مقومان لوجوده لان احدهما وهو الافعال سبب غائي
للبدن والاخر وهو القوى سبب فاعلي له لانها المحصلة لغذائه والزائدة
في اقطاره والمبلغة اياه الى غاية نشوه وباقي الامور الطبيعية مقومات
لماهية البدن لا بحسب الوجود الذهني فان مقومات ماهيته بهذا الاعتبار
هو الجنس والفصل بل بحسب الوجود الخارجي لان مقوماتها بهذا الاعتبار
المادة والصورة فبعض الباقي سبب مادي للبدن والبعض الاخر صوري
على ما سبق وعلى ما سيجيء فان قلت انما يكون اسباب وجود الشيء
غير اسباب ماهيته لو كان الوجود زايدًا على الماهية وهو ممنوع قلت
هو

هو في الممكنات كذلك على ما تبين في غير هذا العلم وبدن الانسان من الممكنات
فان قلت كما ان الفاعل والغاية من اسباب وجود الشيء كذلك الموضوع
من اسباب وجوده ايضا واذا كان كذلك كان البدن من اسباب وجود
الافعال فلو كانت الافعال من اسباب وجود البدن لزم توقف وجود كل
واحد من البدن والافعال على وجود الاخر وهو دور باطل قلت
لا نسلم انه باطل لاختلاف جهة التوقف لان وجود الافعال يتوقف على
وجود البدن من حيث انه موضوعها ووجود البدن يتوقف على
وجود الافعال من حيث انها غايته لا من حيث انها فاعلة فيستحيل ان يوجد
انسان بدون الافعال لا لانه لو كان كذلك لزم الدور لان الدور انما كان
يلزم لو كان استحالة وجود الانسان بدون الافعال يتوقف وجوده
على وجودها وليس كذلك بل لانه لو كان كذلك لزم ان تعد اللوازم من
الامور الطبيعية فانه كما انه يستحيل ان يوجد انسان بدون الافعال
فكذلك يستحيل ان يوجد انسان بدون اللوازم كان يوجد انسان
لا يكون ذكرا ولا انثى ولا صحيحا ولا مريضا وكذا غيرهما من اللوازم و
يمكن ان يمنع اللزوم بالفرق بين اللوازم والافعال وهو ان الافعال
كما يستحيل خلو البدن عن جميعها كذلك يستحيل خلوه عن بعضها واللوازم
وان استحال خلو البدن عن جملتها لكن يجوز خلوه عن بعضها لان البدن
قد يخلو عن الذكورة كما في الانثى وعن الانوثة كما في الذكر وعن الصحة في
المريض وعن المرض في الصحيح وكذا الكلام في باقي اللوازم فلما كانت
حالها كذلك عدت الافعال من الامور الطبيعية دون اللوازم وان سلم

عدهم صح

اللزوم فلم قلتم ان الثاني وهو لزوم عد اللوازم من الامور الطبيعية منتف
في الواقع غايته ما في الباب انهم لم يعدوها منها وعدم ايا ها منها لا يدل
على عدم لزوم عدها منها وبما ذكرنا ظهر فساد ما ذكره ابو سهل المسيحي
حيث زعم ان الامور الطبيعية يجب ان يكون ستة لان الافعال
خارجة عنها لتاخرها عن البدن وتقدم الامور الطبيعية عليه لا بما
ذكره ابن ابي صادق وقد ظن بعض المحدث ان الافعال ليست من الامور
التي يتقوم منها البدن فليست اذن هي معدودة من الامور الطبيعية
لكنها توابع لها بمعنى ان البدن اذا وجد لزمه الافعال ضرورة وقد تسمى
هذا القائل في الافعال الطبيعية على التمام وفيما عداها من الافعال الاخر
على ما اصف وذلك ان القوى الطبيعية هي التي تفعل في التوليد وافعالها
بعينها هي الافعال الطبيعية في الاغتذاء وليس بينهما فرق الا في الحد فهما
في الذات واحدة وفي الحد مختلفة فاما الافعال الأُخر فهي داخلة في
الامور الطبيعية بما البدن موجود لانها تكون منحصرة في السبب الغائي
فاما بما البدن موجود فللشاك ان يتعلق بانها لوازم له فانه فاسد لانه
على خروج بعض الافعال وهي الحيوانية والنفسانية عن الامور الطبيعية
على بعض التقادير واضاف لفظه مجوفة وبشاعة وكان يمكنه ان يقول
الافعال الطبيعية هي الاغتذاء والنماء والتوليد وهي مقومة للبدن اذ لا يبقى
البدن الا بها واما الافعال الاخر التي هي الحيوانية والنفسانية فان اعتبرت
من حيث انها موجبة للبدن اي من حيث كونها سببا غائيا له كان من
الامور الطبيعية وان اعتبرت من حيث انها موجودة مع البدن فللشاك

ان

ان يتعلق بانها لوازم واذا عرفت ذلك فاعلم ان الافعال تنقسم بنوعين
من التقسيم احدهما من جهة مباديها وهو باعتبار كونها طبيعية وحيوانية
ونفسانية وبانها باعتبار البساطة والتركيب وهو الذي نريد ان
نتكلم الآن فيه ونقول كل فعل واحد فاما ان يتم بقوة واحدة وهو
المفرد او باكثر من ذلك وهو المركب وانما ترك التقسيم الاول لانه
علم من كلامه في القوى حيث قال ان القوى والافعال يعرف
بعضها من بعض ثم قال والقوى ثلث فيجب ان يكون الافعال
ثلثة اذ لكل قوة فعل واشار الى القسم الثاني بقوله نقول ان من
جملة الافاعيل المفردة ما يتم بقوة واحدة مثل الهضم ومنها ما
يتم بقوتين مثل شهوة الطعام لكن هذه العبارة موهمة بان القسم
عائد الى الافعال المفردة لرجوع الضمير في قوله منها صريحا اليها مع ان
الواجب ان يكون الضمير لمطلق الافعال حتى يكون التقدير ومن الافعال
المفردة ما يتم بقوتين فان قلت ما التاويل الذي يصحح هذا الواجب
مع ان صريح اللفظ بخلافه قلت تقديم وتاخير في الكلام و
تقديره ان المفردة من الافاعيل ما يتم بقوة واحدة او ابقاء المفردة
في مقامها ونصبها على الاختصاص وتقديره ان من الافاعيل اعني
المفردة هو ما يتم بقوة واحدة ومن الافاعيل ما يتم بقوتين واما
قوله مثل الهضم اي الجذب والدفع والمسك فان كل واحد منها
يتم بقوة واحدة ولشبهه في الهضم خصه بالذكر لانه اذا علم انه مفرد
علم كون الثلثة الباقية مفردة بطريق الاولى فان قيل لا ابهام

في هذه العبارة لان المراد من الفعل المفرد الفعل الواحد فكانه قال ان من
الافاعيل الواحدة ما يتم بقوة واحدة ومنها ما يتم بقوتين قلنا لم لا يجوز ان
يكون المراد من الفعل المفرد الفعل الواحد الا انهم لا يطلقون الفعل المفرد
على كل فعل واحد بل على كل فعل واحد تم بقوة واحدة ولو عمم الاطلاق
لما كان لنا فعل مركب لكون الكل مفردًا حينئذ ولبطل المقصود من هذا
القسم وهو بيان الفعل المفرد والمركب على ما هو مصطلح الاطباء اللهم
الا اذا قيل انه لم يتابعهم في هذا الاصطلاح كما لم يتابعهم في النزلة والورم
الحار وفيه ما فيه فان قيل ان الهضم انما يتم بفعل قوتين وهما الهاضمة
والماسكة قلنا معنى قولنا انه يتم بقوة واحدة ان حقيقته يتحقق
بفعل قوة واحدة والهضم كذلك لانه يتحقق بفعل القوة الهاضمة واما
فعل الماسكة فهو شرط في وجوده لا داخل في حقيقته وكذلك شهوة
الطعام فان حقيقتها انما يتحقق بامتصاص القوة الجاذبة لفم المعدة
مع الاحساس بذلك وبلذع السوداء المنصبة من الطحال في العرق
الاتي منه الى فم المعدة بسبب قوة ذلك الامتصاص وانما كان كذلك
اعني كون شهوة المعدة شهوة نفسانية لا طبيعية كما لسائر الاعضاء
لان المعدة خلقت كالكافلة لجميع الاعضاء بالغذاء لانه كان ينبغي
ان يكون الاحساس بالجوع لكل عضو لان الحاجة الى الغذاء تعرض
للجميع لكنه لم يمكن ان يكون كل عضو حساسًا فجعلت المعدة كالكافلة
للكل بذلك الاحساس فوجب ان يكون ادراكها له قويًا وان يكون
المعاون على حصوله اكثر والى ما ذكرنا اشار بقوله فانها تتم بقوة جاذبة
طبيعية

طبيعية وبقوة حساسة في فم المعدة اما الجاذبة فبتحريكها الليف المطاول
متقاضية لما تجذبه وامتصاصها بالجر عطفًا على تحريكها وفي بعض النسخ
ما يجذبه وبامتصاصها وهما قريبتان ما يحضر من الرطوبات واما
واما الحساسة فباحساسها بهذا الانفعال وبلذع السوداء المنبهة
للشهوة المذكورة قصتها اي في منافع السوداء في اوايل الكتاب ويمكن
ان يقرر بوجه آخر وهو انه انما كان شهوة المعدة نفسانية لا طبيعية
كما لسائر الاعضاء لان كل واحد منها غذاؤه من الذي يليه ومن الذي يليه
ثم من الذي يليه الى حين يتصل الجذب بالكبد ثم من الماساريقا ثم من المعا
ثم هي بعضها من بعض ثم من المعدة فيتصل الجذب بالمعدة فالمعدة لما لم
يكن لها عضو آخر يجذب منه الا الغذاء وهي اقرب منها الى حال اصول
النبات وكانت هي المتكفلة لجميع البدن بالغذاء جعلت شهوتها
نفسانية حتى يحصل الشعور بعوز الغذاء ويتحرك الانسان لطلبه و
تناوله لئلا يهلك البدن كما يهلك عند بطلان هذه القوة فلذلك بلطف
الخالق تعالى ذكره وجعل شهوة المعدة نفسانية وانما كان هذا الفعل
مما يتم بقوتين لان الحساسة اذا عرض لها آفة بطل المعنى الذي يسمى
جوعًا وشهوة فلم تشته الطعام اي فلم تشته المعدة الطعام على
بناء الفاعل او فلم تشته الطعام على بناء المفعول وان كان للبدن
اليه اي الى الطعام حاجة اي بطل الجوع المعدي مع وجود الجوع
البدني ولذلك اي ومثل شهوة في كونها ما يتم بقوتين الازدراد لان المزدرد
لم يلطف بعد ولم يرق فيكون جذبه عسرًا لا سيما اذا كان غليظ الجوهر

فاحتيج ان يتعاضد عليه القوتان وعند غير القرشي ان احدهما طبعيه
والاخرى ارادية وعنده ان كلتيهما اراديتان لكن احديهما من الارادية
التي تعمل بليف العضل والاخرى من الارادية التي تعمل بالليف المخصوص
بالهيئة التي قد بيناها في الاعضاء ولانا ايضا في بعض الاوقات نضطر
الى استعمال الادوية لكرهه الطبع لحفظ الصحة ومداواة الامراض و
نفوذ هذا الدواء انما هو بالازدراد فالارادة والشهوة تميلان الى
استعماله والطبيعة تروم قذفه لعدم شعورها بما يعقبها من النفع
فلو جعل الازدراد كله عايدا الى القوة الطبيعية لفاتنا هذا النفع و
العظيم في حالتي الصحة والمرض فلذلك اعني لهذين الوجهين جعل
الازدراد مركبا من قوتين احديهما ارادية هذا كلامه في هذا الكتاب و
اليه اشار بقوله ثم بقوتين احديهما الجاذبة الطبيعية التي في المرئ والمعدة
والاخرى الجاذبة الارادية هكذا في اكثر النسخ وفسرت بالدافع للغذاء
الذي يجاوزها بالارادة الى اسفل وفيه بعد وتجوز وفي بعض النسخ و
الاخرى الدافعة الارادية وهو الصحيح والاولى يتم فعلها بالليف
المطاول الذي في المعدة والمرئ والثانية يتم فعلها بليف عضل
الازدراد واذا بطل احدى القوتين اي الجاذبة الطبيعية والدافعة
الارادية عسر الازدراد بل اذا لم يكن اي احدى القوتين بطلت الا
انها اي ان القوة لم تنبعث بعد لفعلها عسر الازدراد الا ترى
انه اذا كانت الشهوة اي الطبيعية لم تصدق كل تقو بل يكون
ضعفه بعد عسر علينا ابتلاع ما لا نشتهيه اي بالشهوة الطبيعية
بل

بل بالارادية لكون الارادة بحالها بل اذا نعاف شيئا اي نكرهه ثم اردنا
ابتلاعه كالمسهل فتفرت عنه القوة الجاذبة الشهوانية اي الطبيعية
صعب على الارادية ابتلاعه اي ذلك الشيء المكروه وهذا دليل على
ان نفرة الجاذبة الشهوانية توجب صعوبة الابتلاع وهو ابلغ من
الاول لانه دليل على ان ضعفها يوجب صعوبته واذا كانت نفرتها
توجب صعوبته فضعفها وبطلانها توجبانها بطريق الاولى فهذا ما
فهمته من هذا الكلام واما قول المسيحي الاول يفرق بين الطبيعة و
الارادة والثاني بين الارادة والطبيعة فما فهمته وهو ما قال الشيخ
في الشفاء واما ما نقل من ان الجاب اشرع عن السلب فهذا نوع من
العلم لا افهمه ولا احب ان افهمه وكان الاصوب ان يقول الاول فرق
بين وجود الارادة بحالها مع ضعف الطبيعة والثاني وجود الارادة بحالها
ونفرة الطبيعية هذا كلام الشيخ في هذا المقام واما في الكتاب الثالث
من القانون عند الكلام في امراض المرئ قال الازدراد يكون للمرئ
بقوة جاذبة تجذب الطعام بالليف المستطيل ويعينه الليف المستعرض
بما يمسك من وراء المبلوع فيعصر الازدراد الى اسفل والقيء يتم بحركة
المرئ لكن حركة الازدراد اسهل لانه حركة على المجرى الطبيعي ويكون
بتعاون طبقتين احديهما مستطيلة والاخرى مجللة اياها معترضة الليف
واما القيء فهو حركة ليست على المجرى الطبيعي وانما يتم فعلها بالطبقة
المجللة العاصرة فقط هذا كلامه في ذلك الموضع ولم يذكر ان الازدراد
فيه قوة ارادية والحق ما ذكره في هذا الموضع فان فعل الارادة فيه

ظاهره وانما تول ذكرها في ذلك الموضع لان غرضه كان ان يبين ان حركة الازدراد
اسهل من حركة القيء وقال ان الازدراد يتم بالجذب اي بجذب المعدة وبدفع
المريء وان الغذاء يتحرك فيه الى اسفل واما في القيء فلان حركة الغذا
فيه على خلاف طبيعته وليس هناك قوة جاذبة بل دافعة لا غير وليس
للارادة فيه مدخل حتى يذكرها لكن قوله في الثالث ويعينه اللحم المتعرض
بالمسالك من وراء المبلوع كلام عجيب فان اللحم المتعرض كيف
يعين على المسلك فان المسلك انما يكون بالموثب على ما بيّنا ولعل مراده من
المسلك منعه من الصعود فانه عندما يعصر الغذاء الى اسفل على ما ذكرنا يمنعه
من الصعود فيحتمل انه جعل هذا امساكا **وعبور الغذاء ايضًا** اي
نفوذ الغذاء ايضا كالازدراد وشهوة الطعام **يتم بقوتين** ولكن لا كالتي
يتم بها الفعلان المذكوران وذلك لان للافعال المركبة على نوعين منها ما
يتم بقوتين من نوعين كشهوة الطعام والازدراد ومنها ما يتم بقوتين من نوع
واحد كنفوذ الغذاء ولذلك استانف القول فيه وقال وعبور ولم يقل و
كذلك عبور كما قال في الازدراد وكذلك الازدراد تنبيها على هذه التفرقة الواقعة
بين الافعال المركبة **قوة دافعة في العضو المنفصل عنه وجاذبة من العضو**
المتوجه اليه وانما كان كذلك لانه لو اقتصر على الدافعة لم يتعين نفوذ الغذاء
الموافق لكل عضو الى جهته اذ كان المنفذ منقسما اما اذا كان مع الدفع جذب
من العضو المتوجه اليه الغذاء تعيّن نفوذ الغذاء الموافق لكل واحد من الاعضاء
بواسطة جاذبة ذلك العضو ولو اقتصر على الجاذبة وحدها فربما عجزها
اصعاد الثقيل واضعفها جذب الكثير على ما يتفق في بعض الاوقات
اما

اما اذا كان مع الجاذبة دافعة نفذ الغذاء نفوذا جيدا ومجموع هاتين القوتين
تسمى عند الاطباء قوة مميّزة اعترضوا على شهوة الطعام ونفوذ الغذاء بان
الاول هو الاحساس بالجوع والثاني سريان الغذاء في العروق وكل منهما
فعل مفرد لا مركب واجيبوا بان المركب ما يتم بقوتين اعترض ابن ابي
صادق على الجواب بانه ليس كل ما يتم بقوتين يكون في نفسه مركبا بل يكون الفعل
واحدا الا انه يكمل بفاعلين وليس يكون واحدا ويصدر عن فاعلين بل كل واحدة
من القوتين تستبد بفعل نفسها والمنفعل يكمل انفعاله بها فان الحجر الذي
يشال بين نفسين ليس هو فعلا مركبا بل كل واحد من النفسين استبد بفعل نفسها
والحجر يكمل دفعه بهما وكذلك هذه الافعال التي زعموا انها مركبة وهي ما يتم بقوتين
بل الفعل المركب مثل شهوة الطعام فانها في نفسها مركبة من حس لمس نفسانية
وطبيعية واجيب بان القوم لم يريدوا بالفعل المركب ما كان في نفسه
مركبا كالرعشة بل ما يتم بفاعلين وان لم يكن في ذاته مركبا والحق ان هذه المنازعة
لفظية فان القايل اذا قال اريد بالمفرد ما يتم بقوة واحدة وبالمركب ما يتم
بقوتين فليس لاحد ان ينازعه فيما اصطلح عليه **ولذلك اخراج الفضل**
وفي اكثر النسخ **الثفل** والاول هو الصحيح لان الخارج من القبل لا يكون
ثفلا بل فضلا **من السبيلين** اي القبل والدبر لا الدبر والغضب على ما
قال المسيحي لخروج الخارج من الفرج عنه وخروج الفضل من احد
السبيلين وان كان فعلا مركبا من قوتين من نوعين فانه يتم بدافعة طبيعية
وحساسة شاعرة بلذع الصفراء وكان الواجب ان يذكر اقترانه من الافعال
الكائنة من قوة طبيعية ونفسانية مثل شهوة الطعام والازدراد فكانه

وكانه انما ذكره على هذا الترتيب لكون الواقع كذلك لان الاول يشمن الطعام ثم ازدراده
ثم نفوذه ثم خروجه ولانه لم يحسن الجمع بين ابتلاع الطعام واخراج الفضل
فلهذين لم يجمع بينهما وان كانا من نوع واحد واعلم ان الفعل المركب عند
الشيخ ما يتم بسببين سواء كان ذانك السببان من نوع واحد او من نوعين
او من جهة وكيفية فان البرد ذكر انما يعين على الدافعة كان الحر يعين
الجاذبة اما البرد فانه يعين الدافعة على مقاومة الخلط المنصب من جهة
منع انصبابه الى العضو ومن جهة دفعه اما منع انصبابه فمن وجهين
احدهما بالذات والاخر بالعرض اما الذاتي فمن وجهين احدها انها
تغلظ قوام المادة المنصبة الى العضو وعند ذلك يتعسر انصبابها الى العضو
ويبطؤ نفوذها فيقل مقدارها ويستولي الطبيعة عليه وثانيها انها
تضيق مسام العضو وتكثفها فيتعذر جريان المادة فيها واما العرضي
فهو اطفا الحرارة الغريبة الكاينة في العضو التي هي معينة في الجذب
الى العضو واما الحر فانه يعين على الجذب بمقابلات الامور المذكورة
لان الحرارة توسع المسام وترقق المادة وتجذبها والى ما ذكرنا اشار
بقوله وربما كان الفعل مبداه قوتين نفسانية وطبيعية وربما كان
سببه اي سبب الفعل قوة وكيفية مثل التبريد المانع للمواد اي عن الانصباب
الى العضو فانه اي فان التبريد يعاون الدافعة على مقاومة الخلط
المنصب الى العضو ومنعه اي وعلى منع الخلط ودفعه في وجهه
والكيفية الباردة تمنع اي المادة عن الانصباب بشيين بالذات اي
بتغليظ جوهر ما ينصب وتضييق المسام وبشي ثالث هو ما بالعرض

وهو

وهو اطفاء الحرارة الجاذبة والكيفية الحارة تجذب بما يقابل هذه الوجوه
المذكورة واذا عرفت ذلك فاعلم انه لما اشركت الحرارة واضطرار الخلاء
والقوة الجاذبة في الجذب اما الحرارة فلما يدل عليه السراج واما الخلاء
فانه لذاته جذاب لامتناع وجوده لا ان فيه قوة جاذبة على ما ذهب
اليه محمد بن زكريا فانه قد ابطل في الحكمة واما الجاذبة فجذبها ما لا اشكال
فيه اراد الشيخ ان يذكر الفرق بينها فقال والكيفية الحارة واضطرار
الخلاء انما يجذبان وفي بعض النسخ تجذب والاول اظهر الاما لطف
ثم ما كثف لانهما يجذبان الالطف فالالطف اولا فاولا ثم الاكثف واما
القوة الجاذبة الطبيعية فانما تجذب الاوفق والذي يخصها وفي بعض
بعض النسخ وما يختص في طبعها اي طبع الجاذبة جذبه فربما كان ما هو الكثف
هو الاوفق والاخص كما في جاذبة الطحال وربما كان الالطف هو الاوفق
والاخص كما في جاذبة المرارة فهذا اخر الفن الاول من الكتاب الاول من
كليات القانون ولنشرع الان في شرح الفن الثاني منه مستعينا بالله
وحده ومصليا على من لا نبي بعده قال رحمه الله الفن الثاني
وهو ثلثة تعاليم التعليم الاول في الامراض التعليم الثاني في الاسباب
التعليم الثالث في الاعراض انما قدم تعليم الامراض لان تعرفها مقصود
بالذات واما الاسباب والاعراض فانما يقصد نقلها لاجل الامراض اما
ليمكن العلم بالامراض كما بينا ان العلم بالشيء انما يتم من جهة العلم بسببه
فان لم يكن ظاهرا فانما يتم من جهة العلم بعوارضه واما ليشتغل بازالة
اسباب الامراض وتحصيل اسباب الصحة فان قيل لم عنون هذا

التعلم بتعلم الامراض مع انه مشتمل على تعريف الصحة والحالة الثالثة ايضا
قلنا لان اكثر الكلام في الامراض وانما كان كذلك لان الصحة شي واحد
واما المرض فاقسامه كثيرة لان الخروج عن الامر الطبيعي يكون مختلفا
لا محالة قال رحمه الله الفصل الاول من التعليم الاول من
الفن الثاني من الكتاب الاول في تعليم السبب والمرض والعرض
انما جمع هذه الثلثة في هذا الفصل مع انه من فصول تعليم الامراض ليحصل
بتعريف السبب والعرض زيادة اطلاع على حقيقة المرض ضرورة ان
في معرفة علة الشي وحقيقته لازمه معونة على معرفة حقيقته و
نقول الموجب لضرر الفعل اما ان يوجبه بواسطة وهو السبب او بلا
واسطة وهو المرض وما يتبعه هو العرض ولبيان انحصار الامور الخارجة
عن الطبع في هذه الثلثة طريق آخر وهو ان البدن الصحيح يكون معتدلا
في الاخلاط وفيما يتولد منها وهو الاعضاء والارواح ومنها الافعال وكل
واحد من هذه الثلثة اذا تغير عن الحال الطبيعي حدث عنه واحد من
الامور الثلثة الخارجة عن الطبع فالاخلاط اذا تغيرت عن المجرى
الطبيعي كان ذلك هو السبب والاعضاء والارواح اذا تغيرتا الى خارجة
عن الطبع كان ذلك هو المرض والافعال اذا تغيرت عن المجرى الطبيعي
كان ذلك هو العرض والاول اولى من هذا يظهر بالتامل لمن وفق له
وهذا الفصل يشتمل على مباحث المبحث الاول في ماهية
السبب قال رحمه الله نقول ان السبب بحسب الطب
وفي بعض النسخ في كتب الطب وكيف ما كان فهو احتراز عن السبب

بحسب

بحسب غير الطب او في غير كتبه لان السبب عند الحكماء يقال على كل
ما لا بد منه في وجود الشي سواء كان داخلا في الحقيقة وهو المادة والصورة
او خارجا عنها وهو الفاعل والغاية واما الاطباء فيخصون باسم السبب
ما كان فاعلا ولا كل سبب فاعل بل ما كان فعله في بدن الانسان ولا
كل فاعل في بدن الانسان اذ لا يسمون الامراض اسبابا مع انها فاعلة في
بدن الانسان الاعراض بل ما كان فاعلا لوجود الاحوال او حفظها سواء
كان بدنيا او غير بدني جوهرا كان كالغذاء او عرضا كالحرارة والبرودة
ولذلك لم ينحصر السبب تحت احد الاجناس ولكونه غير منحصر تحت
جنس لم يقل ان السبب حالة او ملكة او جوهر او غير ذلك بل قال هو ما
يكون لانه يعم ذلك كله اولا اي متقدما بالذات او بالزمان لا بالذات
فقط على ما ذكره القرشي والامام وذلك لان الاطباء فسروا السبب
الى الفاعل والحافظ والحافظ هو السبب الذي تمت سببيته لحصول
الشرايط وارتفاع الموانع وهو العلة التامة لثبات احدى الحالات
الثلث ولا يتقدم على المسبب الا بالذات لانهما معا بالزمان والفاعل
هو الذي لم تتم سببيته لفوات شرط او حصول مانع فيتقدم على المسبب
بالزمان ولذلك قالت الاطباء ان فاعل الصحة موجود في حال المرض
والحالة المتوسطة وكذلك فاعل المرض موجود في حال الصحة والحالة
المتوسطة واذا كان كذلك وجب ان يحمل الاولية على ما ذكرنا لا على ما
ذكره ليندرج فيه السبب الفاعل والحافظ اللهم الا ان يقال ما يتقدم بالزمان
يتقدم بالذات ايضا فانه لو كان كذلك لجاز حمل الاولية على ما ذكراه مع عدم

فسّروا

اى عن السبب وفيه تنبيه على دقيقة حكميه وهى ان المعلول ما لم يجب
وجوده عن علته لم يوجد عنها ولتحقيق ذلك لا يليق بالكتب الطبيه **وجود**
حالة من حالات بدن الانسان وفى بعض النسخ **الثلث** اى الصحة
والمرض والحالة الثالثة ان كان لها وجود ولذلك تخرج الحالات عن الاسباب
لانها انما تصدر عنها سلامة الافعال او ضررها لا احدى الحالات **او ثباتها**
اى ثبات حالة من الحالات الثلث وانما قال ذلك ليعم السبب الموجد والحافظ
وقد جرت عادة الاطباء ان يخصوا السبب الموجد باسم الفاعل مع ان
الحافظ سبب فاعل ايضا لا بالتفسير المذكور للفاعل ولا تناقض لان
الفاعل الحافظ هو ما تم سببيته والفاعل ما لم تتم سببيته بل باعتبار ان
الصادر عن الحافظ وهو الحفظ فعل وذلك الاختصاص الحافظ باسم الخاص
به فخصوا الموجد باسم العام فان قيل كيف استعمل فى الحد لفظة او
مع انها للشك المنافى للايضاح المقصود بالحدود قلنا انها ليست للشك
ههنا اذ لا تردد فى الحكم حتى يكون للشك بل هو للترديد فى الحكم اى لبيان
ان السبب منه ما هو موجد للحالة ومنه ما هو مثبت لها وانما قدم
الشيخ تعريف السبب على تعريف المرض لما قلنا ان العلم بالشىء انما
لحصول العلم بسببه والمعرف يجب تقدم تعريفه على المعرف ولان
السبب متقدم على المرض طبعا فقدم عليه وضعا ليناسب الوضع الطبع
فان قيل ان السبب الذى يجب عنه وجود مسببه هو السبب
الكامل وما لم يكمل السبب لم يوجد مسببه ضرورة انه لا يوجد حتى
يجب وجوده عنه ولا يجب عنه الا اذا كان كاملا فاذن هذا الحد انما

يتناول

يتناول من الاسباب ما كان كاملا اى الواصل دون السابق لان العفونة و
ان اوجبت الحمى لكن الامتلاء انما يوجبها بوساطة العفونة لا يقال كما قال
السامرى وهو ان الامتلاء بحسب الاوعيه وان كان لا يوجب الحمى لكنه
يوجب السدة او ضيق المجارى فيكون واصلا فى هذه الصورة وعلى
كل حال يجب عنه وجود حالة من حالات بدن الانسان لانا نقول
لا نسلم انه يوجب السدة او ضيق المجارى لجواز ان لا يوجب شيئا منهما
بل يقال لا شك ان السبب ان كمل قارن المسبب ولم يتقدم عليه بالزمان
وان لم يكمل لم يكن سببا بل جزء سبب الا ان الاطباء يسمون الجزء
الاقوى من السبب سببا ولهذا يجوزون تقدم السبب على المسبب
بالزمان ويقولون السبب ما يكون اولا فيكون عنه وجود حالة
او ثباتها سواء كان بطريق الوجوب اولا لانه ان استكمل جهات
السببية كان المسبب واجب الحصول معه فلا يتقدم عليه بالزمان
كالاسباب الواصله وان لم يستكمل جهاتها لم يكن المسبب واجب الحصول
معه ويتقدم عليه بالزمان كالاسباب السابقه والشيخ لما غير
قولهم فيكون عنه الى يجب عنه ورد عليه انه لا يتناول جميع الاسباب
واحتجنا فى الجواب عنه الى ما ذكرنا ولو لم نغيره لما ورد هذا الاشكال
ولما احتجنا الى التكلف فى الجواب ويمكن ان يقال ان قوله يجب عنه لا
يوجب ان يكون السبب كاملا فى السببية بل هو اعم منه ولهذا يصح
ان يقال يجب عنه فيما اذا كان الشىء يجب عنه فى الاستقبال او الحال
او مع وجود شرط او ارتفاع مانع وغير ذلك وعلى هذا يندفع السؤال

في اصله المبحث الثاني في ماهية المرض قال رحمه الله
والمرض هيئة قد مضى في رسوم الصحة والمرض تفسير الهيئة وانها
مرادفة للعرض والمالم تقل ملكة او حالة لان الهيئة اعم منهما وشمولها وكان
ذكرها اوجب وهي كالجنس وانما كان المرض هيئة لانه داخل في مقولة
الكيف والمالم تقل كيفية وان كان ذلك اخص من الهيئة لان الكيفية غير
معلومة عند الجمهور بخلاف الهيئة غير طبيعية تخرج الهيئات الطبيعية
كالصحة والعلامة والسبب الصحيتين والمالم تقل هيئة مضادة للامر الطبيعي
او هيئة هي عدم الامر الطبيعي لان غير الطبيعي اعم فكان ذكره اولى في بدن
الانسان تخرج الهيئات الغير الطبيعية في بدن الحيوان لان الطبيب انما
يتكلم في المرض اذا كان مختصا ببدن الانسان دون امراض باقي الحيوانات
والا كان بيطارا لا طبيبا يجب عنها اي عن تلك الهيئة الغير الطبيعية و
قد عرفت ما ذا يشير به بالذات اي بما هي هي لا بما هي شيء اخر فتخرج
عنه العرض اذا وجب عرضا اخر ومرضا فانه لا يوجبه بذاته اي
بما هو عرض بل بما انه قد استحال مرضا فاوجب عرضا او سببا فاوجب
مرضا افة في الفعل اي افة يدرك ويحس بها على ما هو السابق الى الفهم
من هذه العبارة والا لم يكن مرضا وبما ذكرنا سقط اعتراض ابن المفتاح
وهو ان الشيخ لم يعتبر القيد الذي اعتبره جالينوس في حد المرض وهو
الاحساس بضرر الفعل لانه لو لم يعتبره لزمه ما الزم جالينوس به من لم
يعتبره وهو كون جميع الناس في مرض دائم بقياس افضل الهيئات وجوبا
اوليا اي بلا واسطة فتخرج عنه السبب المرضي فانه يوجب بالذات

حصول

حصول الافة ولكن بواسطة المرض ولان ما يوجب شيئا بالذات كسبب
المرض الموجب بالذات افة في الفعل لا يقتضي ان يكون ايجابه اياه اوليا
كالنار فانها لذاتها تقتضي التسخين وان كان قد يكون ذلك بواسطة ويندفع
الشك الذي اورده الامام ههنا وهو ان الشيخ لما قال يجب عنها بالذات
كان ايجابه اوليا فما الفائدة في قوله بعد ذلك وجوبا اوليا لان الموجب بالذات
قد يكون ايجابه اوليا وقد لا يكون واما فائدة الوجوب الاولي فقد عرفتها
وذلك اي الهيئة الموجبة بالذات لضرر الفعل وجوبا اوليا اما مزاج غير
طبيعي واما تركيب غير طبيعي لان الصحة تكون بكون المزاج والهيئة
على ما ينبغي فالمرض المقابل لها يكون بخروج ذلك عن المجرى الطبيعي فان
كان بخروج المزاج عما ينبغي فهو امراض التركيب وتفرق الاتصال داخل
لان سوء الهيئة والتركيب اعم منهما ويصدق عليهما فكانهما نوعاه وقول
السامري ذكر المزاج والتركيب ولم يذكر تفرق الاتصال فان قيل انما
لم يذكره لانه مندرج تحت التركيب قلنا فعلى هذا يندرج تحته المزاج
ايضا لان التركيب تارة مع استحالة وتارة بغير استحالة وكما اندرج التفرق
في التركيب كذلك اندرج المزاج فيه ايضا وعلى هذا كان الواجب ان
لا يذكر المزاج ايضا وان يقتصر على ذكر التركيب فقط والتحقيق ان تفرق
الاتصال جنس مالم بذاته دون فساد التركيب وان كان قد يوجد معه
لكن على سبيل التبعية فانه قد يوجد تفرق الاتصال مع غير فساد التركيب
وان كان قد يوجد معه فساد تركيب لكن لا يبلغ ان يضر بالفعل مع ان التفرق
مضر بالفعل كالانف الاقنى اذا صار افطس فانه لا يضر بفعل الاستنشاق

فهو امراض الاجساد لكونه خروج التركيب عما ينبغي

وكل صحيح

ويمكن ان يعتذر عن الشيخ انه ذكر المرض الذي يخص كل واحد من الاعضاء
المتشابهة الالية وهو للمزاج والتركيب واما التفرق فلما كان مشتركا
بينها فلم يذكره فيه نظر اما اولا فلانه ان اراد بقوله لان التركيب تاره
مع الاستحاله وتاره بدون الاستحاله ما سبق في اول الكتاب من صيروره
الاركان اخلاطا وصيروره الاخلاط اعضاء اذ في كل منها تركيب مع الاستحاله
ومن صيروره الاعضاء المتشابهه الاجزاء عضوا آليا اذ فيه التركيب دون
الاستحاله فهذا لا يفيد لان وجدان التركيب مع المزاج تاره ومع عدمه
اخرى لا يقتضي صدق التركيب على المزاج ليندرج فيه بخلاف اندراج
تفرق الاتصال في امراض التركيب لصدق سوء التركيب والهيئة عليها
واندراجها تحته واما ثانيا فلاستحاله ان يوجد تفرق الاتصال بدون
فساد التركيب لامتناع وجود النوع دون الجنس واما ثالثا فلان
الكلام في فساد تركيب هو مرض في الاعضاء بالفعل كالانف الاقنى اذا صار
افطس لا لحسن في المثال واما رابعا فلان كون التفرق مشتركا بينهما
يقتضي ذكره بطريق الاولى لا عدم ذكره مطلقا المبحث الثالث
في ماهية العرض قال رحمه الله والعرض انما اخر ذكر
العرض عن ذكر المرض لانه تابع والتابع متاخر طبعا فاخر وضعا
ليناسب الوضع الطبع وليس المراد بالعرض هنا ما هو قسيم الجوهر
فان هذا قد يكون جوهرا كالمدة الخارجة بالسعال العارض للسل
هكذا قيل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون العرض للسل ليس
هو المدة نفسها بل نفث المدة ولهذا يذكر في الاسباب والعلامات

ومن

ومن اعراض السل نفث المدة والنفث عرض لا جوهر وسيجي الجواب
عنه ان شا الله تعالى وقد يكون عرضا كافراط حمرة الخد في ذات الريه
وعلى هذا فالعرض عند الاطباء اعم منه عند الحكماء من وجه والعرض
عند الحكماء اعم منه من وجه ولذلك لم يدخل العرض تحت جنس من
العشره ولاجل ذلك قال الشيخ هو الشي ولم يقل هو الهيئة او الكيفيه
او غير ذلك الذي يتبع انما لم يقل الذي يلزم ليعم ذلك ما كان لازما ومفارقا
هذه الهيئة اي الهيئة المرضيه ولذلك لا يقال لعلامات الصحة و
لوازمها اعراض لانها لم تتبع هذه الهيئة والحد تم ههنا والمذكور بعده
وهو قوله وهو غير طبيعي حكم من احكامه وانما كان كذلك لكونه
تابعا لامر غير طبيعي وهو المرض لكن هذا الغير الطبيعي منه ما هو مع
كونه غير طبيعي مضادا للطبيعي اي لا يوجد مثله في حال الصحة ومنه
ما هو غير مضاد فيوجد مثله في الصحه واليها اشار بقوله سواء كان
اي هذا التابع الغير الطبيعي مضادا للطبيعي كالوجع في القولنج اذ لا
يوجد مثله في الصحة او غير مضاد كافراط حمرة الخد في ذات حا صح
الريه فهو ورم حار فيها ويكون حمرة الوجه فيها اكثر منه في السل
اعني قرحة الريه وسبب ذلك كثرة تصعد الابخرة الحارة وقبول الوجنة
اياها لتخلخلها ووضعها في سمت الريه وانما يقل ذلك في القرحه
لقلة ابخرتها ولاجل ما ذكرنا تحدث ذات الريه السبات لان هذا
العضو كثير الرطوبه فاذا سخن ارتفعت منه بخارات كثيرة حارة الى
الدماغ فاذا بلغت اليه فارقتها الحرارة العرضيه واكتسبت من طبعه

الدماغ برودة ولبردها يخدر الدماغ ويحدث شعبه السبات وقول
السامري يجب ان يزاد في تعريف العرض بالضروره اولا محاله لان
العرض هو التابع للمرض بالضروره وهو احتراز عن لحوق مرض لمرض
فانه ليس بالضرورة وذلك لا يسمى عرضا ليس بشي لان المرض التابع
للمرض يكون عرضا باعتبار كونها تابعا للهيئه المرضيه ومرضا
باعتبار انها بآفة الفعل اولا اذ لا تنافي بين كون الشي مرضا
وعرضا باعتبارين بل وسببا ايضا باعتبارات على ما ذكره الشيخ
المبحث الرابع في التمثيل على السبب والمرض والعرض
في انواع الامراض الثلثه التي هي سو المزاج وسوء التركيب وتفرق
الاتصال قال رحمه الله مثال السبب العفونه وهي احاله
من الحرارة الغريبه لجسم ذي رطوبه الى مخالف الغايه المقصوده
مع بقاء نوعها وبهذا يخرج عنها الاحراق مثال المرض الحمى وهي
حرارة غريبه ضارة بالافعال تنبعث من القلب الى الاعضاء وتكون
العفونه سببا لها بان يسخن الخلط الذي في القلب فتنتشر حرارة
ذلك الى باقي الاعضاء مثال العرض العطش لزيادة الحراره والصداع
للحرارة ايضا ولتبخير الاخلاط وانما ابتدا المثال على المرض المزاجي
لان معروضه الاعضاء المتشابهه وهي متقدمة على الاعضاء الآليه
التي هي معروضه لامراض التركيبه وبعض تفرق الاتصال ومثل بالمرض
المزاجي المادي لكونه اظهر لقلة الامراض المزاجيه الساذجه فيكون
المثال بها خفيا وقدم ذكر السبب لتقدمه على المرض المتقدم على
العرض

العرض ولهذا حفظ هذا الترتيب في جميع الامثله ومثل بالسبب الواصل
وهي العفونه لان ظهور السببيه في السبب البدني الذي يعقبه الحالة
اكثر من غيره ومثل بالعرض المناسب وهو ما توجبه طبيعة المرض
كالعطش والصداع للحمى فان طبيعتها توجبها بخلاف العرض الغير المناسب
كالغشي واختلاط العقل فان طبيعة الحمى لا توجبها ولمناسبة الاولين
خصهما بالذكر فهذا مثال المرض المزاجي المادي وسببه وعلامته
واعلم انا راينا ان نذكر رسوم الامراض والاعراض المذكورة في هذا
الفصل بل في باقي الكتاب لكون الكلام تاما مستقصيا غير محتاج
الى موضع اخر فنقول الصداع الم في اعضاء الراس او في بعضها فمنه
ما يعم الراس ويسمى خوذه لشبهها لخوذة السلاح ومنه ما يتصنف طولا
ويقال له شقيقه وليس العين ونحوهما من اعضاء الراس والا كان
الرمد صداعا بل اعضاؤه الجلد ثم اللحم ثم الغشاء ثم العظم ثم الغشا
الصلب ثم الغشا الرقيق المشيمي ثم الدماغ جوهره وما فيه ثم الغشاآن
تحته ثم الشبكه ثم العظم الذي هو قاعدة الدماغ واما الاعصاب
فهي كالفروع المنشعبه عنه لا على انها اجزاء جوهرها الخاص به
واما العطش فهو افتقار الطبيعة الى البارد الرطب وقد يكون من
جهة المعدة تارة ومن جهة الرئه اخرى والفرق بينهما ان سكون الاول
بشرب الماء البارد اسرع من سكونه باستنشاق الهواء البارد والثاني
بالعكس وقال الشيخ في الكتاب الثالث من القانون وقد يحدث
العطش لبرد مزاج الكبد فلا يجذب ومعناه ان الكبد هي التي تجذب

الغذاء والمشروب لكل واحد من الاعضاء فاذا بردت زال الجذب عنها
لانه بالحرارة واما المرض التركيبي وسببه وعلامته فاشار اليه بقوله
وايضا مثال السبب امتلاء في الاوعية المنحدرة الى العين فانه سبب
المرض الذي هو شترة العنبية مثال المرض السبل في العنبية وهو
مرض آلي تركيبي قال القرشي انما احتاج الشيخ الى بيان ان هذه
السبل مرض آلي تركيبي ولم يحتج الى بيان ان الحمى مرض مزاجي ولا ان
القرحة مرض فيه تفرق الاتصال لظهور ذلك دون السبل والدليل
على ان هذه السبل من الامراض التركيبية ان اول اضرارها هو بفعل
عضو آلي وهو العين وفيه نظر لانه لو كان كذلك لزم ان يكون سوء المزاج
الحاصل في العين مرضا تركيبيا لان اول اضراره بفعل عضو آلي وقس
عليه التفرق الحاصل في العين وقال المسيحي انما جعله مرضا آليا مركبا
لانه من قبيل امراض العدد فان السبل زيادة في طبقات العين وهي
تارة تكون متصله وتارة منفصله والمتصلة تارة تكون في وسط الحدقة
وتارة في اطرافها وفي كون السبل من امراض التركيب وزياده العدد
نظر ايضا مثال العرض فقدان الابصار وانما خصص مثاله بامراض
العين لظهورها وايضا مثال السبب نزله حاره فانها سبب للسل
اعني لقرحة الرئه مثال المرض قرحة الرئه ذكر مرضا متشابه الاجزاء في ح
ومثالا للمرض الآلي ولم يذكر مثالا لتفرق الاتصال الساذج اما لانه داخل
في امراض التركيب عنده واما لخفاء اعراضه وقلته فانه قلما يكون
بدون سوء المزاج ولذلك مثل بالمرض المركب منهما اي من التفرق ومن سوء
المزاج

المزاج وهو قرحة الرئه لانها مركبة منهما لا من الاجناس الثلثه على
ما ذكره الامام وارتضاه المسيحي اذ لا سوء تركيب فيها غير تفرق الاتصال
بخلاف الورم فانه مركب من الثلثه سوء مزاج بماده وفساد تركيب
وتفرق اتصال وقول السامري ان الامام سهى هاهنا لان القرحه
اسم لتفرق الاتصال المتقيح وهو ليس مرضا مركبا لان المرض المركب
ما اجتمع من نوعين فصاعدا ويتحد من ذلك مرض مثل الورم ولعل
الامام لما سمع قرحة بسيطه وقرحه مركبة مع سبب ومرض
او عرض ظن ان ذلك هو حقيقه المرض المركب مناقض لانه قال
القرحه ليست مرضا مركبا مع تركبها من نوعين كما بينا وتسليمه ان المركب
من نوعين مرض مركب مثال العرض حمرة الوجنتين قد عرفت
سبب ذلك وانها لم كانت في ذات الرئة اكثر منها في قرحة الرئه
وتحدب الاظفار هو لازم القرحة ولكن بتوسط الحمى الدقية لان
قرحه الرئه يلزمها حمى الدق للقرب من القلب وحمى الدق مذيبه
للبدن واذا نقص اللحم الذي على الانامل بسبب الذوبان تحدبت
الاظفار لذلك وليبوستها ايضا المبحث الخامس في التفرقة
بين العرض والدليل والعلامه قال رحمه الله والعرض
يسمى عرضا باعتبار ذاته او بقياسه الى المعروض له ويسمى دليلا
باعتبار مطالعه الطبيب اياه وسلوكه منه الى معرفة ماهيته
وفي بعض النسخ ماهية وهما متقاربان المرض هذه الاعراض
منها ما هو عرض بمعنى الموجود في الموضوع فلذلك يسمى عرضا باعتبار

ذاته ولا يلزم من ذلك ان يسمى المرض عرضا ايضا وان كان عرضا بذلك
المعنى لاختصاصه باسم المرض وقس السبب الذى هو عرض بذلك المعنى
عليه ومنها ما هى جوهر كمدة النفث ودم الرعاف وهذا ليس
بعرض بذلك المعنى وانما سمى عرضا لكونه عارضا للمرض كما يقال فى
ايساغوجى ان الابيض عرض عام باعتبار كونه عارضا لماهية الثلج و
العاج وان كان فى نفسه جوهرا وقد عرفت ما يرد على هذا وهو
انه يجوز ان يكون العرض للسل او لذات الجنب ليس هو المدة بل نفث
المدة والنفث نفسه عرض بذلك المعنى لا جوهر ويمكن ان يجاب عنه
بان العرض ما يتبع المرض والمدة كذلك وايضا بان العرض هو الذى
يستدل منه الطبيب والذى يستدل منه نفس الخارج لا نفثه ولهذا هو حجة
يستدل بالخارج بطرحه فى الماء او النار انه مدة فيستدل منه على وجود
القرحة وذلك لانه ان رسب فى الماء او نتن على النار كان مدة والا فلا واما
الدليل فقد تبين فى كتاب البرهان الانى الذى يكون حد الاوسط معلولا ان البرهان صح
للاكبر يسمى دليلا وان الحد الاوسط نفسه يسمى دليلا ايضا وهذه الاعراض
كذلك لانها معلولة للمرض فاذا استدل بها على المرض كان دليلا مثلا اذا
قلنا ان هذا مسلول لانه متحدب الاظفار وكل متحدب الاظفار مسلول
كان متحدب الاظفار الذى هو الاوسط معلول للمسلول الذى هو الاكبر
ويكون دليلا كما ان الاحتراق فى مثال كتاب البرهان وهو ان هذا الخشب
مسته النار لانه محترق وكل محترق مسته النار كان دليلا لكونه معلول
الاكبر الذى هو مماسة النار واما العلامة فقد فرق بينها وبين الدليل ايضا

في

فى كتاب القياس وتبين انها اعم من الدليل وهو قياس اضمارى حده الاوسط
اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان قياسا من الشكل الثانى
كقولك هذه المراة مصفارة فهى اذن حبلى صورته هذه المراة مصفارة والحبلى
مصفارة او اخص منهما حتى لو صرح بمقدمتيه كان قياسا من الثالث كقولك
الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وصورته الحجاج شجاع و
الحجاج ظالم قال اللوكرى الدليل اقوى من العلامة لان الدليل يكون فى
الاول والعلامة تكون فى الثانى والثالث وقال غيره والعلامة لوقوعها
فى الشكلين اعم من الدليل لوقوعه فى شكل واحد وفيه نظر واما
فى اصطلاح الاطباء فهما متقاربان فى المفهوم ويكونان للصحة و
المرض واما العرض فلا يكون الا للمرض فيكون العرض اخص منهما اذ كل
عرض جوهرا كان او عرضا دليل وعلامة وليس كل ما هو دليل و
علامة فهو عرض لانا قد نستدل بالاسباب وليست باعراض
فقد ظهر مما ذكرنا ان سبب ترديد الشيخ فى تسمية العرض به كون
بعضه عرضا بمعنى كونه عارضا لا بمعنى كونه موجودا فى موضوع لكونه
جوهرا وبعضه عرضا بمعنى كونه موجودا فى موضوع كما ذكره الامام
وعظم وهول على ما نظهر بالتامل لمن وفق له وهو ان الشيخ لما
اورد ذلك على وجه الترديد لان فيه مسئلة حكمية دقيقة وان كانت
غير لائقة بهذا العلم فضلا عن هذا الموضع لكن لاجل اتمام هذا التفسير
نشير الى طرف منها فنقول الحكماء اتفقوا على ان الجوهر ليس جوهرا
لانه فى الحال موجود لا فى موضوع بل لانه ماهية من شانها انها متى كانت

موجودة في الخارج كانت لا في موضوع والفرق بين الاعتبارين كالفرق
بين قولنا المغناطيس انما كان مغناطيسا لانه الآن جاذب للحديد وبين
قولنا لانه ماهيته وشانها انها متى وجدت الحديد جذبته واذا تحققت ذلك
فنقول العرض له امران احدهما كونه عارضا للموضوع والثاني كونه في نفسه
بحال متى كان موجودا كان عارضا للموضوع فان كان اسم العرض يتناوله
بالاعتبار الاول كان كونه عرضا بالقياس الى المعروض وان كان يتناوله
بالاعتبار الثاني كان كونه عرضا باعتبار ذاته فهذا هو الفرق بين
الاعتبارين **المبحث السادس** في بيان ان كل واحد من السبب
والعرض والمرض قد يكون عن كل واحد منها وان كل واحد منها ينقلب
الى الاخرين قال رحمه الله **وقد يصير المرض سببا لمرض**
اخر كالقولنج للغشي او الفالج او الصرع اعلم اولا ان حدوث كل واحد
من هذه الثلثة عن كل منها يكون تسعة اقسام هي الحاصلة من ضرب
الثلثة في الثلثة احدها المرض يحدث عن السبب وهو ظاهر وقد
تقدم له امثلة كحدوث الحمى عن عفونة الاخلاط وسدة العنبية عن
امتلاء الاوعية المنحدرة الى العين وقرحة الرئة عن النزلة الحارة ومنها
المرض يحدث عن المرض وقد مثل الشيخ لحدوث الامراض الثلثة عن
القولنج اما القولنج فهو مرض معوي مولم يتعسر معه خروج ما يخرج
بالطبع وانما سمي به لكثرة عروضه في المعا المسمى قولون وذلك لبرده و
كثافته وقلة انصباب الصفراء اليه وقلة احساسه بلذعها لكثافته و
ان كانت اسباب القولنج حاصلة في الامعاء الدقاق فالاسم المخصوص

به ايلاوس على ما ذكره جالينوس في كتاب اغلوقن وقال معناه يا رب ارحم
واما الغشي فهو تعطل جل القوة المحركة والحساسة لضعف القلب واجتماع
الروح كله اليه واستفراغه وتحلله حتى لا يفضل على الموجود في المعدن
واما الفالج فمن الاطباء من يقول انه استرخاء اي عضو كان سواء كان في
شق واحد او عاما للشقين الا الراس الذي لو عمه كان سكتة ومنهم من يقول
انه استرخاء احد شقي البدن دون نصف الراس ومنهم من يقول انه استرخاء
احد شقي البدن ونصف الراس وهذا هو الحق الذي وقع عليه الاتفاق
واللغة العربية موافقة لهذا المعنى فانها تشير بالفالج الى الشق والتنصيف يقال
فلجت الشيء فلجين اي شققته بنصفين ويقال فلج الرجل فهو مفلوج قال
ابن دريد لانه ذهب نصفه قال ومنه قيل لشقة البيت فليجة واما الصرع
فهو علة تمنع الاعضاء النفسية عن الحس والحركة والانتصاب منعا غير
تام وههنا بحث لا بد من الاشارة اليه وهو ان الاطباء اختلفوا في ان
الصرع البلغمي والسوداوي ايهما اردا فقال قوم السوداوي اردا لان البلغم
لا يبلغ من كثافته وغلظه ان يمنع القوة المحركة من النفوذ كما تمنعها السوداء
ولذلك يكثر في السوداوي الارتعاش والاضطراب وليس له علة الا قوة اهتمام
الطبيعة بدفع السبب وقال قوم البلغمي اردا لان البلغم اكثر فيكون سدته
ابلغ واعظم في قوة الاذى واما حصول الارتعاش والاضطراب في السوداوي
فهما دليلان على نفوذ قوى الحس والحركة ونفوذهما دليل على ضعف
السبب وقلته هذا ما قالوا وفي كل واحد من القولين نظر اما الاول فلان
البلغم وان كان اقل كثافة وغلظا من السوداء الا انه يزيد عليها بالكثرة على ما

ثبت فيما تقدم وعلى هذا تكون كل واحد منهما معادلا للآخر فيتساويان واما
ان الارتعاش والاضطراب يدلان على نفوذ القوتين ونفوذهما على ضعف
السبب فضعيف الاحتمال لان يقال ان بسببه قوة اهتمام الطبيعة بدفع المؤذي
فانه متى كان قوى الاذى لها اهتمت به اهتماما اقوى ولذلك تحرك آلات التنفس
في السكتة حركة ظاهرة واما الثاني فلانه ان عني بقلة السبب فيما تكثر ارتعاشه
واضطرابه قلة الجزء من الخلط الموجب للسدة فهذا غير مختص بالسوداء
فان كل خلط اذا كان الموجب منه للسدة قليلا كان منعه لنفوذ القوة المحركة
الحساسة منعا ضعيفا وان عني بها قلة قوة السوداء بالنسبة الى قوة البلغم
في احداث هذا المرض فهذا غير لازم لاحتمال ان يقال ان السوداء حصل فيها
استعداد ايجاب السدة اما لاستعمال غذاء او لاستحالة بعض الاخلاط اليها او
لامر آخر لم يحصل مثله في الخلط الكثير والحق ان السوداوي اردأ من البلغمي
وذلك لان البلغم انسب للدماغ من السوداء والسبب المناسب اقل
خطرا من غير المناسب على ما سنبينه وانما قلنا ان البلغم انسب من السوداء
لوجهين احدهما ان الدماغ في حال الصحة يغتذي بالبلغم على راي الاكثرين
الذاهبين الى تغذيه جميع الاخلاط وبابرد الدم وارطبه على راي الاقلين الذاهبين
الى تغذيه الدم وحده وثانيهما ان مزاج الدماغ بارد رطب على ما تقدم واما
السوداء فباردة يابسة ويبسها اقوى من بردها ولا شك ان غير المناسب
لا يحدث الا بسبب قوي وقوة السبب دليل على عظم قوة الآفة واذا كان
الامر على ما ذكرنا كان السوداوي اردأ من الطبيعي قال ارسطو الصرع يحدث
عن ابخرة غليظة تسد مسالك القوة الحساسة والمحركة والدليل على ذلك حدوثه

دفعة وزواله دفعة والدليل على غلظها منعها للنفوذ فانها لو كانت لطيفة لما قدرت
على ايجاب ذلك قال جالينوس لم لا يجوز ان يكون سبب حدوثه دفعة وزواله
دفعة مواد رقيقة فان البخار لو بلغ من الغلظ مهما بلغ لما قدر على ايجاب السدد في
بطون الدماغ الذي هو مبدأ الحركات الارادية الذي لا يقدر على منعها الا سبب
قوي قال الرازي لا يجب علينا ان نسلم الغلبة لارسطو في كل موضع بل نسلم
لجالينوس في هذا الموضع وقال بعضهم انه قد يكون صرع من غير مادة اي
من غير خلط من الاخلاط الاربعة وهذا القول منه يحتاج الى تفصيل
لانه ان عني به ان الصرع قد يكون عن كيفية سمية ترتفع الى الدماغ فتؤذيه
وتوجب له التقلص الذي سنذكره بعد فهو حق وان عني به انه يحدث عن
سوء مزاج بلا مادة فان كان مختلفا فهو جائز وان كان مستويا فذلك مما لا
وجه له لان الكيفية الموجبة للصرع اذا كانت ثابتة وجب ان يكون
الصرع ثابتا من غير ان يكون له نوائب وفترات وهذا خلاف الواقع من
حال الصرع فان قيل لم لا يحدث في الصرع استرخاء كما يحدث
عندما يستولي المواد على احد شقي البدن او على عضو من الاعضاء قلنا
وذلك لان الدماغ في ذلك الوقت يحاول دفع ما يؤذيه وعند ذلك يجتمع
الى ذاته وينقبض ليدفع ما يؤذيه واذا اجتمع وانقبض انقبضت
الاعصاب تبعا له لانه مبدأوها فتتقلص الاعضاء وتتشنج لذلك لكن
يجب ان تعلم ان التشنج على ثلثة انواع تارة يكون من الامتلاء وتارة
يكون من الاستفراغ وتارة يكون من كيفية سمية وتشنج الصرع يكون عن
الاول والثالث واما عن الثاني فهو مستحيل لوجهين احدهما ان الصرع

يكون دفعة والتشنج اليابس لا يكون دفعة بل قليلا قليلا وبانهما ان الافه لا
تبلغ من تجفيف رطوبات الدماغ بحيث انها يوجب التشنج الا وسبق ذلك
هلاك البدن واذا عرفت ذلك فاعلم ان ابن المفتاح وغيره اعترضوا
وناقشوا وقالوا ان القولنج انما يوجب الغشي بقوه وجعه ووجعه عرض
لا مرض فهذا انما يصلح مثالا لحدوث المرض عن العرض لا عن المرض و
اما الصرع والفالج انما يحدثان عن القولنج باندفاع مادته الى الدماغ ،
فيوجب الصرع او الى العصب فيوجب الفالج ومادة القولنج سبب
له فيكونان حادثين عن سبب لا عن مرض وهذه المناقشه فاسده لان
معنى قولنا يحدث هذا عن هذا في هذه التراكيب ليس انه يحدث عنه
بالذات في جميع فانه ليس لنا في هذه التراكيب ما يحدث عنه بالذات
سوى السبب واما في باقي التراكيب فيكون اسبابا باسبابها او باعراضها
فمعنى قولنا المرض سبب للمرض انه سبب له بالذات او بالعرض بان يكون
سببا له بسببه او بغير ذلك لان السبب في كتب الطب ما يكون او لا فيجب
عنه وجود حاله من الاحوال الثلث والقولنج بالنسبه الى الامراض الثلثه كذلك
فيكون سببا لها من غير احتياج الى كونها سببا له بسببه او بغير ذلك لان
السبب في كتب الطب ما يكون او لا فيجب عنه وجود حاله من
الاحوال الثلث والقولنج بالنسبه الى الامراض الثلثه كذلك فيكون سببا
لها من غير احتياج الى كونها سببا لها بوجعه او بمادته وبالجمله المرض يحدث
عن العرض وقد مثل الشيخ بمثالين واشار اليه بقوله بل قد يصير العرض
سببا للمرض كالوجع الشديد يصير في القولنج سببا لحدوث الغشي او

كالوجع

كالوجع الشديد يصير سببا للورم لانصباب الماده الى موضع الوجع الورم
هو غلظ وانتفاخ يحدث في العضو من فضل ماده تمدده وتملاؤه والبثور ايضا
من جنس الاورام فانها اورام صغار كما ان البثور اورام كبار فهذه ثلثه اقسام
في المرض وكذلك العرض اما ان يحدث عن المرض وقد تقدمت امثلة له
كالصداع والعطش من الحمى وفقدان الابصار من سلة العنبيه وحمرة الوجنتين
وتحدب الاظفار من قرحة الرية او عن العرض كالصداع العارض عن الحمى
العارضه عن ذات الجنب او عن السبب كالوجع الناخس عن ذات الجنب
التي هي سبب للحمى فهذه ثلثه اقسام في العرض وكذلك السبب كالعفونه ،
عن الامتلاء او عن المرض كعفونة الاخلاط عن حمى يوم او عن العرض
كما يحدث عن حمى ذات الجنب صداع شديد فيكون سببا للسرسام فهذه
ثلثة اقسام في السبب وقد تمت الاقسام التسعة كما ذكرنا واما انقلاب
كل واحد من هذه الثلثه الى الاخر فاقسامه سته لان السبب اما ان يصير
مرضا كالورم في الجنب الذي هو سبب للحمى وهو مرض في نفسه وهذا
في الحقيقه مرض صار سببا واما ان يصير عرضا كالارق التابع للحمى الذي
هو سبب للصداع وفي الحقيقه هذا عرض صار سببا وكذلك المرض اما
ان يصير سببا كما مثلناه او عرضا كالحمى التابعة لذات الجنب فانها
مرض وعرض وهذا في الحقيقه عرض صار مرضا وكذلك العرض اما ان
يصير سببا وقد مثلناه او مرضا واليه اشار بقوله وقد يصير العرض
نفسه مرضا كالصداع العارض من الحمى فانه ربما استقر واستحكم
حتى يصير مرضا واعترض ابن المفتاح عليه بانه ان اراد بالصداع الالم كما

قال في تعريفه انه الم في اعضاء الراس فذلك مما لا يصير مرضا ابدا وان اريد به خلاف
ذلك وهو تغير المزاج فذلك مرض في نفسه غير صائر عرضا وكيف يصير العرض
مرضا ومحله غير محل العرض ساقط لما ذكره من ان المرض في الاعضاء و
محل العرض في الافعال فالصداع التابع للحمى من حيث هو تابع للحمى هو نفس
ضرر فعل الراس وسببه سوء المزاج الحاصل في البدن والصداع عرض
من باب التشويش فاذا استقر واستحكم فلا بد له من سبب يبقيه ويحفظه
لان السبب الاول قد زال وهو الحمى فبقي ان يكون سوء المزاج اضعف الراس
فاستقر الصداع فصار مرضا بعد ان كان عرضا فانه اسقط من الاول انا لا
نسلم ان محل العرض هو الفعل ان اراد ان كل ما هو عرض فمحله الفعل لان
بعض الاعراض محله العضو كحمرة الوجنتين وتحدب الاظفار ووجع البطن
والراس في القولنج والحمى سلمناه لكن لا نسلم ان الصداع التابع للحمى من حيث
هو تابع للحمى هو نفس ضرر فعل الراس بل هو ملزوم ضرر فعله لا نفس ضرر فعله
بل انا لا نسلم ان الصداع اذا اريد به الم في اعضاء الراس فذلك مما لا يصير مرضا
ابدا سلمنا انه قد لا يصير مرضا لكن لا نسلم جواز ارادة تغير المزاج من الصداع
حتى يقال وان اريد به التغير فكذا وكذا سلمناه لكن لا نسلم ان محل المرض
غير محل العرض مطلقا سلمناه لكن لم لا يجوز ان يكون البخارات المتصاعدة
الى الدماغ بعروض الحمى الموجبة للصداع تفسد مزاج الدماغ بحيث لو لم
يرتفع اليه البخار يوجب الصداع وهو ظاهر غاية الظهور وقد يكون
الشيء بالقياس الى نفسه والى شيء قبله والى شيء بعده مرضا وعرضا وسببا
مثل الحمى السلية فانها عرض لقرحة الرئة وسبب لضعف المعدة مثلا
ومثل

ومثل الصداع الحادث عن الحمى اذا استحكم فانه عرض للحمى ومرض
في نفسه وربما جلب السرسام فصار سببا له السرسام ورم في احد
حجابي الدماغ او فيهما او في الدماغ نفسه او فيها جميعا خلافا للرازي فانه
يرى ان الدماغ لا يرم وكذلك العظم وسنتكلم في هذا وانما يكون ذلك للمواد
صفراوية او دم رقيق وذلك لان الغشاء لصفاقته لا ينفذ فيه الا اللطيف
ولذلك قال ابقراط في المقالة السادسة من الفصول اصحاب الحبشاء الحامض
لا يكاد يصيبهم ذات الجنب لانه قلما يتولد فيهم المواد اللطيفة مع ان
ذات الجنب لا يكون الا منها لانه ورم في الغشاء المستبطن للاضلاع
والحجاب الحاجز اما في الجانب الايمن او الايسر قال المسيحي هذا الاسم
فارسي لان السر هو الراس وكذلك البرسام فان البر هو الصدر والسام
هو الورم وفيه نظر فان الورم بالفارسية ليس هو السام بل الاماس وكانه
لما سمع الاماس وحروفه كحروف السام حسب ان السام بالفارسية
الورم وقد يمكن ان يكون في الفارسية القديمة السام بمعنى الورم وقد هجر
استعماله والله اعلم واعلم ان السرسام يشابه البرسام من وجوه ثلثة
احدها الحمى اللازمة بسبب الورم ومشاركة القلب في السرسام
ومجاورته في البرسام وثانيها باضطراب النفس بسبب ضرر الاعصاب
والعضلات المحركة للصدر وثالثها بابيضاض البول لارتفاع الصابغ الى
الورم والفرق بينهما من وجهين احدهما ان السرسام يتقدمه اختلاط
الذهن وسوء النفس والعطش بخلاف البرسام وثانيهما ان الحمى في البرسام
اشد منه في السرسام لقرب الورم فيه من القلب قال رحمه الله

الفصل الثاني في اقسام احوال بدن الانسان واجناس الامراض

ويشتمل على مباحث **المبحث الاول** في ماهيه كل واحد من
الاحوال الثلثه قال رحمه الله **احوال بدن الانسان** اي التي ينظر
فيها الطبيب والا فهي احوال بدن الانسان كثيرة لا تحصى **عند جالينوس
ثلث** لان عنده ان هيئة مزاجه وتركيبه اما ان يكون بحيث يقتضي ان
يكون في جميع الاوقات كل افعالها سليمة او كلها ما ووفه اولا يكون كذلك
والاول هو الصحيح والثاني هو المريض والثالث المتوسط الا ان الاحوال
المذكورة اما ان يكون الافعال معها سليمه اولا يكون فان كان الاول فهو الصحه
وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون ضرره محسوسا او غير محسوس فان كان
الاول فهو المرض وان كان الثاني فهو الحالة الثالثة على ما ذكره المسيحي فانه
فاسد لان الضرر في الحالة الثالثة محسوسة لكنه لا يعم كما في المرض فان
قلت كان المناسب للترتيب المذكور في الفصل الاول تقديم السبب
على المرض الذي هو من الاحوال وهو الترتيب الطبعي لتقدم السبب على
المسبب طبعا المستلزم لتقدمه عليه وضعا رعاية لتطابق الطبع و
الوضع ان يكون الفصل الثاني في الاسباب والثالث في الاحوال فلم قدم
الاحوال على الاسباب قلت انما قدمها على الاسباب لان المقصود
بالذات معرفة الاحوال واما معرفة الاسباب والاعراض فهي مقصوده
بالعرض او لانه تبع الترتيب المشهور بين الاطباء فانه قد جرت عادتهم ان
يذكروا الاحوال اولا ثم الاسباب ثانيا لان الاحوال في بعض الصور اظهر من
الاسباب ولهذا يستدل بالعوارض ولما كانت ظاهرة وجب تقديمها على

ما ذكره

البدن في صحه

على ما ذكره المسيحي فانه فاسد اما اولا فلان الاسباب في بعض الصور
ايضا اظهر من الاحوال وعلى هذا فيتعارضان وعليكم بالترجيح وهو معنا
لان تقدم السبب يوافق واما ثانيا فلانه بنى كون الاحوال اظهر على الاستدلال
بالعوارض وهذا انما يصح لو كان المراد بالاحوال ما يشمل الاعراض وليس
كذلك بل المراد بها الثلث اعني **الصحة** انما قدم الكلام في حد الصحة على
الكلام في المرض والحالة الثالثة لشرفها وسنزيد لهذا بيانا عند الكلام في
حفظ الصحة ولما ذهب بعض الاوايل الى ان الصحة عبارة عن سلامة
الفعل وبعضهم الى انها عبارة عن صدور الافعال على الكمال وبعضهم الى
انها عبارة عن الاعتدال المطلق وكانت هذه الحدود فاسدة عند جالينوس
اما الاول فلانه يلزم منه ان يكون العرض مرضا لانه ضد الصحة فيكون
عبارة عن آفة الفعل الذي هو عرض وعلى هذا لا يبقى فرق بين المرض
والعرض واما الثاني فلانه يلزم منه ان يكون النائم ومن لم يعمل عملا
مريضا لان افعاله ليست صادرة عنه على الكمال واما الثالث فلانه
يلزم منه ان يكون الاصحاء مرضى حد الصحة بما ذكرنا وهو وان كان
احسن ما ذكروا لكنه لم يزل الفساد بالكلية للاخلال بقيود زادها
الشيخ ونسبه الى نفسه في الفصل الاول فلنفسر حد جالينوس
لتبين اختلاله فالهيئة في قوله **وهي هيئة** كالجنس وانما كان المرض
هيئة لانه داخل في مقولة الكيف وانما لم يقل كيفية وان احتاجت وان
كانت اخص من الهيئة المرادفه للعرض لان الكيفية غير معلومة عند
الجمهور بخلاف الهيئة **يكون بها** لان الصحة علة لسلامة الافعال

ولذلك لم يقل تكون معها لانه لا يدل على العلية لجواز ان تكون معها لكونه
معلول علة اخرى الا ما بدن الانسان لان الطبيب لا يتكلم في صحة
غير بدن الانسان في مزاجه وتركيبه بحيث يصدر عنه يريد
ان حال المزاج والتركيب يكونان بحيث يصدر عنه ذلك فلا يلزم ذلك
ان يكون من وجد له ضرر في بعض احواله لا على مقتضى مزاجه وتركيبه
ان لا يكون صحيحا الافعال اي الطبيعية والحيوانية والنفسانية
كلها انما شرط الكل لتثبت له الحالة الثالثة لانه اذا شرط في الصحة
كون الافعال كلها صحيحة وفي المرض كون كلها مأوفة فالحالة التي
لا يكون البدن فيها كذلك لا يكون صحيحا ولا مريضا صحيحة سليمة
المراد بها المفهوم اللغوي والمحدود الصحة باصطلاح الاطباء فلا يلزم
اذن ان يكون هذا تعريفا للشيء بنفسه هذا معنى كلام جالينوس
وقد اهمل فيه قيودا يجب ان يزاد فيه منها وصف الهيئة بانها طبيعية
فيقال هيئة طبيعية ليخرج بذلك الهيئات الغير الطبيعية كالمرض والعلامة
والسبب المرضيين لا يقال ان قوله يصدر عنها الافعال كلها سليمة
يدل على ذلك لانا نقول انما يدل عليه بالالتزام ودلالة الالتزام غير مستعملة
في الحدود اي في المعرفات حدا كان او رسما على معنى انه لا يجوز ان يستعمل
فيها ما يدل على المراد منه بالالتزام والا كان قولنا حساس ناطق او ضاحك
حدا تاما او رسما كذلك لدلالة الحساس على الحيوان لكنه ليس كذلك لانه حد
او رسم ناقص لخلوه عن الجنس اذ لا يجوز ان يراد بالحساس الحيوان لان
دلالته عليه التزامية وانما يجب ان يراد به مدلوله المطابقي وهو انه شيء ما
له

له الحس وكذا حكم جميع الالفاظ المستعملة في التعريفات ولهذا قيل ان دلالة
الالتزام مهجورة في الحدود ان دلالة الحد والرسم على المحدود والموسوم
قد تكون بالالتزام كالحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الاجناس و
امثال هذه الحدود والرسوم مستعملة في العلوم فقيل ان دلالة الالتزام غير
مهجورة فيها فظهر ان هذه الدلالة في الحدود دون العلوم لا بالعكس على
ما توهمه بعض المتأخرين فهذا هو تحقيق هذا المرام في هذا المقام وهو
مما غفل عنه الجمهور فان قيل نحن ما نقول ان صدور الافعال
سليمة تدل على الطبيعية لتمنع بناء على انها التزامية بل نقول لفظ طبيعية
غير محتاج اليها لان ما قاله جالينوس كاف في تصور المرض وامتيازه عن
جميع ما عداه قلنا ونحن ايضا ما نقول ان طبيعية يحتاج اليها للتميز
بل لتصوره على ما ينبغي وهذا كالجوهر الناطق في تعريف الانسان فانه
كاف في تميزه عن جميع ما عداه وغير كاف في تصوره كما ينبغي و عرفه
ومنها كون ذلك لذات تلك الهيئة فيقال يصدر عنها الافعال كلها صحيحة
بالذات ليخرج بذلك العلامة الصحية الجوهرية وهي كون الاعضاء سليمة
المزاج والتركيب فانها يصدق عليها انها هيئة يكون بها بدن الانسان
في مزاجه وتركيبه بحيث يصدر عنه الافعال صحيحة ولكن لا لذاتها
اي لكونها علامة بل لكونها مقتضية للصحة وهي لما ذكر ثم فيه تكرار
وهو صحيحة سليمة وهو قبيح في الحدود واما دفع التكرار بان المراد
بالصحيحة ان لا يكون الصحة في الغاية وبالسليمة ان يكون في الغاية
فتعسف لان الصحة والسلامة اللغوية لا يدل الا على مطلق الصحة والسلامة

واما على المقيد منها كالصحة لان الغاية والسلامة في الغاية فكلا اذ العام
لا دلالة له على الخاص فان قيل مسلم انها لا تدل على المقيد بل على
المطلق المحتمل لجميع المقيدات لكنها عرضان عامان ومجموعها خاصة
قلنا من المستحيل ان يكون مجموع عرضين عامين متفقي الحقيقة المعنى
خاصة والا كان كل منهما خاصة ولا يمكن ذلك فيما اذا كانا مختلفي المعنى
والاكل الماشي خاصة للانسان بل مختلفين يصير مجموعها خاصة كالطائر
الولود في رسم الخفاش فان قيل السلامة لغة اعم من الصحة لان الصحة
خلاف السقم يقال صح فلان من علته وسلم فلان من الآفات والسقم آفة
فاذا قلنا فلان صحيح اي ليس له آفة السقم واذا قلنا سليم اي لا آفة له من
الآفات وان الصحيح لا ينافي الحالة الثالثة بخلاف السليم فان سليمة لتخرج الحالة
الثالثة عن الصحة قلت لا نسلم ان الصحيح لا ينافي الحالة الثالثة لانها
ليست بصحة ولا مرض وصاحبها ليس بصحيح ولا مريض سلمناه لكن ذكر
السليمة لعمومها يغني عن ذكر الصحة سلمناه لكن الفرق بينهما ان سلم بصورة
في البصر فلا نسلم تصوره في الافعال اذ معنى كون الافعال صحيحة انه لا علة فيها
ومعنى كونها سليمة انه لا آفة فيها وهما في المعنى واحد فلا فرق بينهما
والمرض وهي وفي بعض النسخ وهو وكلاهما جائز وان كل ضمير متوسط
بين مذكر ومؤنث يجوز تذكيره تارة وتانيثه اخرى هيئة قد عرفت
معناها ولم اختارها على الكيفية في بدن الانسان وقد عرفت
علة التخصيص به مضادة لهذه اي للهيئة المذكورة او للصحة على ما ذكره
القرشي ولا يرد ما اورده عليه من ان هذا التعريف فاسد لانه تعريف
للشيء

للشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة كما لو قيل لمن لا يعرف السواد والبياض
السواد لون يضاد البياض واجاب عنه بان الشيخ انما تساهل هنا بهذا
التعريف لما تقدم له من تعريف المرض في الفصل الماضي وهما فاسدان اما
الايراد فلانه انما كان يتوجه لو لم يعرف الصحة اولا وقال المرض هيئة مضادة
للصحة اما اذا عرف ثم قال هذا فيكون كمن عرف السواد بانه لون جامع
للبصر بقوله والبياض لون يضاد السواد وهذا ليس تعريف الشيء بما يساويه
في المعرفة والجهالة واما الجواب فلان الشيخ ما تساهل بهذا التعريف
بل نقل عن جالينوس ولما عرف انه ليس على ما ينبغي غيّره وزاد عليه و
نقص عنه ما ينبغي وذكره في الفصل الماضي واعترض ابن المفتاح بانه لما
اشترط في الصحة سلامة الافعال كلها وجعل المرض ضداً لها لزمه
في المرض اعتبار ضرر الافعال كلها فكان المحموم غير مريض وكذا
المسبوت لان افعال هؤلاء كلها ليست مرضية واجاب السامري
عنه بان الشيخ تسامح في المضادة واراد بها المقابل الذي هو اعم من
المضاد فتارة يكون بجميع الافعال واخرى ببعضها اما الاعتراض
فوارد لانه لو لم يعتبر في المرض كون كل الافعال مأوفة كما اشترط في
الصحة كون كلها سليمة لم تثبت الحالة الثالثة التي هي مطلوب جالينوس
واذا كان كذلك لزم ان لا يوجد مريض اصلا الا نادرا فضلا عن المحموم
والمسبوت واما الجواب ففاسد اما اولا فلان الشيخ ما تسامح بل
نقل عن جالينوس واما ثانيا فلانه لو حمل المضاد على المقابل لما ثبتت
الحالة الثالثة واورد المسيحي ما اورده القرشي من تعريف الشيء بما يساويه

معرفة وجهالة وقال كان ينبغي ان يقول والمرض هيئة غير طبيعية بها
تنال الافعال الضرر المحسوس من غير توسط فالهيئة كالجنس وغير طبيعية احتراز
عن الصحة والضرر المحسوس عن الحالة الثالثة وغير توسط عن سبب
المرض واما التعريف فلان الضرر في الحالة الثالثة محسوس لا غير محسوس
واما الحالة الثالثة فلم يحدها الشيخ وذلك لانه ليس لها وجود عنده وما لا وجود
له لا حقيقة له وما لا يكون كذلك فلا يكون له حد حقيقي ونحن نذكر لها حدا بحسب
الاسم فان ذلك يكون للموجود والمعدوم فنقول انها حالة لبدن الانسان
ليست بطبيعية مطلقا ولا خارجة عن الطبيعة مطلقا يجب عنها بالذات
بلا واسطة ان يكون الافعال غير جارية على المجرى الطبيعي مطلقا او غير مأوفة
مطلقا وقد حدها اخرون بانها حال للبدن اذا كان بها لم ينسب الى انه
صحيح ولا الى انه مريض على الاطلاق وهذا تعريف فاسد لتوقفه على
معرفة الصحة والمرض فيكون قد اخذ في الحد ما يساوي المحدود في المعرفة
والجهالة وقال المسيحي والحق في هذا التعريف ما ذكره بعض فضلاء
المتاخرين وهو انها حالة لبدن الانسان ليست طبيعية على الاطلاق
ولا خارجة عن المجرى الطبيعي على الاطلاق يجب عنها بالذات ان
يكون الافعال خارجة عن المجرى الطبيعي خروجا يسيرا وهذا ليس بشيء
فضلا عن ان يكون حقا وذلك لانه تعريف بالمجهول لان الخروج اليسير
غير معلوم لانه غير محدود **المبحث الثاني** في اقسام الحالة الثالثة
قال رحمه الله **وحالة عنده** اي عند جالينوس لانها ليست عند
الشيخ **ليست بصحة والمرض** انما لم يقسم الشيخ الصحة لانها حقيقة
واحدة

واحدة لانها لازمة لاستواء المزاج والتركيب وذلك شيء واحد ولا كذلك
باقي الاحوال فانها لازمة للخروج عن الاعتدال وذلك انواع كثيرة وقد
قسم الشيخ الحالة الثالثة الى خمسة اقسام لان البدن الذي بتلك الحال
اما ان يكون كذلك لانه انتفى عنه كون الصحة اي اللغوية في الغاية والمرض
في الغاية او لانهما وجدا فيه ووجودهما اما ان يكون في وقت واحد او
في وقتين ووجودهما في وقت واحد اما ان يكون في عضو واحد او في
عضوين ووجودهما في وقت واحد في عضو واحد في حقيقة واحدة
محال فلابد وان يكون ذلك في حقيقتين اي في جنسين فاما ان يكونا
متباعدين او متقاربين فهذه هي الاقسام الكلية وكل قسم منها
يمكن تقسيمه الى اقسام اما الاول فقد اشار الشيخ الى اقسامه بذكر
الامثلة وهي ثلثة لان الذي انتفى عنه كون الصحة في الغاية والمرض
في الغاية اما ان يكون له ذلك بسبب تقدم مرض او لا يكون والاول
هو الناقه والثاني اما ان حدث له ذلك بعد ان لم يكن وهو الشيخ او
لا يكون وهو الطفل قال المسيحي وصحة الشيخ والناقه صحة لايقة
بهم وان كانت دون الغاية فلا يجب ان يقال انها حالة ثالثة
وفيه نظر والقسم الثاني هو الذي يوجدان له في وقتين اما ان يكون
ذلك باعتبار الفصول كمن يصح في فصل من السنة ويمرض في اخر او
باعتبار الاسنان كمن يصح في سن ويمرض في آخر وفي كلا الاعتبارين
اما ان يكون في اكثر ذلك صحيحا او في اكثره مريضا او يكون في ذلك متساويا
فيهما والثالث وهو الذي يوجدان له في عضوين اما ان يكون في اكثر اعضائه

صحة او في اكثرها مريضه او متساويان والرابع وهو الذي يوجدان له في
عضو واحد في جنسين متباعدين اما ان يكون الصحة في المزاج والتركيب
والمرض في الاتصال او بالعكس او الصحة في المزاج والاتصال والمرض في
التركيب او بالعكس او الصحة في التركيب والاتصال والمرض في المزاج او
بالعكس والخامس وهو الذي يوجدان له في عضو واحد في جنس متقاربين
اما ان يكون تلك الاجناس منسوبة الى المزاج او الى التركيب او الى الاتصال
والمنسوبة الى المزاج اما ان يكون الصحة في الكيفيات الفاعلة والمرض في
الكيفيات المنفعلة او بالعكس والمرض المزاجي اما ان يكون ساذجا او ماديا
ومادته اما ان يكون ذات قوام او لا تكون وايضا اما ان يكون بآلة للعضو
او نافعة له او مداخلة مورمة او غير مورمة والمنسوبة الى التركيب اما ان يكون
الصحة في الخلقة والمرض في المقدار والعدد والوضع او بالعكس او الصحة في
المقدار والمرض في الخلقة والعدد والوضع او بالعكس او الصحة في العدد
والمرض في الخلقة والمقدار والوضع او بالعكس او الصحة في الوضع والمرض
في الخلقة والمقدار والعدد او بالعكس او الصحة في الخلقة والمقدار والمرض
في العدد والوضع او بالعكس او الصحة في الخلقة والعدد والمرض في المقدار
والوضع او بالعكس او الصحة في الخلقة والوضع والمرض في المقدار والعدد
او بالعكس فان قيل ان ذلك يقتضي ان لا يكون في الوجود صحيح و
لا مريض لانه ما من شخص الا وهو يمرض في وقت ما ويصح في آخر فيكون
بذلك داخلا في اقسام الحالة الثالثة قلنا ليس كذلك لان الداخل في ذلك
في الحالة الثالثة هو الذي يكون مزاجه وتركيبه يقتضي ذلك حتى لو فرضنا

لن

ان شخصا كان مزاجه وتركيبه فاضلا جدا ودبر نفسه تدبيرا اعرض له
مرض في وقت ما لم يلزم بذلك ان يكون معدودا في اقسام الحالة الثالثة لان
المراد من الوقت هو الوقت المعين كالشتاء والصيف لا وقت ما ولهذا
يقولون لمن يمرض شتاء ويصح صيفا او بالعكس او يكون منه ذلك الا ان يمرض
في صيف ما ويصح في شتاء ما ولا يقولون لمن يمرض في وقت ما ويصح في
اخر ولهذا لا يلزم من كون الشخص يمرض في وقت ويصح في آخر دخوله
في الحالة الثالثة وكذلك لو فرضنا شخصا كان مزاجه وتركيبه يقتضي له
ذلك واصلح تدبيره حتى اتفق انه لم يعرض له مرض لم يخرج بذلك عن
الحالة الثالثة والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله اما لعدم الصحة في الغاية
والمرض في الغاية كابدان الشيوخ والناقهين والاطفال او لاجتماع الامرين
اي الصحة والمرض في وقتين مثل من يصح شتا ويمرض صيفا واذا عرفت
ذلك فاعلم ان جالينوس قال الحالة الثالثة تنقسم الى ثلثة اقسام احدها
ان يكون الصحة والمرض في بدن واحد لكن لا يكون احدهما في الغاية كابدان
الثلثة فان صحة كل ليست في الغاية اما الاطفال فلان قواهم بعد ضعيفة
وحرارتهم الغريزية مغمورة برطوباتهم واما المشايخ فلان قواهم آخذة
في الانحطاط وقد استولى على ابدانهم رطوبات غريبة واما الناقهون
فلان مقاومة قواهم للموذي واشتغالها بذلك عاقها عن تدبير
البدن ودفع مضاره وقالت الاطبا هذا القسم ينقسم ثلثة اقسام
الاول ان يكون دائما من يولد وصحته على هذه الصورة الثاني ان يكون
الثاني ان يكون حاله في اكثر عمره على هذه الصورة والثالث ما يكون

في الوقت الحاضر كحال الناقهين والاطفال والمشايخ في اوقاتهم وثانيها
ان تجتمع الصحة والمرض في وقت واحد ويكون كل واحد منهما في الغاية
لكن في عضوين مختلفين كالاعمى والاعرج او في عضو واحد ولكن في
جنسين متباعدين بان يكون صحيح المزاج مريض التركيب او بالعكس
او متقاربين بان يكون صحيحا في الفاعلين مريضا في المنفعلين او بالعكس
او صحيحا في الشكل مريضا في المقدار او بالعكس وثالثها ان تجتمع الصحه
والمرض في بدن واحد في عضو واحد لكن في وقتين مختلفين وهذا
ينقسم الى ثلثه اقسام الى ما يكون دايما وهو ان يولد بذلك المزاج او
الاكثر وهو ان يكون يوجد ذلك المزاج له في اكثر اوقاته والى ما يكون في
الحاضر كمن يمرض في الصيف ويصح شتاء فهذه اقسام الحالة الثالثه
على ما ذكره جالينوس والاطباء ولا يخفى الفرق بين ما ذكروا وبين ما ذكرنا
على الاذكياء والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
المبحث الثالث في اقسام المرض قال رحمه الله
والامراض منها مفردة ومنها مركبة وذلك لان كل مرض اما ان يكون
تحققه باجتماع امراض كثيرة حتى يتحد من المجموع مرض واحد او لا يكون
كذلك والاول هو المرض المركب والثاني المفرد وكل مرض مفرد فلا
يخلو اما ان يكون بحيث يمكن عروضه لكل واحد من الاعضاء المتشابهه
وهو مرض سوء المزاج او للاعضاء الآليه وهو امراض سوء التركيب
والمفرده هي التي تكون نوعا واحدا اي هي التي يكون حقيقته واحدة
تحققت بما هي حقيقة واحدة لا بان اجتمعت امراض كثيره واتحد منها

نوع

نوع واحد تحقق بتلك الحقائق الكثيرة وليس معناه انها هي التي تكون نوعا
واحدا كيف كان فان المرض المركب نوع واحد ايضا ولكنه انما تحقق باجتماع
انواع كثيرة حتى يحصل من المجموع نوع واحد من انواع المزاج او نوعا واحدا
من انواع التركيب ليبين لتتمة الحد بالبيان ان المرض المفرد يكون على قسمين
احدهما منسوب الى المزاج وثانيهما منسوب الى التركيب وذلك لما بينا ان
الصحة انما تتحقق باستواء المزاج والتركيب فالمرض المقابل لها يكون اما
لان المزاج غير مستو او لان التركيب غير مستو او لان المجموع كذلك
ولكن هذا الثالث يكون مرضا مركبا لانه حاصل من اجتماع نوعين
فيكون اذن الانواع المفردة على قسمين فان قيل كيف قسموها
الى ثلثه اقسام قلنا هي باعتبار ذاتها على قسمين واما اذا اعتبر بحسب
ما يعرض له من الاعضاء كانت هي على اقسام ثلثه فان تفرق الاتصال
داخل في امراض التركيب ايضا كغيره من انواعه لكنه باعتبار كونه يمكن
عروضه اولا لكل واحد من الاعضاء جعلوه نوعا ولما خص باسم
تفرق الاتصال خصصوا النوع الذي يعرض اولا للاعضاء المركبه فقط
بالاسم العام لها وهو امراض التركيب والمركبه هي التي تجتمع منها نوعان
فصاعدا يتحد منها مرض واحد ومعنى هذا الاتحاد ان تلك الانواع تكون
موجودة ويلزم مجموعها حالة اخرى يقال انها مرض واحد كالورم لما فيه
من سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال فلو اجتمعت امراض
كثيرة ولم يحصل للمجموع حالة زائدة يقال انها مرض واحد كالحمى مع
الاستسقاء مثلا لم يكن ذلك مرضا مركبا بل امراضا مجتمعة واعلم ان

هذا لا يكون بان تعدم تلك الامراض كلها والا لم يكن هناك مرض اصلا
ولا لان كل واحد منها قد صار هو الآخر فان ذلك محال بل بان يكون كلها موجوده
وقد حصل لمجموعها حالة اخرى يقال انها مرض واحد فلنبدا اولا
بالامراض المفرده انما ابتداء بالمفردة قبل المركبه لتقدم المفرد على المركب
طبعًا فقدم عليه وضعًا ليناسب الوضع الطبع فنقول ان اجناس
الامراض المفردة ثلثه ويدل عليه وجهان احدهما ان الاعضاء صنفان
بسيط ومركب فالمرض اما ان يخص كل واحد منها او يعمها فان اختص
بها فهو للمتشابه والآلي وان عمها فهو تفرق الاتصال لعروضه لكليهما و
ثانيهما ان في البدن تراكيب ثلثه احدها تركيب الاعضاء من الاخلاط
وهي المتشابهة الاجزاء الثاني تركيب الاعضاء الاليه منها الثالث التئامها
كلها فالمرض اما ان يكون خاصًا بالاول وهو للمتشابه الاجزاء او بالثاني
وهو الالي او بالثالث وهو تفرق الاتصال واعلم ان بعضهم ذهبوا الى
ما ذهب اليه الشيخ من كون تفرق الاتصال داخلا في مرض التركيب
واستدلوا عليه بان العضو متى تفرق اتصاله فسد شكله وفساد الشكل
من مرض التركيب فان قيل هذا باطل من وجهين احدهما انا قد نجد
تفرق الاتصال من غير فساد الشكل كما اذا غرز نا ابرًا في بعض الاعضاء الثاني
انا نجد من التفرق ما يودي الى فساد الشكل من غير ان يكون فساد الشكل
ضارا بالفعل الخاص بالعضو من حيث هو ذو الشكل مع كونه ضارا بفعل
العضو نفسه فلو كان التفرق داخلا تحت فساد الشكل لزم ان يكون
ما هو مولم بالفعل داخلا تحت ما لم يولم بالفعل ومثاله الانف الاقنى
اذا

اذا تفرق اتصاله حتى يصير افطس فقد تغير شكله وصيرورته افطس لم
يغير شيء من افعاله الخاصة به وهو التنفس مع ان فعل العضو نفسه من
احالة غذائه وغير ذلك قد تغير فظهر ان التفرق غير داخل تحت فساد
الشكل قلت الجواب عن الاول ان سطح العضو قبل غرز الابر
فيه كان متصلا ليس فيه ثقب البتة لا محسوسة ولا غير محسوسة
وبعد الغرز قد حصل فيها ثقب ولكنها غير محسوسة واذا كان كذلك
فقد تغير شكله ولكن بحسب مع ما غرز الابر من تفرق الاتصال فان
تغير الشكل بحسب تفرق الاتصال قال السامري واذا كان حال تغير الشكل
بحسب تفرق الاتصال فلم لزم انفصال احدهما عن الاخر فاذن يجب ان
نعتمد في الجواب على الالزام ونقال ليس يلزم من لزوم التغير ان لا يكون
التفرق مرضا في نفسه لجواز ان يتبع مرض مرضا والا لزم ان لا يكون
الفلغموني مرضا مع قطع النظر عما يتبعه فانه مرض في نفسه من حيث
انه سوء مزاج مع مادة ويلزمه تغير مقدار العضو الذي هو مرض الي
وكذلك التفرق وان لزمه التغير الذي هو مرض آلي لا يقدح في كون
التفرق مرضا في نفسه وهو كلام محتبط على ما ترى وعن الثاني ان
المقدمتين ممنوعتان اما الاولى فلانا لا نسلم ان الاقنى اذا صار افطس
لم يتغير التنفس في الاستنشاق وعند الفطوسة كما كانت اولا وقد اجمعوا
على ان من جملة اسباب السدد انضمام المجرى لمزاحم زاحمه وههنا المزاحم
موجود واذا كان كذلك فلا بد من ان يتغير الاستنشاق ولهذا نرى من
حصل له هذا تعتريه في نفسه خنا في كلامه ايضا حتى ان منهم من

لا مرجع بدرك المشمومات على ما ينبغي وما سبب ذلك الا الضيق الحاصل
من تغير الشكل واما ثانيه فلانا لا نسلم ان فعل العضو نفسه من احالة
غذائه وغيره قد تغير فمن ادعاه لابد له من برهان وكيف كان لا يلزم من
اندراج ما يؤلم تحت ما يؤلم مع انه كان الانسب ان يقول لزم اندراج
ما يضر بالفعل تحت ما لا يضر به قال المسيحي والحق ان هذا التفرق غير
داخل تحت فساد الشكل لان فساد الشكل قد يوجد بدون التفرق كالراس
المسفط والساق المعوج الطبعي وقد يوجد معه لا لانه داخل تحته بل
لانه لازم له فان اجناس الامراض قلما توجد واحد منها بدون الباقي فمتى
حصل التفرق تغير الشكل واذا تغير الوضع والمقدار والعدد تغير
الشكل ومتى حصل سوء مزاج مادى فقد يتفرق الاتصال ويتغير الشكل
فكون كل واحد منها لازما للآخر لا يدل على انه داخل تحته وفيه نظر
لان وجدان فساد الشكل مع التفرق تارة ومع عدمه اخرى لا يفيد
بل يفيدنا الدلالة على ان فساد الشكل اعم من التفرق والذي يفيد وهو
وجدان تفرق الاتصال بدون فساد الشكل لم يبينه وما ذكره من الصور لا
يدل عليه على ما لا يخفى ويجب ان تعلم ان من يذهب الى ان تفرق الاتصال
داخل في مرض التركيب لا يريد بمرض التركيب فساد تركيب العضو الآلي
بل يريد به فساد تركيب المتشابه من الاخلاط او تركيب البدن من المتشابه
والآلي وإلا لا يصح عد مرض التفرق للتراكيب وهذا هو الحق في هذا الباب فاعرفه
الاول جنس الامراض المنسوبة الى الاعضاء المتشابهة الاجزاء وهي
اصناف سوء المزاج انما قدم ذكر المتشابه الاجزاء لبساطة محلها ولما

سميت

سميت بهذا الاسم اشتقاقا من اسم محلها وانما نسبت الى الاعضاء المتشابهة
لانها اولا وبالذات تعرض للمتشابهة الاجزاء ومن اجلها اي من اجل المتشابهة
بل عروضها لما تعرض للاعضاء الآلية حتى انها اي ان الامراض المتشابهة
يمكن ان يتصور حاصلة موجودة في اي عضو من الاعضاء المتشابهة
شئت والمركبة الممكن فيها ذلك قد فسر عروض المرض للعضو اولا بكونه
يكون عروضه له اولا وبالذات ومن اجله تعرض للآخر وذلك هو كونه يكون
عروضه له اعم حتى انه يمكن تصوره حاصلا موجودا له من غير ان يكون
عارضا للآخر والآخر لا يكون فيه ذلك وامراض سوء المزاج تعرض
للاعضاء المتشابهة الاجزاء اولا لانا يمكننا تصور المرض المنسوب الى
الحرارة او البرودة حاصلا في العصب مثلا من غير ان يكون في اليد
التي فيها ذلك العصب وذلك ان يكون باقي اجزاء اليد معتدلا لا مزاج
العصب فيكون مزاج الجملة معتدلا مع ان العصب خارج عن الاعتدال
الى الحرارة مثلا او البرودة ولا يمكننا ان نتصور المرض الحار او البارد حاصلا
في اليد الا وبعض اجزائها المفردة او كلها لها ذلك المزاج اذ يستحيل ان يكون
مزاج الجملة خارجا عن الاعتدال وكل واحد من افرادها معتدل فان قيل
اليد تفعل بجميع اجزائها فاذا حصل في فعل عصبها آفة لاجل مرضه فقد
حصلت تلك الآفة في بعض افعال اليد فاذن يلزم من مرض العصب الذي
هو جزء من اليد مرض اليد واجيب بانه لا يلزم ذلك ان يكون اليد مريضة
وليس كلما ظهرت آفة في افعال اليد فهو مريض فانه لو ورمت المعدة
او الكبد حتى زاحمت اعضاء النفس وشوشته لا يقال ان الصدر مريض

وان كانت الآفة ظاهرة في فعله وفي هذا الجواب نظر قال ابن ابي صادق
سوء المزاج المنسوب الى الاعضاء المتشابهة بالذات والى الآلية بالعرض
هو المزاج الساذج اي الخالي عن المادة فان مثل هذا يكون منسوبا الى المتشابهة
بالذات لانه قد عرض في نفسه والى الآلي بطريق العرض بمعنى انه عرض لبعض
اجزائه اما اذا كان مع مادة فعند يمكن ان يكون منسوبا اليهما بالذات اما الى
المتشابهة فهذا مما لا يشك فيه واما الى الآلي فلان المادة لا بد وان يكون قد
ورمت فغيرت وضع العضو او زادت في مقداره او افسدت واورد عليه
ان هذا باطل اما اولا فلان محل سوء المزاج هو الاعضاء المتشابهة الاجزاء
وهي القابلة للمواد والمتصرفة فيها بالنضج والدفع وليست هي آلية من حيث
هي فكيف يعد هذا من المرض لها بالذات واما ثانيا فلان هذا يؤدي الى
بطلان اختصاص كل واحد من جنسي الامراض المتشابهة والآلي بكل واحد
من جنسي الاعضاء المتشابهة والآلية كما مر قبل وهذا الغلط انما وقع له من
جهة انه اعتقد ان تغير الشكل وزيادة المقدار في المادي من امراض الهيئة
والتركيب وليس كذلك فان شكل العضو ومقداره من جهة ما هو مركب
والتغير فعله من جهة وقوع المرض فيه بل من جهة وقوعه في جزء منه
وهو محل الورم فيه اما لو كانت الزيادة المقدارية والفساد في الشكل في
كل الاجزاء وكان هو الموجب لضرر فعل العضو المركب لكان من الامراض
الآلية وفي هذا الايراد نظر اما ما ذكره اولا وهو ان محل سوء المزاج هو الاعضاء
المتشابهة الاجزاء الى اخره فلان هذا وان كان مما لا شك فيه لان المزاج صورتها
لكن المادة المعتبرة به يجب ان يكون هي القابلة لها لا غير وذلك لان المادة لها

مقدار

مقدار وعند ما تنصب الى العضو لا بد وان يحدث فيها فرجا لم يكن وفي هذا
تفريق الاتصال وتغير وضع العضو وفساد شكله فما حصل من سوء المزاج من
التغير فهو منسوب الى المتشابهة بالذات وما حصل من المادة من التغير فهو
منسوب الى الآلي كذلك ولذلك صح ان يقال ان سوء المزاج المادي منسوب اليهما
بالذات لا بمعنى ان سوء المزاج يعرض للآلي بالذات فيخل بالاختصاص فان
هذا محال كما سبق بيانه بل بمعنى ان سوء المزاج يعرض للمتشابه بالذات وللآلي
بالعرض وتغير وضع العضو وفساد شكله يعرض للآلي بالذات وعلى هذا
لا يبطل الاختصاص وهذا هو المناسب ان يكون مراد ابن ابي صادق من
قوله اما اذا كان مع مادة فعند يمكن ان يكون منسوبا اليهما بالذات لا ما سبق
منه الى الفهم فان ذلك يخل بالاختصاص واما ما ذكره ثانيا وهو ان هذا يؤدي
الى بطلان الاختصاص فلما بينا من مراد ابن ابي صادق وانه لا يبطل
الاختصاص ثم نقول للمعترض ما تقول في الشريان اذا انقطع بسبب
سيلان ردية موجبة لذلك فهل هذه الآفة حاصلة للمتشابه بالذات ام لا
فلا بد وان يقول نعم نقول له ومع عروضها للمتشابه فهل حصل تغير في
العضو الآلي لذاته ام لا لا يمكنه ان ينكر هذا لان صورة العضو الآلي هيئته و
التركيبية ومتى تغير الشريان هذا التغير فقد تغيرت هيئة العضو الآلي
التركيبية فيكون هذا المرض منسوبا اليهما بالذات اما الى المتشابه فلاختصاصه
بالآفة واما الى الآلي فلوقوع الآفة في صورته الخاصة به واما قوله وهذا
الغلط وقع له الى اخره فلانا نقول تغير الشكل وزيادة المقدار الحاصلان
في هذا الموضع من الامراض الآلية لانا بينا ان المادة بذاتها توجب هذا

وان لم يكونا من الامراض الآلية فمن اى جنس من اجناس الامراض يكونان
والثاني جنس امراض الاعضاء الآليه وهى امراض التركيب الواقعه في اعضا
مولفة من الاعضاء المتشابهه للاجزاء التى هى صفه اعضاء مولفه اى
صفه الآلية الات للافعال هذا هو الجنس الثاني من اجناس الامراض وهى هي صح
الامراض الآليه وانما نسبت الى الآليه لوجهين احدهما انها قد تعرض لها اولا
وللمتشابهه بواسطتها بمعنى ان الآفة انتقلت من الكل الى الجزء كما اذا انفصل
المنفصل بحيث يوجب تفرق اتصال رباط او عصب او غيرهما من
الاعضاء المتشابهه المحيطة بالمفصل وثانيهما وهو الاقوى ان عروضها للآلية
اولا وذلك لامكان حصول انواعها في الاعضاء المركبه من غير ان يكون ذلك النوع حاصلا
في الاعضاء المفردة وان كان قد يلزم ذلك النوع من الآلى الذى لم يحصل في العضو
المفرد حصول انواع اخر في العضو المفرد من تفرق اتصال او انصباب مادة
اليه او مرض آخر فانه فانه اذا حصل في اليد فساد في الشكل لم يلزم حصوله
في اجزائها لجواز ان يكون فساد الشكل لفساد في وضع بعض اجزائها عند
بعض قال ابن ابي صادق في مثال اختصاص الآفه بكل واحد من نوعى
العضو ان الشريان في نفسه جزء عضو آلى فجزوءه جزء عضو آلى فاذا
حصل افه في جزءه من غير ان ينقطع بنصفين كانت هذه الافه منسوبه
الى المتشابه بالذات والى الآلى بطريق العرض اما انتسابها الى المتشابهة
بالذات فلان الآفه حاصلة في نفسها واما الى الآلى بطريق العرض فلانها
حاصلة في جزء منه واما اذا قطع بنصفين كانت الآفة منسوبه اليهما بالذات
اما الى المتشابهة فلاختصاصه بالافه واما الى الآلى فلان الشريان جزء منه

والافه

والافه حصلت فيه قال المسيحى واعلم انا اذا حققنا هذا البحث كان الافه الخاصه
بالشريان سواء كانت في جزءه او في كله منسوبه الى المتشابهه والالى بالذات
اما الى المتشابهة فظاهر واما الى الالى فلان له هيئة خاصة بالتركيب هى
صورته النوعيه الخاصه به فاذا تغيرت مفرداته تغيرت هذه الصورة الخاصه
به فكانت الآفه الحاصلة منسوبه اليها وهو كما ذكرنا والثالث جنس الامراض
المشتركه وانما سميت مشتركه لعروضها لكل واحد من نوعى الاعضاء بالذات
لانها تعرض للمتشابهه من غير ان تعرض للآليه كتفرق الاتصال الواقع في
الماساريقا وقد تعرض للآليه من غير ان تعرض للمتشابهة كانخلاع المفصل
لاسترخاء رباطه فانه قد يرخى اربطه مفصل لاستيلاء رطوبات عليها
فينخلع من غير تفرق اتصال يقع في شى من الاعضاء المفرده ولمية ذلك
ان لكل واحد من الاعضاء المفردة والآليه اتصالا يخصه فمتى حصل فيه
تفرق كان خاصا به وعارضا له لذاته بخلاف المزاج فانه قد يعرض
للمفردة بالذات وللآليه بوساطة الاجزاء فان المزاج للاعضاء المفرده
قبل المزاج للمركبه فان مزاج المركبه مستفاد من امزجة المفردة التى
هى اجزاء المركبه فلذلك كان تغير المزاج منسوبا الى الاول بالذات والى
الثانى بالعرض وتفرق الاتصال منسوبا اليهما بالذات والى ما ذكرنا اشار
بقوله التى تعرض للمتشابهه الاجزاء وتعرض للآليه بما هى آليه اى من حيث
انها اليه والمراد انها تعرض لها من غير ان تتبع عروضها للآليه عروضها
للمتشابهه الاجزاء بل ومن غير عروضها للمتشابهه الاجزاء ايضا وهو اى
وهذا الجنس هو الذى يسمى تفرق الاتصال وهو ظاهر وانحلال الفرد

لانه متصل بين جزئي العضو وبجعل فردية اي وحدة الاتصالية فيجعل والذي كل
متصل واحد وفرد من حيث الاتصال فيكون تفرق الاتصال انحلال الفرد
فلذلك سمي به فان تفرق الاتصال قد يعرض للمفصل من غير ان يعرض
للمتشابهة الاجزاء التي تركب منها المفصل البتة وقد يعرض لمثل العصب
والعظم والعروق وحدها اي من غير ان يعرض للآلية كما مثلنا بها سابقا
وهذا احسن في التمثيل لان ما سابقا ليس جزء عضو آلي فلا يسبق الى
الوهم توهم عروض تفرق الاتصال الواقع فيه للعضو الآلي المركب منه
بخلاف العصب والعظم والعروق لكونها اجزاء اعضاء آلية اللهم
الا ان يراد بها ما ليست جزء العضو آلي كالعصبة المجوفة والسن و
العروق الطالع من حدبة الكبد وامثالها فتكون مثل ما سابقا في التمثيل
لا يقال يلزم من ذلك ان يكون تغير وضع العصبة المجوفة والعروق
الطالع من حدبة الكبد والسن جنسا رابعا من الامراض لانا نقول
انما يلزم ان يكون جنسا رابعا لو لم يكن تغير اوضاع المذكورة وشكلها لسدد
توسعها من جنس تفرق الاتصال لكنه منه لقول الشيخ فان كان
ذلك في عصب زال عن موضعه سمي فكا وفولا وقد يكون تفرق الاتصال
في المجاري متوسع فان قيل تغير وضع السن والعصبة المجوفة
وسدتها اذا لم توسع ليس من جنس تفرق الاتصال اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان العصب الزائل عن موضعه منه لا عن وضعه واما الثالث فلان
السدة الموسعة منه لا غير الموسعة والا من جنس الامراض المتشابهة وهو
ظاهر والا من جنس الامراض الالية التي هي امراض التركيب الواقعة في اعضاء

مولفه

مولفه من اعضاء متشابهة الاجزاء لعدم تالف السن والعصبة من المتشابهة
فيكون بالضرورة جنسا رابعا قلنا لا مخلص عن لزوم هذا والا عن
لزوم كون تغير الوضع والشكل والسدد من جنس تفرق الاتصال على
مذهب الاطباء لصحة عروضها للاعضاء المتشابهة والآلية مع
انهم جعلوها من امراض التركيب الا بالرجوع الى مذهب الشيخ و
هو كون تفرق الاتصال داخلا في امراض التركيب ولهذا اقتصر من
اول الكتاب الى ههنا على سوء المزاج وسوء التركيب وههنا تبع الاطباء
في جعل تفرق الاتصال جنسا براسه فلهذا ورد عليه ما ورد عليهم
فاعرفه فانه ايضا مما غفل عنه الجمهور وقال بعض المتاخرين قول الشيخ
ان العروق قد يحصل للآلي من غير ان يحصل للمتشابه كما ذكر من امراض
المفصل عجيب منه فانه كيف يتصور ان ينفصل جملة مولفة من
اجزاء ولا يعرض الانفصال لشيء من تلك الاجزاء فان العضوين
المتجاورين تجاورا مفصليا ليس كل واحد منهما تام الانفصال عن مجاوره
واذا كان كذلك فكيف يعرض له التفرق من حيث ولا يقع في شيء من الاعضاء
المتشابهة الواصلة بينهما كالرباط والعصب والعصب وغيرها من
الاعضاء وعلى هذا فتخصيصه بالآلي مما لا وجه له وفيه نظر لان هذا
المتاخر المتكلف لو امعن في كلام الشيخ انصفه غاية الانصاف
ولم يورد عليه ما اورده فان زوال العضو عن موضعه تارة يكون
سببه من خارج وتارة من داخل فالخارجي مثل سقطة او ضربة او
غير ذلك ولا شك ان في مثل هذه الصورة يستحيل حصول التفرق والحلال

الفرد بدون ما حوله وما فيه من العصب والرباط واما اذا كان سببه من
داخل استيلاء رطوبات على رباط المفصل فيمكن زوال العضو عن موضعه مع
سلامة ما حوله من المتشابهة في نفسه وبالجملة الامراض اى المفردة كما قال
في تعداد اجناسها ثلثة اجناس امراض تتبع سوء المزاج وامراض تتبع
سوء هيئة التركيب وامراض تتبع تفرق الاتصال وكل مرض يتبع واحدا
من هذه ويكون عنه ينسب اليه فان قيل هذا القول صريح في ان
المرض هو ما يتبع سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال لا نفسها لان
التابع غير المتبوع وقوله في تعداد الاجناس صريح في انه نفسها لا يقال
ما قاله ابن جميع وهو ان احسن عذر عنه ان يقال ان سوء المزاج يطلق
على معنيين على حركة المزاج من الصحة الى المرض قبل ان يستقر وجالينوس
سمى هذه الحالة حدثا وعلى الحالة المستقرة من سوء المزاج وهذا هو الذى
لخصه جالينوس باسم المرض فيكون قول الرئيس سوء المزاج وسوء التركيب هو
الحدث الغير المستقر فاذا استقر صار مرضا وذلك ان المرض لا يحدث
ويستقر بعدما يتقدمه حالة غير مستقرة وكل منهما يسمى سوء المزاج فالمتقدم
منهما يتبع غير المستقر ويحدث بعده فيكون طريقا اليه فلذلك ينسب اليه
واما قاله من تعقب كلامه وهو الامام عبد اللطيف بن يوسف بن
محمد البغدادى فانه بعدما ذكر ما اعتذر به ابن جميع قال واما انا فارى
تاويلا اقرب من هذا وذلك انه تقدم فذكر ان المرض قد يكون سببا لمرض
آخر ثم ذكر اجناس الامراض الثلثة على طريق البسط ثم تلاه بذكر الجميع
على سبيل الاجمال فقال وبالجملة فان الامراض ثلثة اجناس امراض تتبع سوء

المزاج

المزاج اى ينسب الى سوء المزاج ويدخل فيه ويسمى به فيتبع ههنا ما يتبع في
القول والعقل لا في الوجود كما تقال الكائنات ثلثة اجناس حيوان ونبات
ومعدن والانسان وساير انواع الحيوان اى يدخل في قسمه وكذلك
انواع النبات تتبعانها بمعنى انها تدخل فيها ثم قال وكل مرض يتبع واحدا
من هذه ويكون عنه فيتبع ههنا بمعنى يوجد عنه فان الامراض قد يوجد
عنها امراض اخرى تنسب اليها على انها اسباب فلفظة يتبع في اول
الكلام معناها يدخل ويندرج ويساوق في اللفظ والعقل فقط واما يتبع
الثانيه فمعنى يكون عنه ويوجد عنه كما يوجد الاشياء عن اسبابها فيكون
يتبع مقولة بالاشتراك حتى يكون قد جمع في هذا القول المجمل ما بسطه في
الفصلين جميعا اعنى الامراض الاصول والامراض التى عن امراض اخرى لما
فيهما من التعسف على ما اعترف به عبد اللطيف فانه قال بعد ان ذكر
التاويل الابعد الذى ظنه انه الاقرب وهذا التاويل وان كان فيه تعسف
فكانه احسن والنوع من تاويل ابن جميع وان كان في كل منهما ما فيه بل لانه
لا منافاة بين الكلامين اما لان كل مرض يتبع واحدا من هذه فانه يسمى به
واما لان جالينوس فسر المرض بانه هيئة غير طبيعية الى اخره والشيخ فسره
بانه ملكة او حالة الى اخره فعلى هذا تفسير جالينوس يكون الثلثة مرضا وعلى
تفسير الشيخ لا يكون مرضا بل المرض ما يتبعها فلا منافاة بين الكلامين
ولما كانت الامراض هى التابعة لهذه لا نفسها لثلثة اوجه الاول ما سبق في
صدر الكتاب وهو ان المرض لو كان هو نفس سوء المزاج وسوء التركيب
وتفرق الاتصال منها بداخل تحت الحال والملكة على ما سبق تقريره هنالك

لزم ان لا يكون المرض داخلا تحتها ويلزم ان لا يكون الصحة داخلة تحتها لوجوب
دخول المتقابلين تحت جنس قريب لكنها داخلة تحتها لقوله الصحة حالة او ملكة
الى اخر الحد ولا يلزم ذلك اذا كانت الامراض هي التابعة اذ لا يلزم من خروج
المتبوع عن شيء خروج التابع عنه الثاني ان هذه الثلثة لا يجب فيها ان يكون
مختصة بذوات الانفس الحيوانية والامراض يجب فيها ذلك اما الصغرى فلان
الانواع الثلثة تحصل للنباتات والجمادات فانها يتغير كيفياتها وهيأتها واوضاعها
ويتفرق ايضا اتصالاتها مع ان لا يقال لشيء منها انها مرض واما الكبرى فاجماعية
الثالث ان الامزجة اسباب صورية للاحوال المزاجية والهيئات التركيبية
اسباب صورية للاحوال التركيبية وكذلك الكلام في الهيئة الاتصالية والسبب
الصوري على ما عرفت هو ما به يكون الشيء موجودا بالفعل وما به يكون
الشيء غير ذلك الشيء فلو كانت الامزجة والهيئة التركيبية والاتصالية نفس الاحوال
المذكورة لزم منه ان يكون الشيء مقوما لنفسه لان السبب الصوري مقوم بل
متقدما على نفسه ومعلولا لما قبله وكل ذلك محال والمؤدي الى المحال محال فلهذه
الوجوه عدل الشيخ عن العبارة المشهورة بين الاطباء وهي ان المرض نفس هذه
الثلثة الى ان المرض هو ما يتبع هذه الثلثة لا نفسها وامراض المزاج معروفة
وهي ستة عشر قد وفي بعض النسخ وقد ذكرناها يعني في اخر الفصل الاول
من المزاج حيث قال وستجد في الكتاب الثالث والرابع مثالا واحدا واحدا
من الامزجة الستة عشر غير ان ما ذكره لا يليق بهذا الكتاب ولذلك رأينا
ان نبسط الكلام فيه ونقول انواع الامراض المتشابهة الاجزاء ثمانية وكل
واحد منها اما مع مادة او خال منها فيكون ستة عشر وكل واحد منها اما ان يكون
في

في عضو واحد او في جملة البدن فيكون جملة ذلك اثنين وثلثين نوعا فمثال الحار
بلا مادة في عضو واحد الصداع الاحتراقي وفي جملة البدن حمى يوم تحدث عن
تسخين الشمس ومع مادة في عضو واحد النار الفارسي وفي جملة البدن كالحمى
الغليانية ومثال البارد بلا مادة في عضو واحد برد المعدة بشرب الماء البارد
وبرد الاطراف من شدة البرد وفي جملة البدن مثل الجمود من قوة البرد الخارجي
ومع مادة في عضو واحد كتهيج الاطراف لاستيلاء مواد باردة عليها وفي
جملة البدن النافض والقشعريرة ومثال الرطب بلا مادة في عضو واحد
ترهل القرحة وفي جملة البدن ان يصير طحلبيا لضعف الحرارة الغريزية
فانها عندما تضعف تستولي الرطوبة ومع مادة في عضو واحد استرخاء
بعض المفاصل لمواد رطبة وفي جملة البدن استرخاؤه ومثال اليابس بلا مادة
في عضو واحد تشنج الاستفراغي وفي جملة البدن هذا اذا كان عاما
ومع مادة في عضو واحد التشنج الكائن لمواد سوداوية وفي جملة البدن
الجذام في اواخره وذلك لان الجذام نوعان احدهما هذا وهو الحادث من
السوداء الحادثة من احتراق المرة الصفراء ويكون في اواخره تأكل الاعضاء
وتساقطها وثانيهما هو الحادث عن السوداء الطبيعية التي هي عكر الدم ولا
يكون معه تأكل الاعضاء ولان السوداء الحترافية اقل من الطبيعية فلا تعم
جملة البدن في اوائله كالنوع الثاني لكثرة مادته ولانها تزداد رداءة بطول
الزمان يكون انتشارها في جملة البدن في اواخره ولانها ليست باردة كالطبيعية
لما فيها من الحرارة المكتسبة بالاحتراق يكون هذا النوع مثالا لليابس فقط
مع مادة ويكون النوع الثاني مثالا للبارد اليابس مع مادة فهذا هو الفرق

بين النوعين في عرفه فانه ادق من الشعر ومثال الحار اليابس بلا مادة في عضو
واحد الصداع الاحتراقي اذا كان سببه قوي التجفيف وفي جملة البدن الصنف
الثالث من الدق ومع مادة في عضو واحد الورم الصفراوي وفي جملة البدن
الحمى الصفراوية ومثال الحار الرطب بلا مادة في عضو واحد سخونة المعدة و
رطوبتها لاستعمال اغذية مسخنة مرطبة او ادوية كذلك وفي جملة البدن ما يحصل
له من مواظبة الاستنقاع في ماء حار رطب ومع مادة في عضو واحد
الورم الدموي وفي جملة البدن الحمى الدموية ومثال البارد اليابس بلا مادة في
عضو واحد جفاف الدماغ الحاصل من استمرار السهر والادوية المبردة المجففة
وفي جملة البدن تقشفه من ذلك ومع مادة في عضو واحد الصلابة وفي
جملة البدن الجذام في اوايله ومثال البارد الرطب بلا مادة في عضو واحد
برد الكبد ورطوبتها عند ما توضع عليها الاضمدة الفاعلة لذلك وفي جملة البدن
كما اذا استعمل بعض المخدرات ومع مادة في عضو واحد الورم البلغمي وفي
جملة البدن الاستسقاء اللحمي فان قيل المزاج المادي هو ما تعارض خلطا
من الاخلاط وكل خلط فله في نفسه كيفيتان على ما ثبت فيما تقدم عند
الكلام في الاخلاط واذا كان كذلك فكيف يصح المثال على مزاج مفرد مادي
قلنا المثال يورد من حيث يمكن ايراده فلو كان في البدن خلط ذو كيفية
واحدة لم كان تورد للامراض البسيطة امثلة من اخلاط ذوات كيفيتين
كان الاعتراض واردا واما اذا لم يكن كذلك فالاعتراض ساقط لان المرض
انما ينتسب الى اقوى كيفيتي الخلط فان قيل ما العلة في قوة احدى كيفيتي
الخلط دون الاخرى قلنا له علتان احدهما ان يرد على الخلط من خارج
ما

ما تزيد في احدى كيفيته من غذاء او دواء او غير ذلك مثل ان يعرض للدم سخونة
غريبة تزيد في حرارته ويبقى رطوبته بحاله وعند هذا يكون سببا لتغير البدن
الى الحرارة دون الرطوبة وثانيتهما ان يخالط الخلط خلط يعدل احدى كيفيته
ويزيد في الاخرى وذلك بان يكونا متجانسين في كيفية ومتضادين في الاخرى
كالدم والصفراء اذا تركبا فانه يعتدل كيفيتاهما المتضادة ويتضاعف المتجانسة
واذا غير هذا المجموع البدن غيره بكيفية واحدة هي الحرارة لاشتدادها
دون الرطوبة واليبوسة لتعادلهما ولا يخفى بعد الاطلاع على ما ذكرنا فساد ما
ذكره الامام من الكلام في هذا المقام وهو ان ههنا بحثا هو ان الامزجة
الستة عشر وان كانت بحسب الاحتمال العقلي حاصلة لكنها في الوجود غير
حاصلة لان اربعة منها وهي التي تكون مادية وتكون خروجها عن الاعتدال
في كيفية واحدة لا تحصل الا عند حصول خلط معتدل في احدى الكيفيتين
وخارج عن الاعتدال في كيفية اخرى وهذا ليس بموجود ويدل عليه
استقراء الاخلاط فان الدم ليس في الغاية في كيفيته واما كل واحد من
الثلثة الباقية فانه متوغل في كيفيته وان كان بينها تفاوت وايضا
فان المزاج الذي يصحبه كل واحد من هذه الاخلاط الاربعة ان كان
خروجه عن الاعتدال في كيفية واحدة لم يكن ههنا شيء يوجب الخروج
عن الاعتدال في كيفيتين وان كان خروجه عن الاعتدال في كيفيته
معا لم يكن ههنا شيء يوجب الخروج عن الاعتدال في كيفية واحدة
وهذا بحث مهم لا بد منه ويمكن ان يتمحل له جوابا ثم قال بعد ان ذكر
امثلة سوء المزاج الثمانية المفردة والمركبة الا الحار الرطب فانه قال

وكانه ليس يوجد لهذه الامراض وجود ونظير وانت اذا تاملت كتب الاطباء
علمت انهم لم يراعوا التحقيق في امثلة هذه المواضع لانا لا نسلم انها في الوجود
غير حاصلة لانا بينا انها حاصلة وذكرنا منها اثنين وبلتين فيهما ولان الخلط
المعتدل في احدى الكيفيتين الخارج عن الاعتدال في الكيفية الاخرى غير موجود
لما سبق تقريره انه موجود كالدم اذا ازداد حرارته او تركب مع الصفراء
ونحوهما من البلغم وغيره ولان الدم ليس في الغاية في كيفيته ولا ان كل
واحد من الباقية متوغل فيها لان هذه الحال انما تكون للاخلاط اذا كانت
على ما ينبغي وهي عندما تكون كذلك لا تولد شيئا من الامراض وليس الكلام
فيها ههنا عندما تكون كذلك بل عندما تكون خارجة عن المجرى الطبيعي
وعندما تكون كذلك فيمكن الخروج في بعض الكيفيات دون البعض للاسباب
المذكورة ولان المزاج الذي يوجبه كل واحد من هذه الاخلاط اذا كان خارجا
عن الاعتدال الى جهة لانا بينا انه يحتمل ان يكون خروج الخلط في كيفية واحدة
بحسب السبب الموجب لخروجه ويحتمل ان يكون خروجه في كيفيتين
بذلك ايضا كما اذا اتفق بلغم مائي متوغل في البرد والرطوبة فانه يكون سببا
للخروج عن الاعتدال في الكيفيتين جميعا وعلى هذا يكون الملازمتين ممنوعتين
ولان هذا ما يحتاج في الجواب عنه الى تحمل لان هذا انما يقال فيما يعسر الجواب
عنه لخفاء فساده لا فيما يسهل لظهور بطلانه كالذي نحن فيه ولان من تامل
كتب الاطباء علم انهم لم يراعوا العموم في الامثلة لانا تاملنا وعلمنا انهم راعوا
العموم لان الشيخ ذكر في الثالث والرابع متفرقا فالحار بلا مادة الدق
ومع مادة حمى العفن والبارد بلا مادة الجمود ومع مادة الفالج والرطب بلا
مادة

مادة ترهل لحم القرحة ومع مادة الاستسقاء واليابس بلا مادة الشيخ الاستيفي
ومع مادة السرطان والحار اليابس الدق والبارد اليابس الشيخوخة والبارد
الرطب الاستسقاء واما الحار الرطب فقال الشيخ في فصوله المستفادة
من مجلسه فليس يحضرني الآن مثال الحار الرطب بلا مادة وما عندي
ان ذلك يؤدي الى آفة في الفعل حتى يكون مرضا قال المسيحي ان الشيخ
ذكر في الكتاب الثالث من القانون عندما تكلم في الامراض الكلية العارضة
للراس انه قد يعرض للدماغ انواع سوء المزاجات الثمانية المفردة و
الكائنة وان قوله الثمانية المفردة كلام ليس بصحيح فان المفردة في
العرف الطبي ليست هي هذه الثمانية بل اربعة لا غير والاربعة الاخرى
مركبة والواجب ان يقال انه يعرض للدماغ انواع سوء المزاجات
الثمانية الساذجة والكائنة مع المادة والظاهر ان هذا الخطا وقع من
الناسخ الاول ولذلك قال الشيخ والكائنة مع المادة ومن هذا يفهم ان
مراده بالثمانية المفردة الساذجة فان قيل ان مراده بالمفرد
الخالي عن المادة قلنا هذا خروج عن المشهور الطبي فان المراد
بالمفرد عند الاطباء الاربعة المفردة لا غير وباقي الكيفيات الساذجة
تسمى عندهم مركبة والجميع يسمى الساذج هذا كلامه وقد وقع لبعض
الاطباء ما وقع له وسال عن الشيخ وقال فلم قال حنين في مسائله كم
هي اصناف كل واحد من هذه الثمانية صنفان وما هما وما هما اما ان
تكون مفردة واما ان تكون مع انصباب مادة وليس هذا جواب تلك المسئلة
بل كان يجب ان يجيب فيقول اما ان يكون من كيفية مفردة او كيفيتين

غير متضادتين او مع انضباب مادة حتى يتم في الجواب الستة عشر او لما اراد
ان يجيب بهذا الجواب كان يجب ان يسال ويقول كم هي اصناف كل
واحد من هذه الاربعة الامراض المفردة حتى يكون جوابه جواب هذه
المسئلة وقال الشيخ في الجواب الكيفية المفردة تطلق على معنيين احدهما
ان تكون مفردة عن كيفية اخرى تضادها وثانيهما ان يكون مفردة عن المادة
وليس معنى قوله كيفية مفردة ان لا يكون فيها تركيب بل المراد كيفية وحدها
بغير مادة فاعتبر الافراد عن المادة لا الافراد عن كيفية اخرى وكانه يقول
اما ان يكون سوء المزاج بحسب كيفية او كيفيات مفردة عن المادة او
بحسب كيفية او كيفيات مقرونة بالمادة وليس يعني بقوله الكيفية كيفية
واحدة بل يعني به جنس الكيفية كانت بسيطة او مركبة بعد ان يكون كيفية
لا مادة معها فسماها مفردة اي مفردة عن المادة واذا عرفت ذلك
فاعلم ان المسيحي قال في هذا المقام قد رايت ان اضيف الى هذا
الكتاب الكلام في الحميات وان اجعل الكلام فيها موصولا بالكلام في
سوء المزاج اما الاول فلوجهين احدهما ان هذا الكتاب مشتمل على
امور كلية والحمى لا شك انها من الامور الكلية لان ضررها لا يختص بعضو
دون عضو ولانها متى حصلت اضرت بالافعال البدنية وبانها ان
المراد بالكلي في العرف الطبي هو الاكثري ولا شك ان الحميات اكثر حدوثا
من باقي الامراض فهي كلية بهذا الاعتبار ايضا واما الثاني فلان الحمى
سوء مزاج بعضها ساذج كحمى الدق وحمى يوم وبعضها مادي فلنذكر
الكلام فيها في خمسة عشر فصلا وانا اقول اني لما التزمت في صدر

الكتاب

الكتاب ان اورد فيه جميع ما اورده الشارحون في شروحهم من غث
وسمين واذكر على كل مقام كلاما يناسبه من نقد وتزييف ليكون هذا
الشرح مغنيا عن جميع الشروح رايت ان اورد فيه ما اورده في
الفصول الخمسة عشر على ذلك الترتيب وامتيز بين الصحيح والسقيم بما
يذعن له الطبع السليم والذهن المستقيم فلنشرع فيه ونقول الفصل
الاول كلام كلي في الحميات نقول ان البدن الانساني في حال
حيوته عند وجود صحته فيه حرارتان احديهما تفاض عليه مع
فيضان نفسه الناطقة وتسمى غريزية واخرى فيه عند اجتماع
بسايطه وتسمى اسطقسية وهذه غير تلك وكيف لا وتلك مقومة
لوجوده وهذه لماهيته وتلك تفارقه بعد موته وهذه باقية بعد
ذلك ولذلك صار يسود وينتن وغير ذلك وعند وجود مرضه قد
يكون فيه مع تينك الحرارتين حرارة اخرى تحصل عند اجتماع فضلات
للبدن فيه فان مثل هذه الفضلات متى اجتمعت وتراكمت حصل
فيها حالة بها تستعد لقبول حرارة اخرى غير تينك الحرارتين ويدل عليه
حال الفضلات في الخارج عند اجتماعها وتراكم بعضها على بعض كالزبل
وما يجري مجراه فانه يسخن ويعفن ويشتعل فيه نار ثم تترمد وهذه
الحرارة غير الغريزية وكيف لا وهذه مضرة بالافعال وتلك محضرة وهذه عرضية
معدومة عند وجود الصحة وتلك موجودة وغير الاسطقسية وكيف
والاسطقسية موجودة في حال الصحة وتلك معدومة والاسطقسية
باقية ببقاء البدن وهذه معدومة في حال موته فمثل هذه الحرارة اذا

حدثت في عضو فانها تتصل بالقلب بواسطة الشرايين ثم تسري منه فيها الى
جميع البدن وحينئذ تسمى حمى وكيفية اتصالها بالقلب على وجهين احدهما
بالمشاركة والاخر بالمجاورة اما المشاركة فهي عندما يكون في العضو ذي العفونة
شريان سرت هي وما يحملها من الاجزاء العفنة فيه الى ان تصل الى القلب
ثم تنفذ فيه عند انفتاح مغلق المجاري النابتة منه على ما عرفته في التشريح
ثم تنبعث منه في الشرايين بواسطة الروح الى جميع البدن واما المجاورة
فهي عندما يكون محل العفونة خاليا عن الشريان فانه قد عرف في التشريح
ان في البدن مواضع خالية منها فمتى حصلت في هذه المواضع حرارة
غريبة اتصلت بالمجاورة ثم الى ما يجاوره الى ان تصل الى ما فيه شريان
تنفذ الى القلب فتتصل اليه كما قلنا وهذه الحرارة الغريبة لا تصل الى القلب
بذاتها لاستحالة الانتقال على الاعراض بل ولا بد وان يسري معها شيء
من الاجزاء العفنة ولكن الطفها اذا عرفت هذا فنقول الحمى حرارة
غريبة يتصل بالقلب ثم تنبعث منه في الشرايين بواسطة الروح
الى جميع البدن مضرة بافعال الطبيعة ضررا اوليا فمطلق الحرارة جنس
وقولنا غريبة لتميزها عن الفلكية والاسطقسية لما عرفت من الفروق
بينها وبينها لا لانهما ليستا بغريبتين لكونهما غير مضرتين بالافعال على ما ذكره
المسيحي لان الحرارة مضرة لو استلزم كون الحرارة غريبة لكان ذكر المضرة كون صح
مغنيا عن ذكر الغريبة وقولنا تنبعث منه في الشرايين بواسطة الروح
اشارة الى ان الحرارة عرض يستحيل عليها الانتقال بذاتها وانما تنتقل
بواسطة محالها التي هي الاجزاء العفنة اللطيفة وهي انما تنتقل بواسطة

حركة

حركة الارواح وقولنا الى جميع البدن لتميزها عن الحرارة الغريبة الكائنة
في عضو واحد بحيث لا تنتشر الى جميع البدن كالحرارة الغريبة الموجبة
للصداع الاحتراقي وقولنا مضرة بالافعال لتميزها عن الحرارة الغريبة المنبعثة
من القلب التي لم تضر بالافعال مثل الحرارة الحاصلة عند حدوث الغضب
اذا لم تقو بحيث توجب حمى وقولنا الطبيعية المنسوبة الى الطبيعة المدبرة
للبدن وقولنا ضررا اوليا لتميزها عن سببها اي سبب الحمى كالعفونة مثلا لكن
العفونة خرجت بقوله حرارة والاولى ان يقال عن سببه اي سبب الضرر
فانه حرارة غريبة تضر بالفعل بواسطة الانبعاث والاتصال المذكورين وقال
ابن رشد في كلياته الحمى ظاهر انها حرارة تعم البدن وتضر بجميع افعال الاعضاء
وانفعالاتها فمن حيث انها مضرة بافعال الاعضاء وانفعالاتها غريبة
من حيث ان لها ايضا افعال الحرارة الغريزية وهو نضج المواد والبرء
من المرض تكون حرارة طبيعية ولذلك كان الحق من امرها انها حرارة
طبيعية خالطها عفونة فاشتدت بذلك كيفيتها وايضا فمن حيث هذه
الحرارة تعم جميع البدن وتنتشر فيه كان هذا من فعل الحرارة التي في القلب
المنبعثة في الشرايين الى جميع البدن علمنا ان الموضوع الاقرب لهذه الحرارة
هو القلب فلما كان حرارة القلب هي التي بها تفعل جميع الاعضاء
افعالها كان الضرر الداخل على جميع افعالها بتغير مزاج هذه الحرارة واذا
كان كذلك فحد الحمى اذن هو انها حرارة ممتزجة من الحرارة الطبيعية و
الحرارة العفونية تنبعث الى جميع البدن من القلب فتضر بجميع الافعال
والانفعالات هذا كلامه بلفظه وفيه نظر من سبعة وجوه احدها

ان فيه اقرارا بان الغريزية هي بعينها الغريبة المضرة بالافعال لان كيفيتها متى
احتدت اوجبت ذلك وهو محال لانك قد عرفت انهما متباينان لان
اثارهما متباينة وتباين الاثار دليل على تباين المؤثرات كما مر ولا ينتقض
بتسخين الماء المعين حارا وتبريده اذا عاد الى طبعه فان المؤثر في الاول
هو طبع الماء بواسطة الحرارة وفي الثاني طبعه بواسطة البرودة فالمؤثر
في الحقيقة مختلف وثانيها انه كيف يتصور ان يكون للغريزية التي هي
المدبرة للبدن والدافعة لمفسداته مدخل في ضرر الفعل واذا كان كذلك
فنقول كون الحرارة الممتزجة مضرة بالافعال لا يخلو اما ان يكون من
حيث هي هي او بشركة من اجزائها فان كان الاول فهو محال لان الهيئة
الاجتماعية لا بد وان يكون الاثر الصادر عنها لاجزائها فيه اثر والا
كان عدمها ووجودها بمثابة واحدة وان كان الثاني فاما ان يكون
بشركة جزئيها معا او بشركة احدهما فان كان بشركتهما فهو محال
لاستحالة ان يكون للغريزية مدخل في ايجاب الضرر لاجتماع القائلين
بان الغريزية هي حرارة سماوية على ذلك وهذا هو الحق على ما سبق
بيانه واما القائلون بانها الاسطقسية وانها اذا اشتدت كيفيتها صارت
غريبة فيجوزوا ايجابها ضرر الفعل اذا صارت غريبة وسلامته
اذا كانت على كيفيتها الطبيعية وكان ابن رشد اراد بالحرارة الطبيعية
الحرارة الاسطقسية ليصح قوله لا السماوية والا لا يصح ولا ابتناء صحة
قوله على ان الغريزية هي الاسطقسية وامتناع كونها اياها لتباينهما
على ما بيناه فلا يصح ما بني عليه فان قيل اذا كان مآل البحث

الى

الى هذا فلم ما ابطل قوله به وطول وابطل ما لوجوه السبعة قلنا
لما حسبنا انه يريد بالحرارة الطبيعية الحرارة السماوية وكانت الوجوه
المذكورة ظاهرة الورود عليها ولما ظهر بالبحث انه يريد بها الحرارة
الاسطقسية ولم تكن تلك الوجوه واردة عليها ابطلنا ها بهذا الوجه
فاعرفه وان كان بشركة احدهما فذلك الشريك اما الغريزية وهو
اولى بان يكون محالا واما الغريبة فيكون الموجب لضرر الفعل وهو
الغريبة لا الغريزية وثالثها انه لا فائدة في قوله وانفعالا لانها لانها متى
اضرت بالفعل اضرت بالانفعال لا التابع للفعل على ما ذكره المسيحي
اذ المراد انفعال العضو وهو غير تابع لفعله في غيره بل الفعل غيره فيه
ولان هذه الحرارة تضعف جميع القوى فتضر بالانفعالية كما تضر بالفعلية
ورابعها ان قوله من حيث انها مضرة الى قوله حرارة طبيعية كلام بلا
طائل لا يرجع الى حاصل فانه كيف يتصور ان يكون الموجب لضرر الفعل
وحصول آفات البدن ومؤذياته هو الموجب لنضج مادة المرض و
البرء منه ولو جوز هذا لزم ان يكون الشيء موجبا لشيء وان لا يكون
موجبا اياه وبديهة العقل حاكمة بفساده بل الحق في هذا ان الغريبة
تقصد ضرر الفعل وافساد مواد البدن والغريزية تقصد سلامة الفعل
واصلاح مواد البدن وذلك بحسب استيلاء احدهما على الاخر وذلك
لان احدهما يروم ضد ما يرومه الاخر وسنوضح الحق في هذا عند
الكلام في علامات الامزجة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وخامسها
ان قوله ولذلك كان الحق من امرها انها حرارة طبيعية خالطها عفونة

فاشتدت بذلك كيفيتها فاسد لان مخالطة العفونة للحرارة غير متصورة
سلمناه لكن كيفية الغريزيه السماويه باتفاق القائلين بها الاشد باستيلاء
الغريبه ولا ينقص بنقصانها بل تضعف وتنقص بقوة الغريبة وتقوى
وتنتشر بضعف الغريبه وكيف لا وهي تروم افساد البدن والغريزيه
تروم اصلاح البدن واصلاح رطوباته لانها متباينان على ما ستعرفه
قال ابو البركات الحرارة الغريزية هي حرارة مناسبة للحيوة وافعالها تقوى
بقوتها وتضعف بضعفها وتنقص في الشيخ ويزداد في الشاب ولا
تفسد ولا تؤذي البتة والحرارة الغريبة هي حرارة ممرضه موذيه مضره
بالافعال وسا دسها ان قوله فمن حيث ان هذه الحرارة تعم جميع البدن
الى قوله فحد الحمى هو دليل على ان الغريبه هي الغريزيه وقد تمسك في
ذلك بوجهين احدهما انه لما كان الانتشار والانبعاث من القلب الى
جميع البدن انما هو للغريزية ثم كانت هذه الحرارة كذلك حكمنا بان الموضع
الاقرب للحرارة الغريبه هو القلب فكانت هي هي لان الموضوع الاقرب
للغريزيه هو القلب وثانيهما ان حرارة القلب هي التي بها تفعل جميع
الاعضاء افعالها بالضرر الداخل على جميع افعال البدن انما هو بالضروره
من تغير مزاج هذه الحرارة فهذا ما تمسك به وهو في غاية الوهن
والضعف وذلك لانك قد عرفت ان الحرارة الغريبه لا تسمى حمى ما لم
تصل الى القلب ولم تنبعث منه وقد عرفت كيفية نفوذها اليه و
اتصالها به وان الموضوع الاقرب لها الاجزاء الخلطية العفنه النافذه
منها او الروحية المسخنه لا القلب ولان الموضوع الاقرب للحرارة الغريبه

غر

غير الاقرب للغريزيه فلا يلزم من كون حرارة القلب الغريزيه هي التي
بها تفعل جميع الاعضاء افعالها ان يكون الضرر الداخل على جميع افعال البدن
من تغير مزاج هذه الحرارة وسابعها ان حد الحمى غير مانع لدخول سببها
فيه فلو اريد اخراجه لوجب ان يزاد على الحد بالذات اي انها توجب
ما توجبه بالذات ليميز الحمى عن سببها او سببه على ما عرفت واذا
عرفت ذلك فلنرجع الى ما كنا فيه ونقول ان الحمى تنقسم من جهة محلها
الى ثلثة اقسام يوميه وعفنيه ودقيه وذلك لان البدن مركب من
جواهر هي الاعضاء ومن سوائل هي الاخلاط ومن بخارات هي الارواح
فمتى سخن احد هذه الاجسام اولا نسبت الحمى اليه وان سخن الباقي
لان بعضها حاو وبعضها محوي ويستحيل ان يسخن الحاوي دون
المحوي وبالعكس كما ان القدر يستحيل ان يسخن ولم يسخن الماء الكائن
فيها وكذلك الماء يستحيل ان يسخن في القدر ولم يسخن هي وكذلك الطالع
في الهواء وقد تنقسم الحمى من جهات اخر فيقال ان منها ما هي حاده
اي ذات خطر مع قرب المنتهى كالمحرقه ومنها ما هي مزمنه وهي ما لا
يكون قريب المنتهى ومنها ما هي حمى مرض وهي التابعة للسبب كحمى
العفن ومنها ما هي حمى عرض وهي التابعة لمرض كحمى الورم ومنها ليليه
ومنها نهاريه ومنها لازمه ومنها مفترة ومنها سليمه مسعيه ومنها
ذات اعراض رديه ومنها بسيطة ومنها مركبه فان قيل ههنا
سبعه ابحاث احدها ان يقال لم صارت الحرارة المذكورة تتصل هو م
بالقلب بالشرائن قبل اتصالها بالدماغ بالاعصاب لان الاعصاب متصله

بالاعضاء التي حصلت الحرارة المذكورة فيها او مجاوره للاعضاء الخالية منها الحاصله
فيها الحرارة لمجاورة الشرايين للاعضاء الخالية عنها كما تقدم وثانيها لا تسمى الحرارة
عند كونها في محلها الاولى او عند اتصالها بالدماغ بالحمى وثالثها ان اشتراطكم في
الحمى عموم الحرارة لا يصح فان من الحميات ما ليس كذلك كالحمى التي تتعلق بسحق
فيها الباطن دون الظاهر وبالعكس ورابعها انه يلزم مما ذكرتم قلتم ان
الحرارة متى حصلت في احد الاجسام الثلثة الحاملة لها سرت الى الباقي
ان تكون الحميات نوعا واحدا لا انواعا ثلثة على ما قيل ان منها ما هي يومية ومنها
عفنه ومنها دقيه لان حقيقة الجميع حرارة غريبه حصلت في احدها
وسرت الى الباقي واختلافها بعد ذلك بعوارض المبدائيه وخامسها ان كون
حمى العرض هي التابعة للمرض كالورم مثلا فيه نظر لان الورم فيه ثلثة اشياء
احدها العفونه وثانيها الالم وثالثها المجموع فان كان تسميتها حمى العرض لتبعيتها
للعفونه فيلزم ان يسمى حمى المرض حمى عرض وان كان تبعيتها للالم
فيجب ان يعد بعض حميات الورم مثل التابعة لوجع ورم الاربية في
نحوها حمى عرض وليس الامر كذلك وان كان لتبعيتها للمجموع اي للورم من
حيث هو ورم فيوجد بوجوده ويعدم بعدمه فيلزم ان يسمى حمى المرض
حمى عرض لانها تابعة للعفونه بمعنى انها توجد بوجودها وتعدم بعدمها
وسادسها انه كيف يتصور ان يحدث الحمى اليومية من غير عفونه فان من
المعلوم ان الحمى لا يحدث ما لم يعفن الاخلاط وسابعها ان قولهم الحرارة
الغريبه الموجبة للحمى ان تعلقت بالروح اولا ثم بواسطه تعلقها بها سرت الى
الاخلاط والاعضاء كانت حمى يوم وان تعلقت بالعضو اولا ثم بالخلط والروح
كانت

كانت حمى دق وان تعلقت بالخلط اولا ثم بالعضو ثم بالخلط والروح كانت
حمى عفن يخل بانحصار الحميات في ثلثة لان الحرارة لو تعلقت بالروح
والخلط والعضو دفعه واحدة لم تكن هذه الحمى واحدة من الثلثة اذ لا يصدق
واحدة من الثلث عليها لانه لا يصدق ان الحرارة تعلقت باحد هذه الثلثة
اولا ثم بواسطة تعلقها به سرت الى الاخريين قلنا الجواب عن الاول
ان الحرارة المذكورة انما تتصل بالقلب قبل اتصالها بالدماغ لان القلب
احر وايبس من الدماغ على ما عرفت في امزجة الاعضاء فيكون اقبل
للحرارة من الدماغ واشد استعدادا لها فلذلك صار قبوله لها قبل قبول الدماغ
لها ولذلك صار اختلاط العقل والصداع في الحميات لا يحدث الا بعد
انتشار الحرارة في البدن كله اي بعد وصولها الى القلب ثم منه الى بقية الاعضا
وعن الثاني ان الاطباء اصطلحوا فيما بينهم على ان الحرارة الغريبه لا تسمى بالحمى
الا اذا وصلت الى القلب ثم منه الى بقية الاعضاء واذا اصطلحوا على هذا
فليس لاحد ان ينازعهم فيه ويقول لم ما سموا الحرارة قبل وصولها اليه حمى
وعن الثالث ان الحميات المذكورة فيها موانع وعوائق من عموم الحراره
جملة البدن وقولنا في الحد الى جميع البدن اي بشرط عدم المانع كما اذا قلنا
الماء جسم كذا وكذا بارد رطب اي بشرط عدم المانع وعن الرابع ما اشار
اليه الفاضل جالينوس في اول كتاب الحميات وهو انه فرق بين ما استحال
وبين ما هو اخذ في الاستحاله فان الاول اذا برد برد ما يجاوره لانه علة
لسخونته وان الحرارة له ملكة واذا برد الثاني لم يبرد الاول بالتمام فعندما
يستحيل الشيء بالكمال ويصير الحرارة ملكة له تنسب الحمى اليه لا الى ما هو اخذ

في الاستحالة والتغير ولم تصر الحرارة ملكة وعبر الشيخ عن هذا بهذه العبارة
وهي ان المشتعل بالحرارة الغريبة اشتعالا اوليا الذي اذا طفي هو برد ما يجاوره
واذا برد ما يجاوره لم يجب ان يطفى هو بل يمكن ان يبقى وان يعود فيسخن
ما يجاوره يكون احد هذه الاقسام الثلثة وفي كل من العبارتين دقيقة خلت
عنها الاخرى على ما يظهر بالتامل فلذلك ذكرناهما وعن الخامس ان الاطباء
اصطلحوا فيما بينهم على ان ما كان من الحميات تابعا لنفس المرض مثل عفونة
الاخلاط فيسمى حمى مرض وما كان تابعا للورم مثل الورم فانه يسمى حمى عرض
قوله الحرارة اما ان يكون كذا وكذا او للمجموع قلنا للمجموع بمعنى انها توجد بوجوده
وتعدم بعدمه قوله وكذلك حمى المرض قلنا انهما وان تشابها في ذلك لكنهما تباينا
في السبب فان سبب المرضي ليس بمرض وسبب العرضي مرض والسبح
لكن لا اشتغال بمثل هذه المناقشات مما لا يجدي في علم الطب شيئا ويجعل
الطبيب متخطيا من صناعته الى مباحث ربما شغلته عن صناعته فلنجر على
ما اعتيد من ذلك ونقول لكن حميات الاورام والسدد حميات العرض
وان السبب الذي يحدث اولا الورم ثم تحدث بعده الحمى فمن حيث
هو بعده فهو كالتابع له ثم لا نزيد على هذا ولا للسدد ان يقال غير هذا وعن
السادس ان الروح متولدة عن لطيف الدم وبخاريته على ما عرفت ولا شك
ان ذلك اسخن مما بقي من الدم واقبله للحرارة فاذا سخن هذا الجوهر بسبب من
الاسباب المسخنة كفت سخونته في ايجاب الحمى من غير حاجة الى العفونة ثم نقول
لهذا المعترض قد تتولد الحمى من غير عفونة مثل الحمى الغليانية فان الحمى الغليانية
اذا كانت مع ضعف حرارتها بالنسبة الى حرارة الروح تولد الحمى فبالاولى

ان يكون

ان يكون الروح كذلك وايضا نقول له حمى الدق كيف خلت من العفونة فالحاصل
ان كيفية الحمى على نوعين منها ما هي خالية من العفونة ساذجة مثل حمى يوم
وحمى سونوخس وحمى الدق ومنها ما هي مقارنة للمادة مثل حمى العفن الكائنة
من عفونة المواد الاربعة التي هي الدم والبلغم والصفراء والسوداء وعن
السابع انا لا نسلم ان هذه الحمى لا يكون واحدة من الثلث قوله اذ لا يصدق
حد واحدة منها عليها لانه لا يصدق ان الحرارة تعلقت باحدى هذه الثلثة
اولا ثم بواسطة تعلقها به سرت الى الاخرين قلنا لا نسلم فان في هذه
الصورة يكون لكل واحد من الروح والخلط والعضو ثلث حرارات
احديها ذاتية وهي التي تعلقت به اولا والباقيتان عرضيتان حصلتا
فيه من سريان حرارة الاخرين اليه وعلى هذا يصدق على هذه الحمى انها
حمى يوم لانها حرارة تشبثت بالروح اولا ثم بهذه الواسطة سرت بالعرض
الى الاخرين وان كان فيهما حرارة ذاتية ايضا اذ لا تنافي بين اجتماع حرارتين
في شيء احديهما بالذات والاخرى بالعرض وكذا يصدق حمى
الدق والعفن عليها فتكون هذه الحمى مركبة من الثلث لا انها تكون قسما
خارجا عن الثلث فقد صح الحصر وهو المراد واذا عرفت ذلك فاعلم
ان لنا نظرا في حصر الاطباء الحميات في ثلثة اقسام يومية وعفنية
ودقية وذلك لان حمى سونوخس وهي الحمى الدموية اللازمة الحادثة عن
سخونة الدم وغليانه بلا عفونة تحدث فهي خارجة عن الاقسام الثلثة
اللهم الا ان يقال مرادهم بالعفنية ما يحدث عن عفونة الاخلاط بل
ما يحدث عن حرارتها وانما سمي الجميع عفنية لان ما عدا سونوخس كذلك

وما ظنه جالينوس من انها من قبيل حمى يوم فهو ظن فاسد بدليل ما سنوضحه
اما انها ليست من حمى يوم فمن وجوه اربعة احدها ان الحرارة في حمى يوم متعلقة
بالارواح وفي هذه متعلقة بالدم وثانيها ان حمى يوم في الاكثر تقلع في يوم واحد
ولذلك سميت بهذا الاسم واما سونوخس فانها تمتد في الاكثر الى سبعة ايام
وثالثها ان حمى يوم تقلع في الاكثر بلا استفراغ محسوس واما سونوخس
فانها دائما تحتاج الى استفراغ ثم الى تبديل مزاج ورابعها ان حمى يوم لا يوجد
فيها اختلاف في النبض يعتد به ولا تغير البدن في ملمسه عن الحالة الطبيعية
تغيرا معتدا به واما في سونوخس فان هذه الامور ظاهرة فيها واما انها
ليست حمى عفن فلخلوها عن العفونة واما انها ليست حمى دق فلثمانية
وجوه احدها انها ليست متعلقة بالاعضاء بل بالاخلاط وثانيها ان سونوخس
لا تقوى بعد تناول الطعام بخلاف حمى الدق وثالثها ان سونوخس تحتاج
في معالجتها الى فصد ثم الى استفراغ ثم الى تبديل المزاج بخلاف حمى الدق فانها لا
تحتاج في معالجتها الى تبديل المزاج ورابعها ان الحرارة في سونوخس تكون حادة الا
نارية وفي حمى الدق هادية ساكنة وخامسها ان السحنة في سونوخس تكون
ممتلية منتفخة وفي حمى الدق منحرطة خفيفة وسادسها ان النبض في سونوخس
يكون لينا شاهقا قويا وفي حمى الدق صلبا دقيقا وسابعها ان البول في سونوخس
يكون قانيا وربما كان ناصعا كدرا وفي حمى الدق يكون صافيا وربما كان دهنيا
زيتيا وثامنها ان سونوخس تقلع في الاكثر في السابع وقلما تمتد الى الرابع عشر
واما هذه فتمتد الى اكثر من ذلك بشيء كثير فثبت بهذه الوجوه انها خارجة
عن الاقسام المذكورة وحينئذ لا ينحصر اجناس الحمى فيما ذكروه في الاقسام الثلثة
فالواجب

فالواجب في حصر الحميات ان يقال الحمى لا تخلو اما ان تكون متعلقة بالاعضاء
اولا اولا فان كانت متعلقة بها فهي حمى الدق وان لم تكن متعلقة بالاعضا
فلا تخلو اما ان يكون معها عفن او لا يكون فان كان فهو حمى عفن وان
لم يكن معها عفن فلا تخلو اما ان تكون متعلقة بما هي ذات قوام اولا
تكون فان كان الاول فهو سونوخس وان كان الثاني فهو حمى يوم او
يقال من جهة جالينوس الحرارة الغريبة ان تعلقت اولا بالاعضاء
فهي حمى دق وان لم تتعلق بها فاما ان تتعلق بخلط عفن اولا والاول
هو حمى عفن والثاني هو حمى يوم فيكون سونوخس من قبيل حمى يوم بهذا
الوجه واعلم ان حمى الدق قلما تكون ابتداء لانه من البعيد ان تتعلق
الحرارة باصلب ما في البدن مع سلامة الجسمين الاخرين اللذين هما
الروح والخلط لكنها متى حصلت فقلما تقلع ولذلك اليونانيون يسمون هذه
الحمى اقطيقوس اي الثابتة وذلك لتشبثها وتعلقها بما يعسر تحليلها منه
واما الارواح فهي الطف الثلثة فلذلك صارت تقبل بسرعة وتترك بسرعة
واما الاخلاط فحالها متوسط بين ذلك فلا تقبل قبول الارواح ولا بطيء
القبول كالاعضاء ولا هي سريعة الترك كالارواح ولا بطيئة الترك كالاعضا
الفصل الثاني في حمى يوم انما قدمنا الكلام فيها على ما عداها
من اصناف الحميات لوجهين احدها انها اكثر حدوثا وتركا من غيرها
وذلك للطافة مادتها وثانيها ان محلها اشرف من محل غيرها واذا عرفت
هذا فنقول حمى يوم حرارة غريبة تحدث في البدن بواسطة حدوثها
في ارواحه مضرة بافعاله ضررا اوليا وهذه الحمى تسمى باليونانية ايضا

مقيماذوس اشتقاقا من حيوان تولد وتعيش وتلد وتموت في يوم واحد
لكن يجب ان تعلم ان هذه التسمية انما بحسب الاكثر وغالب الامر والا فهي
تمتد الى سبعة ايام وقد ذكر الشيخ في الرابع من القانون عندما تكلم في
التخمية منها الى خمسة عشر يوما ومنه يظهر ان البعيد ان تبقى الحرارة
متعلقة بالارواح هذه المدة من غير ان تتعلق بالاخلاط او الاعضاء وهذه
الحمى تنقسم الى ثلثة اقسام كانقسام الارواح حمى طبيعيه وحيوانيه و
نفسانيه وتعرف تعلقها باحد الارواح المذكورة بما يتقدمها من الاسباب
فانه ان كان قد تقدمها تخمة او سوء استمراء فهي حمى يوم طبيعيه وان
كان قد تقدمها غضب او هم او غيرهما من الامور النفسانيه فهي حمى يوم
حيوانيه وان كان قد تقدمها فكر او ادامة سهر فهي حمى يوم نفسانيه
واسباب هذه الحمى اما من داخل واما من خارج والداخلة اما تخمة
او ورم والتخمة اما الى الحموضة او الى الدخانية فان كانت الى الحموضة
اوجبت هذه الحمى بما تحدثه من السدد في منافس الروح فيمنع الابخرة من
التحلل والهواء البارد من النفوذ الى داخل البدن وان كانت الدخانية
اوجبتها بما تحدثه من الابخرة الحادة المرتفعة عن المادة المستحيلة والحرارة
الحادثة عنها ايضا والورم تحدث هذه الحمى من وجهين احدهما من جهة
ايلامه والثاني من جهة ما يتادى منه الى القلب من الحرارة الغريبة
الحادثة من بخاره الغليظ الكدر العفن اذ الحرارة تستحيل ان تعدى
بذاتها فمتى كان المتعدي من مستوقد الحرارة الى القلب بواسطة
بخاره سخونة بلا عفونة كان الحادث عنه حمى يوم ومتى كان المتعدي
منه

منه الى القلب سخونة مع عفونة كان الحادث عن ذلك حمى عفن والخارجة (22)
اما حركة مفرطة بدنيه كالتعب المفرط او نفسانيه كالغضب المفرط
فان مثل هذه الحركات متى افرطت سخنت البدن عاما سيما
الروح لانها قابلة لذلك واما استمرار الفكر فيما يرد على البدن واما
استعمال ادوية مسخنة فانها تسخن البدن ثم تسخن الروح
او استحمام بمياه قابضة كالشبية والزاجية فتسد المسام وتحبس
الابخرة او مسخنة كالكبريتية والزفتية والكبريتية او طول مقام في
هواء حار كالحمام او الشمس او استعمال سكون مفرط بعد اعتياد
حركات تتحلل بها ابخرة حارة حادة وعلامة هذه الحمى المشتركة
فهي ان الحدث فيها نافض واقشعريرة وان تنفصل بعرق سابغ هادئ
الجريان وتكون اعراضها مثل العطش والقلق والسهر ضعيفة
وان لا تكون الحرارة فيها حارة لذاعة بل تكون هادئة كحرارة الصبيان
وان لا يعرض في النبض اختلاف يعتد به وتكون حركة الانبساط منه
اسرع من حركة الانقباض لان الحاجة في هذه الحمى الى جذب الهواء
البارد اشد من الحاجة الى دفع البخار الدخاني والاظهر في القارورة
صبغ محسوس الا في الغضبية ولا ثفل محسوس الا في التخمية ولا وجع
في المفاصل والاطراف الا في التعبية واما علامة كل واحد من اصنافها
فيما تقدمها من الاسباب واعلم ان حمى اليوم قد تنتقل الى حمى العفن
وعلامته اشتداد اخذها وحصول نافض قوي في بعض اوقاتها
وان يصير انقباض الشرايين اسرع من انبساطها وان تشتد الاعراض

المذكورة ومما قيل ان يفرق بينهما ان يدخل العليل الحمام فان كان يستلذ بصب
الماء الحار على بدنه ويعرق منه عرقا معتدلا فهي حمى يوم وان كان لا يحصل
له شيء من ذلك بل يقشعر من الماء ويشمئز جلده منه او حصل له نافض قوي
فهي حمى عفن وقد ينتقل الى حمى الدق وعلامة ذلك استمرار الحمى من غير نافض
ولا قشعريرة وظهور صلابة في النبض وقوة الحمى بعد استعمال الغذاء
واخذ السحنة في الانحطاط والانهزال وربما ظهر في البول دسومة

الفصل الثالث في كلي في حمى العفن حمى العفن حرارة غريبة
تحدث للبدن بواسطة حدوثها في اخلاط مضر بافعاله ضررا اوليا وهي
تنقسم الى حمى مرض وحمى عرض وحمى المرض تنقسم الى مفترة ولازمة والمفترة
تنقسم الى ثلثة اقسام صفراوية وسوداوية وبلغمية واللازمة تنقسم الى اربعة
اقسام دموية وصفراوية وسوداوية وبلغمية والدموية تنقسم الى قسمين عفنية
وهي المطبقة وغليانية وهي سونوخس والمطبقة تنقسم الى متزيدة ومنتقصة
ومتساوية والصفراوية الى غب دايم ومحرقة وحمى العرض هي التابعة
لورم بعض الاعضاء كورم الكلية والكبد وغيرهما من الاعضاء فيقال حمى
كلوية وحمى كبدية اذا عرفت هذا فنقول اشد الابدان استعدادا للحميات
العفونية الابدان الحارة الرطبة وذلك لان العفونة فساد يعرض للابدان
الرطبة عند غليانها وثورانها فلا بد لها من حرارة فاعلة ومادة قابلة تقبل الاذابة
والثوران والاستحالة وهي الرطوبة لا اليبوسة فانها كيفية تجفف اجزاء الشيء
وتضمه وتمنع انتشاره ولا البرد ايضا فانه يجمد ويمنع من الغليان ولا
شك انه متى امتنع حصول العفونة امتنع استعداد حمى العفن فلذلك قلنا
ان

ان اشد الابدان استعدادا للحميات العفنية هي التي الغالب عليها من الكيفيات
الحرارة والرطوبة ويدل على صحة ذلك ما نشاهده في الخارج من حال الطبخ فانه
لا بد له من طابخ وهو الحرارة وقابل وهو الرطوبة ولو لم يكن هناك رطوبة لم يكن
هناك طبخ بل قلي او غير ذلك وايضا فان الازبال متى اجتمعت وتراكم بعضها
على بعض وكانت رطبة فانها تعفن ثم تشتعل وتصير رمادا اما متى كانت
خالية من الرطوبة فانها لا تعفن البتة فضلا عن ان تحترق فلا يظن ظان
ان الصفراء والسوداء يابسان فلا يقبلان العفونة لان حكمنا عليهما باليبوسة
انما هو بالقوة لا بالفعل لانهما رطبان سيالان بالفعل وكيف لا وهما خلطان
والاخلاط اجسام سيالة على ما عرفت في حد الخلط واسباب هذه اما
انسداد المسام بما ذكرنا فيمنع الفضلات البخارية من التحلل والخروج ويشتعل
في البدن ويفعل في رطوباته الغريبة الغليظة التي لم يمكنها ان تتحلل بالتحلل المذكور
الفعل المشار اليه واما غلظ الاخلاط وامتناعها من التحلل والخروج عن
البدن فيجتمع بعضها على بعض وتعمل فيها الحرارة الغريبة وتعفن واما لزوجة
المادة فتفعل ذلك الفعل بعينه فهذه اسباب العفونة القريبة واما البعيدة فاما هواء
مبرد مكثف واما استحمام بمياه شبية او زاجية واما استعمال اغذية غليظة
لزجة رطبة استعمالا مفرطا وترك استفراغ معتاد مثل فصد واستعمال
دواء مسهل او رياضة او غير ذلك واستكثار من فواكه مرطبة قابلة للعفن
واما علامة حمى العفن فاعلم اولا ان الحمى المطلقة لها عرض عام ولكل واحد
من انواعها عرض خاص اما العام فالصداع والعطش واما الخاص اما الحمى
يوم فقد ذكرناه واما الحمى العفن فقد لخصناه في عشرة اوجه احدها ان حركة

انقباض الشريان فيها اسرع من حركة انبساطه لان الحاجة فيها جميعًا الى دفع
البخار الدخاني اشد منه الى جذب الهواء لانها كيف كانت لا بد وان يكون فيها
عفونه وهذا الدليل الخاص بحمى العفن على ما ذكره الفاضل جالينوس في المقاله
الاولى من الحميات وثانيها ان اكثر حدوثها عن اسباب سابقه وان كانت عن
ماديه يكون بالعرض لانها متى حصلت ولم تولد في البدن مواد مستعدة في
البدن لم تغير بخلاف حمى يوم فان اكثر حدوثها عن اسباب ماديه وبخلاف حمى
الدق ايضا فانها لا يكون الا عن الاسباب السابقه الا بالعرض وهو كما قلنا في
ايجاب الاسباب البادية لحمى العفن فانها متى حصلت ووافقت الاعضاء مستعده
لتشبث الحرارة بها احدثت حمى الدق والافلا وثالثها ظهور امتلاء في البدن
وانتفاخ في السحنه وتهيج في الوجه لانها ماديه ومادتها غليظه بخلاف
حمى يوم فانها لا يحصل فيها شي من ذلك للطافه مادتها وحمى الدق يكون السحنه
فيها اخذه في الانحراط والذبول ورابعها حصول النافض فيها والقشعريرة
هذا اذا كانت مادتها خارجة العروق وان كانت مادتها داخله العروق
كان النبض ممتليا والاعراض شديدة بخلاف حمى يوم لانها ليس فيها عفن
ولا حمى الدق لخلوها عن المادة وخامسها ان انفصال حميات العفن لا
يكون الا في ادوار متعددة وقلما ينقضي في دور واحد ومتى حصلت كانت
بادوار والدور هو عبارة عن مجموع زمان النوبه وزمان الترك بخلاف
حمى يوم فانها لا يتجاوز في الاكثر عن دور واحد واما حمى الدق فليس فيها دور
البته بل هي دايمة مستمرة اخذه على نمط واحد الا عند استعمال الغذاء فانها
تشتد وسنذكر العله في هذا وسادسها ان الحرارة في حمى العفن ثايره

قويه

قويه لذاعة هذا اذا كانت مادتها عن غير بلغم واما اذا كانت بلغما فان ذلك لا يظهر
فيها في اول وهلة بل اذا بقيت يد الحاس على سحنه المحموم زمانا طويلا حتى ينفتح
المسام من لزوجة البلغم وغلظه وتخرج الحراره بخلاف حمى يوم فان الحرارة
فيها هاديه لذيذه كحراره الصبيان وفي حمى الدق لا يكون ذلك الا عند استعمال الغذا
وسابعها ان البول في ابتداء حميات العفن يكون فجا نيا واما في حميات اليوم فانه
يكون نضيجا كبول الاصحاء وفي حميات الدق لا يكون كذلك لانه ليس هناك مادة
موجبه للفجاجة وثامنها ان حميات العفن لا بد في معالجتها والاستفراغ مرارا
لا مرة واحدة ثم تبديل المزاج بخلاف حمى يوم فانه يكفي في معالجتها تبديل المزاج
فقط وكذلك في الدق وتاسعها ان حميات العفن لا يكون في ابتدائها عرق سابغ الا
نادرًا بخلاف حمى يوم فانه يحصل ذلك فيها مرارا واما حمى الدق فلا يحصل فيها عرق
البته اللهم الا ان يكون معها حمى عفن وعاشرها ان الابدان لا تنقى في انحطاط
حميات العفن نقاء تاما كما في انحطاط حمى يوم بل ربما عاودت معاودة يسيرة
وذلك لغلظ مادتها ولطافة حمى يوم وحمى الدق وان لم ينق البدن منها ايضا عند
ذلك نقاء تاما لان الحرارة فيها متعلقه بجسم صلب غير ان معاودتها
لا يظهر للحس فبهذه الامور يفرق بين حمى العفن وبين القسمين الباقيين من
الحميات الفصـــــل الرابع في الحمى الدموية قد علمت فيما تقدم ان
الدم اخص الاخلاط بالطبيعه وذلك لانه مناسب للحيوة بمزاجه ولانه
الغاذي بالحقيقه او معظم الغاذي على اختلاف المذهبين وهو الزايد في
الاقطار زمان النمو ومع مشاركه يسيرة من الغير غير انه لا يكون كذلك الا
بشرطين احدهما ان يكون معتدلا في مقداره والثاني ان يكون صالحا في كيفيه

فان خرج عنها تخلت الطبيعة عن تدبيره وعند ذلك يستولي عليه الحرارة
فتغليه او تعفنه وتوجب الحمى فمتى خرج عن تلك الصورة المعتدلة في الكم و
الكيف حصل له حالتان احديها الغليان والثانية العفن غير ان الاول لا يعمل
في لطيفه ورقيقه والثاني في غليظه وكدره فمتى حصلت له الاولى سميت
الحمى الحادثة عنه غليانية وهي المعروفة بسونوخس ومتى حصلت له الثانية
سميت الحمى الحادثة عنه عفنية وهي المعروفة بالمطبقة ولذلك صار سونوخس
اقصر مدة واشد اعراضا من المطبقة ثم اختلف الاطباء فيما بينهم في الدم
عند عفونته هل يبقى صورته الدموية او ينتقل الى خلط آخر فذهب عامه
الفاضل جالينوس الى انه متى عفن صار صفراء وقال في المقالة الثانية من
كتاب الحميات ومن اجل ما بقي علينا ان ننظر فيه هو انه هل يكون من
الدم اذا عفن صنف من الحمى كما يكون اصناف منها من المرتين والبلغم فاني
قد قلت ان الدم اذا سخن فقط من غير ان يعفن فيكون منه الحمى المعروفة
بحمى يوم ومراده ههنا بهذه الحمى الغليانية وهي سونوخس وقد عرفت
فساد هذا القول وعرفت انها خارجة عن حمى يوم اللهم الا بالوجه
الذي ذكرناه نصره لجالينوس قال وقد ينبغي ان نبحث الآن عن الصنف
من الحمى الذي يكون من عفونته فانه لا بد من ان يكون الدم قد ناله العفونة
ولعلنا ان نعلم اي صنف من الحمى يكون من الدم اذا عفن ثم قال ويشبه
ان يكون قد يعفن الدم ويكون الحمى المتولدة منه اسكن واقل عاديه من
الحميات التي يكون من سائر الاخلاط اي من المرتين ويكون نوائبها على قياس
ادوار الغب فانا نرى الامر يكون في اصحاب ذات الجنب اذا كان

الشي

الشيء الذي ينفثونه احمر والظاهر ان هذا هو الدليل الذي تمسك به في
ان الدم اذا عفن صار صفراء فكانه يقول ان الدم عندما يولد ذات الجنب يكون
فيه عفن ثم نراه ينوب كنوائب الحميات الصفراوية وقال في اخر هذه المقالة
واسرع الاخلاط واقربها من ان ينقلب صفراء اذا عفن الدم وعلى الجملة
فقد صرح في عدة مواضع من هذه المقالة بان الدم اذا عفن صار صفراء
وقد ذهب الى هذا من المتاخرين ابن رشد حيث تكلم في الحميات في كتابه
المسمى بالكليات فانه قال هناك ونوبة هذه الحمى اي الدموية شبيهة بنوبة
الصفراء اعني الغب وانما كان كذلك لان الدم اذا عفن مال ضرورة الى
طبيعة الصفراء ولذلك ليس تخالف هذه الحمى حمى الصفراء التي في داخل العروق
الا بالاقل والاكثر فانه كما قلت ليس يكون في البدن حمى صفراوية محضة
بل متى حدثت مثل هذه الحمى فليس ضرورة لان الصفراء لا يجب الى النضج
الا من جهة مخالطتها الدم وفي هذا الكلام نظر من وجهين احدهما قوله
ان الدم اذا عفن مال ضرورة الى طبيعة الصفراء وسنانبين بيان بطلانه و
ثانيهما في قوله ان الصفراء لا يجب الى النضج الا من مخالطتها الدم لان هذا
انما كان يصح لو كانت الصفراء عديمة الرطوبة التي بها تقبل النضج وليس الامر
كذلك بل فيها رطوبة في قوامها ومزاجها وكيف لا وهي رطوبة سيالة وانما حكمنا
عليها باليبوسة بالاضافة الى الدم والبلغم والا فهي رطبة فلو لم يكن كذلك لما قبلت
العفونة وذهب الاوحد ابقراط الى انه اذا عفن لم يخرج عن كونه دما وبه
قال الشيخ وهو الحق واما ما ذكره جالينوس ففيه نظر من وجوه اربعة
احدها ما ذكره الشيخ في الكتاب الرابع من القانون حيث تكلم في الحميات

العفنه وهو ان صيرورة الدم كذلك لا تخلو اما ان يكون في حال العفن او بعد
العفن فان كان الاول فهو باطل لان العفن استحاله وهي حركه محتاجة
الى زمان ان تصير صفراء او سوداء في زمان الاستحاله بل لا يكون كذلك الا بعد ويستحيل ان صح
بعد الاستحاله فبقي ان يكون صيرورته الى ذلك بعد العفن لكن ذلك باطل
فانه اذا عفن وصار لطيفه صفراء وكثيفه سوداء لا يلزم ان يكونا عفنين
فانه قد يصير من العفن ما ليس بعفن كما يتولد من العفونات حيوانات
صحيحة البدن لا عفونه فيها ولو كان كونه من العفن يوجب ان يكون عفنا
لكان رماد الكثيف عفنا ايضا ولكان هناك حميات صفراوية وسوداوية
فلا يكون انتسابه الى الصفراء اولى من السوداء ولا يكون عفن الدم انتسابه الى صح
موجبا لصيرورته الى الصفراء اولى من السوداء وثانيها ان الدم لو كان
عند عفونته يصير صفراء لكان نوابها واشتد اشتدادها والوجود
بخلافه فانا نرى المطبقه مستمرة في نوابها ليس فيها تنقص ولا اشتداد
ولا فترة ولا نوبه وما ذكره من امر ذات الجنب فقد ذكرنا انها لا يمكن
ان يكون الا من مادة لطيفه تنفذ في الغشاء وتورمه كالصفراء وما
استدل به من حمرة النفث على ان المادة دموية فليس بشيء لان النفث
الخارج من الصفراء يكون لونه احمر وثالثها لو صار الدم عند عفنه صفراء
لكانت اعراضه اعراضها مثل مرارة الفم وحدة القاروره ورقتها واصفرار
اللون وغيرها من اعراض الصفراء والوجود بخلافه فانا نرى الفم في المطبقة
حلوا ولون البدن احمر والقاروره قانية اللون كدرة القوام وغير ذلك
من اعراض الدم ورابعها انه لو صار صفراء لكنا نعالج من به الحمى الدموية

بالمبردات

بالمبردات المرطبات والوجود بخلافه فانا لا نعالجها الا بالمبردات
المجففات والرادعات المطفيات لغليان الدم وحدته فالدم اذا عفن
لم يخرج عن كونه دما كالبلغم اذا عفن لم يخرج عن كونه بلغما وبالجمله حكمه
حكم سائر الاخلاط في بقائها على حقيقتها عند العفونه ونعود الى غرضنا
ونقول المطبقه تنقسم الى ثلثة اقسام متساويه ومتزيده ومتنقصه
قال الاطباء والعلة في هذا ان المتعفن من الدم لا يخلو اما ان يساوي المتحلل
او يزيد عليه او ينقص منه فان ساواه كانت المتساوية وان زاد عليه
كانت المتزيده وان نقص عنه كانت المتنقصه قالوا والعله في هذا من
وجوه ثلثه احدها مقدار الدم فانه متى كان كثيرا وكان قابلا للعفن فاذا
عفن جزء منه سرت العفونه الى جميع اجزائه وكان المتعفن اكثر من
المتحلل وكانت متزيده ومتى كان قليل المقدار ولم يكن قابلا للعفن كان
المتحلل اكثر من المتعفن وكانت متنقصة وان كان متوسطا في
المقدار والقبول كانت متساوية وثانيها بنية البدن فانها متى كانت
ملززه كان المتعفن اكثر من المتحلل وكانت متزيدة ومتى كانت متخلخلة
كان المتحلل اكثر من المتعفن وكانت متنقصه ومتى كانت متوسطه
بين ذلك كانت متوسطة وثالثها القوة المدبرة للبدن فانها متى كانت
قوية متوفرة بادرت الى تحليل المتعفن وذبت عن غير المتعفن وكانت
متنقصة ومتى كانت ضعيفة كان حالها بالعكس من ذلك وكانت متزيده
ومتى كان حالها متوسطا بين ذلك كانت متوسطة ويمكن ان يقال العله
فيه هي ان العفن لما احتاج الى فاعل وقابل فان كان الفاعل في فعله مساويا

للقابل في قبوله كان المتعفن مساويًا للمتحلل وكانت الحمى الحاصلة منه متساويه
ومتى كان الفاعل في فعله اقوى من القابل في قبوله كان المتحلل اكثر من المتعفن
وكانت الحمى الحاصله منه متنقصة ومتى كان الفاعل في فعله انقص من القابل
في قبوله كانت الحمى الحاصله متزيده وهذه قد تنتقل الى السرسام وذلك عند
ما تكون المادة قد استفادت حدة قويه والطبيعه غير مجيبه ودماغ
العليل ضعيف اما في الاصل واما العارض وقد تنتقل الى الحمى المحرقه
وذلك عند ما تكون حادة ايضا وقد مالت الى جهة القلب او الى المعدة
او الى الكبد وقد تنتقل الى الجدري وذلك عند ما لا تكون العليل قد جدر فحركت
هذه الحمى مادته بسبب المناسبة او لانه جدر لكن لم تندفع مادته اندفاعا
جيدًا بل بقي منها شي في البدن فجاءت هذه الحمى وزادت فيها وحركتها
وقد تنتقل الى الحصبه وذلك عند ما تندفع لطيف الدم الى ظاهر البدن
ولذلك كان اكثر حدوثها في الغلمانيه واما علامة هذه الحمى فلزوم الحرارة
من غير نافض ولا قشعريره وذلك لان المادة منحصرة في العروق غير
مارة باعضاء حساسة الا عند اندفاع المادة بالبحران فان الطبيعه في
مثل هذا الوقت تدفع مادة هذه الحمى الى خارج العروق وحينئذ يحصل
النافض والقشعريره وحمرة اللون وانتفاخ الاوداج وحلاوة الفم و
احتكاك في مخارج الدم لاعتياد الطبيعه بدفع المادة الدموية فيها وعظم
النفس وتواتره لشدة الحاجة واختلافه لشدة المقاومة التي بين الطبيعه
والمرض ويكون مع ذلك غير منتظم وضيق النفس لمزاحمة المادة لالات
النفس وفانه القارورة وكدورتها وما يدل على ذلك التدبير المتقدم والسن

والوقت

الجدري م

والوقت الحاضر وعلامة انتقالها الى السرسام تشوش افعال الدماغ و
بياض البول وصفاوه وبياض البراز ايضا لارتفاع الصابغ الى جهة الدماغ
وقوة الحرارة في الاعالي وربما احتبس البراز لانصراف القوة الحساسه الى
جهة مبدائها وعلامة انتقالها الى المحرقه قوة الحرارة والتهابها في نواحي
القلب والكبد والمعدة فوق ما يقتضي طبعها وعادتها وعلامة انتقالها
الى الجدري ظهور وجع في الظهر واحتكاك في الانف وفزع في النوم ونخس
شديد وقوة الحمى واشتعالها في الباطن وضيق النفس وتمطٍ وتثاوب وبحة
الصوت وثقل في الراس مع صداع قوي ووجع في الحلق والصدر
وارتعاش في الاطراف وعلامة انتقالها الى الحصبه قريبه من علامة ظهور
الجدري لكن الاشتعال ههنا في الباطن اقوى وكذا الحرارة والعطش ايضا والثقل
ووجع الظهر اقل لان المادة ههنا لطيفة تطلب الاعالي الفصل
الخامس في الحمى الصفراوية وهي المسماة باليونانية طيبوطاوس المادة الصفراويه
تارة تكون منتشرة في البدن وتارة تكون في عضو واحد وعلى التقديرين تارة
تكون عفنه وتارة تكون خاليه من العفونة فالمنتشرة الخاليه من العفونة
تحدث منها اليرقان والعفنه تحدث منها الحمى الصفراويه والمختصة الخاليه
من العفن تحدث عنها داء الثعلب والعفنه تحدث عنها الحمرة ثم الحمى
الصفراوية تنقسم الى دائمة وذلك عند ما تكون مادتها داخل العروق والى
دايره وذلك عند ما تكون مادتها خارج العروق وهو ان يعفن في بعض
فرج الاعضاء والى محرقه وذلك عند مادة الدايم قريبه من القلب والكبد
والمعدة وسنتكلم فيها والدائمة والدايرة تنقسمان الى خالصة وهي ما تكون مادتها

صفراوية محضة لا يشوبها بلغم والى غير خالصة وهي ان يخالطها بلغم ونوبة النائبة
الخالصة من ست ساعات الى اثنتي عشرة ساعة بمعنى انها لا تتاخر في الاخذ
عن اثنتي عشرة ساعة وغير الخالصة منها تتاخر عن هذا الوقت ثم هذا
تختلف باختلاف البلغم في كميته وكيفيته والدائمة الخالصة زمان اشتدادها
كزمان نوبة النائبة الخالصة وسكونها كزمان تركها فان الغب الدائمة ليس
لها نوائب وفترات بل اشتداد وتنقص وهذا القدر لها صورة الفترات
والنوائب وسنذكر العلة في دوام هذه الحمى وعلامة الحمى الصفراوية مطلقا
صفرة اللون ومرارة الفم وشدة اللهيب والعطش والصداع وتخس في البدن
شبيه بغرز الابر وذلك لحدة المادة وقشعريرة ونافض وذلك للذع المادة
للاعضاء الحساسة المادة بها وهروب الحرارة الغريزية الى باطن البدن
خوفا من ذلك غير ان هذا يكون في مبادى هذه الحمى اقوى مما هو بعد
ذلك وذلك لان المادة في مباديها تكون فجة حادة رقيقة القوام سريعة
الجريان فتكون شديدة النكاية للبدن ثم بعد ذلك وهو عند اخذها في
النضج تنكسر حدتها وتعتدل صورتها وقوامها فيقل لذعها للاعضاء ونكايتها
لها واعلم ان حمى الربع بعكس ذلك ولذلك صار قوة الحرارة فيها وشدة اللهب
منذرا باقلاعها ومفارقتها وسنتكلم في هذا عند الكلام في النافض عن
قريب ومن علامة الحمى الصفراوية صبغ القارورة وحدتها وربما لا تظهر
فيها ثفل فان الحميات الصفراوية لا سيما الخالصة كثيرا ما تنقضي بلا رسوب
تظهر في القارورة وسنتكلم في هذا عند ذكرنا البول في هذا الكتاب
ويكون اللسان خشنا جافا وربما اسود لشدة الحرارة ويكون النبض سريعا

متواترا

متواترا لشدة الحاجة واما الفرق بين الخالصة وغير الخالصة فمن وجوه
خمسة احدها ان الخالصة نوبتها من ست ساعات الى اثنتي عشرة ساعة
وما زاد على ذلك فهي غير خالصة وثانيها ان الخالصة تنقضي في سبعة
ادوار وهي ثلثة عشر يوما ولسر على ما ستعرفه في البحران من هذا
الكتاب والدور عبارة عن مجموع زمان الاخذ والترك قال ابقراط
في رابعة الفصول الغب الخالصة اطول ما تكون تنقضي في سبعة ادوار
هذا متى كانت مادتها خارج العروق واما متى كانت داخل العروق
فهي تنقضي في سبعة ايام وثالثها ان الخالصة تكون ابتداؤها بنافض اقوى
واقلاعها بعرق غزير وذلك لان مادتها حارة لطيفة وحال غير
الخالصة لا تكون كذلك لغلظ مادتها ورابعها ان الخالصة يسرع فيها مجى النضج
وتقدم علاماته وذلك للطافة مادتها وغير الخالصة تتاخر فيها ذلك
لغلظ مادتها وخامسها ان في الخالصة تظهر الخراط في السحنة و
هزال وذلك للطافة المادة وفي غير الخالصة لا يظهر فيها شيء من
ذلك وذلك لغلظ مادتها وللطافة مادة الخالصة وحدتها يسرع فيها
نضج القارورة وتشتد العطش واللهب وتقوى الصداع بل الاعراض
كلها لما ذكرنا الفصل السادس في الحمى المحرقة هذه الحمى
تسمى في اليونانية قاوسوس وحدوثها على وجهين فانها تارة تكون
عن بلغم مالح حسب ما حكم به الاوحد ابقراط في كتاب ابيذيميا و
جالينوس في شرحه للامراض الحادة وتارة عن صفراء محضة منبثة
في جملة البدن او في العروق التي حول القلب او المعدة او الكبد وهذا هو

المشهور الآن بين حذاق اطباء زماننا باسم المحرقة وعند هذا نقول ان
فاريسوس يشبه الغب الخالصة الدايمة التي تعفن مادتها داخل العروق
التي لا تكون حوالي القلب والكبد والمعدة من وجهين احدهما ان كل
واحدة منهما تكون عن صفراء محضة وثانيهما ان مادة كل واحدة منهما داخل
العروق ويترتب على ذلك دوام الاخذ لا يخالفها من وجوه اربعة احدها
ان هذه تكون عن بلغم مالح وثانيها ان مادة هذه بحسب المشهور هي قدحم
القريبة من القلب والكبد وثالثها ان الاعراض في هذه الحمى اشد مما هي
في الغب الخالصة وذلك مثل العطش والقلق واختلاط الذهن ورابعها
ان مدة هذه اقام من مدة تلك واعلم ان الطبع كثيرا ما يحتبس في هذه الحمى و
ذلك لثلثة اوجه احدها الانصراف المنبته الى جهة اخرى وثانيها لقوة الحرارة
في الباطن فينشف مائية البراز وتجففه وثالثها لانصراف الطبيعة الى مقاومة
الموذي واشتغالها به عن دفع الفضل المذكور واما العطش واما العطش
فانه في هذه الحمى يكون قويا جدا لقوة الحرارة وهيجانها الا ان يحدث سعال
يابس اي بلا مادة قال ابقراط في رابعة الفصول من عرض له في الحمى المحرقة
سعال كثير كان يهيج له يسيرا فانه لا يكاد يعطش قال جالينوس مراده
بالسعال ههنا اليابس وهو الخالي عن المادة فان المادي يهيج العطش و
ذلك لاتجاه الطبيعة والحرارة الى مقاومة للمادة ونضجها ولا شك ان في
نضج المادة تغلي الرطوبات النضيجة وتشتد الحرارة فلذلك اشترط
ان يكون يابسا وهذا يكون اما الحرارة الرية ولخشونة باطنها او لاستيلاء
سوء مزاج عليها والسعال عبارة عن حركة الطبيعة لدفع الموذي عن الرية

وما

وما يجاورها شيء كان للموذي ساذجا او ماديا فعندما يتحرك لدفع هذا
الموذي عن الرية ينجذب الى جهة الرية ما يجاورها رطوبة تبل بها وترطبها
واعلم ان هذه الحمى متى حصلت للمشايخ كانت ردية لوجهين احدهما ان
حدوثها يدل على قوة السبب وثانيهما ان قواهم لا تحتمل مقاومتها فاما
الشبان فكثيرا ما يعرض لهم هذه الحمى ويكون خطرها اقل وذلك لمناسبتها
لامزجتهم ومتى عرضت للصبيان كانت اعراضها فيهم اهدى واسكن
مما هي في الشبان واعلم ان هذه الحمى لا يكون معها نافض ولا قشعريرة الا عند
البحران وسنتكلم في هذا قال ابقراط في سادسة الفصول من عرض له في
الحمى المحرقة رعشة فان اختلاط ذهنه يحلها اعلم ان مشاهير هذه الصناعة
اختلفوا في تفسير هذا الفصل فذهب الفاضل جالينوس الى ان الضمير في يحلها
عائد الى الحمى قال وذلك لان مادة هذه الحمى محصورة في العروق فاذا خرجت
واندفعت الى الاعصاب لضعف حصل فيها حصلت الرعشة ثم تادت
الافة الى المبداء الذي هو في الدماغ فحصل اختلاط الذهن وذلك مشعر بانحلال
الحمى فان قيل فعلى هذا الحمى تنحل بالرعشة فما الفائدة في ذكر اختلاط
الذهن قلنا الفائدة فيه ان الاختلاط في مثل هذا الوقت دليل
على اندفاع مادة الحمى بالكلية الى جهة الاعصاب بحيث انها المت الدماغ
وحصل منها اختلاط الذهن وذهب الشيخ في الكتاب الرابع من القانون
حيث تكلم في الحمى المحرقة ان الضمير عائد الى الرعشة قال فان حرارة الحمى
اذا بلغ من قوتها الى ان تحدث اختلاط الذهن فانها تلطف وتخرج مادة
الرعشة من الاعصاب بالتحليل وغيره قال المسيحي وفي هذا التاويل نظر

فان ابقراط لم يقل من حدث به حمى محرقه وكان به رعشه حتى يصح تاويله هذا
وقال في هذا الموضع ايضا بعد قول ابقراط من عرض له في الحمى المحرقه رعشه
ثم كان به اختلاط الذهن فانه ينحل عنه الرعشه لانتفاض المواد من الدماغ الى
العصب وهذا تاويل حسن غير انه لا يليق بكلام ابقراط في هذا الفصل لان
فيه تغير صيغه الفصل وفي نظره نظر لان صحة تاويل الشيخ لا يحتاج الى
تقدير وكان به رعشة بل صحة تاويله موقوفه على صحة عود الضمير الى الرعشه
وهو صحيح لا شك فيه اذ تقدير كلامه هو ان من عرض له في الحمى المحرقه رعشه
فان اختلاط ذهنه يحل تلك الرعشه العارضة وهذا كلام صحيح لا غبار عليه
واما ان فيه تغير صيغه الفصل فليس كذلك بل فيه بيان لحاصل معنى الفصل
ثم قال ومنهم من ذهب الى ان الضمير عايد الى الرعشه ايضا الا انه لم يسلك بغير
ما تمسك به الشيخ اولا وهو ان المادة الموجبه للرعشه في الحمى اذا صعدت الى
الدماغ لضعف حصل فيه من صعود الحرارة والابخرة اليه ولا شك ان المادة
متهيئه للاندفاع لترقيق الحرارة لها وتهييها للاندفاع فانها تحدث اختلاط
الذهن فيكون اختلاط الذهن منذرا بانحلال الرعشه وهذا تاويل فاسد لان
ابقراط ما قال من حدث به حمى وكان به رعشه بل قال من عرض له في الحمى
المحرقه رعشه وفيه ايضا نظر لان فساد تاويله ليس لانه ما قال وكان به رعشه
لما علمت انه لا فساد فيه بل لانه قال فيكون اختلاط الذهن منذرا اذ ليس في اللفظ
دلاله على الانذار ولا قرينه داله عليه واعلم ان في الحمى المحرقه لا يكون الحمى في
الظاهر قويه كقوتها في الباطن غير ان الكاينه عن الصفراء يكون اعراضها مثل
القلق والعطش واختلاط العقل اقوى مما في الكاينه عن البلغم المالح الفصل

السابع

130

الفصل السابع في الحمى البلغميه وهي المسماة باليونانيه مفيماريوس
واللازمة منها خاصه تسمى بالغريبة اللثقه قال جالينوس في كتاب
اغلوقن ارداء الحميات الدايرة البلغميه النايبة وانما قال هذا لاربعة
اوجه احدها ان زمان راحتها يسير بالنسبة الى زمان اخذها وبانها
ان مدتها طويلة فيكون الحاجة الى تناول الغذاء شديدة جدا والعضو
المتولي لتدبير الغذاء وهضمه وتنفيذه الى جهة الاعضاء لتغتذي به ويقوى
ما هو في ضعف بسبب استيلاء البلغم عليه فان من خواص الحمى البلغميه ضعف
المعدة وشهوتها حتى ان بعضهم قال هذه خاصة لها لازمة غير مفارقة
وثالثها كثرة مادتها وغلظها ولزوجتها فيكون اجتهاد الطبيعه في مقاومتها
اجتهادا قويا ورابعها عسر الطريقة في مداواتها فانا ان داوينا الحمى
زدنا في السبب وان داوينا السبب زدنا في الحمى وان ركبنا لم يحصل
الغرض من علاج كل واحد منها على حدة كما ينبغي لوجود المعارض وبعد
البلغميه الدايرة في الرداءة السوداويه لطول مدتها وغلظ مادتها غير
انها تريح الطبيعه يومين وهو ثمان واربعون ساعة وبعدها في
الرداءة الصفراويه لان مادتها الطف عرضا في المواد ولانها تريح القوة
المدبرة للبدن ستا وثلثين ساعة واما الحميات الدايمة فاردؤها
كلها الدمويه العفنيه وذلك لوجهين احدهما كثرة مادتها وثانيهما لزوم اخذها
ثم البلغميه لما ذكرنا وللزوم ايضا ثم السوداويه ثم الصفراويه واذا عرفت
ذلك فنقول البلغم لا يخلو اما ان يكون عفنا او لا يكون فان كان عفنا فاما
ان يكون منبثا في جملة البدن او منحصرا في عضو منه فان كان منبثا فاما

ان يكون داخل العروق او خارجها فان كان داخلها احدث البلغميه الدائمه
وان كان خارجها احدث الدائرة وان كان في عضو واحد وهو عفن
احدث اورما وان لم يكن عفنا فاما ان يكون منبثا في جملة البدن او في
عضو مخصوص فان كان الاول احدث الاستسقاء وان كان الثاني احدث
الترهّل واكثر حدوث هذه الحمى بالمرطوبين اما بالطبع كالصبيان والنساء
واما بالاكتساب كاصحاب الدعة والترفّه والصبيان كثيرا ما تعتريهم
هذه الحمى لانهم ابعد الناس من احتمال لانهم اكثر شرها ونهما واسوء تدبيرا
في الماكل والمشارب وباصحاب التخم والمرتاضين عقيب استعمال الغذيه
غليظة مرطبة وبالمستحمين عقيب ذلك والشتويه من البلغميه ارداء
من الصيفيه لان هواء الشتاء لبرده يكثف المسام ويحبس المادة وطبع
الفصل يزيد فيها ويولدها وقال قوم الصيفية ارداء لان الشتاء مناسب
لمادة هذه الحمى والامراض المناسبة اقل خطرا من غير المناسبة بخلاف
حالها في الصيف فانها غير مناسبة له وغير المناسب لا يحدث الا عن سبب
قوي والحق ان الشتويه ارداء لازدياد المادة فيه ولمضادة برد الهواء لمداواتنا
بخلاف الصيفية فان حدوثها وان كان عن سبب قوي غير ان حرارة الهواء
تعاون مداواتنا في ازالة المرض ومن الحميات البلغمية الليلية وهي التي تاخذ
بالليل وتترك بالنهار والنهارية وهي عكسها وقد اختلف الاطباء في ان
الليلية ارداء او النهارية فقال قوم من المتاخرين الليليه ارداء واحتجوا
على ذلك بان القوة والحرارة الغريزية هما في الليل اقوى منهما في النهار فحصول
نوبة الحمى في مثل هذا الوقت دليل على كثرة المادة بحيث انها قهرت ما ذكرنا

واوجبت

واوجبت النوبه وذهب الشيخ الى ان النهاريه ارداء واحتج عليه بان المتحلل
من البدن في النهار اكثر منه في الليل لان المسام فيه منفتحه والهواء حار
يجذب المادة الى ظاهر البدن قال فحصول الحمى في هذا الوقت دليل على
كثرة المادة وتوفرها والحق ما ذهب اليه الشيخ فان النهاريه اقوى من الليليه
وارداء اما قوتها فلما ذكرنا واما رداءتها فلانها كثيرا ما توقع في الدق
وذلك لانها اذا كانت تنوب بالنهار فراحتها تكون في الليل ولا شك ان
صاحبه الى الغذاء الواجب استعماله في زمان الراحة وهو الليل واذا
تناول الغذاء بالليل وجب ان لا ينام حين استعماله خوفا من تبخيره الى
الدماغ فيزيد في رطوبته وربما حصل منه نفخ وقراقر لعدم استقراره
في قعرها وسوء استمرائه وذلك مما يولد البلغم ويزيد في مادة الحمى فالواجب
حينئذ ان يكلف السهر خوفا مما ذكرنا فينضاف الى مقاساة النهار سهر
الليل وذلك مما يوقع في الدق وينهك القوة وليس لقائل ان يقول ان رطوبة
الغذاء المستعمل تقاوم تجفيف السهر وحر النهار فان الغذاء المستعمل
في هذه الحمى ليس هو غذاء يخص الرطوبه والغذائيه بل فيه تسخين وتجفيف
ودوائيه مما لاجل تلطيف وتقطيعها ومن الحميات التي تبطن فيها الحر
ويظهر البرد وهي المسماة باليونانيه ليفوريا وهذه الحمى تكون من بلغم
غليظ قليل المقدار يعفن في الباطن ولم يتحلل منه شيء يفي بتسخين الظاهر
لغلظه وقلته ويسخن الباطن بالنسبة الى الظاهر او يقول ان القوة في
مثل هذه الصورة تنصرف الى الباطن لتقاوم المؤذي فيخلو الظاهر منها
فيبرد لاسيما ان كان المؤذي بلغما زجاجيا وقال قوم وقد يكون الصفراء

غليظة قليلة المقدار تعفن في الباطن وتسخنه غير انها لا تقدر على تسخين الظاهر
لغلظها والقلة ومن الحميات التي هي بعكس هذه هي التي يسخن بها الظاهر والباطن
وهذه تسمى باليونانية فرموسوس وحدوث هذه الحمى عن بلغم زجاجي غير
عفن محتقن في الباطن وبلغم عفن في الظاهر فيسخنه فان قيل كيف لا
تحس ببرد البلغم الزجاجي قبل حصول النوبة قلنا لان البلغم كان ساكنا
قبل حصول النوبة مالوفا فلما حصلت النوبة من العفن الكاين في الظاهر
تحرك ولامس اعضاء اخر حساسة فاحست ببرده ومن تلك الحميات
الحمى التي يظهر البرد فيها ويبطن وكذلك الحر وهذه تسمى هذه باليونانية ليعاقوس
وسبب هذه بلغم عفن بعضه ولم يعفن بعضه الاخر وهو بجملته منتشر
في الظاهر فما عفن سخن البدن وما لم يعفن برده ومن الحميات البلغمية
الغشيية وهي التي يحدث الغشي فيها عند مجي النوبة وسبب ذلك بلغم قد
عفن وهو مبثوث في البدن فعند مجي النوبة ينصب منه شي الى فم
المعدة ويوجب الغشي ولذلك احتجنا ان نعطي صاحب هذه الحمى عند مجي النوبة
شيا من الاغذية المقوية ليشغل المعدة ويقويها فيمنع انصباب المادة اليها
والما صارت تنصب الى المعدة خاصة لانك قد عرفت ان ضرر هذا العضو
من قبل الحمى البلغمية عرض لازم لها غير مفارق وهذه الحمى رديئة جدا فانه ان
اشتغل باستفراغ مادتها بوفق عصت وربما تحركت حانعه وان
استفرغت بقوة وعنف لم تحتمل القوة وكيف تحتمل ذلك وهي مع سكونها
وهدوها يعتري صاحبها غشي ومع هذا جميعه فحاجة صاحبها الى
الاستفراغ شديدة وكذلك الى التغذية اما الاول فلاجل تحمل ولراحة المادة
القوة

القوة واما الثاني فلان اخلاطهم ليس فيها ما يصلح ان يكون غذاء للبدن مقويا
للقوة فان تكلف للتغذية زادت المادة الغامرة للقوة وان تكلف للاسهال
وتخفيف المادة خارت القوة وتضاعفت البلية ويستدل على الحمى
البلغمية بظهور قشعريرة ونافض بيسير لان المادة ليست مما تفعل احساسا
لذعا قويا حتى يوجب النافض فان حصل فيها لم يبتدي دفعة بل قليلا
قليلا وذلك لغلظ المادة ولزوجتها فلا تمكن الحرارة المعفنة من العمل فيها
مرة واحدة والسريان فيها بسرعة بل اولا فاولا فاعرف انه متى حصل هل يكون
اقوى حركة من حركة النافض الكاين في الحمى الصفراوية اختلفوا فيه وسنذكره
فيما بعد ويكثر هذه الحمى في الشبان وذلك لرطوبة المادة الا ان يكون سببها
بلغما مالحا وكذلك العطش فانه لا اشتد فيها الا اما كان سببه البلغم المذكور
ومن علامات هذه الحمى ظهور حالة شبيهة بالاعياء والتكسر مع ثقل
محسوس ودوام التمطي والتثاوب لاسيما عند مجي النوبة وربما فترت
الحرارة عند مجي النوبة ثم تقل ويظهر البرد ويكون سببه استيلاء الحرارة
على الارق والالطف او لا ممدوي الحرارة ثم تعلو على الاغلظ
والابرد ومس الحرارة في هذه الحمى في الاول ضعيف فاذا ثم اذا
طال وضع اليد احس بحرارة قوية لذاعة وذلك لان المسام تكون منسدة
ضيقة في مبادي الامر واذا طال لمس اليد للبدن انحصر البخار المنفصل
منه وانعكس فسخن البخار وفتح المسام ووسعها وخرجت الحرارة
المعفنة الكاينة في الباطن ومع ذلك لم يكن لمس البدن مستويا في ذلك بل
مختلفا وذلك لاختلاف قوام المادة ويكون لون صاحب هذه الحمى كمدا

رصاصيا وذلك للون هذه المادة وسخنته منزهلة وكذلك اطرافه وذلك لغلظ
المادة وغلبتها على الاطراف مع ضعف الحرارة فيها وبوله تارة يكون رقيقا
لاحتباس المادة بالشدة وتارة يكون غليظا احمر وذلك عند انفتاح السدد وخروج
ما كان محتبسا وسنتكلم في هذا عند ذكر البول ونبضه يكون بطيا متفاوتا لقلة
وذلك لبرودة المادة فان حصل فيه سرعة عند كمال العفونه يكاسل الانقباض
للانقباض وهذه الحمى اكثر ما تنوب في ادبار النهار لمناسبة هذا الوقت
للمادة وهي كثيرة الندبة لرطوبة المادة قليلة العرق لغلظها ولزوجتها وتستدل
ايضا بالتدبير المتقدم والبلد ومزاج الهوآء واسلم هذه الحمى ما كان نقي الفترات
كثير العرق عند انفصال نوايبها لدلالة ذلك على لطافة المادة ورقتها واما علامة
اللازمة فعدم النافض والبرد والقشعريرة لانحصار للمادة داخل العروق
واتصال الاخذ وهذه الحمى تشبه حمى الدق لهدو الحرارة ولزومها غير انها تفارقها
من وجهين احدهما من جهة الاعراض الخاصة بهذه الحمى مثل الثقل وتهيج
السحنة ولين النبض وتفاهة الفم وحلاوته وجميع هذا لا يكون في حمى الدق
وثانيهما ان صاحب هذه الحمى اذا اعطي الغذاء لم تشتد الحمى بعد استعمال
الغذاء بخلاف المدقوق فان حماه تقوى وتشتد بعد استعمال الغذاء واما
علامة الليلية والنهارية والتي يبطن فيها الحرارة وتظهر البرد وبالعكس والتي تظهر
فيها وتبطن الى الغشيته فذلك ظاهر من اخذها ونوايبها الفصل الثامن
في الحمى السوداوية وهي المسماة باليونانية طغوماديس وتسمى الربع قيل لان ابتداء
النوبة الثانية من نوايبها تكون في اليوم الرابع من ابتداء النوبة الاولى قال بعضهم
وتسمى بالمثلثة وهو خطاء فان المثلثة في الحقيقة هي الصفراوية لان ابتداء

نوبتها

نوبتها الثانية تكون في اليوم الثالث من ابتداء النوبة الاولى ولذلك سميت
بهذا الاسم باليونانية طرطاوس ومعناه بالعربية المثلثة ولذلك قال الشيخ
في الكتاب الثاني من القانون عندما تكلم في لسان الحمل انه ينفع من الحميات
المثلثة اي الغب اذا عرفت هذا فنقول المادة السوداوية اما
ان يكون مبثوثة في جملة العروق او خاصة بعضو دون عضو فان
كان الاول فاما ان يكون عفنة او خالية من العفن فان كان الاول اوجب
حمى الربع الدايمة ان كان ذلك داخل العروق او الدايرة ان كان ذلك خارج
العروق وان كان الثاني اوجب اليرقان الاسود وان كانت حاصلة
في عضو دون عضو فاما ان يكون عفنة او خالية من العفونة فان
كان الاول احدث السرطان وان كان الثاني احدث الورم المعروف
عند الاطباء بالصلابة فالحمى السوداوية مرض حادث عن انتشار
الخلط الاسود العفن في جملة البدن اما داخل العروق واما خارجها
ومن الحميات السوداوية حمى الخمس والسدس والسبع وذكر الفاضل
جالينوس انه لم ير هذه الحميات البتة غير انه قال ولا يبعد ان
يقع هذه الحميات لسوء تدبير العليل فاذا ترك ذلك التدبير زالت الحمى
وان عاد عادت فتكون عودتها لعود التدبير لا لمواد تنصب الى
مكان العفن فتوجب هذه الحمى واما ابقراط فانه حقق وجودها
وقال ان هذه الحميات لها مواد مخصوصة توجبها والاشبه ان
تكون مواد هذه الحميات مواد سوداوية متولدة عن بلغم لزج وهي
مع ذلك قليلة المقدار والذي يدل على اللزوجة مادتها طول مدتها وعلى

قلة مادتها بعد نوبتها فان قيل لم لا يحدث البلغم حمى اخرى غير ما ذكرتم عند ما
تغلظ قوامه ويقل مقداره كما احدثت السوداء عند غلظ قوامها وقلة مقدارها
قلنا سبب غلظ البلغم اما برد مجمد واما حرارة قوية محرقة وعند استيلاء
احدهما عليه تخرجه عن كونه بلغما وتجعله سوداء على ما عرفت في مباحث
الاخلاط قال ابقراط ان السبع طويلة المدة وليست قتالة والخماسية اردا
الحميات لانها تكون قبل السل وبعده اقول اما ان السبع ليست قتالة
فلطول زمان نوبتها فتستريح القوة بذلك وايضا فان مادتها قليلة فتكون
القوة مستولية عليها واما الخماسية فان زمان راحتها قصيرة ومراده
بالسل الدق ولا شك ان هذه الحمى ولا شك ان هذه الحمى توقع في الدق لقصر
زمان الراحة ولكثرة المادة فتشعل الاعضاء وتحصل الدق وفيه نظر
اذ يلزم منه ان توقع الربع في الدق بطريق الاولى لان زمان راحتها اقل
من زمان راحة الخمس ومادتها اكثر من مادة الخمس والظاهر ان مراده
من قوله والخماسية اردا الحميات لانها تكون قبل السل وبعده ليس ان الخماسية
توقع في السل بل المراد ما قال جالينوس ان هذه الحميات قد تقع لسوء
تدبير العليل واذا كان كذلك فتكون هذه الحمى انما تحدث عند ضعف القوة
فيقع صاحبها في الدق وفيه نظر بعد ومن اراد تحقيق قول ابقراط فليرجع
الى حميات القانون فان الشيخ بسط القول فيه وحقق واما انها تكون بعد
الدق فلان المواد عند احتراقها وتزيدها في السل توجب هذه الحمى فتكون
هذه الحمى ردية وحيث هي تابع حدوث الدق وسبب لحدوثه والحمى
السوداوية اكثر حدوثها بعد امراض تقدمها فتحترق المواد وقد تولد السوداء

وقلما

وقلما تحدث وتكون الطحال معها سليما واسلمها ما كان المحموم خاليا من الورم فان
كان هناك ورم آل امرها في الاكثر الى الاستسقاء وكثيرا ما تشفي من الصرع لانها
تخرج مواده عن الدماغ وتزعزعها عن اماكنها بحركة النافض لا سيما والحمى
تسخنها وتسيلها لذلك وكثيرا ما تشفي من النقرس واوجاع المفاصل والجرب والحكة
والدوالي والماليخوليا كل ذلك بنفضها المواد عن امكنتها واخراجها عن مواضعها
وهذه الحمى معينة في ذلك اما على النضج فبالحرارة واما على الدفع فبحركة النافض
المتواترة فان قيل كيف تكون حرارة الحمى معينة على نضج المواد وهي
حرارة غريبة مضرة بالافعال والمنضج لها انما هو الحرارة الغريزية قلنا
لا شك ان المنضج بالحقيقة هي الحرارة الغريزية الا ان حرارة الحمى تعين في ذلك
بمعنى انها ترقق قوام المادة الغليظة المداخلة للعصب الموجبة للمرض ومتى رققتها
اخرجتها حركة النافض المتواترة الحصول وايضا استيلاء الحرارة الغريزية
على نضج هذه المادة ودفعها يكون امكن واقوى مما اذا كانت خالية من ذلك
وعلامة الحمى السوداوية ثقل شديد وتكسر واعياء في المفاصل كل ذلك لغلظ المادة
وبرد شديد وقشعريرة قوية وذلك لبرد المادة الا عند انتهاء النوبة فان
الحرارة تشتد وتكون اقوى منها عند انتهاء نوبة البلغم لان المادة ههنا يابسة
وقد علمت ان الحرارة متى تعلقت بجسم يابس كانت حادة محرقة ونوائبها
انقى من نوائب البلغمية لان المادة ههنا يابسة فلم تجد حرارة الحمى ما يحفظها
ويحفظ اثرها لانك قد عرفت ان الرطوبة هي الحافظة للحرارة في الابدان
والبول في هذه الحمى في ابتدائها يكون ابيض رقيقا مائيا لعدم النضج وذلك
لفجاجة المادة وغلظ قوامها والسدد الكائنة معها فيمنع المادة من

من النفوذ والخروج واذا كان منتهى هذه الحمى فان البول يغلظ ويسود وذلك
لخروج مادة هذه الحمى ولذلك صار سواد البول وغلظه في هذه الحمى دليلا
محمودا منذرا باقلاعها وكثيرا ما يختلف لونه عند ذلك وذلك لان مادتها متولدة
من اخلاط شتى والعرق في هذه الحمى عند انفصال نوايبها اكثر مما هو في الحميات
البلغمية وذلك لان مادتها عديمة اللزوجة فيسهل خروجها غير ان نداوة البدن
في الحمى البلغمية اكثر لان مادتها رطبة والنبض في هذه الحمى يكون مايلا الى الصلابة ليبس
المادة منضغطا لثقل المادة وليس فيه سرعة ظاهرة الا عند انتهاء النوبة
فان الحرارة حينيذ تشتد كما عرفت والتواتر في هذا الوقت يكون اكثر
من السرعة لان القوة ضعيفة وحركة الانقباض ههنا ابطا منها في الحمى
الصفراوية لان الصفراوية اكثر وايبس فيكون البخار الدخاني المتولد عنها اكثر
فيكون الانقباض اسرع واعلم ان الوجع الخاص بهذه الحمى وجع الطحال كما ان
الوجع الخاص بالبلغمية وجع فم المعدة وبالصفراوية وجع الكبد لكثرة الصفراء
المنصبة اليه والمايلة الى جهته وقد يستدل على هذه الحمى من التدبير المتقدم
والسن والمزاج وهواء البلد والعادة واما الاستدلال من النوايب فضعيف
جدا لما ستعلمه واما حمى الخمس والسدس والسبع فمعلومة من نوايبها ومعنى
قولنا حمى خمس انها تاخذ في اليوم الخامس من ابتداء اخذها قياسا على الربع
وكذلك السدس والسبع الفصل التاسع في حمى الدق هذه الحمى
تسمى باليونانية اقطيقوس اي الثابتة وهي حرارة غريبة تحدث للبدن بواسطة
حلولها في اعضائه وينبغي ان نقدم مقدمة لذكرها وهي ان الذبول معناه
انحلال الرطوبات الغريزية وخروج طبيعة الاعضاء من الزيادة والنمو
الى

الى النقصان والاضمحلال وهو ينقسم قسمين طبيعي اي شيخوخي وقد عرفت
سببه فيما تقدم وغير طبيعي وهو ما لا يكون كذلك واعلم ان الذبول يحدث على
ثلثة اوجه احدها عن استيلاء الحرارة بحيث تنشف رطوبة الاعضاء كما
يعرض منها عند استيلائها على الاشجار والنباتات في صميم الصيف وثانيها
لبرد يجمد نفس الحرارة الغريزية ويطفيها ويكثف مسالك الغذاء ويحجبها ويمنعه
من النفوذ الى جهة المغتذي وذلك كما يعرض للاشجار والنباتات في الشتاء
القوي البرد وثالثها لفساد الرطوبة المغذية للاعضاء وزوال صلاحيتها لتغذية
الاعضاء واخلافها عوض ما تحلل منها وذلك كما يعرض للنباتات اذا سقيت
مياها حمائية بورقية مالحة فانها تذبل وتجف وذلك لقلة ما في ذلك الماء
من الاجزاء الغاذية والدق المرضي حادث عن السبب الاول والشيخوخي
عن الثاني والثالث فانك قد عرفت ان في هذا السن تخمد الحرارة وتستولي
البرودة وتتولد في البدن فضلات بورقية ردية غير صالحة للاغتذاء فهذه
اسباب ذبول الاعضاء مطلقا ثم نقول والدق المرضي ينقسم الى ثلثة اقسام
دق مطلق وذبولية ومفتتة قال الاطباء وذلك لان رطوبات البدن
المحمودة التي هي غير الاخلاط اربعة احدها التي في اطراف العروق الصغار
الشبيهة برطوبة الاشجار والنباتات الكاينة في مجاري الماء من اجرامها
واغصانها وثانيتها التي في فرج الاعضاء الشبيهة بالرطوبة التي لم تاخذ في
النضج والانعقاد والتشبه بجوهر الثمرة وثالثتها التي التصقت بالاعضاء
ولم تتشبه بها تشبها تاما وهي الشبيهة برطوبة الثمرة القريبة العهد
بالانعقاد ورابعتها الرطوبة الاصلية المنوية الموجبة لاتصال الاعضاء

الشبيهة برطوبة ثمرة النبات الكاملة الانعقاد والجفاف الحافظة لجوهرها
المانعة لها من التشوش والفساد اذا عرفت هذا فنقول متى الطبا الحرارة
الغريبة عندما تفنى الرطوبة الاولى وتشرع في الثانية وتعتور المنوية تعالج هذا
الصنف حمى دق مطلقة وهذا النوع اسلم انواع الدق واسرعها علاجا واذا
فنيت الثانية وشرعت في الثالثة وسميت المنوية قيل له الذبولية وهذا
النوع اردأ من الاول واعسر علاجا واذا فنيت الثالثة وتعلقت بالرابعة
قيل لها المفتتة ومثال هذا النوع تعسر معالجته وتتعذر برؤه واعلم ان الاعتبار
في هذا هو انتقال الحرارة الغريبة الى الرطوبة التي بعدها لا عملها في نفس
الرطوبة لان ظهور الاختلاف يكون معه واما زمان فعلها في الرطوبة نفسها
فمتشابه قال الاطباء وانما تتاخر فعلها وتاثيرها في الرطوبة الرابعة عن فعلها
في الثلث الاخر لثلثة اوجه احدها ان فعل الحرارة في الرطوبة المحوية في
المجرى اسهل من فعلها في رطوبة الجسم الحاوي وثانيها ان الطبيعة المدبرة للبدن
تحامي عن الاشرف وتعتني به اكثر من اهتمامها واعتنائها بالارذل وثالثها
ان الحرارة لو تعلقت بهذه الرطوبة اولا لكانت حمى الدق صنفا واحدا لا ثلثة
اصناف هذا ما قالوه في هذا الباب وفيه نظر من وجهين احدهما انك قد
عرفت ان حمى الدق حرارة غريبة حاصلة في الاعضاء على ما ذكرنا واذا
كان كذلك فيكون كل تاثيرها في الرطوبة التي هي ملتصقة في الاعضاء لا في
غيرها فتعلقها حينئذ يكون اولا بالرطوبة المذكورة الثاني ان الرطوبة الاولى
لو فنيت على ما قيل لفني بفنائها سائر الرطوبات لانها مادة كلها فكانت حمى
الدق واحدة واذا عرفت هذا فنقول تعلق الحرارة الغريبة اولا بالرطوبة

القريبة

القريبة العهد بالانعقاد ثم اذا افنتها انتقلت الى الرطوبة التي في اطراف
العروق الصغار او الوذائية والاقرب انها تنتقل الى الوذائية ثم منها
الى المنوية لان الرطوبات المذكورة من جنس الاخلاط فان قيل اذا كان
تعلق الحرارة الغريبة اولا بالرطوبة القريبة العهد بالانعقاد عندكم فلم لا
تنتقل الى المنوية لقربها قلنا انما لم تنتقل اليها للوجوه الثلثة التي ذكرناها
فان قيل اذا كانت الرطوبة التي في اطراف العروق الصغار لا تفنى او لا فينبغي
ان لا تفنى الرطوبة القريبة العهد بالانعقاد لانها هي المهيئة لها وكلما افنى جزءا
يجذب جزءا اخر عوضه ثم تقوم مقامه ثم يجذب من غيرها الى حين
تتصل الجذب بالكبد ثم بالمعدة ثم الى تناول الغذاء واذا كان كذلك فلا تفنى
الرطوبات البتة قلنا الحرارة عندما تفنى الرطوبة المذكورة تضعف
الهضم وتنزع الدم المتولد عن الغذاء المنهضم صلاحيته لتغذية الاعضاء
واخلافه بدل المتحلل منها فتنقص البدل ثم ان الحرارة تحلل شيئا من الرطوبة التي
في اطراف العروق الصغار فيضاف الى فعل الحرارة فيها نقصان البدل
مع دوام التاثير لطول مدة هذه الحمى وايضا فان الاعضاء متى جففت من
استيلاء الحرارة عليها ضعفت جاذبتها للغذاء فيقل الوارد لذلك وتفنى
الرطوبة المذكورة واعلم ان هذه الحمى تارة يكون حدوثها ابتداء وتارة يكون
حدوثها بواسطة والكائن ابتداء يكون اكثر وقوعه عن اسباب مادية
اذا وافت البدن مستعدا لقبولها مثل الحركة المفرطة البدنية فانها تسخن
البدن وتجففه على ما علمت واما قلة ما يرد على البدن من الغذاء او
المدافعة بها فيقل الوارد عليه اولا وتحتد مزاجه ثانيا واما افراط

استعمال الاغذيه المسخّنه فتفيد البدن حرارة غريبة واما سهر دائم وافكار
دائمة في قراءة الكتب والالحاح على النظر في سائر العلوم لان ذلك مما تتعب
الروح النفساني ويقلق الروح الحيواني ويفيد حرارة عرضية لاسيما اذا صادفت
البدن مستعدًا لقبول ذلك في مزاجه وسنّه والغضب المفرط لكثيرا ما يوقع
في هذه الحمى لانه يشعل الارواح ويفيدها حدةً وناريه وكثيرا ما يوقع تدبير
الطبيب في هذا المرض وذلك في صور اربع احدها اهماله جانب الغلب
في الامراض الحارة من استعمال الضمادات المبرّدة المسكّنه وثانيها
منعه المريض من استعمال الماء البارد عند شدة عطشه واشتياقه الى
تناوله خوفا من ضعف معدته وثالثها اضطراره الى استعمال ما ينعش
القوة ويغنى بها عند سقوط القوة وحصول الغشي ويكون المنعش حارا مثل
الخمر ودواء المسك وماء اللحم ورابعها مبالغته في تلطيف الغذاء عند
ما يكون الحاجة داعيه الى استعمال مقابله فتشتعل الحرارة وتقوى وتتشبث
بالاعضاء والكاين بواسطه هي الحادثة عن الامراض متى تطاولت فانها
تفسد جوهر الاعضاء وجوهر البدن فلم يصلح الاغذيه وحينئذ ينفر منه
الاعضاء وتسائمه فيزداد احتدادها واشتعالها وتقوى الحمى وتوقع
في الدق واعلم ان الدق قلما يكون ابتداءً لانه من المستبعد ان يسخن
الاعضاء وهي اجسام صلبه وتبقى الارواح والاخلاط وهي اجسام
لطيفة سليمة عن فعل الحرارة ويجب ان تعلم مما قد علمت ان الدق في
ابتدائها عسرة المعرفه سهله المعالجة وفي انتهائها بعكس ذلك ويستدل
على الدق بامور منها النبض وهو ان يكون ضعيفا صلبا متواترا اما ضعفه

فلانحلال

فلانحلال قوة العليل لطول المرض وكثرة ما ينحل من بدنه واما صلابته
فلاستيلاء الجفاف على الاعضاء واما تواتره فلشدة الحاجة وضعف
القوة فان القوة متى كانت ضعيفه والحاجة داعيه احدثت التواتر
ومنها ملمس البدن وهو ان يكون حرارته متشابهه لان سوء المزاج
عام لجملة البدن وهادية ايضا لا يعد استعمال فانها تقوى وتشتد حينئذ
قال مؤلف العلة في هذا ان العليل ياخذ الغذاء في وقت قوة الحمى و
اشتدادها وهو نصف النهار فتجد الحرارة مادةً وغذاءً تقوى بها وتظهر
الى خارج وهذا تعليل فاسد من وجهين احدهما انا اذا اعطينا العليل الغذاء
في اوقات مختلفه تارة بالغداة وتارة نصف النهار وتارة عند النوم و
تارة بالليل فانا نرى الحرارة تقوى وتشتد ولو كان الامر على ما قيل
لما حصل ذلك وثانيها انه لم يظهر لنا مما ذكره ان كيفيته تقوية الغذاء للحرارة
على اي نحو هي وقال صاحب الكامل العلة في ذلك ان الغذاء المستعمل
في هذه الحمى مضاد لها فاذا ورد على بدن من به الحمى المذكورة قاومته الحرارة
ونافرته واشتدت بعد كاشتداد حرارة النورة عند صب الماء عليها
فانا نرى الحرارة التي فيها تثور وتشتعل وبه قال اسحق بن سليمان الاسرائيلي
صاحب الحميات وهذا خطاء فانه لو كان ثوران الحرارة لما قيل لكان
ثورانها بعد شرب الماء البارد اولى واقوى لان مضادته لها ابلغ من مضاده
الغذاء المستعمل فيها لانه كيف ما كان مركب والوجود بخلافه وقال
الشيخ في الكتاب الرابع من القانون وحرارة المدقوق تلوح متشابهه
لكنه لم يوضح الغذاء باية طريقه تنمي الحرارة ويقويها وقال ابن رشد

ان صح

في كتابه المسمى بالكليات السبب في ذلك ان الاعضاء لما صار لها سوء
مزاج حار وكان المغتذي من شانه ان يجعل الغذاء شبيها به فانه بالضرورة
اذا ورد على ابدان هولاء اكتسب حرارة غريبة سواء كان باردا او لم يكن
فتقوى حينئذ الحمى وتعظم اعراضها وليس يلزم مثل هذا في حمى العفن فان الحرارة
الغريبة فيها لم تتشبث بالاعضاء الفاعلة في الغذاء وما تقوله الاطباء في اعطاء
سبب هذا العرض قول خطابي مثالي وذلك انهم يشبهون حال الغذاء مع
حال هذه الابدان بمنزلة الماء الذي يرش على الحجر المطبوخ وهو حجر النورة
قال المسيحي وهذا التعليل حسن جدا وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالشافي
وجها قريبا من هذا غير ان نقف على ما قاله هذا الفاضل وهو ان
حرارة المدقوق حرارة قد تمكنت من الاعضاء وصارت كانها اصليه
غريزيه وقد علمت ان الغذاء متى ورد على البدن واستحال الى الدم قوى
الحرارة الغريزيه وانما هاهنا الغذاء في هذه الابدان ينمي الحراره الغريبه
ويقويها كما كان يفعل ذلك بالغريزيه لصيرورتها مثلها في التمكن وفيه
نظر لانه يوجب ان يكون الاشتداد بعد استحالة الغذاء الى الدم والوجود
بخلافه لانه يوجب ان تشتد الحرارة الغريزية في الصحيح بعد
استحالة الغذاء الى الدم للفرق بين البدنين لان بدن المدقوق شديد
الاستعداد للحرارة بخلاف بدن الصحيح لا يقال ان وجه ابن رشد
يرد عليه ما ورد على صاحب الكامل لان الماء ايضا يكتسب حرارة
غريبة كالغذاء وتقوى الحمى وتشتد اعراضها لانا نقول اكتساب
الغذاء الحرارة اكثر واقوى من اكتساب الماء لها لان مناسبة الغذاء للحرارة

ابلغ

ابلغ من مناسبة الماء لها لما سبق آنفا ان مضادة الماء لها ابلغ من مضاده
الغذاء لها واذا كان كذلك فيكون سخن ما فيه سخونه اقوى من سخن ما لا يكون
كذلك ثم نقول ان اشتعال الحراره من الغذاء اشد من اشتعالها من
الماء لان القوة المتصرفة في الغذاء ممن تتوجه اليه دون الماء وعند
توجهها اليه يعرض لها تعب لضعفها وذلك التعب يوجب زياده
الحرارة مع كون اعضاء الغذاء شديدة الاستعداد لها فتشتد الحرارة
ولهذا اذا فعل فعلا شاقا لا يناسب قوته ازدادت حرارته ولا يوجب
ضعف الغاذيه في غيره من المرضى زيادة الحرارة لان ابدانهم ليست
شديدة الاستعداد لها كابدان المدقوقين فظهر ان وجه ابن رشد
احسن من وجه المسيحي ويمكن ان يفرق بين الماء والغذاء بما يندفع
عن صاحب الكامل ما اورد على كلامه فيكون ذلك ايضا وجها
حسنا فهذا ما عندي فيه واما بول المدقوق فانه يكون دسما اذا
تمكنت فيه الدق صار اجزاء صفائحيه وذلك لانحلال الاعضاء و
ذوبانها ثم يصير زيتيا بحيث انه اذا صب في اناء سمع له صوت
كصوت الدهن ومتى ظهرت هذه العلامة انتهى الامر في الدق
الى الذبول وحينئذ تغور العينان ويكون الرمص عليهما ويكونان جافا
وسبب ذلك رداءة الغذاء الواصل اليهما وضعفها عن احالة ما يرد
اليهما من ذلك ومسيله فيخرج الى خارج ثم ان الهواء يجففه وينشفه
وينجذب الاجفان الى اسفل لثقلها في وقت النعاس من غير اختيار
من العليل وذلك لضعف القوة المحركة للاجفان ونتو حروف العظام

ويلطاء الصدغان ويتمدد جلد الجبهة ويذهب رونق الحيوة ويكون كان على
الجلد غبارًا ويثقل على العليل رفع الحاجب ويدق الانف لاستيلاء الجفاف
عليه ويطول الشعر لكثرة الابخرة الدخانية ثم يتساقط لقلة مادته ويظهر
القمل لفناء الرطوبة الذي يغتذي منها ويتحلل بطنه ويلتصق بظهره كانه جلد
يابس واذا لمسته بيدك وجدته كانه لوح مبسوط واذا مصصت على جلده
باصبعك ومددتها الى الخارج امتدت معك وبقيت قايمة منتصبة
اذ ليس فيها رطوبة يلينها ويعينها على الرجوع ولذلك صار الموت يسرع
الى من كان حاله هذه الحال فاذا تقوست الاظفار فقد انتهى الامر الى
التفتت وحينئذ تاخذ الغضاريف في الذوبان وفي مثل هذا الوقت
يقرب الموت واما علامة انتقال حمى يوم الى الدق فبقاء الحمى بعد اليوم
الثالث واشتدادها بعد استعمال الغذاء واما علامة انتقال حمى العفن
اليها فوجود الحرارة بعد انحطاط النوبة وقوة الحمى بعد استعمال الغذاء
واخذ البدن في الذبول والنحافة على غير ما توجبه حمى العفن وسنتكلم في
تقدمة المعرفة فيما يتعلق بحمى الدق كلامًا اخر ان شاء الله تعالى

الفصـــــل العاشر في حمى الوباء اعلم ان الهواء يتغير ويأجن كما يتغير
الماء ويأجن غير ان الهواء اذا كان على بساطته لم يعرض له شيء من
ذلك بل هذا التغير يعرض له عندما تخالطه الابخرة والادخنة وحينئذ تحدث
للجملة كيفية اخرى ثم هذا يكون تارةً بسبب امور سماوية وهو ان يتشكل
الاجرام العلوية باشكال مخصوصة يعرفها المنجمون ومثل هذا السبب
يكون اثره عامًا وتخصيصه يكون بقبول بعض الابدان لاثره دون البعض

فمنفعة

فمنفعة الطب في ذلك هو انه اذا علم الطبيب ما يعرض للهواء من الفساد
في زمان من الازمنة كان له ان يعلم قبل ذلك ويستفرغ الابدان من العفن
المقوي لذلك التاثير ويفيدها كيفية مضادة لكيفية الهواء ولا اشكال ان الهواء
متى ورد على الابدان المذكورة لم يؤثر فيها كتاثيره فيما يناسبه مما مال اليه
مثال هذا اذا علم المنجم ان حركات الافلاك توجب في الهواء حرًا
شديدًا محرقًا ثم يعلم الطبيب فينقي الابدان من الصفراء تنقيةً بالغةً
واودع البدن مادةً رطبة فاذا ورد الهواء المذكور ولم يجد في الابدان
كيفية يقبلها سلم من نكاية الهواء وتاثيره وتارة يكون بسببه امور ارضية
مثل ابخرة رديئة ترتفع من خنادق رديئة او من معادن موذية او من
مبا قل عفنه او من مجاورة موتى فتحمل الرياح هذه العفونات وتوديها
الى الاستنشاق فيفسد مزاج البدن ويعفن ما يحويه من الرطوبات
ويحدث فيه حرارة خارجة عن الطبع وهذه الاهوية اذا صادفت
الابدان غير نقية وكانت موادها مناسبة لما مال اليه الهواء سلمت
نكايته وكانت عاقبتها سليمةً ومن علامة الوباء كثرة الرجوم والشهب
في اوايل الخريف وكثرة الضفادع والفار والحشرات المتولدة من عفونة
الارض وهرب الحيوانات التي تسكن في بواطن الارض الى ظواهرها
وعلامة الحمى الوبائية سكون الحرارة في الظاهر وقوتها وحدتها في
الباطن ويكون التنفس معها عظيمًا سريعًا متواترًا وربما ضاق النفس
وربما كان منتنًا ويجف اللسان ويشتد العطش وربما اختلط العقل
ويتمدد ما دون الشراسيف وربما ظهر على البدن بثور ويكون ريعه

الخفا وربما عظم الطحال واشتد السعال وظهر على اللسان قلاع و
ارداوه الاسود والبراز في مثل هذا الوقت يكون لينا زبديا لكثرة ما يتحلل
من رطوبات البدن وتختلط به ويعرقون عرقا منتنا وربما حصل غشي
وبرد في الاطراف وربما حصلت هذه الحمى وغيرها تشعر بها العليل او
الحاس ولا تتغير النبض والبول ومع ذلك تكون مهلكة بحيث يدهش
الاطبا في امرها وتكون سببه مواد سمية مالت الى جهة القلب
الفصل الحادي عشر في حميات الاورام وهي المسماة عند الاطبا
حميات الاعراض قد علمت ان الورم قد يحدث عنه حمى يوم وقد يحدث
عنه حمى عفن ومثل هذه الحمى يقال لها حمى عرض غير انها تختلف باختلاف
مواضع الورم فانها متى كان حاصلا في اعضا شريفة كانت الاعراض
شديدة ومتى كان في اعضا خسيسة كانت الاعراض دون ذلك ومتى
كان حاصلا في اللحوم الغددية كانت المواد المتوجهة منه الى جهة القلب
من قبيل المواد السمية وارداوه ما كان الورم حاصلا تحت الابطين و
بعده في الرداة والشر اورام الاحشا الكاينة عن مواد صفراوية و
هذه الاورام مثل ورام الدماغ والحجب والصماخ والحلق واعضا الصدر
والكبد والطحال والكلى والمثانة والمعا والرحم وسمي حينئذ باسم العضو
الذي فيه الورم فيقال حمى كلويه وحمى كبديه وغير ذلك وقد تختلف اعراض
هذه الاورام في الشدة والضعف بحسب قرب العضو من القلب وبعده
عنه والخلو هذه الحميات من ادوار وذلك بحسب المواد الموجبة لها فان
لكل خلط دورا يليق به وسنتكلم فيه وحميات الاعراض اذا طالت مدتها
ادت

ادت الى الدق ولا سيما اذا كانت اورامها قريبة من القلب واعلم ان حميات
الاورام لها علامات تدل على العضو العليل وعلامات تدل على المادة
الموجبة للورم وعلامات تدل على حال العليل اما النوع الاول فمثل النبض
المنشاري والوجع الناخس الدال على ورم الاغشية ومثل النبض الموجي
الدال على ورم عضو لين كالكبد واما النوع الثاني فمثل اشتداد الحرارة عند
الدال على ان المادة صفراوية وربما الدال على ان المادة سوداوية واما
النوع الثالث فمثل الدلايل المبشرة بسلامة المريض والمنذرة بعطبه
وسنذكر هذه العلامات عند ذكرنا لتقدمة المعرفة والنبض في حميات
الاورام كالنبض في حميات العفن بمعنى ان الانقباض يكون اسرع والانبساط
ثم انه بعد ذلك يختلف فتارة يكون منشاريا اذا كان في عضو غشائي وتارة
يكون موجيا اذا كان في عضو لين كالدماغ واما البول فانه تارة يكون ابيض
رقيقا صافيا وذلك لانصراف الصابغ الى جهة اخرى وتارة يكون كدرا وذلك
عند دفع الطبيعة لمادته الى جهة المثانة وتارة يكون مدريا وذلك عند اندفاع
المدة الى جهة المثانة وسنتكلم في هذا كلاما شافيا عند الكلام في النفس
ان شاء الله تعالى الفصل الثاني عشر في ذكر تراكيب الحميات
ان الحميات قد تتركب انواعها والتراكيب فتارة يكون التركيب من
اجناس متباعدة كتركيب حمى الدق مع حمى العفن وتارة يكون ما هو اقرب من
ذلك كتركيب حميات العفن بعضها ببعض كالحمى الصفراوية مع البلغمية او مع
السوداوية وتارة يكون ما هو اقرب من ذلك كتركيب غبين او ربعين
فالغبتان متى تركبتا فقد تنوبا كل يوم ولذلك قد يشبه هذا النوع من التركيب

البلغميه النايبه كل يوم والغب الدايمه ويكون الفرق بينه وبين الدايمة البلغمية من وجهين احدهما من جهة الاعراض الخاصة بكل واحدة من المادتين وثانيهما ان هذه اى الغب تحصل فيها بعد كل اثنى عشره ساعه نافض قوى وقشعريره والبلغمية لا تحصل فيها ذلك الا بعد انقضاء ثماني عشرة ساعة واما الفرق بينه وبين الدايمه الصفراوية ان النوع المذكور يكون معه نافض وقشعريره والدايمه لا يكون معها شي من ذلك الا عند البحران والمثلثه اغباب قد تنوب دايما والعلامة الخاصة بها ان تكون النوبه من اليوم الثالث قويه جدا والربعان تنوبان ربعا معكوسة والمثلثة الارباع تنوب دايمة قال صاحب الكامل والربعان تنوبان غبا قال المسيحي وهذا خطا لان الربع الثانيه اما ان تجي في اليوم الاول من راحة النوبه الاولى او في اليوم الثاني منها فان جاءت في الاول فهي مع السابقه ربع معكوسه وان جاءت في الثاني فهي مع اللاحقه ربع معكوسة ايضا فظهر ان الربعان لا تنوبان غبا بل ربعا معكوسة وفيه نظر لان الربع في الاواخر قد لا يبلغ زمان اخذها اربع ساعات وعلى هذا يمكن ان تتصور ربعان تنوبان غبا كما اذا كان ابتداء اخذ الاولى مثلا غداة يوم السبت وفترتها بعد اربع ساعات وكان ابتداء اخذ الثانيه عشاء يوم الاثنين وفترتها كما ذكرنا ثم يكون ابتداء النوبه الثانيه من الاولى غداة يوم الثلثا ومن الثانيه عشاء يوم الخميس وعلى هذا القياس بالغا ما بلغ قال جالينوس في ثانيه البحران والخمسان تنوبان غبا وهو حق وذلك لان الخمس حمى تنوب في اليوم الاول والخامس وتترك البدن ثلثة ايام

فاذا

فاذا جاءت النوبه الثانيه واخذت من وسط الفترة نابت حينئذ غبا وان اخذت على غير هذه الصورة وذلك بان اخذت في اليوم الاول من ايام الراحه او في اليوم الثالث منها فانها لا تنوبان غبا بل ربعا معكوسه واردا التراكيب واخفاها تركب حمى العفن مع حمى الدق وذلك لانه يكون هناك فترات وابتداء نافض وقشعريره وملازمة الحرارة في حال الفترة فيظن ان هناك حميات العفن فقط لازمة ومفترة فالجهال من الاطباء في مثال هذه الصورة يعالجون بالاسهال واستفراغ المادة عن البدن فقط اى يقتصرون على معالجات حميات العفن وقد حصر الشيخ في الكتاب الرابع من القانون تراكيب الحميات في ثلثة انواع احدها ان تاخذ النوائب معا وهذه تسمى متشابكة قال بعضهم ويفارقان معا سواء كانت المواد داخل العروق او خارجها وفي هذا القول نظر لان هذا لا ياتي في جميع الاخلاط وذلك لانه متى تركبت حمى صفراويه مع سوداويه كيف يتاتى هذا وهو ان يفارقا معا لان السوداويه تنوب اربعا وعشرين ساعة والصفراويه تنوب اثنتى عشرة ساعه وكذلك اذا كانت بلغميه وسوداويه او بلغميه وصفراويه فلم يبق ههنا ما يطابق كلامهم الا اذا كانت مواد الحميات من نوع واحد ويكون مادة احديهما داخل العروق ومادة الاخرى خارج العروق لا ان يكونا داخلتين او خارجتين فانهما متى كانتا كذلك ونابتا معا وفترتا معا كانتا حمى واحدة لا حميين اما اذا كانت احديهما داخل العروق والاخرى خارجها فان الداخلة تشتد عند اخذ الخارجة او تنكسر وتسكن عند فتور الخارجة وقد علمت ان بسايط حمى المرض سبعة ثلثة مفترة واربعه دايمه

فاذا تركبت بلغت الى اقسام وهو ان تاخذ واحدة مع واحدة مثلا النا بية مع
النا بيه ومع الدايمة ومع المفتره وعلى هذا القياس وليس لشي من هذه الاقسام
والتراكيب اسم مخصوص عند الاطباء سوى شطر الغب فلذلك افردنا
له بابا خاصا وفي النظر المذكور نظر لان زمان السوداويه قد ينقص
عن اربعة وعشرين ويبلغ الى اربع ساعات وحينئذ يمكن تفارقهما معًا
وقس الباقي عليه **الفصل الثالث عشر في شطر الغب** هذه
الحمى تسمى باليونانيه اميطريطاوس وهي حادثه عن بلغم وصفراء متميزين
فتاره يكونان داخل العروق وتارة يكونان خارج العروق وتاره يكون
الصفراء داخل العروق والبلغم خارجها وتارة يكون بالعكس وهذا هو
المخصوص باسم شطر الغب الخالصة وما عدا هذا القسم لا يسمى في عرف
الطب خالصة ثم الخالصة قد يكون المادتان فيها متساويتين وتاره يكون
الغالب هو البلغم وتاره يكون بالعكس ومعرفه المتساويه عسرة جدًا لكن قلما
يتساويان واعلم ان هذه الحمى من الامراض المزمنه فانها ربما امتدت
تسعة اشهر على ما ذكره الشيخ في الرابع من القانون فان قيل
اذا كانت شطر الغب مركبه من بلغم داخل العروق وصفراء خارجها
ولا شك ان البلغم اشهر واظهر وذلك لان حماه تنوب كل يوم وحمى
الصفراء تنوب يومًا نعم ويومًا لا واذا كان كذلك فلم نسبت هذه الحمى
الى الصفراء وهي اخفى وسميت شطر الغب ولم تنسب الى الاظهر وهو البلغم
وسميت شطر النايبة الجواب بما اجاب عنه اسحق الاسرايلي صاحب
الحميات وهو ان الصفراويه لما كانت اخفى من البلغميه لانها عند اخذها

تستتر

تستتر بغيرها لانها مشاركة لغيرها في الاخذ اشتهرت باسمها لئلا تخفى وتستتر
فانه في غاية الوهن والضعف على ما لا يخفى بل الجواب بان علامه الصفراء
اظهر واشهر من علامة البلغم ولذلك شبهت الاوايل الصفراء بالسلطان الجاير
الشرير والبلغم بالسلطان الساكن غير الشرير لا سيما اذا كانت خارج
العروق فانها عند انجلايها بالحمى يكون علاماتها اظهر وابين من البلغم اذا كان
خارج العروق فانها عند انجلايها بالحمى يكون علاماتها اظهر وابين من البلغم اذا
كان خارج العروق فضلا عن ان يكون داخلها فيكون علامات الصفراء اظهر
وابين والشي انما ينسب الى الاظهر والابين لا الى الاخفى والاستر فلذلك نسب الى صح
الاوايل اسم هذه الحمى الى الصفراويه لا الى البلغميه على ما ذكره الاسرايلي كان
من الواجب ان ينسب الى البلغم لانه اقل اعراضا واخفى لا يقال لم لا يقال
ان الصفراء تجعل نوايب البلغم اقصر واسرع انفصالا لانها بحرارتها ولطافتها
تسخن البلغم وترققه وتزيل لزوجته وبالضد يفعل البلغم في الصفراويه
فتقصر نوبة البلغميه وتطول نوبة الصفراويه وتصير المجموع كمدة الغب
الغير الخالصة وهي الى قريب من شهر وان طالت فالى نصف سنه
وهو نادر ونقول للاطباء في هذه الحمى تشهد بانها تمتد تسعة اشهر
وربما والطبت سنه لانا نقول ان المادتين في الغب الغير الخالصه
ممتزجتان غير متميزتين احديهما عن الاخرى فيفعل الطبيعه
فيهما كفعلها في مادة واحده وهما في شطر الغب متميزتان
احديهما عن الاخرى وينضج كل واحدة منهما ثم يقابل نضج الاخرى
فان نضج الصفراء يكون بالتغليظ والتكثيف ونضج البلغم بالترقيق

والتلطيف فان مالت الطبيعه و اتجهت الى الصفرا بقي البلغم بحاله
وطالت المدة لانها تحتاج الى زمان اخر وان مالت و اتجهت الى
البلغم حصل و الصفراء ما حصل في البلغم وان توزع فعلها على الجهتين
لم تفعل منها فعلا تاما وعلى الجملة فتتحير في ذلك و تطول مدتهما فان
قلت شطر الشي نصفه و الصفراء في مثل هذه الصوره
اخذها وقتيتها على ما كانا عليها في حال انفراد الصفراويه عن
البلغميه واذا كان كذلك فكيف يجوز تسميتها بهذا الاسم قلت الشطر
وان كان النصف لكن يطلق على البعض كما اطلق النبي عليه السلم اياه
على البعض في قوله في المراة تبقى شطر دهرها لا تصلي ولا تصوم اي بسبب
الحيض وهو بعض الدهر لا نصفه واذا كان الشطر يطلق على البعض
والاشكال ان الصفراء عند مجاورتها للبلغم كما في الصورة المذكورة فانه لا بد وان
ينقص من اعراضها شي والباقي منها يصح ان يقال له انه البعض واذا كان
كذلك كان تسميتها بذلك تسمية صحيحة وهذه الحمى لها علامات تدل عليها
لكن اخصها واظهرها قوة احدى النوبتين وضعف الاخرى وذلك ان البلغميه
تنوب كل يوم لا دائمة والصفراء يوما نعم ويوما لا لانها دايره فيحصل
في يوم واحد نوبتان وفي اليوم الثاني نوبه واحدة وبعد هذه العلامة
في القوة علامات اخر داله عليها فانه يستدل عليها من العادة وهو ان
يكون انسان يكثر في بدنه الصفراء لانه يترفه ويترك رياضات معتاده
وبالجملة يستعمل ما يولد البلغم كثيرا واذا كثر البلغم في بدنه اجتمع مع الصفراء
وتعفنا وتولدت الحمى المذكورة او يكون انسان في بدنه بلغم متوهم لم يستعمل

الرياضه

الرياضه وما يولد الصفرا من الامور المسخنة فتولدت الصفرا في بدنه وعفنت
وعفن البلغم ايضا وحصلت الحمى المذكورة وقد يستدل عليها بالبول وهو ان
يكون فيه ثقل بلغمي ولون دال على غلبه المرار ويكون الطواف متهيجه و
سقيا بلغما مفرطا وعلى الجملة اعراضها مركبة من اعراض البلغم والصفراء
غير ان اخص العلامات بها العلامة الاولى الفصل الرابع
عشر في بيان العلة في دوام الحميات التي موادها في داخل العروق
ودوران الحميات التي موادها خارج العروق وتحقيق القول في
النوائب والعلة في اختلافها بحسب المادة الموجبه لها اما الاول
فان العلة في دوام الحمى الدموية ماخوذة من امرين احدهما ان الدم
المحتاج الى مستوقد العفونه حتى ينصب اليه جزء بعد جزء كغيره
من باقي الاخلاط حتى يحصل من انصباب الجزئين فتره بل هو سائح
في تجاويف العروق لكثرته وتوفر مقداره فتكون اجزاؤها متصلة
فمتى كانت مستعدة للعفونة اتصل العفن في الاجزاء القابلة جميعها
الى ان تفني وحينئذ تدوم ضروره الى ان تفنى الاجزاء العفنه وثانيها
ان الدم محصور في العروق وهي اوعيه ملززه الجرم فالانحصاره
في ذلك يعسر تحلله وخروجه في حال الفتره فتدوم الحمى وتتصل
واما ما عدا الدم من الاخلاط فالعلة في دوام نوايبه ما ذكرناه في الوجه
الثاني وهو انحصارها في اوعيه ملززه مكتنزه فلا تحلل ما عفن
واوجب النوبه في حال الفتره لا تحلل تحللا تاما بل يبقى شي
الى حين ينقضي امر العفونه فتصير الحمى كالمطبقه لكن مع ذلك يكون

لها استعداد كالنوبة الخارجية وستقص كالفترة لها واما ما يتعلق بالنوائب
فاعلم ان المواد الموجبة للنوائب تارة تكون خالصة وتارة تكون غير خالصة
فالخالصة حددت اوقاتها وعرفت بالتجربة فالصفراء متى كانت
خارج العروق نابت اثنى عشرة ساعة وتركت ستا وثلثين ساعه و
تكون الدور الواحد من ادوارها ثماني واربعين ساعه فتكون نوبتها ثلث
مدة تركها وربع المجموع ومتى كانت داخل العروق اشتدت اثنى عشر
ساعة ثم تناقصت لكن يجب ان يكون زمان تناقصها مساويا لزمان
فترتها عند كونها خارج العروق والا كانت مدة انقضائها كمدة انقضائها
وقد دل الاستقراء والنقل على خلافه قال ابقراط الخالصة متى كانت
مادتها خارج العروق انقضت في سبع نوائب في الاكثر ومتى كانت
داخل العروق انقضت في الاكثر في اسبوع واحد واما غير الخالصة من
الصفراء فان نوبتها تطول حتى تبلغ اربعا وعشرين ساعه او ثلثين ساعه
ومقدار زيادة النوبة على اثنى عشرة ساعة تكون بعدها عن الخلوص
وانقضاؤها الى نصف سنة والبلغمية الخالصة تنوب ثماني عشرة ساعه
وتترك ست ساعات فتكون دورها اربعا وعشرين ساعه وتكون
مدة فترتها ثلث مدة اخذها وربع مدة المجموع واما انقضاء الحمى
البلغمية فليس له وقت محدود وذلك لان البلغم تختلف قوامه في الغلظ
والرقة والكثافة واللطافة واما غير الخالصة فزمان اخذها يكون اقصر
وزمان تركها اطول ومدة انفصالها اقصر اللهم الا ان يكون المخالط
السوداء اما متى كان الصفراء فان الامر يكون على ما ذكرنا والسوداوية
الخالصة

الخالصة تنوب اربعا وعشرين ساعة وتفتر ثماني واربعين ساعه فيكون الدور
الواحد من ادوارها اثنين وسبعين ساعة ويكون مدة اخذها كنصف مدة
تركها وكثلث مدة المجموع واما انقضاؤها فربما تاخر الى سنه كاملة و
غير الخالصة تكون اقصر من ذلك في الاخذ والترك والانقضاء الكلي
واعلم ان ما ذكرناه من الاحكام في الحميات الخالصة انما هو بحسب
الاكثر وغالب الامر والا فقد تقصر نوبة الخالصة عما ذكرنا وتطول وذلك
لاسباب ثمانية احدها قوام المادة الموجبة للحمى فانه متى كان رقيقا
مع خلوصه قصرت مدة نوبة الحمى الحادثة عنه ومتى كان غليظا طالت
نوبتها ومع ذلك لم تخرج الخلط عن خلوصه فان لنا اغذية تولد وهي
غليظة وكذلك السوداء والبلغم ومتى كان معتدلا كانت معتدله وثانيها
مقدار المادة الموجبة للحمى فانها متى كانت متوفرة طال زمان نوبة
الحمى الحادثة عنها لان الطبيعة تحتاج في اشتعالها وتحللها الى زمان
طويل ومتى كانت قليلة قصرت نوبة الحمى ومتى كانت معتدله كانت
معتدله وثالثها سحنة البدن فانها متى كانت متخلخلة اعانت في تحليل
المادة واخراجها عن البدن فقصرت نوبة الحمى ومتى كانت ملززة اعانت
على حبس المادة وحقنها فطالت نوبة الحمى ومتى كانت معتدلة كانت
معتدلة ورابعها قوة العليل فانها متى كانت قوية بادرت الى دفع المتعفن
وذبت عن غير المتعفن فقصرت نوبة الحمى ومتى كانت ضعيفة لم تفعل
شيئا من ذلك فطالت نوبة الحمى ومتى كانت معتدلة كانت معتدلة و
خامسها الوقت الحاضر من اوقات السنة فانه متى كان صيفا تخلخلت

للمسام ولطف قوام المادة فتحللت وقصرت نوبة الحمى ومتى كان شتاء فعل ضد
فعل الصيف وطال نوبة الحمى ومتى كان معتدلا كان ذلك معتدلا ولذلك حكم الاوحد
ابقراط بقصر نوبة الربع في زمان الصيف وطولها في زمان الشتاء وسادسها
مهنة المريض فانها ان كانت من الصنايع التي تحتاج الى مباشرة النار كالصباغة
والحدادة كانت المواد قليلة بسبب دوام التحليل بطبعه لملازمة الحرارة وانفتاح
المسام لذلك ونوبة الحمى قصيرة وان كانت من الصنايع التي لا تحتاج الى مباشرة النار
كالقصارة والملاحة كان حالها بعكس ذلك ونوبة الحمى طويلة وان كان الحال في
الصناعة بين ما ذكرنا كانت الحمى معتدلة وسابعها سن العليل فانه ان كان سن
الشباب كانت نوبة الصفراوية الخالصة مثلا الحاصلة له اقصر مدة منها
اذا حصلت للشيخ او للكهل ومتى كان السن متوسطا بين ذلك كان زمان
النوبة متوسطا بين ذلك وثامنها مزاج العليل والكلام فيه كالكلام في السن
اذا عرفت هذا فنقول العلة في اختلاف نوايب الحميات المذكورة وجوه
ثلثة احدها سهولة اجتماع الخلط العفن وعسر تجمعه ويوخذ ذلك من
مقداره وثانيها سهولة تعفنه وعسره ويوخذ ذلك من كيفيته اعني
حرارته ورطوبته وثالثها سهولة استفراغه عن البدن ويوخذ ذلك من
قوام الخلط اعني غلظه ولزوجته واذا علمت هذا فنقول البلغم لما
كان سهل التجمع لكثرة مقداره سهل التعفن بسبب رطوبته والحرارة الغريبة
المعفنة عسر التحلل بسبب لزوجته وغلظه ايضا صارت حماه تنوب
على ما ذكرناه والسوداء لما كانت عسرة التجمع بسبب قلتها عسرة التعفن
لبردها ويبسها سهلة التحلل لعدمها اللزوجة صارت تنوب على ما
ذكرنا

ذكرنا واما المرة الصفراء فانها متوسطة بين الخلطين لانها اذا قيست الى البلغم
كانت اعسر تجمعا منه لقلتها بالنسبة اليه واعسر تعفنا منه ليبسها واسهل
تحللا منه للطافتها وحرارتها واذا قيست الى السوداء كانت اسهل
تجمعا منه لكثرتها بالنسبة اليها واسهل تحللا لحرارتها ولانها رطبة بالنسبة
اليها واسهل تحللا للطافتها فلما كانت كذلك نابت على ما ذكرنا الفصل
الخامس عشر في ذكر النافض والقشعريرة وتحقيق القول فيهما اما النافض
فهو اهتزاز يحصل للبدن مع حركات غير ارادية واصنافه اربعة نافض
منذر بالحمى مثل الكاين قبل النوايب الصفراوية ونافض منذر باقلاع
الحمى وهو الكاين في يوم بحران في الحميات الدايمة فان مثل النافض
المذكور متى حصل في الحميات المذكورة انذر باقلاعها قال ابقراط في
رابعة الفصول اذا كان بانسان حمى محرقة فعرض له نافض انحلت حماه
ونافض لا تعقبه حمى وهو الكاين من البلغم الزجاجي فان مثل هذا البلغم
تتبعه نافض وبرد ان لا تعقبه حمى ونافض منذر بالموت وهو الكاين
من سقوط القوة واستيلاء البرد قال ابقراط في رابعة الفصول
اذا كان يعرض في الحمى لمن قد ضعفت قوته فذلك من علامات الموت
واذا عرفت هذا فنقول ان النافض له اسباب كثرة مقدار المادة
وحدة مزاجها وقوة حس العضو الذي تمر به المادة وقوة دافعته فالخلط
الموجب للحمى اذا اجتمع وانصب الى مستوقد العفونة وصادف في
طريقه اعضاء حساسة فانه يلذعها وينكيها وعند ذلك تهرب الحرارة
الى الباطن خوفا من المؤذي فيستولي البرد على الاعضاء الظاهرة فهذا

هو سبب حصول البرد في الحميات الصفراوية ثم اختلف الاطباء في الحمى
الصفراوية والبلغمية انهما في ايهما تكون اقوى فذهب الشيخ الى ان النافض
يجب ان تكون في البلغمية اقوى محتجا عليه بان النفض كلما كان اكثر لزوجة
كان النافض اشد وذلك لانه يتشبث بالعضو تشبثا قويا فلا يندفع عن
العضو الا بحركة قوية جدا ولا شك ان البلغم اكثر لزوجة من الصفراء فتكون
الحركة فيه اشد واقوى وذهب صاحب الكامل الى ان حركة الصفراوية
اشد من حركة البلغمية محتجا عليه بان النفض كلما كان احد واشد لذعا
كانت نكايته للعضو الحساس ابلغ فتكون حركته لدفعه اقوى وقد
صرح بهذا حيث تكلم في الحركات الغير الطبيعية حين ذكر الاعراض والحق
ما ذهب اليه صاحب الكامل وذلك لان الصفراء احد واشد لذعا وما
كان كذلك كانت حركة العضو المتاذي به اقوى وابلغ في دفعه ولذلك صار
النافض في ابتداء الصفراوية اشد ثم انه يضعف قليلا قليلا عند ما يأخذ
في النضج ويغلظ قوامها ويقل حدتها والسوداء عند ما ينضج ويرق قوامها
يقوى النافض الحاصل منها وذلك لانها تصير احر والطف واشد نكاية
ولذعا فتكون لذعها المتاذي به اقوى ولذلك صار قوة النافض والحرارة في
الحميات السوداوية منذرا باقلاعها ويمكن ان يرجح مذهب الشيخ بان
حرارة الصفراء لا تحدث النفض الا بلذعها وحدتها ولكنها للطافتها تمر
سريعا عن العضو واما البلغم فلبرودته تقبض العضو ويتكاثف وللزوجته
يبطو بقاؤه على العضو وتكون نكايته تلك اشد على ان مرور الماء البارد
مثلا اشد احداثا للنفض من مرور الماء الحار عليه على ما يشهد به التجربة فهذا
ما

فهذا ما امكنني من ترجيح وعليك باختيار ما يترجح وهو الموفق للصواب
واعلم انه قلما يجتمع رعاف ونافض وذلك لان المادة المهرقة داخل العروق
والمنفضة خارج العروق وقل ما يكون ذلك داخل العروق وخارجها
اللهم الا ان تبلغ المادة من الكثرة الى حيث يعم الجهتين واما القشعريرة
فهي حالة يجد الانسان فيها اختلافا في برد ونخس في الجلد والعضل وذلك
لان الحرارة تهرب الى الباطن عند انصباب المادة الى مستوقد العفونة
ومرورها بالاعضاء الحساسة هذا في المواد الحارة واما في الباردة فانها
عند ما تنصب الى مستوقد العفونة وتمر بالعضل تؤذيه ببردها لانها بالقياس
اليه باردة فاذا اخذت تعفن نقصت اذيته ثم اخذت في التسخين ولذلك
صارت قوة الحرارة وقلة البرد والقشعريرة في الحميات التي موادها
دالين ومنذرين بالاقلاع واما التكسر فهو صنف من القشعريرة
بل كانه مقدمتها واذ قد ذكرنا من الحميات ما يليق بهذا فلنرجع الى المتن
وشرحه ونقول قال **الفصل الثالث منه** اي من التعليم الاول
في امراض التركيب ويشتمل على مباحث **المبحث الاول**
قال رحمه الله **وامراض التركيب تنحصر في اربعة اجناس**
وفي بعض النسخ **في اجناس اربعة** وهما متقاربان **امراض الخلقة
وامراض المقدار وامراض العدد وامراض الوضع** اما انحصار امراض
التركيب في الاربعة فلم يثبت الا بالاستقراء لانا لما استقرينا احوال
العضو وجدناه انه متى كان في خلقته وفي مقداره وفي عدده وفي وضعه
على ما ينبغي كان صحيحا في تركيبه ومتى لم يكن في واحد من هذه الاربعة

على ما ينبغي لم يكن صحيح التركيب فلهذا انحصرت امراض التركيب في هذه
الاجناس الاربعة وخلقة الشيء هي هيئته وصورته والمقدار والعدد معلومان
واما الوضع فالمراد به هاهنا ما يعم الموضع والمشاركة مع الاعضاء الاخر
اي النسبة التي بينهما في القرب والبعد **المبحث الثاني** في امراض
الخلقة قال رحمه الله **وامراض الخلقة تنحصر ايضا في اربعة**
اجناس كل عضو فان شكله ومجاريه واوعيته وسطحه اذا كان على
ما هو الواجب كان صحيح الخلقة فلذلك كانت امراض الخلقة اربعة
اجناس فان قيل لم قلت في بيان الحصر الاول كان صحيحا في تركيبه
وفي الثاني في خلقته وما قلت صحيحا من غير تقييد بالتركيب والخلقة كما
قال الامام قلنا لئلا يرد على ظاهر كلامنا ما ورده النخجواني على ظاهر
كلامه وهو ان قوله ان الاعضاء الآلية متى كانت على ما ينبغي من الخلقة
والمقدار والعدد والوضع كانت صحيحة غير مستقيم وذلك لان الاعضاء
الآلية كما انها قابلة لهذه الامراض فهي ايضا قابلة لامراض المزاج ولتفرق
الاتصال واذا كان كذلك جاز ان يكون هذا الانحصار على ما ينبغي فيما
ذكره من الامور ومع ذلك لا يكون صحيحة لقيام مرض مزاجي او تفرقي
وهكذا الكلام على قوله ان العضو الآلي متى كان على ما ينبغي من شكله وتقعيره
ومجاريه وخشونته وملاسته كان صحيحا فان العضو الآلي كاليد والرجل
مثلا اذا كان على ما ينبغي من الامور المذكورة ولكن كان اعظم او اصغر او
زاد عدده او نقص او انخلع من موضعه او فسدت مشاركته مع غيره
لا يكون صحيحا فلا يكون هذا الكلام مستقيما لو صح هذا الثاني كان مناقضا كلها

للاول

للاول لان الكلام الاول يقتضي انحصار امراض الاعضاء الآلية في الاجناس
الاربعة التي تكون امراض الخلقة احد انواعها والكلام الثاني يقتضي انحصار
مرض العضو الآلي في امراض الخلقة فقط وهو مناقض لان معنى الانحصار
هاهنا هو اعتبار تلك الامور باسرها مع عدم اعتبار ما عداها وهو مناقضة
ظاهرة بل الاولى ان يقال على هذا الوجه ان الاعضاء الآلية اذا كانت على ما
ينبغي من الخلقة والمقدار والعدد والوضع والمزاج والاتصال كانت صحيحة
وعلى هذا لا يرد شيء مما ذكرنا ويلزم انحصار مرضها بعد المرض المزاجي والاتصالي
في هذه الاربعة وكذلك يقال في بيان حصر امراض الخلقة في انواعها ان العضو
متى كان على ما ينبغي من شكله وتقعيره ومجاريه وخشونته وملاسته و
مقداره وعدده ووضعه ومزاجه واتصاله كان صحيحا ويلزم انحصار
مرضه بعد المرض المزاجي والمشترك والمقدار والعدد والوضع في الامور
التي ذكرها وبهذا الطريق يمكن حصر انواع كل جنس من اجناس الامراض
في الانواع المعدودة المشهورة هذا كلامه بالفاظه ولا يخفى ان هذا انما
يرد على ظاهر قول الامام لانه اذا علم من كلامه ان المرض المزاجي والاتصالي
يعرضان للعضو الآلي علم ان مراده من كونه صحيحا في الاول صحيح التركيب
وفي الثاني صحيح الخلقة المطلق ليرد عليه ما اورده لا الصحيح مع تقييد الصحيح بالتركيب
والخلقة في بيان الحصر اخصر واحسن من التطويل الذي ذكره على ما لا يخفى
امراض الشكل وهو ما احاط به حد كالدائرة والكرة او حدود كذي الزوايا
من المثلث وغيره **وهو** اي مرض الشكل لدلالة المرض اولا نه ضمير توسط بين
مؤنث هي الامراض ومذكر وهو **ان يتغير الشكل عن مجراه الطبيعي**
الامراض عام

وكل ضمير كذلك يجوز تانيثه تارة وتذكيره اخرى فلهذا ذكره **فيحدث تغيره**
آفة في الفعل لانه لو لم يلزمه آفة في الفعل لم يكن ذلك مرضا ولو لم يكن الافة
لتغير الشكل لم يكن مرض شكل قال الشيخ في فصوله ليس المراد من مرض الشكل
ما تقارنه فساد الشكل فربما كان المرض من باب آخر وتقارنه فساد الشكل كالمرض
السدد والاتساع والضيق والورم والشنج بل المراد منه ان سبب دخول
الآفة في الفعل تغير الشكل او كون ذلك الشكل في الخلقه كذلك كمن خلقت
جليديته شبيهة الكرويه **كاعوجاج المستقيم** لا يريد بذلك ان يكون مستقيما ثم
تعوج بل ان يكون معوجا ومن شانه ان يكون مستقيما ليدخل في ذلك المرض
الاصلي والحادث وهذا كالاصابع اذا تعوجت او خلقت معوجة
فانها انما خلقت مستقيمة لتتمكن من القبض على الممسوك فاذا تعوجت اضرت
بذلك وكذلك عظم الساق خلق مستقيما ليعين في المشي والجلوس فمتى تعوج
اضر بذلك ومع ذلك يصير معرضا للافات بسبب نتوه **واستقامة المعوج**
كعظم العضد والفخذ اما عظم العضد فانه خلق ذا تحدب من الجانب
الوحشي وتقعير من الجانب الانسي لفوايد منها ان يكون هناك مكان حريز
للعضلات والاعصاب الموضوعة هناك ومنها ليجود تابط ما يتابط به
ومنها ليحوي على مسك الاشياء الكريه فلو خلق مستقيما لاضر بافعاله و
اما عظم الفخذ فلان الشكل الطبعي له ان يكون ذا تحدب من قدام الى
الجانب الوحشي وتقعير من خلف الى الجانب الانسي اما الاول فلفايدتين احديهما
ليكون هناك مكان حريز للعضلات والاعصاب والشراين الموضوعه
هناك وثانيتهما ليلا يصاك احد عظمي الفخذين للاخر عند المشي واما الثاني

فليحصل

فليحصل بين الفخذين مكان حريز لالات التناسل من الذكور والاناث ليبعدها
عن حراسة الحواس ولو كان مستقيما لاضر بذلك ومن استقامة المعوج زوال
تقعير الكف والقدم باستوايهما باللحم اما تقعير الكف فله فايدتان احديهما
انه يعين على غرف الاشياء السيالة وثانيتهما مسك الاشياء الكريه فمتى خلق
مملوا اللحم اضر بذلك واما تقعير باطن القدم ففايدته انه يعين على المواضع المحدبه
المقببه والصعود على المراقي فمتى خلق مملوا اللحم اضر بذلك ويكون حاله كحال
الخفاف الجدد التي لم تتشكل بشكل القدم فانه يصعب المشي فيها في المواضع
المذكورة **وتربيع المستدير** كعظم القحف فان شكله الطبعي ان يكون مستديرا
مضغوطا من الجانبين اما كونه مستديرا فليبعد عن قبول الافات وليسع فيه
من جوهر الدماغ مقدار صالح على ما سبق الكلام عليه في تشريحه واما كونه
مضغوطا من الجانبين فلان يوجد له نتوان من قدام ومن خلف اما من
قدام فلاجل الخيال واما من خلف فلاجل الذكر ولان يزيد في هاتين الجهتين
فيزيد طوله المحتاج اليه لا الجانبيات لاعصاب لئلا يتزاحم بعضها بعضا **و**
استدارة المربع قال الامام ليس لهذا مثال مطابق ولو جعلنا تشبه استدارة
المعدة وعدم التفرطح في الحدقه فقد ابعدنا لانه ليس الشكل الطبعي للمعدة
ولا الحدقة ان يكون مربعا وفيه نظر لانا لا نسلم انه ليس لهذا مثال مطابق
فان العظم النردي المشبه بعظم النرد الموضوع في القدم شكله الطبعي
التربيع فمتى صار مستديرا اضر بفعل القدم على ما عرفت حيث تكلمنا في
تشريح القدم سلمناه لكن لا ينتهض نقضا لكلام الشيخ لانه انما ذكر تربيع المستدير
واستدارة المربع مثالين لفساد الشكل ولم يلتزم ان يكون لهما في الاعضاء

في المشي

مثال سلمنا انه العزم اوان ايراد مثل هذا انما كان يحسن لو كان له مثال
ولكن مثالا حقيقيا او تقريبي الاول ممنوع ومعدوم والثاني مسلم وموجود
لان المواد بالاستدارة والتربيع ليس حقيقتها بل ما يقرب منها كشكل
القحف الطبيعي فانه ليس مستديرا بالحقيقة بل مضغوط من الجانبين وكذا
شكل العظم النودي فانه ليس مربعا بالحقيقة بل شبيها به وصيرورة
المستدير مربعا ان يزول عنه الاستدارة لا ان يصير مربعا بالحقيقة وصيرورة
المربع مستديرا ان يستدير حقيقة ما لم يكن مستديرا كذلك كالمعدة والرطوبة
الجليدية لما فيها من التفرطح لا ما كان مربعا بالحقيقة ومن هذا الباب اي باب
تربع المستدير واستدارة المربع اما الاول فقوله تسقط وفي بعض النسخ
تسفيط والاول اولى الراس اذا عرض منه ضررا في افعال الدماغ وغيره
وانما اشترط هذا الشرط ليكون مرضا وتسفط الراس هو ان ينقص احد النتوين
اي المقدم او المؤخر او كلاهما ويلزم ذلك ضيق البطن الذي يلي النتو الناقص و
ذلك يلزمه رداة قوة ذلك البطن وهذه الاشكال الثلثة هي اشكال القحف
الغير الطبيعية واردأها فاقد النتوين لانه يصير مربع الشكل وهو شكل
ردي من وجوه خمسة احدها انه يصير معترضا للافات بسبب زواياه
وثانيها ان منابت الاعصاب يضيق عليها ويزاحم بعضها بعضا وثالثها انه
لا يسع فيه من جرم الدماغ مقدار ما هو محتاج اليه في تصرفات القوى
النفسانية وانبات الاعصاب ورابعها انه اذا كان كذلك كان شكل الفك
الاعلى مشكلا فلا يلتقي بالاسفل على ما ينبغي وحينئذ يختل المضغ والطحن
وخامسها ان طول الحنك الاعلى يقصر بذلك وحينئذ لا يقدر اللسان على

الدوران

الدوران فيه على ما يجب ولا شك ان ذلك مضر بالمضغ وبالافصاح ببعض
الحروف واما الثاني فقوله وشدة استدارة المعدة فان شكلها الطبيعي
ان يكون مفرطحة من جهة الصلب لاربع فوايد احدها الا يزاحمها الصلب
عند ما تمتلي من الغذاء والنفخ فيتالم وثانيها الا يزاحم ما يلاصقها من الجانبين
عند امتلايها وثالثها لتستقر وتتكي على الصلب عند الامتلاء فيخف
عنها ثقل الغذاء ورابعها التمكن لحم الصلب من افادة حرارة المعينة
لها في هضمها وقال قوم خلقت كذلك ليلاقي الغذاء باوفر مقدار وهذا
كلام ليس له وجه فان الغذاء ملاصق لها فتجويفها وهذا انما يتاتى اذا
كانت ملاقية له من خارج كحال الرطوبة الجليدية عند المبصرات فانها
يجب ان يكون من قدام مفرطحة لفايدتين احديها انها متى كانت مفرطحة
استقرت في موضعها استقرارا تاما اما اذا كانت تامة الاستدارة
فانها تكون متقلقلة مترجرجة فلهذا متى استدارت اضطربت وثانيها
ليكون ما يلقي الشبح منها مقدارا متوفرا لانها اذا كانت تامة الاستدارة
كان ما يلقاه منها مقدارا يسيرا وهذه الرطوبة وان لم تكن مدركة بل
المدرك بالحقيقة القوة الحالة في الروح الكاين عند التقاء العصبتين لكنها متى
لاقت الشبح باوفر قسم حصل منه هناك ادراك متوفر ومتى لاقته
باقل كما اذا كانت مستديرة حصل منه ادراك يسير قال القرشي وعلل
الشيخ في الكتاب الثالث وجوب كون هذه الرطوبة مفرطحة بان
يكون المتشبح فيها اوفر مقدارا ويكون للصغار من المرئيات قسم بالغ
يتشبح فيه وذلك لان عنده ان الشبح يقع على هذه الرطوبة فاذا كانت

كاملة الاستدارة كان الشبح صغيرا الا ما تقوله الجهال من ان السطح
لما يلاقي الكرة على نقطة واحدة ولو كان كذلك لم يكن يرى البتة لان النقطة
لا مقدار لها بل بسبب اخر لا يليق الكلام فيه بهذا الكتاب ومما يدل على ذلك
ان المراة المحدبة ترى الوجه اصغر مما هو عليه والمقعرة ترى الوجه
اكبر مما هو عليه واما الحق الذي لا يستحيى من قوله فهو ان الشبح لا يقع
على هذه الرطوبة ولو كان يقع عليها فاما ان يكون القوة الباصرة مركوزة
هناك فيجب ان يرى الشيء اثنين او في موضع التقاطع فلا يمكن الرويه
لان السطح الذي يكون فيه الشبح من هذه الرطوبة لا يلي جهة التقاطع لان
التقاطع من جهة خلف الرطوبة والسطح من قدامها وليس لقايل ان يقول
ان هذه الرطوبة شفافة فيكون ما فيها من الشبح يرى من الجهة الاخرى
وذلك لانها لو كانت شفافة لم يمكن ان ينطبع فيها الشبح لان الشبح انما
ينطبع فيما له لون ما ولذلك يرى الحباب في الماء ولا يرى في الهواء لان
الماء له لون ما وكذلك الهواء ايضا اذا حصل فيه من الابخرة ما يفيده لونا ما
رؤي فيه الشبح فيحدث لذلك الهالة وقوس قزح وغيرهما بل
الشبح عندما ينطبع في نفس الروح الباصر وينتقل من كلا العينين الى
موضع التقاطع وهناك يتحد من الشبحين شبح واحد بانطباق احدهما
على الاخر ولذلك اذا لم ينطبقا لاختلال في التقاطع رؤي الواحد اثنين
واما انه كيف يصير حينئذ استدارة الجليدية فذلك لان هذه الرطوبة
احتيج اليها لكون المكان الذي فيه الروح متوسط السمك فلا يظلم اظلام
الماء العميق ولذلك جعلت صافية لئلا يفيد الروح ظلمة كما يفيد صفاء الماء الموضوع

على

على الشيء الاسود فاذا كانت هذه الرطوبة تامة الاستدارة كان ما يلي منها وسط
الثقبة بارزا جدا فيكون سمك الروح هناك قليلا جدا فيعسر وقوع الشبح عليه
كما يعسر حصوله على الماء الرقيق جدا الى ههنا كلامه وفيه نظر لانه قد ثبت في
علم المناظر ان الجزء من سطح القرنية المحاذي لثقب العنبية وكذلك الجزء
الذي من سطح الجليدية المحاذي له كريان متوازيان مركزهما مركز البصر اذا لم
يكونا كذلك والمحقق ان الابصار بورود الضوء واللون الى البصر لا بخروج
الشعاع لانعطفت فيها الصور وتشوه ترتيب اجزايها فلم يحصل في العصبة
المشتركة صورة تشبه ترتيب اجزايها ترتيب اجزاء المبصر فلا يدرك المبصر
على ما هو عليه واذا كانا كريين متوازيين والذي من سطح القرنية من كرة
كبيرة على ما شاهد ومقدار الجليدية بحيث لو خلقت كرية وجعل مركزها
مركز القرنية لتباعدت من القرنية تباعدا متفاوتا وكانت الصور بعد النفوذ
في القرنية والرطوبة البيضية تضعف جدا لبعد المسافة وغلظ الذي
تنفذ فيه فلم يتاد منها الى الجليدية ما تقوى الحس على تمييزه وتحققه فجعلت
الجليدية قريبة من القرنية وجعلت من قدام مفرطحة ليصير بذلك الجزء
من سطحها المقابل للثقب من كرة موازية للجزء من القرنية ويحصل بذلك
الغرضان القرب من القرنية وموازاة سطحها واذا عرفت ذلك فاعلم
ان ابا الحسن احمد بن محمد الطبري صاحب المعالجات البقراطية وال
فيه وقد اخطا حنين بن اسحق في العبارة في الجليدية فقال انها مفرطحة
منبسطة فلولا الماخوذ من اجزاء المبصرات اكثر لان الاشياء المنبسطة يلقى
من الشيء الذي يواجهها اكثر مما يلقى الشيء الكري وهذا محال لان الشيء المنبسط

بلغى الشىء الذى يواجهه بالمسطح منه والمستدير يلقى ما يواجهه بجميع الجهات بما
يواجهه وبجوانبه وانا اقول ان حاصل كلام حسن على ان الاشيا المسطحة
تكون الجزء من سطحها الذى يكون مواجها لسائر الاشياء المسطحه اى يكون
بين كل نقطة منه ونقطة من سائر الاشياء المحاذيه خط مستقيم متوهم
غير منقطع يكشف اعظم من ذلك الجزء اذا كانت كرية الشكل مثلا
الجزء من سطح الجليديه الذى يحوزه مخروط الشعاع ان كانت متفرطحة
فهو اعظم منه لو كانت الجليدية على مقدارها المعين كرة تامة كان باطلا
والرد مقبولا وسنشير فى اخر هذا البحث الى سببه واذا حمل على
ان الاشياء التى فيها استدارة يسيره ويكون سطوحها من كرات عظيمة
تقبل من اضواء الاشياء التى تقابلها الضوء القوى فى جزء اعظم من الذى تقبل
الضوء فيه الاشياء التى فيها استدارة شديدة كان حقا والرد مردودا
وهذه القضيه انما يصححها التجربه والمشاهدة مرارا فان سطح الجسم اذا
كان منبسطا على المعنى المذكور خصوصا ان كانت الخطوط التى ترد عليها
الاضواء اعمدة فهو يقبل الضوء الوارد على غاية قوته وان كان من كرة صغيرة
كان الضوء فى الوسط اقوى وقريبا من الذى على المنبسط وفى الاطراف
اضعف لميل خطوط الاضواء على الاطراف واذا لم يمكن ان يكون الجليديه
وهى مقدارها الذى اقتضته الاسباب الطبيعية ان يكون كرة تامه منبسطة
السطح تداركه لطف الخالق بتفرطحها وحقيقة الحال فى تفرطحها ما ذكرنا
وهو ان الامر اذا اقتضى ان يكون الجزء من سطح الجليدية الذى يحوزه المخروط
هو ما يكسطح القرنية وكان مركز البصر غائرا فى السمك بعيدا ولم يتباعد

قدر

قدر الجليدية وجب ان يكون متفرطحا ليتم الغرض من خلقه العين ويتبع ذلك
حصول الضوء على اجزاء الجزء المذكور متشابها وهو المراد من قولهم ليأخذ
من اجزاء المبصرات الكثيرة اجزائها بحيث يحس بها ويميزها تميزا صحيحا
لا ضعيفا مشتبها والاولى ان يحمل كلام الذى اقتدى بهم على الوجه الصحيح
ما امكن واذا حققت ذلك فقول القرشى بل لسبب اخر لا يليق الكلام فيه بهذا
الكتاب ان اراد به ما قلنا كلام خبير به فهو حق ولا اظن انه قد حام
حوله لانه لا يعرف ذلك الا من احاط علما بكتاب ابن الهيثم فى المناظر
واما قوله ومما يدلك على ذلك ان المراة المحدبة ترى الوجه اصغر مما هو عليه
والمقعرة ترى الوجه اكبر مما هو عليه ففيه نظر لان هذا الاستشهاد
بمعزل عن حال تشبح الصور على الجليديه فان الصورة المدركة فى المراة انما هى
صوره المبصر الواردة الى المراة ثم المنعكسة الى البصر والصورة الحاصلة فى الجليديه
التى بها الابصار هى صورة المبصر الواردة الى البصر النافذة فيه بالاستقامه
فاين احدهما من الاخر وكذا فى قوله او فى موضع التقاطع فلا يمكن الرؤيه
الى قوله من قدامها نظر لانه ظن ان الشبح المرئى على تقدير وقوعه على
الجليديه انما هو الحاصل فى سطح الجليدية كما ظن ذلك فى المراة وليس الامر
كذلك فان الشبح الحاصل فى سطح الجليديه ليس بالصورة المرئيه بل المرئيه
هو ما حصل من الشبح فى العصبه المشتركه بعد تجاوزه جسم الجليديه و
الزجاجيه وما يليها من تجويف العصبة الى العصبه المشتركة فاذن ما ذكره
غير وارد وكذا فى قوله ان الشبح انما ينطبع فيما له لون ولذلك ترى الخيال
فى الماء ولا يرى فى الهواء لان الماء له لون مما نظر لانه قد بين فى

المناظر ان رؤية الصور الخارجة عن الماء في الماء انما ذلك لصقالة سطح الماء و
الصقالة سبب الانعكاس فقط لا كون الصقيل متلونا وانما يعتبر التلون على
صدق الانعكاس لان الملون يلازمه كثافة ما واذا كانت المراة فيها كثافة ما
منعت تلك الكثافة ورود الصور التي من وراء المراة في المراة الى البصر بحسب
مرتبة الكثافة واذ ذاك فيضعف الصور الواردة من وراء المراة الى البصر
فيقوى الصور المنعكسة عنها الى البصر على تلك السموت فيدرك بين واما
الهواء فلما لم يكن له سطح صقيل يقابل البصر فلا يصح الانعكاس عنه وكذا
في قوله فيحدث لذلك الهالة وقوس قزح نظر لان راداء الاثنين
انما يحدثان بالانعكاس لان هذا ظن غلب على اكثرهم ولعل الامر بخلاف
ذلك فان الاثنين لو كانا بالانعكاس لما طابق المحسوس قواعد الانعكاس لانه
كان يلزم ان يكون القوس واحدة فقط على ما بيّنه ابن الهيثم في رسالته في
الاثنين وهي دليل اثنان والوان القوسين مختلفة الوضع فالصغرى اعلاها
حمرة ثم صفرة ثم زرقة والكبرى بخلاف ذلك هذا مع مفاسد اُخر يظهر
للناظر في اصول المناظر ومنها ان قاعدتي القوسين اللتين هما يلي الارض
قد يتميزان عما وراءهما من الجبال بل الجدران والاشياء التي على وجه
الارض وبينها وبين السحاب مسافة بعيدة على ما ذكره الشيخ في الشفاء
ونعم ما اطلع عليه من مبادي اسباب القوس وكذا في قوله بل الشبح
عندما ينطبع في الروح الباصر الى قوله نرى الواحد اثنين نظر لان الروح
الباصر في الجليدية مع الجليدية بمنزلة جسم واحد مشف ينفذ فيه الصورة
الزجاجية وكذا الزجاجية مع الروح التي فيها جسم واحد مشف

ينفذ

فيه الصورة الى الزجاجية وكذا الزجاجية مع الروح التي المتادية من الجليدية وتحمل
الروح تلك الصورة الى العصبة المشتركة واذا كان كذلك فلا معنى لانطباع الشبح
في الروح دون الجليدية واما انه كيف يبصر حينئذ استدارة الجليدية فلما ظهر
في اثناء ما قلنا لا لما ذكره فان فيه نظراً واما ما وعدنا الاشارة الى سببه
فبيانه انه نفرض سطحاً يقطع مخروط الشعاع مارا على سهمه ويحدث على
سطحه خطي اب جد ولكن نقطتا ب د على سطح الجليدية فيحدث
بين سطحي القاطع والجليدية فصل ويكون مقوسا ان كان سطح الجليدية
مفرطحا او كريا لكن تلك القوس يكون اقل تحدبا ان كانت مفرطحة مثل
ب ر د واكثر ان كانت كرية تامة مثل ب ه د وكل خطين متحدي
الطرفين فان الاشد تحدبا اعظم لما بيّنه ارشميدس في الكرة والاسطوانة
فاذا دير المخروط على سهمه احدث الخطان سطحين هما
اللذان يفرزهما المخروط عن سطح الجليدية ويكون الذي يحدثه ب ه د
اعظم من الذي يحدثه ب ر د على ما بين من هذا الشكل

هذا غاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ونهاية
المرام وعدم الفرطحة اي العرض يقال راس مفرطح
اي عريض في الحدقة وهي السواد الاعظم للعين والـ
القوس هكذا وقع في جميع النسخ الا ان الظاهر ان هذا الاستدارة في
الحدقة لان العين وان استدارت في الجذام الا ان ذلك لا يبلغ الى حد ان
يعدم الفرطحة بالكلية الا ان يريد بالحدقة الرطوبة الجليدية فانها يجب
ان يكون من قدام مفرطحة فلو استدارت لضر بالبصر ولكن هذا يكون

عن مفهوم من اللفظ والظاهر ان الاصل كان وعدم القرطحة في الجليدية
فابدل الناسخ الاول الحدقة بالجليدية هذا كلامه بالفاظه وفيه نظر من
وجوه اما اولا فلان السواد العظيم الذي يرى هو لون العنبية التي تظهر من الطبقة
القرنية لانها شفافة لا لون لها وهي مفرطحة فتكون الحدقة مفرطحة واذا
كان كذلك فكيف يقال ان هذا لا يتصور في الحدقة فان قيل هذا اشارة
الى عدم القرطحة لا اليها قلنا لا نسلم ان عدم القرطحة لا يتصور في
الحدقة فانه قد يتصور فيها كما في الجحوظ واما ثانيا فلان المراد من القرطحة
في قوله لان العين وان استدارت في الجذام الا ان ذلك لا يبلغ الى حد ان
تعدم القرطحة بالكلية ان كان قرطحة الحدقة فقد ناقض وان كان قرطحة
الجليدية فليس في اللفظ ما يدل عليه واما ثالثا فلان استدارة العين
اعني استدارة لون تهلك في الجذام لا استدارة الجفن لا تعلق لها باعدام قرطحة
الحدقة لانها لا توجب انعدام قرطحتها كما توجبه الجحوظ واما رابعا فلان
قوله الا ان يريد بالحدقة الرطوبة الجليدية فانها يجب ان يكون من قدام
مفرطحة فلو استدارت تضر بالبصر لا حاجة اليه لان الحدقة ايضا اعني
القرنية يجب ان يكون من قدام مفرطحة فلو استدارت كما في الجحوظ اضرت
بالبصر والثاني امراض المجاري وهي ثلثة اصناف لان المجرى اما ان ينسد
حتى لا ينفذ فيه شيء او لا ينسد وحينئذ اما ان يكون على مقداره الذي
ينبغي ان يكون له فلا يكون فيه مرض البتة او لا يكون كذلك وحينئذ اما ان
يتسع او يضيق لا تبعا للجرم لكبر جرم ذي المجرى وصغره ولهذا قال لانها اي
لان المجاري اما ان يتسع كالانتشار العين هو اتساع الثقب العنبي ولما جعله
مجرى

مجرى لانه كالمجرى للروح وآفة ذلك انه ان كان الاتساع كثيرا جدا بطلت
الرؤية وان كان دون ذلك رؤي الشيء اصغر مما هو عليه ولذلك اذا ضاق
هذا الثقب رؤي الشيء اكبر مما هو عليه وعلة ذلك اما فرط الاتساع
فلان المكان اذا اتسع جدا افتقر الروح الذي فيه الى فرط تخلخل ليشغل
المكان ولا يلزم الخلاء فيؤدي ذلك الى الخروج عن القوام الذي به يصلح
لانطباع الشبح بما يقرب من طبيعة الهواء واما اذا كان في السعة
دون هذا كان التخلخل الذي يقتضيه ذلك قليلا لا يبلغ به الى حد ان
لا يصلح لذلك فاذا وقع حينئذ عليه الشبح وانتقل الى موضع التقاطع
حذاء القوة الباصرة وجب ان يرجع الى مقداره الطبيعي لزوال القاسر
وحينئذ يجب ان يقل حجمه فيصغر الشبح الواقع عليه فيرى الشيء اصغر
مما كان يكون حيث الروح على اعتدال قوامها اذا كان الثقب
معتدلا ولذلك اذا ضاق هذا الثقب تكاثف الروح فاذا وقع عليه
الشبح وانتقل الى موضع التقاطع انبسط عائدا الى مقداره الطبيعي
فيكبر الشبح الواقع فيه فيرى الشيء اكبر مما هو عليه وفيه نظر ومن اراد تحقيق
الحق فيه فليراجع الى مناظر ابن الهيثم وكالسبل اعلم ان الاطباء لم يحققوا
الكلام فيه حتى الشيخ مع جلالة قدره فان منهم من يقول انها عبارة
عن اتساع عروق العين نفسها ومنهم من يقول انها عروق غريبة حادثة
على وجه العين ومنهم من اطلق القول فيها اطلاقا مهملا فلنذكر اولا
اقاويل الاطباء في تعريفها ثم نبين الحق في امرها فنقول قال حنين
السبل امتلاء يحدث في الاوردة التي في العين من دم غليظ يورمها

وحمرتها وتحدث معه في الاكثر حكاكا وقال الرازي السبل يرى على الحدقة
غشاءً فيه لبس السواد مثل الدخان فيه عروق حمر وقال صاحب
الكامل السبل عروق تمتلئ دمًا غليظا وتنتو وتحمر وتغلظ وكثيرا
ما يكون معها دموع وحمرة وحكة وترى العين كان عليها غشاوة
شبيهة بالدخان وقال ابو سهل المسيحي السبل امتلاء يحدث
في عروق العين فتنفخها وتغلظها ويحدث فيها حكاكا وقال الشيخ
السبل غشاوة تعرض في العين من انتفاخ عروقها الظاهرة في سطح
الملتحمة والقرنية وانتساج شيء فيما بينها شبيه بالدخان وقال
صاحب المغني السبل امتلاء عروق العين وانتساجها حتى تعلو القرنية
لزيادة الدم وغلظه ولججه في عروق الملتحمة وقال عيسى بن علي
صاحب التذكرة السبل يكون امتلاء في عروق العين من دم غليظ
ويتشعب وينبسط على الحجاب الملتحم وربما عم القرنية ويحمر ويغلظ
وعلى الاكثر يكون معها سيلان وحمرة وحكة فهذه اقاويل الاطباء في
تعريف السبل ولم ار لاحد منهم على صحة ما ذكره شبهة فضلا عن
حجة ولمن يقول انها امتلاء عروق الحدقة ان يحتج بحجتين احدهما
ان العروق على ما عرف متكونة من المادة المنوية واذا كان كذلك فيستحيل
حصولها بعد التكون وتمام الخلقة وثانيهما انها لو كانت حادثة لغشت
جملة العين ونحن نراها تدور حول السواد وعلى محاذاة عروقها ولمن
يقول انها عروق حادثة ان يحتج بوجوه ثلثة احدها انها لو
كانت عروقها الطبيعية لفسد غذاؤها بقطعها وضمرت وهزلت

ولبس

وليس نرى حالها كذلك بعد قطعها وكشطها على التمام والكمال وثانيها انها
متى لم يستقص في قطعها وكشطها فانها تعود كما كانت والعروق الطبيعية
ليس حالها كذلك فانه متى قطع شيء منها لم يعد البتة وثالثها انها اذا
قطعت نراها عند قطعها وكشطها تنشال عن الملتحم ولو كانت من عروقه
لا نشال الملتحم بنفسه عند كشطها فهذا ما امكنني ان اقوله من الجانبين
والحق عندي انها اجسام غريبة شبيهة بالعروق تنسج في غشاء
رقيق متولد على العين واما كيفية تولد هذا الغشاء فهي انك قد عرفت
ان الملتحم جسم كثيف والغذاء شبيه بالمغتذي فيكون غذاؤه لا محالة
فضله الكثيف كثيف فمثل هذه الفضلة يحتاج في دفعها الى توفر قوة
العضو المتولدة هي فيه فاذا عجزت عن دفعها اجتمعت شيئا فشيئا
وتولد منها على العين اجسام غريبة ان لم يستفرغ بالاستفراغات
العامة ثم الخاصة فان كانت غليظة جدا تولد منها الظفرة وان كانت
دون ذلك في الغلظ تولد منها السبل فما كان منها على سطح العروق
استعد لقبول الصورة العرقية وما لا يكون كذلك استعد لقبول الصورة
الغشائية ويكون البعض شبيها بالبعض وذلك كحال المشيمة المحيطة
بالجنين فان عروقها متكونة من مادة غير المادة الدموية وكذلك الغشية
المتصلة بينها وصارت العروق على محاذاة العروق الطبيعية ولا
تغطي الحدقة وذلك لشدة استعداد المادة المنفصلة منها واللاصقة بها
لقبول الصورة الوريدية وما لا يكون كذلك يستعد لقبول الصورة الغشائية
لانه منفصل عن جوهر غشائي هو الملتحم المتولد من السمحاق وهو الغشاء

المجلل للمقعد ثم ان العروق الطبيعية تتخلخل بسبب امتلائها وملاصقة الغشا
لها فانه يسخنها وينعكس عليها ما يتحلل من الابخرة والحرارة فيرشح منها دم لطيف
بداخل الجوهر المتولد عليها ويملأه فيظهر للحس انه عروق وما لا يكون ملاصقا
لها فانه لا يرشح اليه شيء من ذلك فلا يكون فيه دم فعلى هذه الصورة يتولد
السبل ولذلك صار كشطها وقطعها فيه راحة الا ان تولدها اذا كان على ما
قلنا لم يمكن جعلها من امراض المجاري وهو واضح اللهم الا ان يقال لما كان
لامتلاء العروق مدخل في السبل جعل الاتساع وفيه تعسف لان الاتساع
على هذا سببه لا هو **وكالدوالي** هو اتساع عروق الساقين لانصباب مادة
سوداوية اليها او دم غليظ او بلغم لزج وانما يختلف ذلك بحسب الاسنان
وبحسب التدبير المتقدم وبحسب الوقت الحاضر من اوقات السنة
وكيف ما كان فمادة هذا المرض خالية عن العفن والا قرحت الساق
وهذه العلة كثيرا ما تعرض للحمالين ولمن يطيل المقام والوقوف ولذلك صارت
كثيرا ما خدام الملوك ولا شك ان هذا المرض مضر بفعل العضو من جهة انه
تغير غذاءه عما ينبغي فهذه هي الامراض التابعة للاتساع واذا عرفت ذلك فاعلم
ان السامري قال ان الطبيب الحاذق ويعني به ابن المفتاح اورد ان السبل
لو كان من امراض المجاري بالاتساع لكان قطعه يؤدي الى فساد الملتحم ولكان
لا ينكشط متبريا عند القطع لكنه ليس كذلك فلا يكون من امراض المجاري و
اجاب عنه بان الشيخ عرف السبل في الكتاب الثالث بانه غشاوة تعرض
للعين من انتفاخ عروقها الظاهرة في وسط الملتحم والقرنية وانتساج شيء
فيما بينها كالدخان وسبب ذلك امتلاء تلك العروق اما عن مواد تسيل
اليها

اليها وطبق الغشاء الظاهر او الباطن وعلامة ما كان من الحجاب
الخارج درور العروق الخارجة وحمرة الوجنة ولو لم تتسع العروق
بسبب الامتلاء والا لما درت بعد ان كانت خفية وبهذا تبين بطلان
قول من قال هذه العروق من الاعضاء المنوية الاصلية او حادثة متكونة
بل هي من الاعضاء المنوية وقطعها يمنع انصباب المواد الى العين واذا
ثبت ما قيل اولا فليس لهذا تعلق بان كشطها وقطعها تؤدي الى فساد الملتحم
اولا تؤدي لان الغرض التمثيل بسعة المجاري لا غير سواء حصل معه حالة
اخرى اولا وهذا الجواب منه يدل على انه ما فهم السؤال لان السؤال
بالحقيقة هو ان السبل ليس من امراض المجاري لان تلك العروق ليست منوية
لما ذكر من الوجهين وما اجاب به بعد اضطرابه ليس جوابا عنه على ما
لا يخفى **او تضيق** اي المجاري **كضيق العين** اي ضيق ثقبة العنبية وهو نوعان
مولود وحادث والاول غير مضر بالبصر بل هو نافع من جهة انه يجمع
الروح ويمنعه من التبدد ويقويه وصاحب هذه العين يرى الاشياء رؤية
جيدة وربما راها اعظم مما هي عليه وذلك لان الروح عند المخروج يكون
متكاثفا فاذا انطبع فيه شيء وانتقل الى موضع التقاطع رجع الى حجمه
الاول لسعة المكان هناك وادى صورته اكبر مما هي عليه وفيه نظر
على ما تقدم والثاني وهو الضيق الحادث يضر بالبصر لانه يغير قوام الروح
الذي يصلح لانطباع المرئيات فيه والظاهر ان مراده الحادث لانه المضر
دون غيره **ومنافذ** اي وضيق منافذ **النفس** وذلك كما يكون في الربو
والعقبيح اما الربو فقال الشيخ في ثالث القانون الربو علة رئية لا يجد

الوادع منها بداء نفس متواتر والمراد من كون العلة رئيه انها خاصه بالريه
والكثر حدوثها باصحاب الدعة وسببها بلغم غليظ محتبس في اقسام قصبة الريه
وهي المسماه عند الاطباء بالعروق الخشنه او نفس الريه او شراينها ومنهم
من يخص هذا النوع باسم الربو وهذه العلة من العلل المتطاوله لا سيما متى
كان عروضها للمشايخ واما ما يدل على ان المادة في اي موضع هو فهو انها
متى كانت في العروق الخشنة كان خروج النفث مع سعال قوي
ومتى كانت في القصبة كان خروجها بالتنحنح ومتى كانت في نفس الريه
كان خروجها بسعال قوي لانها تحتاج ان تخرج من جرمها الى العروق الخشنه
ثم الى قصبة الريه ثم الى خارج وربما خرج مع النفث دم زبدي ومتى كانت
في الشراين احمر لون الوجه عند السعال احمرارا محسوسا وربما اسود عند
ذلك ويكون ملمس الصدر معه حارا لاحتباس الابخرة الدخانيه واما التقيح
فهو اجتماع للمدة في فضاء الصدر وان كانت هذه اللفظه تطلق ويراد بها جمع
كل ورم وتقيحه غير ان الظاهر من كلام الاوحد ابقراط ان المراد بهذه اللفظه
اجتماع المدة في فضاء الصدر وقد صرح به في كتاب تقدمة المعرفه في
مواضع عديده وذلك لانصباب مواد الى تجويف الصدر اما من نزله او من
قرحه الريه او من انفجار ورم في نواحي الصدر ومآل هذه العلة الى احد
اربعه اشياء اما الى ان يختنق بالكثره او ان يوقع في السل بتقرح الريه او ان
يخرج بالنفث المتدارك او ان يندفع في الاوردة الى الكبد ثم الى الكليه ثم
الى المثانه او الى الامعاء من الكبد الى ماساريقا ثم الى الامعاء والمشايخ يهلكون
في التقيح البلغمي اكثر وذلك لضعف قواهم ولكثرة هذه المادة فيهم وطول
زمان

زمان نضجها لغلظها ولزوجتها والشبان يهلكون في التقيح الصفراوي اكثر وذلك
لكثرة هذه المادة فيهم ولقوة حسهم وشدة لذع الصفراء فيكون المهم اكثر وعلامة
هذه العلة ثقل شديد في الصدر لوجود المادة فيه وسعال قوي لدفع الموذي
وضيق النفس لضغط المادة الات التنفس واعلم ان المادة قد تكون في احد الجانبين
دون الاخر ويعرف ذلك بوجوه ثلثه احدها ان الجانب الذي فيه المادة
يحس كان شيا معلقا فيه ولا يحس في الجانب الخالي منها بشي من ذلك و
ثانيها ان يوضع على الصدر خرقه كتان مبلوله بماء فالجانب الذي يجف ما
يوضع عليه من الخرقه هو الكاين فيه المادة وثالثها الخرخرة والزجرجه
وكل واحد من هذين المرضين يضيق معه مجاري النفس والمري اي وضيق
المري وذلك كما يكون في الخناق والذبحة اما الخناق فهو مرض يتعسر معه نفوذ
الهواء الى داخل الريه والقلب وربما تعذر ومنع وسببه ورم في عضل الحنجرة
الظاهر للحس او في باطن قصبة الريه او في باطن المري او في ظاهره واما
الذبحه فهو ورم حار في اللوزتين ومنهم من يطلق الذبحه على المرضين والاكثر هم
يخصون الاول باسم الخناق والثاني باسم الذبحه والشيخ لا يفرق بينهما واردا
هذه الاصناف جميعها الكلبي وهو الذي يحوج صاحبه دايما الى فتح فمه و
دلع لسانه فتارة يطلق ذلك على الكاين من الورم الداخل في الحنجرة وتارة
على الكاين من زوال الفقرات لا سيما الفقرة الاولى وقد يقسم الخوانيق من
وجه آخر فيقال ان منها ما هو خفي ومنها ما هو ظاهر واسلم الخوانيق
ما ظهر فيها الحمرة في العنق والصدر وذلك لميلان المادة واندفاعها الى
الظاهر واعلم ان الحمرة المذكورة قد تغور الى الباطن لكن غورها تارة يكون

استفراغ مادتها بالاسهال وتارة لرجوع المادة الى الات التنفس والاول جيد
والثاني ردي ويفرق بينهما بحصول الخفة والراحة عقيب الاول وعدمها عقيب
الثاني وسبب الخوانيق احدى المواد المعلومة وان كانت السوداء انما توجب
ذلك لغلظ قوامها فيتعذر نفوذها في الاعضاء وايضا فانها لغلظها تطلب
الهبوط الى اسفل او ضغط ورم عضل الخرز او زوال احدى فقرات العنق
وارداؤه ما كان حادثا من زوال الفقرة الاولى لضيق الموضع هناك واسلمه
ما كان حادثا عن زوال الفقرة الثانيه ومآل مادة الخوانيق الى احد امور ستة
اما الى تحللها واما الى نضجها وخروجها بالانفجار واما الى انحدارها الى الرئة و
احداثها ذات الرئه واما الى اندفاعها في الاعصاب واحداثها التشنج واما
الى انصبابها الى القلب وايجابها الخفقان واما الى المعدة وخروجها بالقي او
الاسهال واردا الامور واقلها مقارنة للخوانيق الحمى المحرقه وذلك لشدة الاحتياج
الى استنشاق الهواء البارد وتعذر نفوذه في مثل هذا المرض ويستدل على
الكاين من احدى المواد بالعلامات الدالة على خلط خلط وعلى الكاين
من زوال الفقرات بما يظهر من القفا من غور بعض المواضع وتقصعه
والفرق بين الكاين في المرئ وبين الكاين في الحنجرة انه ان كان البلع اسهل
من استنشاق الهواء البارد فهو في الحنجرة وان كان بالعكس فبالعكس
واما ما يدل على التحلل فظهور الخفة والراحة شيئا فشيئا اولا فاولا من غير
ان يظهر علامة النضج وعلى النضج ظهور علامته وعلى الاسهال الى
الرئه نموجية النبض والسعال واعراض ذات الرئه والى الاعصاب فتشنج
في النبض وارتعاد والى القلب فغشي وضعف في النبض والى المعدة فظهور
الهوع

الهوع والغشا ثم قي المدة او خروجها بالاسهال وبالجملة فالعلامة العامة
للاسهال ضمور الورم وانحلاله من غير انفجار **او ينسد اي المجاري كانسداد الثقبة**
العنبية يكون ذلك تارة لمواد غليظة واقعة في المجرى المذكور وهو المسمى عندنا
بالسدة وتارة لرطوبة رقيقة تقف بين الرطوبة البيضية والطبقة العنبية وهو
المسمى عند الاطباء بالماء والفرق بينهما من وجهين احدهما ان في الماء يحس كان
شيئا يتموج في الحدقة واما في السدة فلا الثاني ان لون الماء يميل الى الشفافية
ولون السدة الى الكمودة **وعروق الكبد وغيرها** اي غير الكبد قال جالينوس
في ما بينه العلل والاعراض السدة اما ان يكون في مجاري يعم نفعها البدن او مجاري
لها منفعة خاصة فان كان الاول فاما ان يكون سبب السدة ورما او
خلطا غليظا فان كان الاول فهناك مرضان احدهما العضو نفسه و
ثانيهما امتناع نفوذ ما ينفذ فيه وان كان الثاني فليس هناك الا مرض واحد وهو
امتناع نفوذ ما ينفذ فيه وان كان الثاني اي كان المجرى له منفعة خاصة فسواء
كان سبب السدة ورما او خلطا غليظا فليس هناك الا مرض واحد مثال
الاول العرق الاجوف فان سدته ان كانت بسبب ورم حدث به ففيه
مرضان يفسدان فعلين لان الورم يكونه ورما عاقه عن تولد الدم و
بكونه سدة عن تنفيذ الغذاء الى جميع البدن وهما فعلان ومثال الثاني
وقوع السدة في العرق الذي في راس الانملة الذي ياتي فيه اليه الغذاء فانه
تفسد فعل اغتذاء الانملة وهو مرض واحد سواء كانت السدة من ورم
او خلط غليظ واذا عرفت ذلك فاعلم ان ابن المفتاح اورد على عروق
الكبد بان الشيخ عد امراض المجاري في امراض التركيب وجعل انسداد

عروق الكبد منها وقد قال في الفصل الثاني والثاني خص امراض الاعضاء الآليه وهي
امراض التركيب الواقعة في اعضاء مولفه من اعضاء متشابهة الاجزاء فلا يكون
سدد عروق الكبد منها واجاب السامري عنه بان عروق الكبد وان كانت
من الاعضاء المتشابهة الاجزاء والسدة واقعة فيها لكن اضرارها بالذات
للكبد وهي عضو آلي مولف من اعضاء متشابهة الاجزاء فمن حيث هي عروق
الكبد يكون جزء عضو آلي والسدة الواقعة فيها انما تضر بالذات للكبد وفي
هذا الجواب نظر والثالث امراض الاوعيه والتجاويف ربما سبق
الى بعض الاوهام ان الوعاء والتجويف والبطن والمجرى والتقعير شيء واحد
وذلك لتقارب معانيها اللغوية ولاطلاقهم ايضا اسم كل واحد من هذه الخمسه
حتى التقعير على الآخر ولكنه ليس كذلك لتباين معانيها المصطلحة لان التقعير
هو وهدة في ظاهر العضو كما في اخمص القدم وباطن الراحة والتجويف
هو فضاء في باطن العضو فان حوى شيئا ساكنا سمي وعاء او متحركا منتقلا
سمي مجرى وان لم يعتبر في ذلك ما يحويه سمي بطنا فهذا هو الفرق بين
هذه المفهومات عند الاكثرين وقال بعضهم الوعاء تجويف في باطن العضو
حاوي شيء ساكن الحال يغذيه غيره كتجويف المعدة والبطن تجويف في
باطن حاوي شيء ساكن الحال يغذيه نفسه كبطون الدماغ والمجرى تجويف
في باطن العضو حاوي شيء نافذ من عضو الى عضو والتقعير تجويف في
ظاهر العضو لا يحوي شيئا ولا يخفى ما بين العبارتين من التفاوت وهي اي
امراض الاوعيه على اربعة اصناف وانما انحصرت فيها لان خروج
الوعاء عن الامر الطبيعي اما ان يكون في مقداره نفسه او في مقدار ما هو

فيه

فيه وكل واحد منهما اما ان يكون اكثر مما ينبغي او اقل اذ لو كان كما ينبغي لم يكن من جهته مرض
فالاوعيه اذن من جهة مقدارها اما ان يكبر وتتسع او تصغر وتضيق واليه الاشارة
بقوله فانها اي الاوعية اما ان يكبر وتتسع كاتساع كيس الانثيين هذا الكيس عند
الاطباء هو المسمى بالقيلة سواء كان المنحدر اليه شيء من الثرب او من المعاء او
رطوبات مائيه ومنهم من يخص ما في الكيس باسم الادرة وما في العروق
المتسعة بانحدار المائيه بالدوالي او تصغر وتضيق كضيق المعدة هي وعاء الطعام
وضيقها قد يكون طبيعيا لمن تخلق ومعدته صغيره وقد يكون حادثا لمن
يحصل له ورم فيما يجاور المعدة فيزاحمها ويوذيها ويضيق بالمكان عليها
فتضيق والاول يضر من جهة انها لا تتسع من الطعام القدر الكافي لتغذيه
الاعضاء في مرة واحدة ويعرض لها من استعمال القدر الواجب ما يعرض
لمن افرط في الغذاء من تمدد المعدة والثاني من جهتين احديهما ما ذكرنا وهو
انها لا تتسع القدر الكافي وثانيتهما من جهة انه يشغلها عن هضم الغذاء على
ما ينبغي وضيق بطون الدماغ وهي اوعية الروح النفساني في الصرع
قد تكلمنا في الصرع كلاما لائقا بهذا الكتاب فلا حاجة الى اعادته واما انه
يضر بالافعال فذلك مما لا اشكال فيه هذا من جهة مقدار الوعاء واما من جهة
مقدار ما فيه فاما ان يزيد كما ينسد بطون الدماغ عند السكتة لفرط
كثرة الرطوبات والاحسن في مثال هذا ان يكون الامتلاء من نفس الشيء
الذي ذلك العضو وعاء له وبطون الدماغ ليست وعاء للرطوبات و
ذلك كامتلاء القلب من الدم عند الموت فجاة لانصباب الدم الى بطونه فان
البطن الايمن منه وعاء للدم واما ان ينقص حتى يخلو الوعاء كما يخلو القلب

من الدم عند الفرح المهلك وذلك لان الروح اذا تحركت الى خارج طلبا للذة
صاحبها الدم ليمدها فلا تتحلل والى ما ذكرنا اشار بقوله او ينسد ويمتلي وفي
بعض النسخ او يمتلي وينسد وهذه اولى كانسداد بطون الدماغ عند السكتة
هي تعطل الاعضاء عن الحس والحركة وسببه سدة كاملة تامة تقع في بطون
الدماغ الشريفة باسرها واعني بالشريفة البطون التي داخل الغشايين ما بين
اقسام الدماغ فان قيل لم قال الشيخ في امراض المجاري انها اما ان تتسع
او تضيق او تنسد وفي امراض الاوعية انها اما ان تكبر وتتسع او تصغر وتضيق
او تمتلي وتنسد او تخلو وتنفسد قلنا ليتميز امراض الاوعية عن امراض
المجاري فانهما وان اشتركتا في الامراض الثلثة التي هي الاتساع والضيق و
الانسداد لكنهما اختلفتا في ان هذه الثلثة من امراض الاوعية تابعة للكبر
الاوعية وصغرها وامتلائها بخلافها في امراض المجاري فانها تتسع وتضيق
وتنسد من غير ان تكبر اجرام الاعضاء ذوات المجاري او تصغر او تمتلي ومن
هذا يعلم فساد قول ابن جميع من انه ينبغي ان نفهم من قوله تكبر وتصغر وتمتلي
نفس التجاويف لا اجرام الاعضاء ذوات التجاويف والا لم تكن امراض
الاوعية والتجاويف داخلة في امراض المجاري والمنافذ بل كانت جنسا
آخر من امراض الخلقة وهو فاسد لانه قد تلخص في اقاويل افاضل الاطباء جالينوس
ان امراض الاوعية والتجاويف هي امراض المجاري والمنافذ ولا يخفى ان نظر
الشيخ في تمييز احدهما من الاخرى لما ذكرنا من الفرق ادق من نظر جالينوس
في جعلها جنسا واحدا لذهوله عن الفرق وسبب السدة اما ورم او خلط
دموي او بلغمي غليظ لزج وربما اطلق بعض الاطباء هذه اللفظة اعني

السكتة

السكتة على استرخاء شقي البدن ما خلا الدماغ وربما اطلق بعضهم ايضا على استرخاء
احد شقي البدن كله لكن الذي اتفق عليه مشاهير اهل الصناعة هو الاول وصاحب
هذه العلة لا فرق بينه وبين الميت بحيث انه لا يظهر منه نفس البتة مع انه يعيش
قال الشيخ في الكتاب الثالث من القانون والسبب في ذلك ان الحار الغريزي
فيهم ليس هو بشديد الافتقار الى استنشاق الهواء البارد ولا الى دفع البخار
الدخاني وقد تشتبه على الحذاق من الاطباء فضلا عن جهال ايام هذا المرض
بالموت حتى ان كثيرا من الناس ممن عرض له هذه العلة دفن وهو حي
فلذلك رايت ان افرق بين هذه العلة وبين الموت وان كان خارجا عن
الغرض فاقول ان ذلك يعرف من وجوه تسعة احدها ان يقلب المريض
على وجهه فان رؤي كفه قد انقلب وصار باطن الراحة الى فوق
وكانت الاظفار غير مشرقة فهو ميت والا فهو مسكوت وثانيها ان
توضع اليد بين الخصيتين زمانا وتغمز فان وجد هناك عرق ينبض فهو
حي والا فهو ميت وثالثها ان بين الحالب والاحليل عرقا ينبض دائما
فلا يسكن الا عند الموت او عند ما يغمز غمزا شديدا فان وجد يتحرك فهو
حي والا فهو ميت ورابعها ان يغمس الطبيب اصبعه بدهن النيلوفر ويدخل
نصفها او ثلثها في دبر العليل ويتركها الى حين يسكن فان وجد ما يلي الظهر
عرق يتحرك فهو حي والا فهو ميت وخامسها ان يغمز تحت اللسان
غمزا شديدا فان وجد هناك عرق متحرك فهو حي والا فهو ميت و
سادسها ان ينظر الى باطن العينين فان كان مشرقا له رونق فهو حي والا
فهو ميت وسابعها ان يوضع على الفم والانف قطن منفوش في غاية النعومة

ثم ينظر فان وجد يتحرك فهو حي والا فهو ميت وثامنها ان يدخل العليل في
بيت مظلم ويقدم الى ناظره سراج فان رؤي مثال المصباح فهو حي والا فهو
ميت وتاسعها ان يخرج العليل الى مكان مضيء وينظر الى عينيه ويمعن
في النظر فان وجد الناظر شبح عينيه في عين العليل فهو حي والا فهو
ميت **او تستفرغ وتخلو تجاويف القلب عن الدم عند شدة الفرح**
المهلك وقد وقع في نسخة الامام **الفزع المهلك** وقال وهنا شك وهو ان
الروح والدم في الفزع العظيم ينقبضان الى داخل القلب فكيف قال ان
القلب يخلو عنهما في وقت الفزع ثم اجاب عنه بان قال الروح والدم في
الفزع المهلك ينقبضان الى داخل القلب ويختنقان فيه فيفسدان واذا فسدا
فقد خلا القلب عنهما واعلم ان هذا سهو اما في النسخة التي نقل الامام عنها او من
الامام والعجب من هذا السهو جوابه وهو ان الروح والدم اذا فسدا فقد
خلا القلب عنهما لان خلو القلب عنهما انما كان يلزم لو كان فسادهما بانعدامهما انفسهما
اما اذا كان بانعدام صلاحيتهما لقبول الحيوة وتصرفاتها فكلا لانهما اذا اختنقا
وفسدا في القلب فقد مات الشخص بامتلاء القلب لا بخلائه وخلوه بعد ذلك
ان اتفق لا يكون من قبيل الامراض وقول النخجواني وعلى تقدير ان يكون النسخة كما
ذكره الامام فالجواب انما يستقيم اذا تصور خلاء القلب عنهما بعد فسادهما
فيه مع بقاء الشخص المخصوص حيا حتى يكون هذا الخلو مرضا فيه نظر فان
بقاء الشخص حيا ليس شرطا في كون الخلو وغيره مرضا والا خرجت الامراض
المهلكة عن المرض وهو فاسد واعلم ان النخجواني ما تعرض للشرح والتغيير على
الترتيب بل تكلم على مواضع متفرقة من الكتاب الى ههنا ثم شرع في النبض وما تجاوز
عن

عن الكلام فيه حتى فاستر جناح الكلام معه الى اخر الكتاب **او شدة اللذة المهلكة**
وسنتكلم في العوارض النفسانية معنى اللذة والفرح وكيفية خلو القلب في المفرطين
منهما عن الدم والروح بكلام ابسط ان شاء الله تعالى واعلم ان الهلاك من خلو
القلب من الدم والروح انما هو لبطلان افعال الحيوة بانعدام القوة الحيوانية
لانعدام الروح الحاملة لها التي تحللها حركتها الى الخارج فرحا او طلبا للذة لا ببرودة
القلب من خلوه عن الدم والروح الحارين ومن هذا يتبين فساد قول ابن جميع
وهو ان استفراغ الاوعية وخلوها ليس بمرض بل هو مرض الاتوي ان خلو
تجاويف القلب عن الدم عند شدة الفرح او اللذة المهلكين الذي اخذه مثالا
لهذا انما يتبع اولا وبالذات استحالة مزاج القلب الى البرد المفرط اللازم
من خلوه عن الدم والروح الحارين ان كان ذلك ممكنا وهذا امر بين عند من
يدرك الفرق بين السبب والمرض واذا كان الامر كذلك فينبغي ان يسقط
هذه الزيادة من الكتاب اعني قوله ويستفرغ الى قوله المهلك لفساده وليوافق
كلام جالينوس في كون امراض الاوعية ثلثة **والرابع امراض صفائح**
الاعضاء وهي قسمان لان الطبيعي لسطح كل عضو ما الملاسة وهي استواء
سطح العضو وذلك بان لا يكون فيه ارتفاع وانخفاض واما الخشونة وهي اختلاف
سطح العضو وذلك بان يكون بعضه مرتفعا وبعضه منخفضا فمتى تغير
كل واحد منهما اضر بفعله الخاص به ولذلك قال **اما بان تملس ما يجب ان**
تخشن كالمعدة والمعا اذا تملستا والمعا وجب ان تخشن باطنها لتحتوي
على ما في داخلها وتمسكه لئلا تخرج قبل حصول الغرض منه ولذلك **اذا**
تملستا بان استولت عليها رطوبات لزجة يزلق منها الغذاء قبل الانهضام

الخشونة لم

وكذا الرحم ان غلب عليه رطوبات كذلك تزلق المني والجنين ولا يمسكهما او خشن ما يجب ان تملس كقصبة الرئة اذا خشنت لما وجب ان يكون باطنها
املس ليعين على تسليس الصوت وصفائه ولذلك نراها اذا انصبت اليها
مواد حادة احدثت بحوحة الصوت هذا اي مضى هذا قال السامري قوله
هذا استراحة وفيه نظر المبحث الثالث في امراض الكم اعني
المقدار والعدد قال رحمه الله واما امراض المقدار فهي صنفان
وذلك لانه كما ان لكل واحد من الاعضاء شكلا به يتم افعاله كذلك لكل واحد منها
مقدار مخصوص به يتم افعاله فاذا كان على ما ينبغي فلا يكون من جهته مرض
واذا لم يكن على ما ينبغي فاما ان يكون ازيد مما ينبغي او انقص وعلى كلا التقديرين
اما ان يكون عاما في البدن كله او خاصا بعضو فهذه اربعة اقسام داخلة تحت
الصنفين الاولين فانهما اي فان امراض المقدار اما ان يكون من جنس الزيادة سواء
خاصة بعضو او عامة لجميع البدن والاول كداء الفيل هو زيادة في الساق
والقدم حتى يشبه رجل الفيل وقد تقدم شرحها وعظم العضيب وهي علة
تسمى فريافيسموس وفي بعض النسخ فريسموس وهو الانتشار الدائم والتواتر
المفرط وسببه رياح غليظة تداخل مجاريه وربما اخذ ينمو ويتزايد لانصباب
مادة اليه واما انه مضر بالفعل فمن وجهين احدهما انه يتعذر ادخاله في الرحم فيضر
به وبالنسل ايضا وثانيهما انه يبرد المني فيه لطول المسافة فلا يصل الى قعر الرحم
الا وقد برد وهو مضر بالنسل ومن الاول وهو الزيادة الخاصة بعضو عظم
العضيب والثدي واللسان ولحم الماق اما عظم الخصيتين فانه مضر بالفعل لانه
لا يولد المني على ما ينبغي وذلك لان الحرارة الغريزية تتبدد فيها لعظم المكان وربما

منعا

منعا من الحركة قال المسيحي حضر في دمشق المحروسة سنة ثلث وستين
وستمائة رجل كان قد عظم خصيتاه حتى كان كيسهما قدر المخلاة الكبيرة
وكانت الحركة قد تعذرت عليه بل امتنعت والنوم ايضا وكان في بعض
اوقاته يتكئ عليهما الى جهة قدام وفي الاخر اختار الموت على الحيوة
وجاء الى البيمارستان النوري وطلب من الجرائحية به المعالجة وانهم امتنعوا
من معالجته خوفا من موته ثم انه حضر دار العدل بين يدي نائب السلطنة
وساله ان يخرج مرسومه الى الجرائحية بمعالجته فامرهم بذلك فعالجوه
بقطعها وبعد ذلك بقي اياما قلايل ثم مات وعند قطعها وزنوها فوجدوا
وزنها سبعة عشر رطلا بالدمشقي والرطل ستمائة درهم وهذا الامر مشهور
جمله مم في دمشق واما الثدي فانه متى عظم اضر بالفعل من جهة انه يثقل البدن
ومن جهة انه ربما تولد اللبن لا على ما ينبغي لتبدد الحرارة الغريزية لسعة المكان
واما اللسان فانه متى عظم اضر بالفعل من جهة انه لا يفصح ببعض الحروف وانه
يتعذر دورانه في الفم قال جالينوس اني رايت انسانا قد تزايد لسانه تزايدا
كثيرا من غير وجع ولا ظهور دم واما لحم الماق فانه متى عظم منع فضلات العين
من النزول الى المنخرين فيوقعها ذلك في الغرب والثاني وهو الزيادة العامة
هي ان تعظم الاعضاء كلها وذلك اما الورم عام قال القرشي كما عرض لصاحب
لي شريف ان ورم بدنه كله ثم تحلل في قريب من مدة شهر وكما عرض لرجل
يسمى نيقوماخس ان عظمت اعضاؤه كلها حتى عجزت عن الحركة
ذكر الفاضل جالينوس في بانة العلل والاعراض ان هذا الرجل من اهل سمرنا.
وكان قد سمن بدنه سمنا مفرطا حتى عجز عن الحركة وعالجه اسقليبيوس

وشفاه ومن الثاني وهو الزيادة العامة للبدن زيادة البدن في الاستسقاء اللحمي
وفي السمن المفرط وانما يكون ذلك مرضا اذا اضر بالفعل مثل ان يعجز عن الحركة
قال القرشي وكان بدمشق رجل لحام بلغ به السمن ان تعذر عليه فتح عينيه
فتعذر عليه الابصار **واما ان يكون** اي امراض المقدار **من جنس النقصان**
سواء كان النقصان خاصا بعضو او عاما لجملة البدن والاول **كضمور اللسان**
اما خلقة لمن يولد قصير اللسان واما تبعا للامراض المجففة وعلى التقديرين
يضر بالفعل لانه يعجز عن الكلام الفصيح اذ لا يمكنه الافصاح ببعض الحروف **و**
الحدقة اي وضمور الحدقة ويسمى سل العين وهو كثيرا ما يعتري عند طول امراضها
وخصوصا اذا كان الهواء يابسا ولذلك قد تصغر في السبل لضعفها عن استغال
غذائها ويتبع ضمورها هزال العين ونقصان الروح الباصر واضرار هذا بالفعل ظاهر
ومن هذا القبيل صغر القضيب ولحم الماق فانهما مضران اما الاول فمن جهة انه
لا يصل الى قعر الرحم ليصب المني فيه بل يكون زرقه للمني فيه في طرفه الخارج و
حينئذ تطول المسافة بينه وبين مستقر المني فيبرد قبل وصوله اليه وذلك مضر بالنسل
واما الثاني فمن جهة انه يتبعه سيلان الدموع ورطوبات العين وفي ذلك ضرر عظيم
بالعين والثاني النقصان العام مثل الذبول ولا نريد بذلك الذبول الطبيعي فان
ذلك ليس بمرض بل الذبول الذي هو نوع من الدق كالهزال السلي واليه اشار بقوله
وكالذبول ولم يات بالكاف ولم يقل والذبول تنبيها على الفرق بين المثالين
وانه ليس من جنس ما قبله **واما امراض العدد** فهي صنفان لان تعدد الاعضاء
ان كان على ما ينبغي فلا يكون من جهته مرض وحينئذ الخلو اما ان يكون اكثر
مما ينبغي او اقل مما ينبغي وكلاهما اما طبيعي او غير طبيعي والطبيعي من الزيادة ان
يكون

يكون من جنس ما هو موجود في البدن كالاصبع الزائدة والسن الشاغية وقطعة
اللحم المتولدة في الرحم المسماة بالرحا وهي قطعة لحم لا صورة لها تلدها المراة وفي الماق
المسماة بالظفرة ومن النقصان ان يكون خلقيا لمن يولد وليس له اصبع وغير
الطبيعي من الزيادة ان لا يكون من جنس ما هو موجود في البدن ومن النقصان
ان لا يكون خلقيا بل حادثا ثم الطبيعي اما ان يكون كليا وهو ان يكون الزائد او
الناقص عضوا كاملا كالاصبع او جزئيا وهو ان لا يكون ذلك جزء عضو كالانملة
وغير الطبيعي اي من الزيادة اما ان يكون متصلة بالبدن او منفصلة عنه
فالمتصلة مثل الثاليل والسلع والمنفصلة مثل الحصا والديدان والماء النازل
الى العين الذي هو بمنزلة طبقة زائدة على ما ذكره المسيحي وكل هذه مضرة بالفعل
اما الاصبع السادسة فلانها تمنع اليد من الدخول في الاواني الضيقة الفم التي تدخل
فيها الاصابع الخمس وتعوق اليد عن السرعة في بعض الافعال بالثقل وتشوه
الخلقة لازالتها هيئة مستحسنة ولهذا تعد شرا واما السن الشاغية فلانها
تزاحم الاسنان وتضعف اصولها ومع ذلك تمنع التقاء الشفتين على ما ينبغي
وفيه تشويه بالخلقة واما الرحا فتولدها لانصباب مادة بلغمية لزجة الى
الرحم واستيلاء حرارة قوية عليها فتحلل لطيفها وتعقد غليظها وتتولد هذه
القطعة وتظهر آثار الحبل من احتباس دم الحيض لانسداد افواه العروق
ومن تغير اللون والشهوة الى غير ذلك ولذلك سماها بعضهم بالرجا بالجيم قال
لان المراة عندما يعرض لها هذه الاعراض ترجو ان تكون حبلى والحق ان هذه
العلة اسمها الرحا بالحاء لان اسم هذه القطعة باليونانية مولي ومولي اسم
للرحا اي ان هذه العلة تشبه الرحا لاستدارتها فان قيل اذا كانت هذه

العله شبه الحبل في الغرق بينهما ومنه وقلنا الفرق بينهما من ثلثة اوجه الاول
ان هذا المرض يحس فيه بصلابة ظاهرة واما الحبل فلا يحس بشي من ذلك الثاني
ان هذا المرض يترهل فيه الاطراف وربما ورمت لاحتباس الفضلات وفي الحبل
لا يكون شي من ذلك الثالث ان هذا المرض لا يتحرك فيه في الجوف شي لعدم
الحركة في القطعة المذكورة وفي الحبل يتحرك شي في الجوف وفي بعض الاوقات
يكون ظاهره واما الظفره فهي زياده عصبيه تنبت في الماق وتمتد حتى
تنبسط على السواد وتمنع الابصار وسببها مواد بلغمية غليظة وهي على
نوعين صلبه ولينه واما اضرارها بالفعل فذلك ظاهر من جهه تغطيتها للبصر
ومنعها للعين من الحركة على ما ينبغي واما الثاليل فهي اجسام صلبة تنبت في
البدن من مادة سوداويه وبلغم لزج والعاقد لها حرارة غريبه وهذه الاجسام
ان غلظت رووسها ودقت اصولها سميت مساميرا وان تعقفت
اطرافها سميت قرونا واضرارها بالفعل ظاهر لمن استقرا احوالها واما
السلع فهي اجسام تنبت في البدن محتوية على رطوبات بلغمية واصنافها
اربعة وسنذكرها في بعد ان شا الله تعالى واما الحصا فهو جوهر حجري
يتولد في الكلى والمثانه لاستحالة الاغذيه اللزجة بعقدها الحراره الغريبة فيتولد
منها ما يتولد كما يتولد الحجارة في قدور الحمامات ثم هذه المادة لها سببان مادة
المادة وحابس المادة فمادة المادة الاغذية اللزجة والغليظة وحابس المادة اما
سدة في مجراها للانحدار الى اسفل اما من ورم واما من ضعف هاضمة الكلى فيحتبس
غذاؤها واعلم ان الكلاسه والمثانه يشتركان من وجهين احدهما ان البول
للخارج فيهما رمل وثانيهما ان البول يتعسر خروجه معها ويفترقان من خمسة

اوجه

اوجه الاول ان الكلاسه التي في المثانه تتولد تلك في عضو لين وهذه في عضو
صلب والثاني ان الكلاسه لونها يضرب الى الحمرة لتولدها في عضو احمر وفي
مادة فيها دم والمثانيه لونها يضرب الى البياض لضد ذلك الثالث ان الكلاسه
وجعها اشد من وجع المثانيه لضيق التجويف هناك وسعة التجويف ههنا
الرابع ان الكلاسه املس من المثانيه لان التجويف هناك ضيق لا يلتبس
عليها شي واما المثانيه فان فضاها واسع فتركب عليها دايما ما يحتبسها
ولذلك صارت تعظم بسرعه الخامس ان الكلاسه الوجع فيها عند القطن
والمثانيه عند العانه قال الاطبا المشايخ يصيبهم حصاة الكلية اكثر ويصيبهم
حصاة المثانه والصبيان ومن يليهم في السن مثل المراهقين والشبان امرهم
بالعكس والعلة في هذا من وجوه اربعة احدها ان القوه الدافعه في الصبيان
ومن يليهم قويه بسبب حرارة المزاج فتدفع الفضلات من الاعالي الى الاسافل
واما المشايخ فان قواهم الدافعة ضعيفه فتعجز عن دفع الفضلات الى
اسافل الاعضاء الثاني ان الصبيان ومن يليهم اخلاطهم رقيقه فتكون سهلة
الاندفاع والانحدار من الاعالي الى الاسافل واما المشايخ فاخلاطهم غليظة
فتستعصي على القوه الدافعه في الانحدار الى اسفل البدن وتقف في الكلى ولا تطاوع
للاندفاع الى المثانه الثالث ان الصبيان لما كانوا يستعملون التدبير في استعمال
الاغذيه ومع ذلك يكثرون الحركة عليها فلاجرم ينحدر المادة عن الكلية الى المثانه
وتعقدها حرارتهم القويه الرابع ان الطريق الذي ينفذ فيه البول من الكلى الى
المثانه في المشايخ ضيق لاستيلاء البرد واليبس عليهم واما الصبيان فان هذا
الطريق عليهم فيهم واسع لاستيلاء الحرارة والرطوبة على ابدانهم فان قيل

لم لا يعالك ان المجرى الذى ينحدر من الكبد الى الكلى فى المشايخ ضيق لاستيلاء البرد واليبس
كما حصل فى المجرى الآخر ويلزم من هذا ان لا يتولد فيهم حصاة الا فى الكلى ولا فى
المثانه قلنا ان المجرى النافذ الى الكلى لا يمكن ان يضيق ضيق المجرى الآخر وذلك
لان الكبد حارة رطبة فلمجاورتها له توسعه بخلاف المجرى الآخر فانها مجاوره
للآخر للكلى وليس حرارتها كحرارة الكبد بل لا نسبة بين حرارتها واعلم ان
النساء قلما تعرض لهن حصاة فى مثانتهن وذلك لقصر مجرى مثانتهن الى الرحم
وسعته وللقصر والسعة فى سهولة الاندفاع ما ليس للطول والضيق وهو واضح
قال الشيخ فى الكتاب الثالث من القانون واعلم ان حصاة المثانه تكثر فى
البلاد الشماليه خصوصا فى الصبيان والعلة فى هذه قوة الحرارة الغريزية
فى باطن سكان هذه الناحية فلقوتها تدفع الفضلات من اعالى الاعضاء
الى اسافلها لا سيما فى الصبيان لما ذكرنا فيهم واما الديدان فهى حيوانات
تتولد فى المعا لعفونة تحصل فى رطوباتها وسببها مواد غليظة بلغمية متولدة
عن اغذية غليظة مثل الحنطة وسف الدقيق والخبز الفطير وعن تواتر
التخم والحركة عقيب الامتلاء ودخول الحمام عقيبه وقد تكثر الديدان
فى الخريف لاستعمال الفواكه فى الصيف وحبس موادها فيه بسبب برده
ويبسه ويجب ان تعلم ان الدود لا يمكن ان يتولد من المرتين ولا من الدم اما
الصفراء فلانها شديدة الحرارة مرة الطعم فهى مضادة لها ولذلك صرنا نداويها
بالاشياء المرة واما السوداء فلانها باردة يابسة مضادة للحيوة واما الدم
فان الصيانه متسلطة عليه لحاجة البدن اليه فى اخلاف عوض ما تحلل
والزيادة فى النمو والصاقان لون الدود يدل على انه متولد عن غير والصاقان
الدم

الدم اذا انصب الى المعا جملة اندفع الى جهة الخارج واما اصنافه فقال
صاحب الكامل وابو سهل المسيحى وجماعة من المتاخرين انها ثلثة الاول
منها الطوال ويقال لها الحيات واكثر تولد هذا النوع فى المعا الدقاق الثانى
العراض وهى شبيهة بحب القرع واكثر تولد هذا النوع فى المعا الغلاظ
والثالث الصغار الشبيهة بدود الخل واكثر تولد هذا النوع فى طرف
المعا المستقيم وذهب الشيخ الى انها اربعة طوال ومستعرضه ومستديره
وصغار ثم قال وانما اختلف تولدها لاختلاف ما منه يتولد وما فيه يتولد
اما ما منه يتولد فان بعضه متولد عن رطوبة لم يستول عليها الانقسام
والتفريق لا من جهة الكبد ولا من جهة العفونه وهذا يكون فى المعا الدقاق
ذلك صح وهى الطوال وبعضه متولد عن رطوبة قد استولى عليها مجاورة للثفل وهى
الصغار ثم انها اذا تولدت اعانها على بقائها صغيرة اخراج الثفل لها قبل
ان تعظم لقربها من المخرج وهذا هو المتولد فى المعا المستقيم وبعضه عن
رطوبة متوسطة بين الرطوبتين وهى مادة المستديره والمستعرضه وتولدها
فى المعا الآخر واقلها ضررا الصغار لصغرها وقربها من المخرج ولبعدها
عن القلب لكنها ان بقيت وعظمت كانت شر الجميع واردأه وذلك
لوجهين احدهما انها متولدة عن مادة غليظة رديئة وثانيهما ان بقاءها فى هذا
الموضع مع ما فيه من الاسباب المعينة على دفعها يدل على قوة سببها ودون
هذه فى الرداءة الطوال والعراض اردأ من الطوال لتولدها من مادة شديدة
العفونه واما ما يدل على الدود فسيلان اللعاب لا سيما فى الليل لانحصار
الرطوبات فى باطن البدن وكثرة ما ينحدر الى المعدة والمعا بسبب حركة الدود

ورطوبة الشمس في الليل وجفافها في النهار وذلك لانتشار الحرارة في النهار
فتنتشر الرطوبة ويجذبها الى الظاهر وعند ذلك يهيج الدود لطلب الغذاء
ويجذب الرطوبات من المعدة والمعا وقد علمت ان سطح الفم متصل بسطح
المعدة فيجف هذا السطح لانجذاب رطوباته ويعين على جفافها الهواء الخارجي
وحالها بالليل يكون بضد ذلك ورطوبة البراز يكون في اكثر الاوقات لما يجذبه
الديدان في اكثر الاوقات من الكيلوس واعلم ان صاحب الديدان يعرض
له في بعض الاوقات ان يثب من نومه وذلك لما يرتفع الى دماغه من الابخرة
الديدان وتصريف الاسنان في النوم لاضطراب الدماغ بسبب الابخرة
المتصاعدة اليه وضعف النبض لانصراف غذاء الاعضاء الى تغذية الدود
وبرد الاطراف لذلك وربما ترهلت وضعفت الحرارة الغريزية فيها وربما
عرض خفقان لما يرتفع الى القلب من الابخرة الرديه وصاحب الديدان
اذا عرضت له الحمى اشتدت اعراضه لوجوه ثلثة احدها ان الحرارة
تبدد غذاءها فيتحرك لطلبه وثانيها انها تؤذيها في جوهرها وتعلقها بحرارتها
وثالثها ان الحمى ربما كانت صفراوية وانصبت شيء من المرار الى المعا فيلذعها
ويؤذيها فيتحرك حينئذٍ حركات مضطربة واما الماء فهو مرض سدي
حادث عن رطوبة غريبة واقعة في ثقب العنبية بين الرطوبة البيضية والصفاق
القرني يمنع نفوذ الاشباح الى الثقب وخروج النور الى المبصرات على
اختلاف المذهبين وحدوثه اما لضربة تقع على الراس وينزعزع الدماغ ويجري
شيء مما هو محتقن فيه الى جهة العين في العصبة المجوفة ثم الى الموضع المذكور
واما لتحلل رطوبات كثيرة في باطن البدن فيرتفع عنها بخارات تحصل هناك

ويجتمع

ويجتمع ثم تحصل منها الرطوبة المذكورة واما لصداع مولم يثير الاخلاط ويكدر الرطوبات
وعلامة هذه العلة ان يرى الانسان امام عينيه خيالات مختلفة مثل البق
والدخان والشعر وذلك لان الرطوبة تحيل بين الباصر والمبصر فيرى الناظر ما
يقابل الرطوبة المذكورة من المنظور اسود اللون ثم يختلف شكله بحسب شكل
الرطوبة وبحسب مقدارها ولونها ايضا يختلف بحسبها غير انه يجب ان تعلم
ان الخيالات المذكورة قد تحدث من بخارات المعدة لكن الفرق بينهما من وجوه
احدها ان الكائن عن البخارات يهيج عند الامتلاء ويسكن عند خلو المعدة
واما الماء فانه ثابت على حالة واحدة وثانيها ان الكائن عن البخارات
لا يختص بعين واحدة بخلاف الماء فانه قد لا يكون في العينين بل يكون مختصًا
بعين واحدة وثالثها ان الكائن عن البخارات لا يحدث في العين كدورة
اذا طالت مدته بل يتحلل شيئا فشيئا على ممر الاوقات واما الماء فانه يحدث
في العين كدورة ولا يتحلل من العين بذاته بل بالعلاج ورابعها ان الكائن عن البخارات
يكون معه غثيان وسوء هضم وغير ذلك من اعراض ضعف المعدة ويسكن
بالقيء وبتنقية المعدة واما الماء فلا يكون معه شيء من ذلك واعلم ان الماء
انواع كثيرة منه هوائي اللون ومنه جصي ومنه اسود ومنه احمر ذهبي
اللون ومنه زجاجي ومنه لؤلؤي ومنه اصفر اللون ومنه زيتي اللون
ومنه ازرق وقد يشبه الزرقة الحادثة والفرق بينهما ان الحادثة عن الماء
يعدمها الخيالات المذكورة واما الحادثة فلا يعدمها شيء من ذلك واعلم ان
انواع الماء المذكورة منها ما يقبل القدح ومنها ما لا يقبل القدح والقابل للقدح
يمتحن بامور ثلثة على ما ذكره الفاضل جالينوس في رابعة العلل والاعراض

بل رطوبة منها للماء

احدها ان تضع اصبعك على العين فان وجدت الماء تتحرك متفرق بسرعة لم يعود
فهو قابل للقدح وان لم يكن كذلك فليس هو بقابل للقدح وثانيها ان تضع على العين
قطنة وتنفخ على القطنة نفخا شديدا لم يشيل القطنة بسرعة فان رايت في
الماء حركة فهو قابل للقدح والا فهو غير قابل له وثالثها ان تغمض احدى العينين
فان وجدت ثقب العين الاخرى يتسع فذلك قابل للقدح والا فلا والى بعض ما ذكرنا
اشار بقوله **فاما ان يكون** اى امراض العدد **من جنس الزيادة وتلك اما طبيعية**
كالسن الشاغية قال الجوهرى السن الشاغية هى الزائدة على الاسنان
وهى التى تخالف نبتتها نبتة غيرها من الاسنان يقال رجل اشغى وامراة
شغواء والجمع شُغْو وقد شَغِيَ يَشْغَى شَغًى مقصور ويقال للعقاب شغواء لفضل
منقارها الاعلى على الاسفل واعلم ان هذا التفسير وهو الذى تخالف نبتتها نبتة
غيرها يصدق على الزائدة وعلى المعوجة وعلى المختلفة طولاً وقصرًا وتقدما
وتاخرا ولهذا قال ابو زكريا التبريزى الشاغية هى التى تخالف نبتتها نبتة غيرها
سواء كانت زائدة او غير زائدة والمختص الشاغية بالزائدة يعني على ما يخصها
بها الفقهاء فى احكام قصاص الاسنان وديتها والاطباء فى مثال العضو
الزائد ومنه يعلم فساد ما اورد بعضهم على الجوهرى من ان الشاغية هى
المعوجة لا الزائدة وهذا خطاء منه والمناقشة من ذلك قول ابن قتيبة فى
ادب الكتاب تبرات من الشغى يعنى من الزيادة ولم يعرف المعنى لجواز ان
يكون قد عرف المعنى واراد انك تبرات من الاختلاف لاستلزام الشغى
الاختلاف وفساد ما اورده ابن جميع على الشيخ من ان الشغى فى الاسنان
على ما ذكره اصحاب اللغة ان تختلف نبتتها فلا تتفق لطول بعضها وقصر بعض

وعلى

وعلى هذا ينبغى ان يعد الشغى فى امراض الوضع لا فى امراض الزيادة فى العدد لما
عرفت ان الشغى يعم الزائدة والمعوجة وغيرها الا ما ذكره عبد اللطيف بن
يوسف البغدادى المتعقب لحواشى ابن جميع وهو ان المحدثين من اللغويين
وجماعة من الكتاب لم يذكروا لكن اهل اللغة فى القديم غلطوا وظنوا ان
الشاغية هى الزائدة وقد مضى على ذلك كثير من الناس وللرئيس اسوة بهم مع ان
له ولهم عذرا من جهة القياس الاشتقاقى فان الشغى اختلاف منابت الاسنان
فى المقدار والوضع كما قال اهل اللغة والسن الزائدة قد خالفت منابت الاسنان
فى المقدار والوضع والمكان والعدد جميعا فالزائدة شغواء وزيادة ولا يخفى
ان العيب يختص الشغى بالاختلاف فى المقدار والوضع ولكن هذا وجه من
الاحتجاج لمن آثره فانه بعد تسليم مقدماته كلام متكلف متعسف بلا طائل
لا يرجع الى حاصل على ما لا يخفى **والاصبع الزائدة** وهو ظاهر فى المثال **او**
غير طبيعية كالسلعة وهى الزيادة المتصلة **والحصاة** وهى الزيادة المنفصلة
قال القرشى اعلم ان السلعة والحصاة من زيادة العدد مشكل وقد مثل كون صح
غيره على ذلك بالدود والثاليل وهو ايضا مشكل والمثال المطابق لهذا هو ان
يكون الزائد عضوا ولكنه غير طبيعى وذلك كالظفرة وكما قد ينبت لبعض الناس
ذنب او شبه القرن فان بعض طوائف الترك يوجد لهم ذنب صغير يغطي
المخرج يتحرك بالارادة وطائفة فى بلاد الصين يوجد لهم ذنب صلب لا يتحرك
وهو ينكسر بسرعة ولكسره قاتل ولذلك يحتاجون ان يتخذوا للجلوس كرسيا
منقوبا بقدر ما ينزل فيه ذلك الذنب وقد نبت لبعض ملوك الشام بدمشق
عند قرب موته شبه القرن الا انه كان صغيرا وفيه نظر الا ما ذكره المسيحى

وان هذا القول وان صح لم يكن هذه الزيادة غير طبيعية لانها ان كانت غضروفية فلها
ما يشابهها في البدن وكذا ان كانت من الفقرات وعلى كلا التقديرين يكون زيادة
طبيعية فان فيه ايضا نظر لجواز ان يكون زيادة ثؤلولية ونحوها بل لان الكلام
في زيادة غير طبيعية منفصلة كالحصاة والديدان وما ذكره من الظفرة و
الذنب والقرون ان سلم انها غير طبيعية فهي متصلة لا منفصلة فان قلت
فما المخرج عن هذا المضيق وكيف يصح ان يكون الحصاة والديدان مثالا للعضو
الزائد الغير الطبيعي قلت العضو ينقسم الى طبيعي وغير طبيعي لان العضو جسم
متولد عن اول مزاج الاخلاط فان كانت طبيعية كان المتولد منها عضوا طبيعيا
وان كانت غير طبيعية كان عضوا غير طبيعي ولذلك لم تقيد الاخلاط في حد العضو
باحدى الصفتين الطبيعية وغير الطبيعية ليشمل الحد كلا الصنفين العضو الطبيعي
وغير الطبيعي وعلى هذا يكون الثؤلول والسلعة والحصاة والدود اعضاء غير
طبيعية الا ان الاولين متصلان والاخرين منفصلان ومما يؤيد ما ذكرنا وينصره
ان فاضل الاطباء جالينوس جعل البهق والبرص من امراض العدد على ما
ذكره في ما تنه العلل والاعراض وبيان ذلك انك قد عرفت انواع اللحم الطبيعية
حيث تكلمنا في التشريح ولا شك انه ليس فيها شيء من نوع اللحم المستولي عليه مادة
المرضين المذكورين واذا كان كذلك كان اللحم الحاصل في العضو او بدن صاحب
البرص والبهق زائدا على عدد لحوم البدن الطبيعية وعلى هذا يكون هذا اللحم
عضوا زائدا زيادة طبيعية اما كونه زائدا فلما ذكرنا واما كون الزيادة طبيعية فلان
في البدن ما يشبهه وهو باقي اللحوم فيكون هذا النوع من اللحم حكمه حكم الاصبع
الزائدة والسن الشاغية في كونهما اعضاء وزائدة زيادة طبيعية ولان هذه

متصلة

متصلة والرحا وهي قطعة لحم لا صورة لها تلدها المرأة فهي زائدة زيادة طبيعية ومنفصلة
فيكون الزيادة الطبيعية متصلة ومنفصلة ايضا كغير الطبيعية فهذا ما امكن في تحقيق
هذا المقام والحمد لله على تسهيل هذا المرام واما من جنس النقصان سواء كان
لنقصان في الطبع كمن يولد وليس له اصبع وفي بعض النسخ كمن لم يخلق له
اصبع والاول اشهر او نقصان لا في الطبع كمن قطعت اصبعه وهو
ظاهر المبحث الرابع في امراض الوضع والمراد منها ما يكون تغير الوضع
بسبب آفة الفعل على قياس ما تقدم في مرض الشكل قال الشيخ رحمه الله
واما امراض الوضع فان الوضع عند جالينوس بعضه الموضع وبعضه
المشاركة وهي نسبة الاعضاء بعضها الى بعض في القرب والبعد فامراضه
اما ان يكون منسوبة الى الموضع او الى المشاركة قال المسيحي الوضع عند
جالينوس هو الموضع وهو يعني امرين احدهما موضع العضو بنفسه
وثانيهما مجاورته لما يجاوره من الاعضاء وفيه نظر وامراض الموضع
اربعة وفي بعض النسخ الوضع بدل الموضع وهو خطاء لان امراض
الوضع ستة اربعة للموضع واثنان للمشاركة وانما انحصرت امراض
الموضع في اربعة لان العضو اما ان يزول عن موضعه او لا يزول والذي
يزول عن موضعه فاما ان يكون زواله بخلع وهو ان يخرج عن موضعه
بالتمام وذلك بان يخرج زائدة العظم من حفرتها المركبة هي فيها خروجا
تاما ويسمى انخلاعا ايضا او بغير خلع وهو ان لا يخرج عن موضعه بالتمام
وذلك بان ينزعج الزائدة وتزول عن موضعها من غير انخلاع ويسمى زوالا و
منهم من يسميه وثيا والذي لم يزل عن موضعه فاما ان يكون فيه على ما

يجب ان يكون فيه فلا يكون مرضا في الموضع او لا يكون وحينئذ اما ان يكون لازما
لموضعه لزوما غير طبيعي واما ان يكون متحركا فيه لا على المجرى الطبيعي او
الارادي قال ابن جميع ليس من هذه الاصناف الاربعة كما علمناه فاضل
الاطباء ما هو مرض منسوب الى موضع العضو سوى زوال العضو عن
موضعه على الوجهين اللذين ذكرهما الرئيس في هذا الموضع فقط واما
حركته او سكونه فيه لا على المجرى الطبيعي او الارادي فليست من امراض
الموضع ولا من غيرها من الامراض اصلا وانما هما من الاعراض اللاحقة
بالامراض ومن جنس مضارها وذلك ظاهر جدا عند من وقف على كلام
فاضل الاطباء جالينوس في المقالة الخامسة في كتابه المعنون بالعلل
والاعراض وليس لقائل ان يقول فعساه يشير بقوله حركة العضو او سكونه
في موضعه لا على المجرى الطبيعي او الارادي له الى ما يوجبهما من الامراض
لا الى نفس تلك الحركة والسكون على عادة الاطباء في تسمية كثير من الامراض
باسماء الاعراض التابعة لها كالصرع لان الامراض الموجبة للرعشة مثلا
كسوء المزاج ونحوه ليس ولا واحد منها من الامراض المنسوبة الى موضع
العضو ولذلك صارت هذه الزيادة الكلام ينبغي ان يسقط من الكتاب
هذا كلامه بالفاظه وهو باطل لا مرجع الى طائل وبيانه يتوقف على
تحقيق معنى الوضع فاقول قال الشيخ في الفصل الاول من المقالة
السادسة من الفن الثاني من منطق الشفاء ان الوضع قد يقال على
وجوه فيقال وضع لحصول الشيء في موضعه وهذا المعنى من الوضع
هو نفس مقولة الاين ويقال وضع لحصول الشيء مجاورا للشيء من جهة

مخصوصة

مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط وهذا الوضع نوع من المضاف ومقول
ماهيته بالقياس الى غيره فان وضع الشيء عند مجاوره مقول بالقياس الى وضع
مجاوره عنده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن يشكل عليه ان المجاورة من باب
المضاف ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه
الى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لاجزائه وبالجملة
لوجود اضافة ما بين اجزائه التي توجد بالفعل او بالتوهم حتى يكون الاجزاء
اذا وجدت على اضافة ما معلومة او كان الجسم بحيث يمكن ان يتوهم
فيه اجزاء ذوات اضافة ما معلومة حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي
الوضع وهذا هو المقولة وهو صفة لجملة الجالس الشيء من اجزائه لكن
هذه الصفة للجالس انما يكون اذا كان لاجزائه بعضها الى بعض اضافة
او امكان اضافة ولا كل اضافة بل هيئة اضافة المجاورة ولا كل اضافة
هيئة المجاورة بل ان يكون لها مع ذلك نسبة الى جهات تلتفها او اجزاء
امكنة او اجزاء امور محوية فيها وبالجملة ان تقترن بالاعتبار الذي فيما
بينها اعتبار لها فيما بينها وبين امور مباينة لها فان الهيئة لها التي لاعضاء
الجالس بعضها عند بعض اذا انتصب وقام الجالس والهيئة باقية بالقياس
المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض لم يكن جالسا اذ زالت النسبة بينها وبين
الامور الخارجة عن جوهرها وان بقيت الداخلة على نسبتها ولذلك ما
يقال انه قد نقل وضعه هذا لفظه رضي الله عنه وقد ظهر منه ان
لكل عضو وضعا بالنسبة الى حاويه وهو مكانه بل موضعه والى محويه
وهو ما فيه والى الاعضاء المجاورة له لكن المعتبر في مرض وضع العضو

ان يتغير وضعه بالنسبة الى الاعضاء المجاورة له والى حاويه دون محويه فلذلك قال
الوضع عند جالينوس يعم الموضع ويقتضي المشاركة فنبه على انه عند الحكيم بعضها
وما للثاهو المحوى ومنه نظهر فساد قول المسيحي وذلك لان مرض وضع العضو
مسلم انه يقتضي الموضع والمشاركة لان له مع كل من الموضع والمجاور وضعًا كما
بيّنّا بخلاف مرض الموضع فان قلت للموضع ايضا مع كل من العضو
والمجاور وضع فتغير وضعه مع العضو هو مرض للموضع ومع المجاور هو
مرض المشاركة وعلى هذا يصح ما ذكره قلت انما كان يصح ما ذكره لو
كان تغير وضع موضع العضو مع المجاور من امراض مشاركة العضو وليس
كذلك لانه من امراض مشاركة العضو وليس الكلام فيه واذا عرفت ذلك
فنقول لا اشكال ان نفس الحركة والسكون عرضان لا مرضان ولم يجعلها
الرئيس من امراض الوضع اصلا والذي جعله منها هو سكون العضو موضعه
مع ان من شانه الحركة فيه كما في تحجر المفاصل او حركته فيه لا على المجرى
الطبيعي او الارادي كالرعشة التي هي حالة بين الحالتين فان العضو المرتعش
ليس يلزم موضعه الذي يتسلط فيه القوة النفسانية ولا اصلا يخرج عنه
راسا ولا اشكال ان العضو الذي من شانه ان يسكن في عضو اذا تحرك تغير
وضعه وكذلك اذا كان من شانه ان يتحرك فيسكن تغير وضعه فان لزوم
العضو موضعه كما في التحجر يخالف وضعه الطبيعي ويضر بالفعل وكذلك
انتقاله عن موضعه في الرعشة يخالف وضعه الطبيعي ويضر بالفعل
فقد اندفعت الايرادات الاربعة التي اوردها ابن جميع على هذا الفصل
من افراد الشيخ امراض الاوعية والتجاويف عن امراض المجاري والمنافذ

وزيادته

وزيادته في امراض الاوعية والتجاويف استفراغ الاوعية وخلوها
واخذه السن الشاغية مثالا للمرض الذي هو من جنس الزيادة وجعله لزوم
العضو موضعه وحركته فيه لا على ما ينبغي من امراض الموضع وصح جميع
ما ذكره الشيخ والى ما ذكرنا بقوله انخلاع العضو عن مفصله او زوال العضو عن
وضعه من غير انخلاع كما في الفتق المنسوب الى المعا ان المريطا وهي المجرى
الضيق الذي يحدث من اجتماع اطراف الصفاق عند الاربيتين وقت نزولها
الى البيضتين حتى يصير كيسًا لها اذا اتسعت حتى ينزل فيها شيء مما فوقها الى
الخصيتين تسمى قيلة وادرة وفتقا وسبب اتساع هذا المجرى رطوبة
مرخية توسعه ولذلك تحدث هذه العلة بالصبيان لكثرة الرطوبة في مزاجهم
وذلك النازل اما ان يكون المعا ويسمى الفتق المعوي او الثرب ويسمى الثربي
او ريحا ويسمى الريحي او مائية او رطوبات ويسمى المائي او مادة غليظة ويسمى
غلظة وسمنت الخصية ويسمى اللحمي قال المسيحي الفتق والخلال قد يسميان
المراق غير انه تختلف اسماؤها بحسب المواضع فان حصل في كيس الخصيتين
او في عروقها فيسمى باسماء قد عرفتها وان حصل في الاربية يسمى قيلة الاربية
وان حصل فوق السرة او تحتها تسمى باسم عام وهو الفتق والواقع فوق
السرة وقوعه نادر لكنه يكون قوي الالم ردي الاعراض لان المندفع فيه المعا
الدقاق وهي قوية الحس على ما عرفت في التشريح ورقيقة الجرم تزاحم بعضها
بعضًا وكثيرا ما يسقي صاحبه الرجيع ويكون من جنس ايلاوس وهو مع
ذلك قليل التزيل لارتفاع موضعه واحوال الكائن اسفل بعكس هذا جميعه
ويحدث هذا اما من حركة عنيفة او وثبة او سقطة عقيب الامتلاء

او استعمال جماع عقيبه او لعذية منتفخة شديدة النفخ **او حركة فيه** اى حركة
العضو فى موضعه **اما المجرى الطبيعي او الارادي كالرعشة** قال
الشيخ فى ثالث القانون هي علة آلية تحدث لعجز القوة المحركة عن تحريك
العضل على الاتصال مقاومة للثقل المعاوق والمداخل بتحريكه لتحريك الارادة
فيختلط حركات ارادية بحركات غير ارادية او ثبات ارادي بتحريكات
غير ارادية الثقل المعاوق ههنا هو العضو المتحرك فانه لغلظه يهبط الى اسفل
ولذلك قال تختلط حركات ارادية بغير ارادية وهي الحادثة عن العضو لان مثل
هذه الحركة طبيعية بمعنى ان طبيعة العضو توجبها وذلك لثقله وقوله او ثبات
ارادي بتحريكات غير ارادية اشارة الى بحث ذكره الفاضل جالينوس فى خامسة
العلل والاعراض وحاصله ان قوما زعموا ان الحركة المذكورة الارتعاشية لازمة
للعضو المرتعش حالتي سكونه وحركته قالوا وذلك لما نراه من حدوث الرعشة بالراس
وان لم يروم الانسان تحريكه واعلم ان من غلطهم فى ذلك اعتقادهم سكون الراس
عند عدم الارادة لتحريكه الى احدى الجهات وذلك خطاء منهم اذ ليس يلزم منه
سكون الراس ولتفه عن الحركة المحسوسة الا ويكون للارادة فيه عمل وذلك
لان الارادة قد تفعل فعلها فى العضو تارة بان تنقله عن مكانه وتحركه حركة
محسوسة وتارة بان تستبقيه وتحفظه على استقامته بتوتير عضله وان
لم تكن متحركا كما فى امساك اليد فى الهواء وكما فى استقامة الراس فى حال الانتصاب
فالرعشة لها شرطان احدهما ضعف القوة المحركة ودليله ما يحدث للاقوياء عند
ما يحملون الاثقال من الرعشة فى ارجلهم وذلك للضعف الحاصل لهم بسبب ثقل
ما يحملونه وما يعرض لمن انهكه المرض من الناقهين من ضعف قوته ولمن كان

صحيحا

صحيحا بسبب رؤية شيء مفزع مثل سبع هايل او سلطان جاير او مشي على
شيء مرتفع فان قوى هولاء تضعف عن حمل ابدانهم وثانيهما نهوض الارادة سوا
كانت محسوسة كالنقل او كانت الارادة مستبقية للعضو حافظة له على
استقامته ودليله سكون ذلك فى الراس وفى امساك اليد فى الهواء وسببها اما
من جهة القوة فقد عرفته واما من جهة الآلة فبا سترخائها ما لم يبلغ الى الفالج
كما يحدث عقيب السكر المتواتر والامعان فى استعمال الماء البارد او استعماله
فى غير وقته او ترك رياضة معتادة فيجتمع الفضلات وترخي العضلات او بان
يصيب الآلة ضرر ويتادى الضرر الى القوة المحركة وذلك كما يعرض لمن لسعه
العقرب او غيرها من الحيوانات المؤذية **او لزومه** اى لزوم العضو **موضعه**
كما يعرض عند تحجر المفاصل فى مرض النقرس هو نوع من اوجاع المفاصل
ووجع المفاصل وجع وورم يحدث فى مفاصل الاعضاء فان كان فى
مفاصل القدمين مثل مفصل الكعب والاصابع لاسيما الابهام فيقال له النقرس
وان كان فى مفصل الورك يسمى وجع الورك وان ابتداء الوجع من الورك و
امتد من الجانب الوحشي الى اسفل ويمر بالركبة وينتهي عند الكعب يسمى
عرق النسا وان كان فى فقرات الظهر بحيث يزول بعضها عن بعض
فيخص باسم الحدبة لكن زوالها تارة يكون الى قدام ويسمى حدبة المقدم وان
كان مع كونه الى قدام فوق عظام القص سمي القصع والتقصع وتارة الى
خلف ويسمى حدبة المؤخر وتارة الى احد الجانبين ويسمى التواء وان كان فى
غيرها من المفاصل يسمى بالاسم العام وهو وجع المفاصل واعلم ان المفاصل
شديدة القبول لانصباب المواد لوجوه احدها كثرة حركاتها وكون الحركة

معينه في الجذب على ما عرفت وتعرف ايضا وثانيها لوجود التجويف فيها وثالثها
لان بعضها اسفل البدن وان اوجاعها شديدة وخاصه اوجاع النقرس و
ذلك لضيق المفاصل فلا تتسع المواد فتمددها تمديدا شديدا ولان حستها قوي
لكثرة ما يأتيها في الاعصاب ولان المواد لا تتحلل عنها بسرعه لصلابتها ولما
تحويها من الرباطات وان اورامها لا تنضج ولا تجمع لوجوه اربعة احدها
ان رطوباتها الموجبة لاوجاعها مخاطية لزجه فاذا كثرت وبلت اللحم الذي
حول المفاصل احدثت اورامًا من جنس الترهل كما في الاستسقاء اللحمي
وثانيها عدم اللحم هناك وثالثها ان التقيح والجمع تفتقر الى سكون والمفاصل
كثيرة الحركة فلا تتقيح اورامها ورابعها ان حركاتها تحلل لطيفها الذي كان
يُعين في نضج الغليظ وتهيئته لان تتولد منه قيح فان عرق النسا اذا طال
آل امرها الى ضمور الرجل بسبب انسداد مجاري غذاء الرجل وربما حصل
العرج لضعف الاعصاب والاوتار عن تحريك الرجل وان صاحب الحدبه
يدق ساقه لانسداد بعض مجاري غذائها وان الحدبه التي الى داخل تزاحم القلب
والرئه وبالجملة الات التنفس ولذلك ان حصلت في سن النماء فتلت لان القلب ان صح
وغيره من الات التنفس يكبر ويحتاج الى سعة المكان وهو ضيق بسبب
الحدبه فيهلك صاحبه قال بقراط في سادسه الفصول من اصابه حدبه
قبل نبات الشعر في العانة فانه يهلك وان النقرس كثيرا ما يعرض في
الربيع والخريف اما الاول فلحركة المواد وثورانها واما الثاني فلرداءة
الاخلاط واحتباس ما احترق في الصيف في البدن قال بقراط في سادسه
الفصول علل النقرس يتحرك في الربيع والخريف على الامر الاكثر وان المفاصل
كثيرا

171
كثيرا ما تتحجر وذلك لا احد يعلم امورا اما الخطاء من جهة الطبيب في استعمال
المحللات قبل نضج الماده واعتدال قوامها فتحلل لطيفها ويبقى كثيفها فيتحجر
واما لانه تفرط في استعمال المخدرات لاجل تسكين الالم فتغلظ قوام الماده
ولعل لان المادة في الاصل كانت غليظه بارده لزجة وانما ذكر النقرس
في المثال دون باقي اوجاع المفاصل لان المادة كثيرا ما تتحجر فيه لان الطبيب
يحتاج الى كثرة استعمال بسبب قوة المه ولان العضو متسفل فينصب اليه
مواد متوفره وغليظه لطلبها الهبوط ولا اشكال ان المادة متى تحجرت لزم
العضو موضعه لانه تصير له بمنزلة الماسك والمانع من الحركه واعلم
ان لتقوية المفاصل بعد اعتياد انصباب المادة اليها رديء جدا لانها
تنصب الى بعض الاعضاء الشريفه فهذه الاربعة هي امراض الموضع
واما امراض المشاركه فهي على قسمين لان حركة العضو الى جاره او عنه اما
ان يكون على ما يجب فلا يكون في المشاركه مرض او لا يكون على ما يجب وحينئذ
فاما ان يكون الحركه الى الجار متعذره او الحركه عنه كذلك والا كانت الحركه
اليه وعنه على ما يجب واليه اشار بقوله **وامراض المشاركه فهي** وفي
بعض النسخ **وهي** وهذا اظهر من حيث ان الاول يحتاج الى تقدير اما لوجود
الفاء في الخبر لكن الاول هو الصحيح لان حذف اما من المبتداء مع وجود الفاء
في الخبر شايع كثير واما توسط الواو بين المبتداء والخبر فغير شايع فضلاء
ان يكون شايعًا **تشتمل على كل حالة تكون للعضو بالقياس الى عضو يجاوره
من مقاربته او مباعدته لا على المجرى الطبيعي وهو صنفان احدهما
ان يعرض له امتناع حركته اليه** وفي بعض النسخ **او عنه** وهو خطاء

لانه الصنف الثاني وقد ذكره فيكون هذا زيادة ووقع في بعض النسخ
غلطا او تعسرها اى تعسر حركته اليه بعد ان كان ذلك اى التحرك اليه ممكنا
له وسهلا من غير امتناع او تعسر مثل الاصبع اذا امتنع تحركها الى ملاصقة جارتها
هذا مثال امتناع الحركة الى الجار ولم يذكر مثال تعسر الحركة الى الجار اما الظهور
او لانه يمكن ان يقرر قوله بعد هذا بحيث يشمل تعسر الصنفين او يعرض عطف
على ان يعرض وهو الصنف الثاني وكان الانسب بالسياق ان يقول وثانيها ان
يعرض له اى للعضو كما قال في الصنف الاول ولكن انما قال لها اى للاصبع طلبا
للاختصار امتناع تحركها عنها اى عن ملاصقة جارتها ومفارقتها اياها اى
مفارقة الاصبع جارتها بعد ان كان ذلك اى التحرك عنها ممكنا وسهلا من غير
امتناع وتعسر او تعسر عطف على امتناع اى يعرض له اولها امتناع او
تعسر ما عدا من ذلك اى من الكل التحرك اليه او عنه ليشمل تعسر الصنفين وفي
بعض النسخ او يعسر تباعدها والظاهر انه تصحيف والاصل كان او
تعسر تباعدها لان هذا هو المناسب لسياق كلامه المتقدم لا ذاك
على ما لا يخفى مثل استرخاء الجفن واسترخاء المفاصل في الفالج هذا مثال
امتناع التحرك عن المجاور او تعسر بسط الكف وفتح الجفن وهذا مثال
تعسر التحرك عن المجاور وهو الجفن الاسفل او الى المجاور وهو ما يلي الحاجب
قال رحمه الله الفصل الرابع في امراض تفرق الاتصال وفي
بعض النسخ في امراض الاتصال والاول اظهر واما امراض الاتصال
وفي بعض النسخ واما امراض تفرق الاتصال فاعلم ان اسماءها تختلف
باختلاف محالها وهي الاعضاء التي وقع فيها التفرق وباختلاف السبب الفاعل

للتفرق

للتفرق وبحسب مقداره وبحسب شكله ووضعه وبحسب امتداد الزمان
اما بحسب اختلاف الشكل فقد يعرض وفي بعض النسخ تقع في الجلد يسمى
خدشا ان كان دقيقا غير منبسط وسحجا ان كان منبسطا هكذا قاله
القرشي وقال المسيحي فيسمى خدشا ان كان قريب العهد وسحجا ان كان بعيد
وعلى هذا يكون مثالا لما يختلف اسمه بحسب الزمان كقوله وقد يقع اى
امراض تفرق الاتصال في اللحم والقريب العهد منه الذي لم يتقيح يسمى
جراحه والذي قيح يسمى قرحة ويحدث فيه القيح لاندفاع الفضول
اليه لضعفه ولعجزه عن استعمال غذائه وهضمه فيستحيل الى فضلا
فيه ولقائل ان يقول ما ذكره ليس سببا لتوليد القيح بل لكثرة المادة في العضو
الوارم لانك قد عرفت ان من جملة اسبابه ضعف القابل وقوة الدافع ثم ضعف
القابل تارة يكون عن ضعف دفع ما انصب اليه عنه والمنصب اليه غير
طبيعي وتارة يكون عن هضم ما اندفع اليه وان كان المندفع اليه طبيعيا واما
سبب القيح في الحقيقة فهو فعل الحرارة الغريزية والغريبة في المادة المجتمعة
في العضو الوارم بحيث لا تحلل المادة مع كون المادة قابلة له وانما قلنا ذلك
لئلا يرد النقض باورام النقرس وبالاورام التي لا تتحلل وبامثال السرطان فان
كانت الغريبة اقوى من الغريزية كان لون القيح كمدا وجرمه مختلف القوام
قليل المقدار وان كانت بالعكس كان بالعكس واعلم ان سبب تفرق اتصال
اللحم ان كان من خارج سمي جراحة ان قرب عهده وقرحة ان بعد وان
كان من داخل بسبب مادة تنصب اليه سمي في مباديه ورما واذا اخذ
في الجمع سمي خراجا ودبيلة ثم انه تختلف تسميته بحسب الاعضاء الاكبر هو

فيها فتارة يسمى داخسًا وتارة يسمى خوانيق وغير ذلك على ما ستعرفه واذا
انفجر مع وجود القيح سمي قرحة ايضا وان بعد عهده وتجاوز اربعين يومًا
من حين انفجاره وبعد غوره وسكن وجعه وصار على فمه صلابة وفي
داخله لحم ابيض صلب سمي ناصورا **وربما قيلت الجراحة والقرحة لتفرق
اتصال يعرض في غير اللحم** لكن في العرف الطبي لا يسمى جراحة وقرحة الا
للتفرق الحاصل في اللحم ثم الجراحة قد تكون في الاعضاء الظاهرة وقد تكون
في الاعضاء الباطنة وكل واحد منها قد يكون بسيطا وقد يكون مركبا والبسيط
هو الذي لا يكون قد ذهب من نفس العضو شيء ثم هذه قد تكون غائرة وقد لا
تكون وكل واحدة منها قد تكون طولانية وقد لا تكون والمركب هو ان يكون قد
ذهب من اللحم شيء واما الورم فهو عبارة عن انتفاخ يحصل عن انصباب
مادة الى العضو بشرط ان لا يستحدث لها فرجا لم يكن ثم اذا اخذ في القيح و
الجمع سمي خراجا والدبيلة تقع على كل ورم يحصل في باطنه موضع ينصب
اليه مادة اي مادة كانت ومنهم من قال الخراج مخصوص بالاورام الحارة
اذا اخذت في الجمع والدبيلة ما كان حادثا عن مواد غير حارة ومنهم من قال
ان جميع ذلك يسمى خراجا والدبيلة مخصوص بالاورام التي داخلها مواد حماتية
منتنة رملية والدبيلة قد يكون لها كهف اي مخبأة وقد لا يكون واعلم ان
القرحة قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة اما مع سبب كما اذا قارنها
انصباب مادة او مع عرض كما اذا قارنها الم مبرح او مع مرض متشابه
وهو اما سوء مزاج ساذج او مادي او مرض آلي وهو اما تغير الخلقة او
الوضع او زيادة العدد او المقدار والناصور قد يكون مستويا وقد يكون

معوجا

معوجًا وكل واحد منها قد يكون يفضي الى عصب او الى عظم او رباط او وريد
او شريان او لحم ونعرف كل واحد بما نقوله وهو ان المفضي الى العصب يكون
معه وجع شديد عند دخول المجس فيه والمفضي الى العظم يحس فيه بصلابة
عند دخول المجس وقد يكون الرطوبات السايلة مايلة الى الصفرة رقيقة القوام
والمفضي الى الرباط لا يحس في داخله بصلابة كما يحس في المفضي الى العظم و
المفضي الى الوريد يكون الرطوبات السايلة منه دموية غليظة القوام
كثيرة الدم والمفضي الى الشريان يكون الرطوبات السايلة منه شقراء
اللون رقيقة القوام والمفضي الى اللحم يكون الرطوبات السايلة منه لزجة
غليظة حمراء اللون واعلم ان الناصور كثيرا ما يكون له افواه كثيرة فتشتبه
على الحذاق من الجراحية هل هو واحد او كثير من واحد والفرق ان
الناصور الواحد الذي له افواه كثيرة فيكون الرطوبات الخارجة من افواهه
لونها لونا واحدًا لانها تنتهي الى اصل واحد والنواصير الرطوبات الخارجة
منها ذات الوان مختلفة لانها تنتهي الى اصول مختلفة واما باختلاف قلته
وكثرته فلان العظم القاسم له الى اجزاء صغار يسمى مفتتا والى جزئين او
اجزاء كبار كاسرًا واليه اشار بقوله **وقد يقع** اي امراض تفرق الاتصال **في
العظم اما كاسرا الى جزئين او اجزاء كبار واما مفتتا واما واقعا في طوله
صادعًا** واعلم ان تفرق اتصال العظم لا يخلو اما ان يكون واردا عليه من
خارج او داخل فان كان الاول فان قسمه الى جزئين او اجزاء كبار يسمى كسرًا
وان قسمه الى صغار يسمى تفتيتا وقد يخص باسماء اخرى كما اذا وقع في قحف
الراس فانه يسمى على الاطلاق شجة ثم على الخصوص ينقسم الى ستة اقسام

الصادعه والهاشمه والواضحه والمنقله والمامومة والجايفه فالصادعه
هي التي يكون فيها الا صدع العظم والهاشمة هي التي ينهشم فيها العظم و راجع
الواضحة هي التي يتبين فيها بياض العظم والمنقله هي التي تخرج فيها شي من
العظم والمامومة هي التي يبلغ الى ام الدماغ والجايفه هي التي يبلغ الى جوف
الدماغ وان كان الثاني وهو ان يكون موجب تفرق الاتصال العظم واردا
من داخل فاما يكون اذا استولى عليه مادة ردية تداخله وتاكله شيا بعد
شي وجزا بعد جزء فانه يسمى ريح الشوكة وعلامته ترهل ما حوله من اللحم
والجلد ونتن رايحته وسيلان صديد كثير منه واذا غرز فيه مرود نفذ
فيه بسهولة ثم اذا وصل الى العظم التصق به وربما تخشخش وتفتت هذا
جميعه اذا كان موجب التفرق قد حصل في العظم نفسه واما اذا حصل بينه
وبين عظم آخر فان كانا ملتصقين كالزندين فانه يسمى انفصالا واما اذا كان
احدهما راكزا في الاخر وخرج الراكز عن موضعه خروجا تاما فانه يسمى
خلعا ومن علامته انخفاض في بعض المواضع وارتفاع في البعض غير معهود وان
لم يخرج بالتمام فانه يسمى زوالا ومنهم من يسميه وثيا واذا لم يتحول عن موضعه
لكنه انرض ما حوله فانه يسمى وهيا واما ان يقع اى تفرق الاتصال تحت
الغضاريف على الاقسام الثلثه اى من انقسامها الى جزئين او اجزاء كبار
او صغار وقال المسيحي فانه على جميع التقادير يسمى بترا وان كان طولا يسمى شقا
ان لم يكثر عدده وشدخا ان كثر عدده وبالجملة جعل حكمه حكم العصب في ذلك
وقال الغضاريف قد بان ان جوهرها لين قابل للانعطاف والانحناء فلذلك
لم تقبل الكسر من الكسر لانه انما يقبله ما لا يقبل الانحناء كالعظم والسامرك

جعل

جعل حكمه حكم العظم وقال العظم والغضروف اذا انفصلا نصفين سمي كسرا وان لم
ينفصلا نصفين سمي صدعا ان كان التفرق في الطول ولكل من القولين وجه لان
الغضروف يشبه العظم وجهين من وجه والعصب من وجه آخر لكنه مما يتعلق
بالاصطلاح فليحقق واما بحسب اختلاف وضعه فاشار اليه بقوله او
يقع اى تفرق الاتصال في العصب فان وقع عرضا سمي بترا وان وقع طولا
فلم يكثر عدده كثيرا سمي شقا او كان عدده كثيرا سمي شدخا وفي بعض النسخ خدشا
وهو خطا لانه مختص بالجلد كما سبق واعلم ان جراحة العصب ردية جدا
سواء وقعت عرضا او طولا وذلك لثلثة اوجه احدها اتصالها بالدماغ
وثانيها لشدة حسها وثالثها الصعوبة معالجتها على ما ستعرفه عند الكلام
في معالجة تفرق الاتصال من هذا الكتاب وقد يقع في اجزاء العضله
فان وقع على طرف العضله سمي هتكا سواء كان في عصبه او وتر وان
وقع في عرض العضله سمي حزا بالحاء وفي بعض النسخ جزا بالجيم والاول
هو الصحيح وان وقع في الطول وقل عدده ولم يغور سمي مدغا وان
كثرت اجزاؤه وفشا وغار سمي رضا وفسخا وربما قيل الفسخ والرض
والفدغ لكل ما سفوا اى من تفرق الاتصال في وسط العضلة كيف كان
اى سواء كان في طولها او في عرضها قل عدده او كثر وان وقع في الشرايين
او في الاوردة سمي انفجارا وفي بعض النسخ وان وقع في الشرايين سمي ام
الدم وان وقع في الاوردة سمي انفجارا وهو خطا لان ام الدم نذكره
بعد هذا ثم اما ان يعترضها بان يقع التفرق في عرض العضلة فيسمى قطعا
وفصلا او ينفذ في طولها اى طول العضله فيسمى صدعا او يكون ذلك كى

التفرق على سبيل تفتح فوهاتها اى فوهات الشرايين والاوردة فيسمى
بثقا وان كان في الشرايين فلم يلتحم وكان الدم يسيل منه الى الفضاء الذى
يحوى به حتى يمتلئ ذلك الفضاء واذا عصر اى ذلك الفضاء الممتلئ عاد اى
الدم الى العرق اى الشريان لانه من العروق الضوارب يسمى ام الدم وقوم
يقولون ام الدم لكل انفجار شرياني واعلم انه ليس كل عضو يحتمل انحلال
الفرد اى تفرق الاتصال فان القلب لا يحتمله ويكون معه الموت وذلك لما
علمت ان القلب لشرفه ورياسته لا يحتمل الافة والالم وقد تكلمنا في هذا حيث
ذكرنا ما يدل على رياسته على الاطلاق واما ان يقع في الاغشية والحجب
فيسمى فتقا واما ان يقع بين جزئين من عضو مركب فينفصل احدهما عن
الآخر من غير ان ينال العضو المتشابه الاجزاء تفرق اتصال فيسمى انفصالا
وخلعا فان كان ذلك اى الخلع او التفرق في عصب زال عن موضعه
سمي فكا وقد يكون تفرق الاتصال في المجارى فتتسع وفي بعض النسخ فتتوسع
وقد يكون في غير المجارى فيحدث مجارى لم تكن وذلك كما يكون في البحارين
وعند انفتاح افواه العروق كما في دفع مادة الحمى المحرقة قال القرشي وقد
كان رجل انحبس بوله مدة فترشحت مواضع من قطنه واستمر ذلك حتى
صار عند وقت الحاجة الى البول تتكل المواضع بولا قال وكان قد عرض تجرى صح
لنا خراج في عقب رجلنا اليمنى فاحتجنا بعد ان بطناه الى شرب مسهل
فاتفق عند مجيء احد المجالس ان لم يكن عندنا من نعتمد عليه في الحركة الى
مكان قضاء الحاجة فحبسناه منتظرين حضور غلام لنا فلما نهضنا للقيام
عند حضوره احسسنا بتفرقة الطبع راجعا الى جهة الكبد ثم نزل بحس
ينقله

ينقله واصلا الى حدبة الكبد نازلا الى الورك ثم الى العقب وخرج من الخراج
نفسه في مدة يسيرة فخشينا ان يصير ذلك مخرجا معتادا واستعملنا الحقن
دفعات فلم يخرج الا شيء اصغر من روث الغنم صلب جدا والزمنا
رجلنا الرفع على وسادة عالية مدة شهر او اكثر حتى اندملت القرحة
ولنا قد نخطي في رفع الرجل وسقوط شرب نقوع او غيره من الاشربة
فنحس بحركة ذلك المشروب مارا بالكبد ثم يخرج من الخراج على لونه
فعلمنا انه لم يمر بالدم وان ذلك المجرى حادث وزوال الاتصال
والتقرح ونحوه اذا وقع في عضو جيد المزاج صلح بسرعة لان
لعدل المزاج شرط في التحام الجرح وضم شفتي الجراحة والصاقهما بعضها
ببعض على ما ستعرفه عند الكلام في مداواة تفرق الاتصال في هذا
الكتاب وان كان في عضو ردى المزاج استعصى حينا ولا سيما في
ابدان مثل ابدان الذين بهم الاستسقاء او سوء القنية اى سوء ادخار
الغذاء وانما يتعذر فيه الالتحام والصاق احد شفتي الجراحة بالاخرى لتعذر
نقاء القرحة من الفضلات لاستيلاء الرطوبة على ابدانهم قال ابقراط
في سادسة الفصول ما يعرض في ابدان اصحاب الاستسقاء ليس يسهل
برؤه او الجذام اذ لاستيلاء اليبوسة يتعذر الالتصاق والالتحام واذا
عرفت ذلك فلنذكر الآن ما يتعلق بالامراض الثلثة المذكورة اما سوء
القنية فهو مقدمة الاستسقاء وهي عبارة عن ضعف الكبد لفساد مزاج
مستول عليها ويتغير لون الوجه والبدن الى البياض مع صفرة يسيرة
ويهيج الاجفان والوجه والاطراف وربما فشا ذلك في البدن جميعه

حتى يصير كالعجين ثم يفسد الهضم ويقل البول والعرق لاحتباس المائية في
الاعضاء ويكثر الرياح وتشتد انتفاخ المراق وذلك لاستيلاء البرد وربما
انتفخت الخصية ويعرض في اللثة والاسنان دخله بسبب البخار الفاسد
المتصاعد ويكون البدن كسلان مسترخيا ولا يخفى انه متى عرض في مثل
هذا البدن قرحة عسر اندمالها لمائيته واما الاستسقاء فهو مرض مادي
يتغير معه السحنة واللون الى غير واجبها الطبيعي واقسامه ثلثه لحمي و
زقي وطبلي قال صاحب المغني وانما صارت ثلثه لان الحرارة الغريبة
لا تخلو اما ان تكون قوية او ضعيفة او متوسطة فالحادث عن الاول
اللحمي وعن الثاني الزقي وعن الثالث الطبلي وفيه نظر لان الزقي لا يحدث
عن فعل الحرارة الغريبة البتة على ما ستعرفه بل الحرارة الغريبة حادثة
عنه والاولى ان يقال المادة الموجبة له اما ان تكون ذات قوام او لا تكون
والثاني هو الطبلي والاول اما ان تكون شاملة لجملة البدن او لا تكون و
الاول هو اللحمي والثاني هو الزقي ثم اختلف الاطباء فيما بينهم في ان اي
الثلثة اردأ فقال قوم اللحمي اردأ لوجهين احدهما ان آفته عامة لجملة
البدن بخلاف الزقي والطبلي وما كان كذلك فهو اردأ لان الاعضاء كلها
تكون فيه مشغولة بمقاومة المؤذي ومصارعته وثانيهما ان قصد الطبيعة
في مداواته مصروف الى امور متعددة فان الاطراف فيه تكون مترهلة و
الكبد ضعيفة والحرارة الغريزية التي هي الحيوة كل عضو ضعيفة و
المعدة التي هي المتولية لتدبير الغذاء وهضمه ما وؤفة ضعيفة بسبب
ضعف الحرارة الغريزية ومزاحمة ما حولها بخلاف الزقي والطبلي فان

عناية

عناية الطبيعة مصروفة في مداواتهما الى جهة واحدة وهي اما تحليل الرياح
او اخراج المائية واذا كان كذلك فيكون تعب الطبيعة ومجاهدتها فيه اكثر
مما في النوعين الاخرين فيكون اردأ منهما ومنهم من ذهب الى ان
الزقي اردأ وهو اختيار الشيخ وقالوا لا يلزم من كون الآفة في اعضاء اكثر
ان يكون اعظم من كونها في اعضاء اقل فان السرطان اعظم آفة من الجذام
مع ان هذا في اعضاء اكثر وذاك في اعضاء اقل واما ما قيل من حديث الموانع
في اللحمي فمثله موجود في الزقي والطبلي فان المعدة فيهما ضعيفة وكذا الحرارة
الغريزية والاطراف مترهلة الى غير ذلك ثم الذي يدل على ان الزقي اردأ
من اللحمي وجوه اربعة احدها ان بعض الاعضاء فيه سليمة ولهذا لا يمكن
من استعمال الادوية القوية المحتاج الى استعمالها في مداواته خوفا من
اضرارها بالاعضاء السليمة وثانيها ان معظم فساد الزقي وضرره بالاعضاء
الباطنة وهي اشرف من الاعضاء الظاهرة التي معظم ضرر اللحمي بها و
ثالثها ان ضرر الزقي بآلات التنفس اكثر من ضرر اللحمي بها واذا كان كذلك
فيكون اردأ وذلك لشدة مزاحمته مادته لآلات الغذاء وبتوسطها
لآلات التنفس ورابعها ان اجتماع المانع من مداواته معه اكثر من اجتماعه
مع اللحمي لما ستعرف فان اجتماع الحمى مع الزقي اكثر من اجتماعها مع
اللحمي وما كان كذلك فهو اردأ فالزقي اردأ فهذه هي الوجوه الدالة على
ان الزقي اردأ من اللحمي واما انه اردأ من الطبلي فمن وجهين احدهما
ان مادة الطبلي الطف فيكون تحللها وخروجها عن البدن اسهل
من مادة الزقي وثانيها ان مداواة الزقي في الحقيقة البزل وفيه خطر

عظيم وضرر اليم وعاقبة وخيمة بخلاف الطبلي فانه لا يحتاج في مداواته الى
ذلك ومنهم من ذهب الى ان الطبلي اردا بوجهين احدهما ان تمديد مادة الطبلي
للاحشاء اشد من تمديد مادة غيره فيكون الالم الحاصل منه اشد واكثر ولهذا
يكون اردا والثاني ان الطبلي انما يحصل اذا كان الحار الغريزي ضعيفا جدا
ولا يلزم ذلك في الزقي فانه قد يحصل لسدة او لتفرق اتصال احد مجرى البول
من غير ان يكون آفة في الحار الغريزي وهذا خاص بالزقي والاول عام في
الزقي والطبلي والجواب في هذا ان الطبلي دون اللحمي والزقي في الرداءة لان
المادة الموجبة له ضعيفة سهل التحلل والمعالجة بخلاف الاخرين غير انه
لم يترجح بعد عندي خطر احدهما على الاخر ورداءة الامور ان
اللحمي بالاستسقاء لحاجة كل واحد منهما الى ما يضاد الاخر اما الزقي فلا
يمكن فيه ذلك لان الحرارة الموجبة للحمى سواء كانت ساذجة او مع مادة
مورمة او غير مورمة يستحيل اجتماعها مع ريح في المعدة والاحشاء
لانها محللة للرياح واما اللحمي والزقي فيمكن فيهما ذلك اما اللحمي ففي صورتين
احديهما انه اذا كان في الكبد ورم حار مذيب لجوهرها فينفذ ما ذاب
فيها منها الى جهة الاعضاء والثانية ان يكون حرارة قوية مذيبة مع سدة
في قعرها تمنع ما ذاب منها من الانحدار الى جهة المعا واما الزقي فعند
ما يكون في محدبها او مجرى الكلي ورم حار فيحوج صاحبه الى استعمال
الماء البارد ثم لا يجد منفذا يستفرغ فيه فيندفع الى ما سنذكره على الجهة التي
سنذكرها وسبب الجميع ضعف الكبد عن هضم الغذاء اما لسدة او
لسوء مزاج وهو اما ساذج او مادي والمادي اما مورم واما غير مورم

اما

اما السدة فانها توجب الاستسقاء اللحمي عندما يكون في مقعر الكبد ويكون
في محدبها حرارة مذيبة فتذيبه لا يمكنها دفع ما ذاب الى جهة المعا فيندفع مع
الدم الى جهة البدن وتضعف الهاضمة عن هضم الغذاء والمغيرة عن
الالصاق والغاذية بالاعضاء وانما توجب الاستسقاء الزقي عندما يكون في
مجرى الكليتين بحيث تمنع المائية عن النفوذ اليها ومتى امتنعت عن النفوذ
الى هذه الجهة اندفعت عن ضرورة ظاهرة الى فضاء البطن والخلاء الذي فيه
المعا قال قوم وذلك اما لانصداع بعض المجاري التي للغذاء المتصلة
بهذا الموضع وقال قوم لان المائية تندفع الى جهة العروق التي كانت تاتي
الى سرة الجنين فاذا اندفعت اليها وسعتها بالقياس الى خلقتها الاولى ثم خرقتها
واما الجالب سوء المزاج له اما الحار فلعل ما ذكرنا من جهة الذوبان واما
البارد فلضعف القوة الهاضمة بحيث ان الغذاء يستحيل فيه الى الفجاجة
والبلغمية فلا يلتصق بالاعضاء التصاق الدم الطبيعي وحدوث هذا
النوع من الاستسقاء اما لشرب ماء بارد عقيب حركة مفرطة بدنية
او نفسانية او عقيب الحمام واما لاستفراغ مفرط واما لضعف هاضمة
المعدة فيصير الغذاء غير منهضم واما الرطب فموجب الاستسقاء كالجالب
البارد واما اليابس فلا يوجبه بذاته بل بواسطة استيلاء البرد واما المادي
فمثل البلغم فانه يغمر الحرارة الغريزية ويضعف الهضم ويفعل افعال سوء
المزاج البارد ومثل السوداء فانه ينهك الكبد ويضعف هضمها واما
الورم فانه يوجبه عند حصوله في جوهرها على ما ذكرنا فيذيبه وينفذ
ما ذاب الى جهة الاعضاء وقد يوجبه عند حصوله في الطحال فانه يحدث

وطوبة في الكبد وسلب قوتها واما الزحير على الخصوص فسببه ضعف الهضم
الاول او استعمال غذاء منفخ فظهر مما ذكرنا كيفية حدوث الاستسقاء واجتماعه
مع الحمى واختلاف الاطباء في ان اي انواعه اردا واما الجذام فقد تقدم الكلام
فيه واعلم ان القروح الصيفية وفي بعض النسخ الضيقة وهذا خطأ اذا
تطاولت وقعت الى اكلة وذلك الاجتماع سبب العفونة في الصيف من
حرارة الهوا وكثرة الرطوبة لكثرة استعمال الفواكه ولان الصيف لحرارته ييبس
المادة العفنة في جميع اجزاء العضو الضعيف لتحلل جوهره بالحرارة وانت
ستجد في كتب التفصيل الامر يفرق الاتصال موخرا الله اي الى التفصيل
او الى كتبه وقد اكتفى بالذكر والاضافة الى التفصيل والمصنف رحمه الله

الفصل الخامس في الامراض المركبة وفي هذا الفصل مباحث

المبحث الاول في ماهية المرض المركب قال

رحمه الله ان السنا وفي بعض النسخ واما الامراض المركبة فلنقل
فيها ايضا قولا كليا منقول ان السنا نعني وهذا اولى بسياقه كلامه من
تقديم القول الكلي اوايل الفصول ولما كان المفرد قبل المركب بالطبع قدم
عليه في الوضع ولهذا تكلم اولا في الامراض المفردة وبعد الفراغ منها
شرع في المركبة وقال السنا نعني بالامراض المركبة اي امراضا اجتمعت
مجتمعة اذ قد تجتمع في شخص بل في عضو امراض ولا يقال لها مرض
مركب فالاول كما لو اجتمع في انسان حمى ورياح الافرسة والاستسقا
والثاني كما لو اجتمع في عين رمدة قرحة وقد انخرقت وخرجت
الطبقة القرنية وزال الثقب الحدقة عن موضعه ونزل فيه الماء ونبت
فيها

استسقاء صح

فيها الظفرة فقد اجتمع في الاول مرضان وفي الثاني ستة احدها
الرمد وهو ورم حار والثاني انفجار القرحة وهو تفرق الاتصال و
الثالث نتو الطبقة العنبية وهو مرض الي من باب المقدار والرابع
زوال الثقب عن موضعه وهو مرض الي من باب الوضع والخامس
الماء وهو مرض الي من باب السد والسادس الظفرة وهو مرض الي
من باب زيادة العدد ولا يقال لشي منها مرض مركب اذ لكل واحد من
تلك الامراض المجتمعة سبب على حدة وعلاج على حدة حتى انه اذا
زال الواحد منها كالحمى في الاول مثلا بقي الباقي وهو رياح الافرسة و
الاستسقاء وكالرمد في الثاني مثلا بقي الباقي وهو الخمسة الباقية
وانما يقال مرض مركب اذا الامراض البسيطة على وجه يحصل
من اجتماعها مرض اخر مغاير لكل واحد من بسايطه او مرض اخر
ذو سبب معين وعلاج معين ويكون بحيث اذا زال البعض زال الباقي
وهذا انما يكون لحصول حالة زائدة للمجموع لا تحصل بعدم واحد مع وجود
الاخر المسماه بالمرض المركب ولهذا قال تلك الامراض التي اذا اجتمعت
حدث من جملتها شي هو مرض واحد وتلك الامراض قد يكون انواعا
تحت جنس قريب كالحادث عن حرارة الغب وحرارة النايبة مرض
واحد وهو شطر الغب وقد يكون انواعا تحت جنس بعيد كالحادث
عن حمى الدق وقرحة الرئة مرض واحد وهو السل هكذا ذكرها القرشي
وفيها نظر اما الاول فلانه انما يصح في بعض انواع شطر الغب لا في
كلها واما الثاني فلانه انما يصح عند من يقول السل هو قرحة الرئة مع

الدق ولا اظن ان احدا ذهب اليه ولما كانت الامراض البسيطة منحصرة في
ثلثة اجناس كما بينا وجب ان يكون وجود اي مرضين بسيطين وجدا لا يخلو
من احد ستة اقسام لان المرض المزاجي اما ان يجتمع مع المرض المزاجي
كما مثلناه من اجتماع حرارتي العفن والنائبة او مع المرض التركيبي كاجتماع
سوء المزاج السوداوي مع فساد شكل الاعضا كما في الجذام الغير المتقرح
تكون اكثر من مرضين او مع تفرق الاتصال كالوجع الحادث عن خلط صفراوي
يوجع بحرارته وتفريقه للاتصال فقد اجتمع فيه سوء مزاج وتفرق
اتصال وكلاهما ضاران بالافعال لانهما وجعان اي مرضان والمرض
التركيبي اما ان يجتمع مع مرض تركيبي كما يجتمع في تحجر المفاصل في النقرس
فساد شكل الاصبع مع امتناع حركتها الى جارتها او عنها او مع تفرق الاتصال
كما يجتمع عند انخلاع المفاصل فساد شكل العضو مع تفرق اتصاله وتفرق
الاتصال يجتمع مع تفرق الاتصال اما من نوع واحد كحدوث جراحات
متفرقة او من نوعين متباينين كتفرق الاتصال الحادث عن جراحة و
الحادث عن خلط صفراوي انصب بسببها ومثل الشيخ على المرض
المركب بالورم والبثور وحقيقتهما واحدة وانما يختلفان بالعظم والصغر
وقال وهذا اي المرض الواحد الحادث عن اجتماع الامراض مثل
الورم والبثور بالرفع لا بالجر على ما في بعض النسخ وانه خطاء لا يصح
الابناء عليه بعيد من جنس الورم فان البثور اورام صغار كما ان الاورام
بثور كبار هذا الكلام يستدعي ثلثة مباحث الاول في حقيقة الورم
الثاني في كيفية حدوثه الثالث في انه مركب من اجناس الامراض كلها
اما

اصل السوادي

اما الاول فقد قال صاحب الكامل هو غلظ يحصل للعضو مضر بالفعل
وهذا التعريف فاسد لانه غير جامع لخروج الاورام المائية والريحية عنه اذ
ليس فيهما غلظ العضو بل انتفاخه وكانه لما كان التورم في عرفهم عبارة
عن غلظ يحدث للعضو غير طبيعي كالذي يعرض في يدي من يضرب بالمجاذيف
من غير اعتياد ان الورم كذلك وقال الامام انه تمدد يحصل للعضو قبل انصباب
مادة رديئة اليه وقال انما قلنا تمدد ولم نقل غلظ حتى يدخل فيه الاورام
الريحية وهو ايضا فاسد لانه غير مانع لوجود التمدد المذكور في الكزاز ونحوه
مع انه ليس بورم والغلط فيه ان التمدد لازم للمرض لا نفسه سلمنا انه تمدد
لكنه كان يجب ان يزيد عليه مضرة بالفعل كما قال صاحب الكامل لانه لو لم
يضر بالفعل لما كان مرضا وان يقول او ان يقول بعد قوله حتى يدخل فيه الاورام
الريحية والمائية اذ ترك ذكر المائية مشعر بانها داخلة في الغلظ وليس كذلك
وقال المسيحي هو تمدد يحصل في العضو مضر بالفعل وهو غير مانع كما سبق وقال
ابن مطران في بستان الاطبا انه غلظ خارج عن الطبيعة يضر بالفعل مضرة
اولية قال انما غلظ فجنس للطبيعي وغيره وخارج عن الطبيعة احتراز
عن النمو فانه غلظ طبيعي ويضر بالفعل عن العضو الذي يغلظ ويخرج عن
الطبيعي ولا يضر بالفعل كحال الرئة في وقت الغضب والاحضار فانها في
هاتين الحالتين تكون خارجة عن المجرى الطبيعي في الغلظ اعني الزيادة بما دخل
فيها من هواء كثير مفرط وليست وارمة ولا مضرة بالفعل وقال مضرة اولية
قد غ فيتناول المرض وهو ايضا غير جامع لما عرفت فالاولى ان يقال الورم
غلظ او انتفاخ يحدث للعضو من فضل مادة يتمدده ويملاؤه بحيث يضر بالفعل

مضرة اوليه ولا يخفى عليك فان الفتور بعد ما مرا وهال العدم هو ازدياد من
مقدار غير طبيعي لمادة تغلت فيه وهذا احسن لانه اخصر ولان في الاول قيدا
زايدا وهو قوله مضرة اوليه واما الثاني وهو كيفية حدوثه فاعلم ان بين الاعضاء
البسيطة فرجا كثيرة بعضها محسوسة في مشاش العظم وبعضها غير محسوسة
كما في الاعضاء اللينه فانها للينها تنضغط وتنطبق بعضها على بعض بحيث تختفي
الفرج عن الحس فاذا انصبت اليها مادة من المواد ملأت اولا العروق الكبار
التي في العضو ثم تسري الى الصغار ولا تزال كذلك حتى تمتلئ جميع العروق الكبار و
الصغار ثم ان المادة ان كانت اكثر من ذلك وكانت زحمة الانصباب باقيه
انفتحت افواه العروق الكثيفه وسالت المادة منها الى الفرج التي بين الاعضاء
اللينه التي يمكن توسيعها فزاحمت ما هنالك من اجزاء العضو ووسعت الفرج
ومددت العضو فان زاد مقدارها زاد تمديدها ثم انها لاحتباسها وتركها
تضعف العضو فتسير اليه الطبيعه مقدارا آخر وهكذا تسير اليه شيئا بعد
شيء فيمدده ويؤلمه الى ان يكثر مقدار المادة ويتعذر تحليلها على الطبيعه وتختنق
انخنقتها فتعفن وتستحيل الى كيفية رديه فهذه كيفية تولد الورم ومن هذا
يظهر ان البثور مثل الاورام لان حدوثها كحدوثها غير انها تفارقها بالعظم
والصغر فان البثور اورام صغار والاورام بثور كبار كما سبق واما الثالث
وهو كونه مركبا من اجناس الامراض كلها فقد اشار اليه المسيح وقال **والورم يوجد
فيه اجناس الامراض كلها** بالجريد الاعن الامراض بالوقع بل لاعن
الاجناس ولكل وجه وعليك بترجيح ما يترجح عندك **فيوجد فيه مرض
المزاج لانه لا ورم الا ويحدث من سوء مزاج مع مادة** اذ لا بد فيه من

ماده

مادة والاكثر يزيد حجم العضو ومقداره ولا بد لها من كيفية غريبة حاصلة من
احتقانها فلهذا لا يحدث الا عن سوء مزاج مع مادة قال القرشي وفي
هذا مواخذة فانه اذا حدث عن الورم عن بلغم وصفراء وكانا فيه على وجه
متعادلان في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لم يكن هناك سوء مزاج
البته وفيه نظر لان المادة اذا كانت على مثل هذه الصورة لم يوجب العدم
البته لان العفونه شرط في حدوث الورم فما لم يكن هناك عفونه بل اعتدال
لم يكن ورم **ويوجد فيه من مرض الهيئة والتركيب فانه لا ورم الا وهناك
آفة في الشكل والمقدار** لما عرفت ان المادة اذا انصبت الى العضو فلا بد
ان تستحدث فرجا وعند احداثها ذلك وتوسيعها اياها فلا بد ان يزيد مقدار
العضو ويغير وضع اجزائه وشكله **وربما كان معه امراض الوضع** انما
اخرجه مخرج التقليل بلفظة ربما لان الوضع عند جالينوس عبارة عن
موضع العضو ومشاركته لغيره وليس كل ورم يغير وضع العضو بل بعضه
وهو ما عظم مقداره جدا بحيث يفسد مشاركته لغيره فيمنع ان يقرب عما
من شانه ان يقرب منه او يبعد عما من شانه ان يبعد منه وهو مرض
الوضع **ويوجد فيه المرض المشترك وهو تفرق الاتصال فانه لا ورم الا وهناك
تفرق الاتصال فانه لا شك انه قد تفرق الاتصال لما** على بناء الماضي وفتح
اللام وتشديد الميم وضمير انه للشان وفي بعض النسخ **انه قد يفرق الاتصال
لما** على بناء المضارع ونصب الاتصال وكسر اللام وتخفيف الميم وضمير انه
للعدم والاول هو الصحيح لان الثاني ينافي قوله ويوجد فيه اجناس الامراض
كلها وقوله ويوجد فيه المرض المشترك لان هذين القولين يوجبان وجوده

في كل ورم وقد يفوق لا يوجب ذلك لانه في المضارع للتقليل الا في قوله تعالى
قد يعلم الله وفي الماضي للتحقيق فاعرفه انصبت المواد الفضلية الى العضو
الورم وفي بعض النسخ الوارم وسكنت اي المواد بين اجزائه اي اجزاء
العضو متفرقة حال من المواد وفي بعض النسخ تفرقت والاول افصح
واكثر بعضها اي بعض اجزاء العضو عن بعض حتى تاخذ اي المواد
لانفسها امكنة ولقايل ان يقول نحن وان سلمنا ان كل ورم فيه سوء مزاج
مادي لكن ذلك المزاج اذا لم يبلغ من قوته ان يوجب ضررا للافعال لم يكن
مرضا وكذا كل ورم وان كان لا شك في انه يعرض فيه آفة في الشكل و
المقدار والاتصال لكن لا يلزم منه ان يوجد في كل ورم مرض التركيب
والاتصال اذ ليس كل آفة تحدث في هيئة الاعضاء وتركيبها واتصالها مرضا
وانما يكون ذلك مرضا متى اضر بالفعل على ما قال فاضل الاطباء جالينوس
في كتابه في اصناف الامراض فاما الورم فان كان قد بلغ من انتفاخه و
عظمه ان يضر بالفعل بسبب ذلك العظم فينبغي ان ينزل منزلة المرض وان
كان لم يبلغ هذا المبلغ فينبغي ان ينزل منزلة عارض وتابع كما ينزل الوجع واذا
كان كذلك فمن ادعى ان الورم يوجد فيه اجناس الامراض كلها احتاج
ان يبين ان كل واحد من هذه الثلثة الاجناس مضر بالفعل حتى يكون مرضا
ويستقيم له ان الورم حادث عن جملة تلك الامراض وقال ابن جميع والذي
ينبغي في هذا الموضع احد امرين اما ان تجرى هذه القضية مجرى المهملة فانها
انما تصدق على البعض لا الكل واما ان يزاد فيها حرف قد فيكون قوله والورم
حتى يصير القول هكذا والورم قد يوجد فيه اجناس الامراض كلها قال

وهو

وهو عندي اجود وليس يبعد عندي ان يكون هذا الحرف قد سقط من الكتاب
لسهو وقع في هذا الموضع قال عبد اللطيف بن يوسف البغدادي المتعقب
لحواشي ابن جميع هذا الحذف لا باس به وحمل الرئيس على الغالب فان القضية
الاكثرية يوخذ في العلوم الممكنة كلية وكلا القولين متكلف متعسف والاقرب
جعلها مهملة المبحث الثاني في بيان امكان عروض الورم
لكل واحد من الاعضاء قال رحمه الله والورم يعرض للاعضاء
اللينة وقد يعرض شيء شبيه بالورم في العظام يغلظ له اي لاجل
ذلك الشيء حجمها اي حجم العظام وتزداد رطوبتها ولا يبعد اي لا
يبعد وفي نسخة القرشي ولا يبعد والانسب بفصاحة الشيخ الاول
ان يكون القابل للزيادة منها اي من العظام بالغذاء تقبلها اي تقبل
الزيادة اذا تغذى اي الفضل فيه اي في العضو او حدث فيه والاول هو
الذي ينصب اليه من خارج والثاني هو الذي يحدث لضعف الهاضمة
عن هضم الغذاء وتولد الفضل فيه هذه المسئلة نقلها الفاضل جالينوس
عن بعض الاقدمين وهو ان الورم انما يعرض للاعضاء المتوسطة واما
ما هو لين جدا كالدماغ او صلب جدا كالعظم فانه لا يورم اما العظم فلا
ينفذ فيه الفضل لصلابته المانعة من النفوذ واما الدماغ فلا يستمسك للينه
واجاب عن العظم بما اجاب عنه الشيخ وهو انه يقبل الزيادة بالغذاء فلا
يبعد ان يقبلها بالفضل وعن الدماغ بانه وان كان رطبا لكن فيه لزوجة
بها يستمسك الفضل والشيخ لم يصرح بجواز عروض الورم للعظام ههنا
كما صرح به في موضع آخر ومحمد بن زكريا الرازي صرح به في كتابه المسمى

بالفاخر قال وذلك لان حدوث الورم موقوف على التمديد فما لا يقبل التمديد لا
يرم قال والعظم لا يقبل التمديد لصلابته والدماغ لليته فلا يرمان قال
الامام قوله العظم لا يتمدد فاسد من وجوه خمسة احدها ان كل واحد من
العظام ينمو وهو لا يكون الا بالتمدد وثانيها ان كل واحد منها يغتذي وذلك لا يكون
الا بالتمدد بنفوذ جوهر الغذاء في جوهره فالاجزاء الغذائية كما انها قد يصلح
فيكون منها غذاء كذلك امكن ايضا ان يكون يفسد واذا فسدت اوجبت التمدد
والورم وثالثها ان جوهر الدماغ وان كان رطبا الا انه لزج والعظم ايضا
كذلك فان العظم وان كان صلبا الا ان فيه رطوبة بها يقبل نفوذ الغذاء ولهذا
اذا قطر العظم سال منه ماء ودهن كثير فيكون تمددهما من هذا الوجه ممكنا
ورابعها ان العظام لو لم تقبل نفوذ الفضلات لما كانت الاسنان تخضر وتسود
لان ذلك لنفوذ المواد فيها وخامسها ان الاسنان خلقت قابلة للتمويدات
عليه السن المحاذية لسن ساقطة فانها تزداد طولا والرازي ومن يذهب
مذهبه من الاقدمين ان يجيب عن الاول بان التمدد الحاصل للعظم
والدماغ بالورم غير التمدد الحاصل لها بالنمو من جهة الفاعل والمادة
ونفس التمدد اما الفاعل فلان الفاعل للنمو القوة النامية الموكلة بتدبير
البدن وللورم دفع الطبيعة المادة او اندفاعها بنفسها لا التدبير
وعند ذلك يوجب زيادة حجم العضو واما المادة فمادة النمو مادة صالحة
مالوفة وللورم مادة فاسدة رديئة واما نفس التمدد ففي النمو يكون الزيادة
في الاقطار الثلثة على التناسب الطبيعي وفي الورم على خلاف ذلك واذا
كان كذلك فلا يجوز قياس احدهما على الاخر وعن الثاني بان نفوذ الغذاء

٢

في الاعضاء امر طبيعي مالوف ولا يلزم من قبول الطبيعي قبول ما ليس بطبيعي
ويمكن ان يجاب عن هذا بان صلابة العظم اذا كانت مانعة من قبول
التمدد لم يمكن حصوله سواء كان عن سبب طبيعي او مرضي لكن التمدد
الغذائي ثابت فصلابة العظم غير مانعة من التمدد فيمكن حصوله سوا
كان عن امر طبيعي او مرضي فالاولى ان يجاب عن الثاني بان تمديد الغذاء
يسير جدا فلا يلزم من جواز قبوله قبول تمديد الورم لكثرته وعن الثالث
بان قوله كل واحد منهما لزج لا يخلو اما ان يعني باللزوجة الدسومة
او يعني بها غلظ القوام مع قبول التمدد كما في الفضلات المخاطية
فان عني بها الاول فلكم لم تقبل التمدد حتى يتورم وان عني بها الثاني فباطل
فان التشريح قد دل على ان ليس للعظام شيء من ذلك ولا للدماغ وعن
الرابع بان سواد الاسنان وخضرتها دلالتها على ضمور السن اولى
من دلالتها على زيادتها والاستقراء يصحح هذا فانا نرى السن عندما
تسود او تخضر يدق حجمها ويصغر واذن ليس اسودادها واخضرارها لنفوذ
فضل وارد عليها بل هو لفساد غذائها بسبب رداءة مزاج حصل لها وعن
الخامس بما ذكره في الاول من حديث النمو وانه مغاير للورم بالفاعل
والمادة ونفس التمدد واعلم انا اذا انصفنا الرازي كان الظاهر معه في امر
العظام ولذلك لم يجزم الشيخ بحدوث الورم لها بل قال يعرض لها شيء شبيه
بالورم تغلظ له حجمها وتزداد رطوبتها وهذا الذي ذكره الشيخ ان كان
له وجود فلا يمكن حصوله الا في سن النماء لقبول الاعضاء فيها التمديد
لليانها ورطوبتها واما الدماغ فانه يرم جزما خلافا للرازي حتى انه في بعض

للاوقات عند عظم الورم به تنفسخ الشوون التي للقحف المبحث
الثالث في الورم المسمى بالنزلة قال رحمه الله وكل ورم ليس
له سبب بادء سببه البدني يتضمن انتقال مادة من عضو الى ما تحته
فيسمى نزلة الاورام تنقسم بانواع من التقسيم بعضها بالفصول الذاتيه وبعضها
بالخواص العرضيه فالذاتية اخرها الشيخ والعرضية تكلم الان لظهورها
وقال كل ورم اما ان يكون سبب حدوثه مادة نزلت الى العضو
من عضو اعلى منه او لا يكون والاول سماه بالنزله وهو خلاف المشهور فان المشهور من
الاطباء بهذا الاسم ما نزلت فيه المادة من الراس الى الحلق والفكين كما ان المشهور
بينهم باسم الزكام ما نزلت فيه المادة من الراس الى المنخرين حتى لو نزلت
المادة من الكبد الى الكليه مثلا لا يقال له نزله وعند الشيخ الجميع يسمى نزله لتحقق
من النزول كيف كان وخالفهم ايضا في امر اخر وهو ان اكثر حدوث النزلات
عن اسباب باديه كبرودة الهواء والريح وغيرها وقد شرط هو في مسمى النزله
ان لا يكون لها سبب باد واعلم انه لا منافاة بين الكلامين لثلثه اوجه احدها
ان لكل احد ان يسمي ما شاء بما شاء فله ان لا يسمي الورم نزله الا اذا كان
بالصفة المذكورة وان يسمي كل ورم بتلك الصفه نزلة وثانيها انه يمكن ان
يكون مراده بالسبب البادي لا كل سبب باد بل ما هو السابق منه الى
الفهم على ما يمثلون به من الضربه والسقطة فان الورم الحادث منهما لا يسمى
نزله باجماع الاطباء وان تضمن انتقال مادة من عضو الى ما تحته وهذا لا
يمنع ان يسمى ما كان حادثا عن باقي الاسباب البادية نزلة وثالثها ان كلام
الشيخ ليس فيه منع لتسمية ما عدا هذا الورم بالنزله فانه لم يقل فهو المسمى

بالنزله

بالنزلة بل قال يسمى نزلة وذلك لا يمنع تسمية غيره بها وعلى هذا يجوز ان يسمي اورام
غير هذا بالنزله وان يسمي ما لا يلزمه ورم بالنزلة ايضا فان الكثير ما يسمى في
العرف نزلة لا يكون معه ورم المبحث الرابع في سبب حدوث
الاورام والبثور من الاستفراغ قال رحمه الله وربما كان
السبب وفي بعض النسخ سببه والاول اكثر واولى واشهر واحرى
البادي الذي يتولد منه الاورام والبثور مغمورا في اخلاط غير موذيه
في كيفيتها فاذا استفرغت الاخلاط الجيدة بوجه من وجوه الاستفراغ
اما الطبيعي وفي بعض النسخ طبيعي منها اي من وجوه الاستفراغ كما يعرض
للنفساء وفي بعض النسخ للنساء في الاوضاع والاول اولى لكونه في قوة
مثالين اذ العبارة الدالة عليها بالفعل ان يقال كما يعرض للنفساء والمرضعات
ويقال كما يعرض للنساء في النفاس والارضاع واما غير الطبيعي وفي
بعض النسخ طبيعي كما يعرض لجراحة تسيل من سال وفي بعض النسخ
تسيل من سيل دما نصبه بالتمييز على الاول وبالمفعول به على الثاني
محمودا بقيت جزاء اذا تلك الاخلاط الرديه خالصة مفردة اي
عن الجيدة فتاذى بها اي بتلك الرديه الطبع فدفعها فربما كان وجه
دفعها الى الجلد فتحدث اي الرديه المدفوعة الى الجلد اوراما وبثورا
هذا الكلام يصلح ان يكون جوابا عن دخل مقدر وهو انكم قلتم ان سبب
الورم امتلاء البدن وانصباب المواد الى العضو الضعيف واذا كان
كذلك فباي وجه صار بعض الاستفراغات تحدث الاورام والبثور
وجوابه انه ربما كان السبب البادي الذي يتولد الاورام والبثور

منه مغمورا في اخلاط اخرى تكسر اذاها فلما استفرغت تلك الاخلاط الجيدة
استفراغا طبيعيا كما في النفاس والارضاع او غير طبيعي كما في جراحة او
فصد بقيت تلك المادة خالصة موذية فتدفعها الطبيعة لاضرارها بها لا
سيما وقد قل الامتلاء فيكون للاستيلاء على المواد اكثر ولذلك يكون اكثر
اندفاعها الى الجلد لانه ابعد عن محل الاعضاء الكريمة فتحدث منها الاورام
والبثور وقد يندفع الى بعض المجاري وتخرج الى خارج لا يقال ان مما
تخرج من الدم الصالح تخرج معه ايضا بعض تلك الاخلاط الرديه فيكون
ما بقي من تلك المادة مع باقي الاخلاط على النسبة التي كانت عليها اولا
فوجب ان يبقى كما كانت من غير ان يحدث الورم لانا نقول هذا
غير لازم لجواز ان يكون الاستفراغ من الاخلاط المحمودة فقط بان
تكون تلك المادة الرديه بعيدة عن موضع الاستفراغ او يكون غليظة
او لزجة **المبحث الخامس في تقسيم الاورام** قال
رحمه الله **والاورام والبثور قد تنفصل بفصول مختلفة الا ان اولى**
فصولها بالاعتبار هي الفصول الكائنة عن اسبابها وهي المواد التي
تكون عنها الاورام ليس المراد بالفصل ما لخصناه في المنطق وهو انه
الكلي الذي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره او الكلي الذي
يميز الماهية الشيء عما يشاركه في الجنس او الوجود تميزا ذاتيا بل المراد به ههنا
كل ما يتميز به شيئا عن شيء سواء كان ذاتيا او عرضيا ومميز الاورام تكون
باسبابها او بعوارضها كالحرارة والبرودة اخرى والاول هو اولى بالتمييز لانه ماخوذ تارة ع
من احدى العلل الاربع وهي العلة المادية ولذلك كانت موجبة للتنويع فان حقيقة
الورم

الورم الدموي غير حقيقة الورم الصفراوي وغير حقيقة الورم البلغمي والسوداوي
وغيرهما كالريحي والمائي ولان انقسام الاورام باسبابها المادية انقسام
بالفصول الجوهرية اي المميز الذاتي وبالحرارة والبرودة انقسام بالفصول العرضية
اي المميز غير الذاتي قال الا ان اولى فصولها بالاعتبار الفصول الكائنة عن
اسبابها **والمواد التي تكون عنها الاورام ست الاخلاط الاربعة**
والمائية والريح وانما انحصرت فيها لان المواد التي عنها الاورام اما ان
تكون حارة او غير حارة والحارة هي الدم والصفراء وغير الحارة اما ان تكون
ذات قوام او غير ذات قوام والاول هو السوداء والبلغم والثاني اما ان
تكون سيالا او غير سيال والاول المائية والثاني هو الريح **فالورم اما**
ان يكون حارا واما ان لا يكون حارا والحار عند الاطباء ما تكون
سببه مادة حارة في الاصل كالدم والصفراء وعند الشيخ ما يكون
سببه مادة عفنة سواء كانت حارة في الاصل كالورم الدموي والصفراوي
او بالعفونة كالورم البلغمي والسوداوي العفنين ولذلك قال **ولا ينبغي**
دم **ان يظن ان الورم الحار هو الكائن عن دم او مرة فقط بل عن كل مادة**
حارة بجوهرها او عرضت لها الحرارة بالعفونة ولان المواد الموجبة
للاورام كما ان كل واحدة منها مخالفة للاخرى وهو الذي عبر عنه بالاجناس
كذلك كل مادة تنقسم الى اقسام كثيرة فان للمادة البلغمية تحدث عنها بحسب
تنوعها اقسام كثيرة من الاورام وكذلك الصفراء والسوداء والدم غير
ان هذا الانقسام انقسام نوعي وهو بالقول النوعي اولى قال **وان كانت**
هذه الاجناس قد تنقسم بحسب انقسام انواع كل مادة وذلك

بالقول النوعي في الاورام اولى ولنشر الى ما ذكره في هذا الفصل مجملا طلبًا للاختصار
لمن اراد الاستحضار فنقول كل ورم فاما ان يكون حارا او لا يكون والحار
اما ان يكون مادته حارة بجوهرها وهي اما ان يكون دمًا وهو الفلغموني او صفراء
وهو الحمرة او مركبا منها وهو المسمى فلغموني حمرة او حمرة فلغمونيه او يكون
مادته غير حاره بجوهرها بل بالعفونه كالحادث عن البلغم العفن او السوداء
العفنه او بعض مادته حارة بجوهرها وبعضها بالعفن كالورم الحادث
عن دم او صفراء وهما معًا مع بلغم عفن فلم يذكر الشيخ هذا البعض عن
الاورام البسيطة واما الورم الذي ليس بحار فاما ان يكون لمادته قوام وهي
اما بلغم او سوداء او لا يكون لها قوام وهي اما سياله وهي المائيه او غير سياله
وهي الريح فاما الاورام السوداويه فاما ان لا تكون مخالطة لجوهر العضو
وحينئذ ان كانت متشبثه بظاهرها فهي الخنازير والا فهي الغدد المحضه
او تكون مخالطة لجوهره فان كانت هاديه مبطلة للحس او انقه فيه لا
وجع معها فهي الصلابة وان كانت متحركة متزيله موذية ذات اصول ناشبه
في الاعضاء فهي السرطان واما الاورام البلغميه فاما ان تكون متميزة في غلف
وهي السلع او لا تكون كذلك بل يكون مخالطة وهي الاورام الرخوه واما الورم المائي
فاما ان يكون عاما وهو الاستسقاء المائي او خاصا وهو كالقيلة المائيه والماء
الذي يجتمع داخل القحف او خارجه واما الورم الريحي فاما ان يكون الريح
مخالطة لجوهر العضو وهو التهيج او غير مخالطة بل مجتمعة في موضع
واحد وهو النفخه وايضا اما ان يكون لينا عند الحس وهو التهيج او
يكون مدافعا مفا وما وهو النفخه هذا مجمل ما ذكره ولنشتغل بالتفصيل والتفسير

المتن

المتن وعادتهم ان يسموا الدموي المحض فلغموني واحترز بالمحض عن غير المحض
فانه لا يسمى به بل باسم مركب وانما سمي المحض بالفلغموني لانه في لغه يونان
تطلق على كل التهاب وحرارة تحصل للعضو لكن الاطباء خصصوه بالورم
الدموي لان الحرارة تلزمه اطلاقا لاسم اللازم على الملزوم لكن اسم الورم
الدموي يختلف بحسب اختلاف الاعضاء الحاصل هو فيها فانه متى
كان حاصلا في الراس وفي الوجه قيل له ماشرا ومتى كان حاصلا في
احد غشائي الدماغ قيل له سرسام ومتى كان حاصلا في الملتحم قيل له
رمد ومتى كان حاصلا في الغشاء المستبطن للاضلاع قيل له ذات الجنب
ومتى كان حاصلا في الحجاب الحاجز قيل له برسام ومتى كان حاصلا
في الحلق قيل له خوانيق ومتى كان حاصلا بقرب الاظافير قيل له داحس
ومتى كان في ظاهر الجلد وكان صغير المقدار كثير العدد سمي جدريا ومتى
كان قليل العدد وكان ناتيا بارزا قيل له دمل وان كان كبيرا ظاهرا
ظهورا جيدا قيل له فلغموني والصفراوي المحض حمرة والما قال
المحض لان غير المحض يسمى باسم مركب ان كان المخالط للصفراء
دم وان كان المخالط له سوداء سمي جمرة وانما سمي المحض بالحمرة اطلاقا بالجيم صح
لاسم اللازم على الملزوم ايضا لان الحمرة لازمة لها فان قيل كان ينبغي
ان يكون هذا بالعكس فان الحمرة في الورم الدموي اكثر والحرارة في الصفراوي
اكثر قلت يشبه ان يكون ذلك لان اكثر ما يكون الورم الحار ان يكون دمويا
فكان اولى باسم الحرارة فلما اختص بها وهي في الصفراوي اكثر خصصوا
الصفراوي بلازم اخر هو في الدموي اكثر وهو الحمرة والمركب منها اي

من الدم والصفراء باسم مركب منهما اى من الفلغمونى والحمرة ويقدمون
الاغلب اى فى الاسم فيقولون مرة فلغمونى حمره اذا كان الاغلب
من الخلطين الدم ومرة حمرة فلغمونيه اذا كان الغالب منهما الصفراء
وان كانا متساويين قال فلغمونى وحمرة واذا جمع اى الورم سمى خراجا
والجمع هو ان يجتمع مادة الورم الى موضع واحد فى باطنه من مكان
مصبها وحينئذ يلزمه القيح كما قال ابقراط فى سادسة الفصول اذا
انصب دم الى فضاء على خلاف الامر الطبيعى يحتمل ان يكون فلا بد ان يتقيح
وقوله على خلاف الامر الطبيعى يحتمل ان يكون صفة فضاء لانه اقرب
من حيث اللفظ ويحتمل ان يكون صفة دم لانه اقرب من حيث المعنى و
لكل وجه اما الاول فلان الفضاء المنصب اليه الدم اذا كان على خلاف
الامر الطبيعى كالقروح التى احدثها المادة المورمة المنصبة الى العضو
على ما عرفت كان بينهما منافرة ومباينه ولذلك يتغير كيفيات الدم ويفسد
ولا يتهيا له الاندفاع والخروج عن الفضاء الا بالتقيح على الامر الاكثر
واما الثانى فلان الدم المنصب الى الفضاء اذا كان غير طبيعى فانه لا يتهيا
للدفع والخروج عن الفضاء على ما ينبغى الا بالتقيح وقوله لا بد ان يتقيح
ينبغى ان يحمل على الاكثر وغالب الامر فانه كثيرا ما يتحلل او يصلب
غير انهما نادران اما الاول فلانه انما يكون عند قلة المادة وقوة الحرارة
واما الثانى فانه يكون عندما يكون الحرارة قوية فى تحليل لطيف المادة
دون كثيفها او يخطا فى المداواة مثل استعمال مبردات قويه او محللات
قويه لكن فى الاكثر يؤول امره الى التقيح والصلابه وقوع التحليل

والصلابه

والصلابه امور خارج عن الطبع فالمادة شانها التقيح فلما كان حالها
كذلك قال لا بد ان يتقيح اى بالنظر الى طبيعة المادة او الى الامر الاكثر والفرق
بين الخراج والدبيلة والورم ان الورم كالجنس للكل والدبيلة كل ورم
فى داخله موضع ينصب اليه المادة والخراج ما كان مع ذلك حارا فتكون
الدبيلة اعم من الخراج وكالجنس له ثم لما اختص كل واحد منهما باسم خص الباقى
بالاسم العام وهو الورم وقد تقدم الفرق بين البثرة والقرحة والناصور
انفا حيث تكلمنا فى تفرق الاتصال واذا وقع الخراج فى اللحوم الرخوة
هذه اللحوم تنقسم الى ماله حس كلحم الثديين ولحم الانثيين واللحم الذى فى اصل
اللسان والحنجرة والى ما لا حس له كالتى فى المغابن وهى تطلق على المواضع
الثلثة التى خلف الاذنين وتحت الابطين والاربيتين ومنه النغانغ وهى لحمات
تكون فى الحلق عند اللهاة واحدها نغنغ بالضم كالمغابن وفى نسخه و
النغانغ والظاهر انها ليست من المتن وخلف الاذن والاربية وفى
هذه العبارة خلل ما اذ ذكر المغابن يغنى عن ذكر خلف الاذن والاربية
اللهم الا ان يقال انه اراد بالمغابن تحت الابطين لاشعار خلف الاذن
والاربية به وكان من جنس فاسد سنذكره فى موضعه الجزئى وهو
ان يكون حدوثه من مادة سميه تفسد العضو وتغير ما يليه ويؤدى كيفيتها
السميه الى القلب من طريق الشرايين فيحدث الخفقان والغشى وهو فى اكثر
الامر قتال سمى طاعونا وذلك لان هذه المواضع تكون رطبه رخوة قابلة
للفساد فاذا كانت المادة فاسدة مصادفة لعضو قابل للفساد اشتد
الفساد لا محالة فيكون بخلاف ما لو كانت المادة المنصبة الى المغابن غير

بل كانت من دفع العضلة الرئيسة موادها اليها فانه لا يكون طاعونا والى ما ذكرناه
اشار ابقراط في رابعة الفصول كل حمى يكون مع ورم اللحم الرخو الذي في الحالبين
وغيره فهي رديئة الا ان يكون حمى يوم وذلك لان حمى اليوم لا يكون عن هذه الاورام
الا بالحرارة فقط وانما يكون ذلك اذا كانت خالية عن العفونة وانما يكون كذلك
اذا لم يكن ذلك من جنس فاسد واعلم ان لفظة الطاعون كانت يطلق عند
اليونان على كل ورم يحدث في اللحوم الغددية المذكورة ثم بعد ذلك اطلقت
على الورم الحار الحاصل في المواضع المذكورة ثم اطلقت على الورم الحار المستحيل
الى كيفية سمية الحادث تحت الابطين خاصة وهذا هو المشهور في زماننا هذا
بين الاطباء بالطاعون ولذلك قال وكان من جنس فاسد وقال القرشي حكى
صديق معتمد القول قد سافر ببلاد الحبشة ان اكثر موت اهلها بالطاعون
وهم يسمونه هناك جفلة ويحدث اكثره في اللحوم الرخوة وغالب القاتل منه
لا يبلغ قدر الجوزة ويعرض معه الم شديد ولهيب مفرط وقيء مختلف الالوان و
السليم منه وهو قليل جدا يعظم واذا بُط خرجت منه قطعة كانها لحم ميت
ويبرا بسرعة قال واذا حل ببلدة عم اهلها واي بيت اصاب واحدا فيه عم
اهله قال وعندما يحدث يشاهد اهل ذلك البلد عسكرا قد نزل بهم بالطبول
والسيوف والحراب والبيارق وغيرها ومن راى ذلك العسكر شاهد انه قد راشقه
احدهم بسهم او بحربة او غير ذلك فيحدث الطاعون في الموضع الذي اصابه
بذلك وان ذلك الذي اُصيب يسمع كلامهم ويشاهد حركاتهم اقول لا يبعد
ان يكون ذلك المرض يلزم اول حدوثه فساد في الخيال حتى يشاهد ويتخيل
ما حكي عنهم وللاورام الحارة ابتداء فيه يندفع الخلط ويظهر الحجم

ثم

ثم يتزيد يتزيد معه الحجم ويتمدد ثم وقوف عند غاية الحجم ثم تاخذ اي الاورام في
الانحطاط انما خص هذا بالاورام الحارة وان كان عاما لكل ورم لان ظهور
ذلك في الاورام الحارة اكثر ووجه الحصر ان كل ورم اذا ظهر فاما ان
يظهر اشتداده وهو وقت التزيد او انتقاصه وهو وقت الانحطاط او
لا يظهر واحد منهما فان كان قبل التزيد فهو وقت الابتداء وان كان بعد
فهو وقت الانتهاء وكانا قد اشرنا الى هذا فيما سبق وسنتكلم فيه كلاما شافيا
في اوقات الامراض ان شاء الله تعالى فينضج اي الاورام بتحلل او
تقيح فيه تقديم وتاخير وقع من الناسخ وكان الاصل فياخذ في الانحطاط
بتحلل او تقيح فينضج لانه اذا صار قيحا فقد نضج لا محالة وكانه انما قدم واخر
للون قوله فينضج على الهامش واشتباه المخرج عليه انه قبل التحلل او
بعد التقيح وانما كان الانحطاط باحد هذين لان الطبيعة اذا فعلت في
تلك المادة فاما ان يقوى على جعل بعضها صالحا لتغذية ذلك العضو وبعضها
صالحا للتبخر فيلزم ذلك فناء الورم وهو المراد بالتحلل وهو اجود وجوه
انتفائها وهذا انما يحصل اذا كانت المادة قليلة لطيفة والقوة قوية او
لا تقوى على ذلك بل يجعلها بحيث يصلح لان تندفع وذلك بان يرقق
قوامها ان كانت غليظة او يغلظه ان كانت رقيقة او يقطعها ان
كانت لزجة وبالجملة يعدل قوامها وهو القيح واجوده ما كان ابيض املس
متشابه الاجزاء عديم النتن وكان خروجه بسهولة ويعقبه خفة ومما
ذكرنا يسقط اعتراض ابن جميع وهو ان نضج مواد الاورام لا يكون بالتحلل
بل بالتقيح ونحوه وصوابه ان تسقط هذه الزيادة حتى يصير الكلام هكذا

لم ياخذ في الانحطاط فتنضج ومآل امره اما الى التحلل واما الى جمع مدة واما
الى استحالة الى الصلابة وكذا قول المسيحي ان هذه عبارة رديئة فان التحلل لا
يقال له نضج والعبارة الصحيحة ان يقال لم ياخذ في الانحطاط اما بتحلل واما
تنضج وان حمل النضج على المعنى المصطلح عليه والباء في قوله بتحلل على باء
الملابسة والمعية نحو خرج بسلاحه وقوله تعالى تنبت بالدهن استقام
المعنى وغير تقديم وتاخير ويكون تقدير الكلام هكذا لم تاخذ الاورام في
الانحطاط فتنضج اي فتترق موادها ان كانت غليظة او تغلظ ان
كانت رقيقة او تقطع ان كانت لزجة ملابسا للتحلل اي ان كانت غليظة
او لزجة فرقت وتبخرت او تقيح اي ان كانت رقيقة فغلظت وتقيحت
فهذا غاية ما يمكن ان يقال في اصلاح هذه العبارة وبهذا يسقط اعتراض
ابن جميع والمسيحي لا بالتقديم والتاخير لان اعتراضهما على هذا اللفظ فلا
يسقط بالتقديم والتاخير واذا عرفت ذلك فاعلم ان كل انحطاط ورم
في الاكثر وان كان باحد هذين لكن ينبغي ان نفهم ان كلامهما ممكن في كل ورم لا صح
فان اورام المفاصل لا تجمع ولا تتقيح قال صاحب الكامل لان سبب
بعضها رطوبات مخاطية تبل المفاصل وتحدث اوراما شبيهة بالاستسقاء
اي من جنس الترهل والذي اقوله في هذا وجهان احدهما ان المفاصل دائمة
الحركة والحركة مما تمنع من الجمع والتقيح لحاجتهما الى الهدوء والسكون فان
قيل كيف تتقيح مواد اورام الرئة مع دوام حركتها قلنا الفرق
بينهما ان الرئة نفسها قابلة للعفن بسبب لين جرمها وسخافتها واما
المفاصل فهي بخلاف هذا وثانيهما ان الحركة تحلل اللطيف الذي هو

معين

معين على نضج المادة وتقيحها فلذلك صارت اورام المفاصل لا تجمع ولا
تتقيح ولما ذكر ان للورم انتهاء اراد ان يشرح حاله عند الانتهاء فبين
انه يؤول الى احد امور ثلثة اسلمها التحلل واردؤها الصلابة ومتوسطها
جمع المدة فلهذا ذكرها على هذا الترتيب وقال **ومآل امره** اي امر
الورم **اما التحلل واما جمع مدة واما استحالة الى الصلابة** لان طبيعة
العضو اما ان تقوى على المادة قوة تامة حتى تزيلها عن العضو بالكلية بتحيير
بعضها واصلاح الباقي حتى يصير غذاء او دفع الباقي وتنحيته عن العضو
الى موضع آخر او الى الخارج وهو التحلل الذي هو افضل وجوه شفاء
الاورام او لا تقوى على المادة هذه القوة فاما ان تقوى على انضاجها مدة
وجمعها فتتقيح او لا تقوى على ذلك ايضا فاذا بقيت المادة محتبسة
فلا بد وان يتحلل لطيفها ويبقى كثيفها ويزداد كثافة وذلك هو الصلابة
والورم الدموي اسرع الى الصلابة لغلظه وحرارته المحللة للطيفه وابعد
عنها الصفراوي ويمكن ان يقرر هذا بوجه آخر وهو ان الطبيعة اما ان
تكون قوية على المادة المؤذية او لا تكون فان كان الاول فالمادة المؤذية اما
ان تكون لطيفة او غليظة فان كان الاول آل الامر الى التحلل وان كان الثاني
آل الامر الى الجمع والتقيح وان لم تكن القوة قوية بقيت المادة محتبسة في
العضو وآل الامر الى الصلابة كما ذكرنا وقد يكون سببها سوء معالجة الطبيب
بافراط استعمال المخدرات او المحللات القوية **واما الاورام الغير الحارة**
وهي عند الشيخ على ما علم من تفسيره للحار ان لا تكون مادتها حارة
بجوهرها او بعفونتها لا الخلو من ان تكون مادتها خلطا باردا من غير

عفن او لا يكون كذلك والاول اما بلغم غير عفن او سوداء كذلك والثاني لا يخلو
اما ان يكون سيالا وهو الماء او غير سيال وهو الريح ولذلك قال **فاما ان
يكون من مادة سوداوية او بلغمية** اي غير عفنة **او مائية او ريحية** وانما
لم يقل واما الاورام الباردة اما لان الحارة اعم من غير الباردة لاحتمال
ان يكون غير الحار معتدلا في الحرارة والبرودة واما لان السابق الى الفهم
منها ما يكون مادته باردة فهو من الاورام الباردة عند الشيخ لان الاورام
الباردة عنده ما لا يكون مادتها حارة لا بالذات ولا بالعرض ومن هذا
يظهر فساد قول المسيحي وهو ان مراده من غير الحارة الغير الحارة في
الاصل فانه يصح ان يقال لها حارة باعتبار عفونتها ويصح ان يقال لها
باردة اي في اصل غريزتها لان مراده من غير الحار غير الحار في الاصل
والفرع اي غير الحار بالذات وبالعرض لدلالة تفسير الحار عليه لا غير الحار
بالذات فقط اذ لا دلالة للفظ عليه ولا قرينة واعتراض الامام بانه
جعل الاورام المائية ههنا قسيمة للاورام البلغمية لقوله او بلغمية او مائية
وجعلها في معالجات الاورام الباردة من هذا الكتاب قسما من الاورام
البلغمية لقوله والاورام البلغمية اما ساذجة بلغمية وتسمى اوراما رخوة
واما مائية كما يعرض لعضو ما ان يجتمع فيه ماء كالاستسقاء وبين الكلامين
تناف ساقط اذ لا تنافي بين كونها قسيما وبين كونها قسما لان كونها قسيما
هو من حيث انها ليست معدودة من الاخلاط لان الاخلاط متولدة
من الغذاء فيكون مركبة والمائية بسيطة فان وجودها في البدن على
سبيل التميز لا على سبيل التكون من الغذاء وكونها قسما هو من حيث يعمها

والبلغم

والبلغم البرد والرطوبة واتحادهما عن اعراضهما من اللين والترهل وسهولة الانغماز وانها
لمجوزان يعني بالقيم المائية المشوبة وبالقسم البلغم الرقيق المائي **والكائنة عن
مادة سوداوية ثلثة اجناس الصلابة** هي الورم المشهور عند الاطباء بسقيروس
وسببه مواد سوداوية جامدة اما لانها في الاصل كانت غليظة وان طبيعة
العضو قويت على تحليل لطيفها وبقاء كثيفها واما لسوء معالجة الطبيب
بافراط استعمال المبردات القوية واجمادها المادة او المحللات القوية
بتحليلها اللطيف وابقائها الكثيف وانما سمي بها لصلابة جوهرها وكان ينبغي
ان يسمي الاورام السوداوية كلها بالصلابة لانها لازمة لها الا انه لما اختص
باقي الاصناف باسامي مخصوصة خص هذا الصنف بالاسم العام للكل
والسرطان هو ورم مفتوح متولد عن مواد سوداوية محترقة انصبت
الى ذلك العضو وملات العروق التي حوله وانما سمي به لوجهين احدهما
انه يشابهه في الشكل لان وسطه شبيه بجوف السرطان والعروق
التي حوله الممتلية دما شبيهة بارجله وثانيهما انه يتشبث بالعضو
الحاصل فيه كما يتشبث السرطان على ممسكه قال المسيحي والعجب
من الشيخ كيف جعل السرطان من قبيل الاورام الغير الحارة ومادته مادة
محرقة ولعله انما ذكره لاجل قسمة الاورام السوداوية ولا شك انه منها
ويمكن ان يجاب عنه بان المادة الحارة عند الشيخ هي التي يكون حارة
بجوهرها او حارة بسبب عفونتها ومادة السرطان ليست حارة
بجوهرها ولا بسبب عفونتها بل بسبب احتراقها ولان مادة السرطان
غير حارة بالتفسير المذكور جعله من الاورام الغير الحارة فاعرفه **والثرها**

اى اكثر الصلابه وفي بعض النسخ واكثرهما اى اكثر الصلابه والسرطان ولكل
وجه خريفيه لوجهين احدهما ان طبيعه هذا الفصل يقتضى توليد السوداء
الثانى ان هذا الفصل ببرده يكثف المسام ويحبس المواد المتريه والمحترقه
في الصيف واجناس الغدد التى منها الخنازير هى اورام بلغمية تحدث
في اللحوم الرخوة الغدديه واكثر حدوثها في الرقبه وربما كانت اثنين وربما
كانت ثلثه وهى تنقسم الى نوعين منها ما لا يكون معه وجع وهو اسلمها ومنها
ما يصحبها وجع وهو ارداها واسلم الخنازير ما عرض للصبيان وذلك
للمناسبة وارداها ما عرض للمشايخ لبعدها عن المناسبة ولي في هذا الموضع
بحث ساذكره في علاج القروح فان الاطباء عللوا سهوله برء قروح
الصبيان وعسر برؤها في المشايخ بهذا التعليل بعينه واشد الناس
استعدادا للخنازير قصار الرقبه المرطوبو المزاج وانما سميت بالخنازير
اما لانها تطرأ للخنازير كثيرا واما لان شكلها يشبه شكل الخنازير واما
لان الخنازير كثيرة الولد وهذه كثيرة العدد واما لان عنق صاحبها يصير مثل
عنق الخنزير في انه لا يميل الى اليمين واليسار والسلع هى زيادات غير طبيعية
تحتوى على رطوبات بلغمية واصنافها اربعة احدها الشحمية ومادتها بلغم
غليظ وثانيها العسليه ومادتها عفنه وهى ارق من مادة الاولى وقوامها
شبيه بقوام العسل وكذلك لونها وثالثها الاردهالجيه وهى العصيديه
ومادة هذه غليظة جدا شبيهة بالعصيدة ورابعها شيرازية ومادة هذه
بيضاء شبيهه باللبن الغليظ القوام والشيرازية حسو يعمل من اللبن واعترض
الفاضل الشارح بان الخنازير والسلع ليستا في الاورام السوداويه بل
في

والبلغميه على ما اعترف به الشيخ في فصل الاورام وكذلك الملكى وابو سهل المسيحى
والجواب عنه ان الورم السوداوى قد يكون ابتداء من السوداء وقد يكون
على سبيل الانتقال من خلط اخر الى السوداء على ما يجيء بيانه فاصل هذه
الغدد وان كان بلغميا الا انها تصلب بسبب البرد واليبس فيزداد غلظا
وتلتحق بالسوداويه فالاصل فيهما بلغم ومال امرهما الى الصلابه والسوداويه
فمن عدها من البلغميه اعتبر الاصل حين كونها غددا ومن عدها من السوداويه
اعتبرها من حيث تصلبها والفرق بين اجناس الغدد التى منها الخنازير والسلع
وبين الجنسين الاخرين اى الصلابة والسرطان من اربعة اوجه احدها
ان اجناس الغدد تكون متبرية عما يجاورها مثل الغدد المحضة او متشبثة
بها اى بما يجاورها من الاعضاء بظاهرها اى بظاهر تلك الاعضاء فقط مثل
الخنازير واما تلك الاخر اى الصلابة والسرطان فتكون مخالطة مداخلة
لجوهر العضو الذى هى فيه وثانيها ان اجناس الغدد ظاهرة في التسو واما
تلك الاخر فلا وثالثها ان تلك لينه عند الغمز واما هذه فانها صلبة ورابعها ان
مادة تلك بلغميه ومادة هذه سوداويه وانما لم يذكر الشيخ الثانى لظهوره ولا
الثالث والرابع لان كلامه في اجناس الغدد الصلبة او التى يؤول امرها
الى الصلابه والفرق بين الصلابه والسرطان من اربعة اوجه ايضا احدها
ان الصلابه ورم ساكن هاد مبطل او ناقص فيه لا وجع معه لانها تكون
عن مادة سوداوية باردة والسرطان متحرك مزيد مؤذ له اصول ناشبه
في الاعضاء لان مادته سوداء محترقه وهى لا تضاد الحس بخلاف البارده
ولهذا قال ليس يجب ان يبطل معه اى مع السرطان الحس الا ان تطول

مدته فيميت العضو لقوة ألمه ويبطل حسّه لصيرورة المادة باردة غليظة
مميتة للعضو مبطلة لحسّه وثانيها ان حدوث الصلابة اكثر انفعالي و
للسرطان ابتدائي وثالثها ان السرطان ورم متقرح والصلابة خالية
عن التقرح ورابعها ان الصلابة تبطل حس العضو في الاوايل والسرطان
في الاواخر وليس ان يكون الفصل بين السرطان والصلابة بعوارض لازمة سعدم
لا بفصول جوهرية لان الفصل بينهما انما كان يكون بفصول جوهرية
لو كانا مختلفي المادة اما اذا اتحدا في المادة وهي السوداء فالاختلاف بينهما
يكون بعوارض لازمة هي الامور الاربعة المذكورة والاورام الصلبة السوداوية
يبتدي اي قد يبتدي في اول كونها صلبة وقد ينتقل الى الصلابة وخصوصًا
الدموية اما حدوثها ابتداء فعندما يكون المادّة غليظة ويطول احتباسها
في العضو واما حدوثها انتقالًا فهو عندما يقع خطاء في المعالجة اما من الافراط
في استعمال المحللات او المبرّدات كما ذكرنا لكن يجب ان يعلم ان اكثر الاورام
انتقالًا الى الصلابة هي الاورام الدموية وذلك لوجهين احدهما غلظ المادة
وثانيهما حرارتها فانها مما تعين في لطف المادة ورطوبتها تعين في التحلل
وقد يعرض ذلك اي الانتقال الى الصلابة ايضًا كما عرض في الدموية في
البلغمية احيانًا لان البرد يمنع عن التحلل وان كانت الرطوبة تعين في
قبول التحليل لكن فاعل التحليل معدوم في البلغم فانتقال البلغمية الى الصلابة
يكون نادرًا وهو عند الافراط في استعمال المبردات فانها موجبة
للصلابة على ما ذكرنا في السوداء الجمودية واما الاورام الصفراوية
فان انتقالها الى الصلابة يتعذر وذلك لرقة قوامها وسرعة حركتها وقلة

الارضيه

الارضيه فيها ويفارق الغدد والسلع ما يشبهها من تعقد العصب
هي زيادة تحصل في العصب لانصباب مادة بلغمية اليه واجتماعها فيه
فيغلظ قوامها لوجهين احدهما ان للاعصاب لكثرة الحركات يتحلل
العصب بارد صح لطيف المادة ويبقى كثيفها وثانيهما ان المزاج على ما بيّن فيما تقدم فيجمد
المادة ويغلظ قوامها وهذا الورم يشبه السلع في نتوه وظهوره وقبوله
للانغماز لكن يفرق بينهما بان التعقد الزم لموضعه اما بالنسبة الى قدام
وخلف واما بالنسبة الى اليمين والشمال فانه يتحول اليهما وذلك لان حركته الى
قدام وخلف انما يتم بتقلص العصب او تمدده وذلك عسر لا محالة واما
حركته يمنة ويسرة فيكفي فيها زوال العصب الى تلك الجهة وذلك سهل
واما الغدد والسلع فيسهل حركتها الى جميع الجهات لان تعلقها يكون
بعضو اجوف وهو اللحم وملمسه عصبي واذا بُدّد بالغمز عاد وهذان
موجودان في السلع ايضًا واذا بدّد تبديدًا قويًا بغير الغمز لم يعد وهذا
خاص بتعقد العصب وكافٍ فيه وغير كاف في زوال السلع واكثرها
اي واكثر هذه الاورام التي هي من جنس تعقد العصب تحدث عن التعب
لان كثرة الحركة مما تعين على انصباب المادة الى العصب وتحليل لطيفها
وبقاء كثيفها ويبطل بالمثقلات من الرصاص ونحوه لانها تدفع المادة
المادة الى الباطن واما جنس الاورام البلغمية فينقسم الى نوعين الورم
الرخو والسلع اللينة لان المواد البلغمية اما ان يكون مداخلة للعضو
او متميزة عنه والاول هو الورم الرخو المسمى اوذيما ومادة هذا الورم
غليظة وملمسه بارد ولونه ابيض ويتطامن تحت الاصابع عند الغمز ويبقى

اثرها بعد دفعها والثاني هو السلع اللينه وهي متبرّية عن العضو ولذلك قال
وتتفاصلان اي ينفصل احدها عن الآخر بان السلع متميّزة في غلف
والورم الرخو مخالط غير متميّز واعلم ان هذا القول وهو جعل السلع
اللينة من الاورام البلغمية لا ينافي قوله الاول وهو جعل السلع من الاورام
السوداوية لان المراد منها السلع الصلبة او التي يؤول امرها الى الصلابة
على ما يشعر به سياق الكلام واكثر اورام الشتاء بلغمية حتى الحارة منها
تكون بيض الالوان لان مقتضى هذا الفصل انجذاب هذه المادة في ظاهر
البدن الى باطنه لان الحرارة تغور في الباطن في هذا الفصل ويستولي
البرد على الظاهر ولهذا تكون اورامه وان كانت حارة بيض الالوان
واعلم ان الاورام البلغمية تختلف بحسب غلظ البلغم ورخاوته
ورقته حتى يشبه تارة السوداوية وذلك اذا كانت من بلغم غليظ
وتارة الريحية وفي بعض النسخ المائية ولكل وجه فانها انما تكون من
البلغم الرقيق والكائن منه يشبه المائي والريحي وكثيرا ما ينزل البلغم الرقيق
في النوازل في خلل ليف الاعصاب حتى يبلغ الى مثل عضلات الحنجرة
السفلى منها فما دونها ظن بعض الحدث ان هذا الكلام حشو لا فايدة فيه
وليس كذلك لاشتماله على فايدتين احديهما ان هذا النوع من البلغم يحدث
اورامًا بلغمية في العضلات اذا انصبت في النوازل اليها وثانيتهما انه
لما بيّن ان البلغم مختلف في الغلظ والرقة حتى انه يشبه الريحية في
الرقة وكانه قيل كيف يبلغ من الرقة الى هذه الغاية فقال لانه قد يبلغ
من الرقة الى ان ينزل عضل الحنجرة السفلى فما دونها ولعله يبلغ من الرقة
الى

الى غاية يشبه الماء او الريح لما ياتي ان ينفذ في هذا الجسم العضلاني الصلب
واما الاورام المائية فهي كالاستسقاء وهو مرض مادي يتغير معه السحنة
واللون الى غير واجبها واصنافه ثلثة لحمي وهو عام لساير الاعضاء وسببه
ضعف القوة المغيرة عن الصاق الغذاء بالمغتذي وطبلي وسببه رياح محتوية
حول المعى لاستعمال اغذية منفخة ورقي وسببه اجتماع مائية حول المعا
لاندفاع بعض مجاري الغذاء الى هذه المواضع وعلى ما قال بعضهم انخراق
المجرى المتصل بالشريان فان المائية اذا لم تجد منفذا ينفذ فيه تندفع الى هذا
المجرى وتوسعه فوق خلقته ثم تخرقه على طول المدة الى المواضع
المذكورة فمراده بالاستسقاء ههنا الزقي لانه حادث عن المائية وقد
تكلمنا في هذا حيث ذكرنا بفرق الاتصال من هذا الكتاب كلاما شافيا
والقيلة المائية هي اتساع الانثيين لرطوبة مائية والورم الذي يحدث في القحف
من المائية هو قد يكون تارة داخل القحف وتارة خارجه وذلك اجتماع
مائية هناك ويسمى العطاس وهذا كثيرا ما يعرض الصبيان لاستيلاء الرطوبات
عليهم وما يشبه ذلك كترهل القروحة وسببها ضعف القوة الغاذية
عن احالة الغذاء على ما ينبغي واما الاورام الريحية فهي ايضا اي كالاورام
البلغمية تتنوع نوعين لان الريح اما ان يكون مداخلة لجوهر العضو او لا تكون
مداخلة لجوهره بل مجتمعة في تجويفه والاول هو الهيج والثاني النفخة و
لذلك قال احدهما الهيج والاخر النفخة والفرق بين الهيج والنفخة من
وجهين احدهما القوام والثاني المخالطة وبيان هذا ان الريح في الهيج
مخالطة لجوهر العضو وفي النفخة مجتمعة اي في موضع واحد سواء

كان في جوف العضو او غيره **وان** بالفتح عطف على ان الاولى التي في محل
خبر المبتداء **مستبطنه الحشى** بالحاء وفي بعض النسخ **الجسد** بالجيم والكل وجه
والنفخة تقاوم للدافع مقاومه لاجتماع الريح في موضع واحد **كثيرة او**
قليلة وذلك بحسب كثرة الريح وقلتها وغلظها ولطافتها هذا والفرق
بين الهبيج والتوتل ان التوتل انتفاخ يعرض للاطراف لاصحاب البلغم ويقع
بسبب ضعف الهضم كما يحصل في الاستسقاء ومادة النفخه ان كانت
ساكنه سميت نفخه وان كانت متحركه سميت قرقره **والبثور ايضا على**
عدد الاورام فانه كما ان من الاورام ما هي دمويه ومنها ما هي صفراويه
ومنها ما هي بلغميه ومنها ما هي سوداويه فكذلك من البثور **فمنها دمويه كالجدري**
هو بثور صغار تظهر على البدن لدفع من الطبيعه المدبره للبدن الانساني
فضلات طمثيه منبثه في البدن عن اغتذائه به ولذلك قيل ان هذا المرض
لابد ان يعرض لكل شخص غير ان تلك الفضلات تبقى في البدن الى حين
يحصل لها محرك فينهض القوة الدافعة لدفعها ومن الناس من يجدر مرتين
وذلك عندما لم تقو الطبيعة على دفع المادة في سن الصبي بل بقي شيء منها
ثم تتفق اسباب مسخنه مرطبه فتحرك المادة وتتحرك الطبيعه لدفعها مره
ثانيه وهذا المرض يختلف في الجودة والرداءه بحسب لونه ومقداره واتصاله
وتفرقه وسهولة خروجه وعسره وقبوله للنضج ووحدانيته وتضاعفه
والاعضاء التي تحدث فيها اما الوانه فمنه ابيض ومنه احمر ومنه اصفر
ومنه اسود ومنه بنفسجي اللون واجود الجميع الابيض اذا لم يكن من بلغم لدلالته
على النضج واستيلاء الطبيعة عليه ثم الاحمر لدلالته على الدم ثم الاصفر

ثم

ثم البنفسجي واردا الجميع الاسود لدلالته على شدة الاحتراق وعلى استيلاء
البرد الجامد واما مقداره فمنه ما مقداره كبير ومنه ما مقداره صغير والكبير
المقدار اجود لدلالته على قوة الطبيعة وقبول المادة للاندفاع اللهم الا
ان يكون كبر مقداره لكثرة المادة واما عدده فالقليل العدد اجود من الكثير
العدد لدلالته على قلة المادة واما اتصاله وتفرقه فالمتفرق اجود
لدلالته على قلة المادة واما سهوله خروجه وعسره فالسهل الخروج
اجود لدلالته على استعداد المادة وقبولها للاندفاع واما قبوله للنضج
فلدلالته على قلة المادة واستيلاء الطبيعة عليها واما شكله فقالوا ان
المربع ردي لدلالته على كثرة المادة والمستدير جيد لدلالته على قلة الماده
قال المسيحي وهذا فيه نظر فان الاطباء الشكل المستدير في القروح والاورام
اردا من ذي الزوايا فالواو وذلك لان الطبيعه تتحير في انبات اللحم في المستدير
فانه ليس جانب منه اولى بالانبات بخلاف ذي الزوايا فان فيه جانبا هو
اولى بان يبتدئ بالانبات منه وهو حيث الزوايا وفي نظره نظر لانهم
انما قالوا ذلك في القروح التي في الخراجات العظيمه والاورام لان تحير الطبيعه
انما يكون فيها لا في قروح البثور على ما لا يخفى سلمناه لكن كون ذي الزوايا
اردا لدلالته على كثرة المادة على ما قاله الاطباء وسلمه المسيحي لا ينافي
كونه اجود لدلالته على سرعة الاندمال بقي الكلام في الترجيح والظاهر ان
ضرر كثرة المادة اردا من فساد الاندمال واما الوحدانيه والتضاعف
فالواحد اجود من المضاعف لدلالته على قلة المادة والمضاعف هو الذي
يكون في كل واحد منها اخرى وهذا اردا لدلالته على كثرة المادة واما

لا اعضاء التي تحدث فيها فما كان منها قريبا من الاعضاء الرئيسة فهو ردي
والبعيد منها جيد لقرب الضرر من الاعضاء المدبرة للبدن في الاول وبعده
عنها في الثاني قال الشيخ في الكتاب الثاني الرابع من القانون ولان يكون
حمى ثم جدري ردي وان يكون جدري ثم حمى اقول والعلة في هذا ان حدوث الجدري
بعد الحمى دليل على اندفاع محمود وحدوث الحمى بعد الجدري دليل على عفونة
المادة ورداءتها بحيث انها اوجبت الحمى **وصفراوية محضة كالشرى**
الصفراوية الشرى بثور صغار وكبار مفرطحة ومسطحة مائلة الى الحمرة
حكاكة مكربة وسببها بخار يثور في البدن دفعة اما عن دم مري غالب
عليه الصفراء او عن بلغم بورقي وعلامة الدموي ان يكون اشد حمرة وحرارة
واسرع ظهورا واكثر هيجانا بالنهار وعلامة البلغمي ان يكون الى البياض
ويهيج في الليل اكثر وقد صرح الشيخ في الكتاب الرابع بان سببها بلغم بورقي
او دم مايل الى الصفراوية قال صاحب الكامل وابو سهل المسيحي
وقد ذكر ههنا ان سببها صفراء محضة فكانه اراد بالدم المايل الى الصفراء
ما غلب عليه الصفراء وجعل المغلوب كالمعدوم وحكم بانها قد تحدث
عن صفراء محضة **والجاورسية** هي بثور صغار مثال الجاورس بيض الرؤوس
حمر الاصول وربما كان معها لذع وورم وسيلان صديد وسببها الصفراء
التي يحدث عنها حرارة لطيفة تخرج من افواه العروق الدقاق والتنفس
فيما هو داخل من ظاهر الجلد لشدة لطافتها وحدتها اذا كانت معتدلة
في الرقة والغلظ قليلة الحدة وذلك لما يخالطه شيء يسير من البلغم وجواب
للمسيحي من ان الشيخ قال في المقالة الاولى من الفن الثالث عشر من الكتاب الرابع
انها

انها نوع من النملة وهي مما كان سببها صفراء مخالطة لبلغم قليل فكيف
جعل سببها ههنا صفراء محضة هو انه جعل المغلوب كالمعدوم وحكم
بحدوثها عن الصفراء المحضة كالشرى الصفراوية ويمكن انه قد اتفق للشيخ
مشاهدة هذين المرضين بحيث تحقق له ان سببهما صفراء محضة **ومختلطة**
كالحصبة هي بثور حمر متفرقة تحت الجاورس الى الابتداء تظهر بلون
كقرص البراغيث تتحبب ولا تتقيح بل تصير خشكريشة وسببها احتداد
الدم وسخونته وصيرورته صفراويا فكان كانه دم اختلط بالصفراء
فلذلك حكم ههنا ان سببها مادة مختلطة من دم وصفراء وقال في الكتاب
الرابع واما الحصبة فانه جدري صفراوي وسببها صفراء فليس بين
قوليه تناف لامكان الجمع بينهما على ما قاله المسيحي والفرق بين الجدري
والحصبة من ثلثة اوجه احدها ان الحصبة اصغر مقدارا من الجدري
وثانيها ان القلق والكرب والتهوع في الحصبة اكثر منها في الجدري وثالثها
ان الحصبة لا يتجاوز الجلد ولا تغور فيه كما يتجاوزه الجدري للطافة
مادتها وغلظ مادة الجدري **والنملة** هي بثرة او بثور تخرج مع التهاب
واحتراق ويرم مكانها وربما تسير او تدب وتسعى من موضع الى
موضع كما تدب النملة ولهذا سميت بها وهي تتنوع نوعين اكالة وساعية
فالاكالة هي التي تاكل الجلد وتقرحه والساعية هي الساذجة التي
تسعى من غير تقرح وسببها صفراء محضة على ما صرح به في الكتاب
الرابع الا ان مادة الاكالة اغلظ من مادة الساعية وههنا جعلها من
المختلطة اما لمشاهدته اياها او معرفته ان سببها مادة مركبة او لغير

ذلك وقال المسيحي ولعل كل هذا السهو حصل من جهة الناقل الاول لان الكل
الاولى الحمل على وجه صحيح ما امكن **والمسامير** هي بثور صغار شديدة
الصلابة عظيمة الروس مستدقة الاصول تاخذ الى داخل العضو كانها
مسمار وسببها خلط غليظ يابس بلغمي او سوداوي او مركب منهما **والجرب**
هو بثور تظهر على البدن لاندفاع مادة عفنة الى تلك المواضع وهو
على نوعين رطب ويابس اي سيال وغير سيال ولذا يكون اكثر حدوثه
بين الاصابع لانجذاب المواد اليها بكثرة حركتها وسببه فساد الدم ومخالطة
الصفراء والسوداء المحترقة او البلغم المالح بالدم **والثاليل** فقد ذكرناها فيما
تقدم **وغير ذلك** كالحصف والبثور اللبنية وبنات الليل والبطم ونحو
ذلك **وقد تكون** اي البثور **مائية كالنفاطات** هي بثور تظهر على ظاهر
البدن لاندفاع مائية الى ظاهره **وريحية كالنفاخات** هي بثور صغار
تحدث في البدن لاجتماع ريح تحت الجلد **وانت تجد في الكتاب الرابع**
تفصيل احوال الاورام والبثور بليق هو صفة قوله تفصيلا وفي بعض
النسخ **وما يليق** وهو عطف على تفصيلا ولكل وجه **بذلك الموضع** قال
رحمه الله **الفصل السادس في امور تعد من** وفي بعض النسخ مع و
الاول اشهر واقرب **الامراض** وفيه مبحثان **المبحث الاول**
في ان هذه الامور لم عدت في الامراض مع انها خارجة عنها قال رحمه الله
وهنا امور خارجة عن الامراض وتعد فيها اما انها خارجة عن
الامراض فلانك قد عرفت ان المرض هيئة غير طبيعية في بدن الانسان
تجب عنها بالذات افة في الفعل وجوبا اوليا ولا شك ان الاشياء المعدودة

في هذا الفصل ليست من هذا القبيل فلا تكون امراضا واذا لم تكن امراضا
فتكون اما اسبابا او اعراضا لكونها امورا خارجة عن المجرى الطبيعي
وانحصار هذه الامور في المرض والسبب والعرض لكونها ليست اسبابا
ايضا لانها لا توجب ضرر الفعل بواسطة والاسباب توجبه بها فتكون
اعراضا تابعة لحالة غير طبيعية هي المرض لان اختلال افعال القوى
لا بد وان يكون لامر غير طبيعي هو المرض واما انها لم عدت فيها وان كانت
من الاعراض لان الامراض الموجبة لها غير ظاهرة بانفسها فلم يحققوا
عند ظهورها انه لا بد من امراض ولم تظهر لهم شيء غيرها جعلوها هي
الامراض اسم الملزوم على اللازم لان الاعراض لوازم الامراض وقول
الامام اذا كان كذلك وجب ان يكون الصرع والسكتة والذبحة والرعشة
واشياء اخر مثلها خارجة عن الامراض لان هذه اعراض امراض
ايضا غير لازم لان هذه امراض عرفت حقائقها مع ظهور اعراضها وتلك
ما عرفت حقائقها لخفائها بل عرفت اعراضها واقيمت مقامها
المبحث الثاني في اقسام الامور المتعلقة بالزينة قال
رحمه الله **وهي لامور الداخلة في الزينة** وذلك لان هذه الاشياء المعدودة
من الامراض الخارجة عنها هي اشياء متعلقة بالزينة ومتعلق الشيء في حكم
الداخل فيه فتكون من الامور الداخلة في الزينة وهي اربعة اشياء الشعر
واللون والرائحة والسحنة ولذلك قال **احدها في الشعر** اي الداخل فيه
والثاني في اللون والثالث في الرائحة والرابع في السحنة بعد اللون
وانما قال كذلك لان اللون داخل في السحنة عندهم ولما خص اللون

بالذكر اخرجه عن السخنه لما لا يتكرر واما الداخل في الشعر فلا شك ان الاحسن
في الشعر ان يكون طويلا كثيرا متوسطا الغلظ والرقه والجعوده والسبوطه حسن
اللون قويا في نباته سليما من التشقق فاذن هذه الاوصاف يطل غدد من جملة
هذه الامراض ولذلك قال ولجنا سر امراض الشعر الثنا ثم هو سقوط
الشعر لضعف نباته كما يكون عقيب الامراض الحادة وله فيقل البخار المولد
منه الشعر او ينعدم اما بسبب تلطيف الغذاء او بسبب ان الطبيعه اسقطت
مقاومه المرض عن تدبير الشعر وحفظه عن التناثر والتمرط وهو ايضا
سقوط الشعر لكن الفرق بينهما ان التناثر يكون متفرقا وكما يكون عقيب الامراض
لقلة غذائه والتمرط ياخذ موضعا واسعا ويظهر له الجلد كما يكون في داء الحيه
وداء الثعلب وسنذكرهما ونذكر الفرق بينهما والقرط اولى بان يعد مرضا و
القصر وسببه اما استيلا جفاف على اطراف الشعر فيتقصف او قلة
المادة الممدة له من داخل كما يحصل من قلة الغذاء ولطيفه والقله وسببها
اي اما من جهة المادة او من جهة الآلة الموضع الذي ينبت فيه والكاين من
جهة المادة اما لقلة البخار الدخاني كما في الصبيان والنسوان والخصيان
واما القلة الجوهر الاصلي للبخار كما في الناقهين واصحاب السل واما الكاين
من جهة الآلة فقد يحصل عند اتساعها لاستيلا رطوبه او حرارة مخلخله ولذلك
قيل ان المسام يجب ان يكون معتدله بين السعة والضيق وكاما قد ذكرنا هذا
فيما سبق والشقاق وهي المسمى في العرف بالحصه وكانها ماخوذه من
الحاصه وهي الداء الذي ينتثر منه الشعر وسببه استيلاء يبس على البدن
اما مادي او غير مادي والدقه وسببها اما ضيق المسام او لطافه البخار

والغلظ

والغلظ وسببه سعة المسام او كثافه البخار وافراط الجعوده سببها اما
اعوجاج المسام واما استيلاء اليبس والفرق بينهما من وجهين احدهما ان
الخلقي يكون دايما واليبسي غير دايم وثانيهما ان الخلقي لا ينتفع بالمداواه واليبسي
ينتفع بها وافراط السبوطه وسببها استقامة المسام واستيلاء الرطوبه
والشيب وسببه استيلاء البلغم وسنتكلم في هذه الاشيا كلاما شافيا
حيث نتكلم في علامات الامزجة من هذا الكتاب واستحالة اللون
اي لون الشعر كيف كان اي اللون سوا كان اسود فابيض كما في الشيب
او احمر فاصفر الى غير ذلك فان بكل واحد منها لا بد له من سبب خاص وسنتكلم عليه
في علامات الامزجة وافات اللون تدخل في اربعة اجناس لان تغير
اللون اما ان يكون سببه بدنيا او باديا والثاني هو الجنس الثاني والاول
اما ان يكون مع ذلك سوء مزاج او لا يكون والاول اما ان يكون مع مادة
او بلا مادة وهو بقسميه الجنس الاول والثاني اما ان يكون تابعا للجنس
للعروق تصال عارض وهو الجنس الرابع او لا يكون وهو الجنس الثالث
والى الجنس الاول اشار بقوله جنس استحالة اي استحالة اللون الطبيعي
للبدن الى غير الطبيعي واللون الطبيعي له ما يقتضيه الصنف ولحسنه
والاكثر ان يكون ابيض مشربا بحمرة وذلك لان لون الاعضاء الخاص
بها هو البياض اما الجلد فذلك ظاهر فيه عند ما يقل فيه الدم كما
في جلود الناقهين فانه يميل الى البياض اذا لم يغلب عليه خلط واما
العظام والاعصاب والغضاريف والرباطات وصفاقات الاورده
والشرايين فذلك ظاهر فيها واما اللحم فانه وان كان لونه يميل الى الحمرة

فانه متى غسل واستقصى في غسله مال لونه الى البياض كما في لحوم الحيوانات
واذا كان كذلك فما عدا البياض من الالوان فوجوده للاعضاء انما هو من غلبة
احد الاخلاط ولانك قد عرفت ان اعدل الاخلاط وانسبها للطبيعة
هو الدم فمتى اغتذى به الاعضاء البيض صار لونها ابيض مشربا بالحمرة فهذا
هو اللون الطبيعي الاكثري للاعضاء عند الاطباء وما عداه من سائر الالوان
فهو غير طبيعي او غير اكثري كما في الهنود والزنوج عن سوء مزاج
مادي كاليرقان وهو نوعان اصفر واسود فالاول من استيلاء المواد
الصفراوية والثاني من استيلاء المادة السوداوية ومن غير ان يكون فيها عفونة
والا لكان الاول حمى صفراوية والثاني حمى سوداوية قال الشيخ في الكتاب
الثالث من القانون اليرقان هو تغير لون فاحش اما الى الصفرة و
اما الى السواد وسبب الاصفر اما من جهة الكبد واما من جهة المرارة
واما من جهة باقي الاعضاء واما من جهة الطبيعة واما من جهة خارج
والكائن من جهة الكبد اما ان يكون لحرارة مزاجها فتحيل ما يرد عليها
من صفراء الكيلوس الى المادة الصفراوية واما لورم حار يحصل فيها
فيفعل الفعل المذكور واما الضعف دافعتها عن دفع الصفراء المتولدة فيها
فيبقى مخالطة للدم وينفذ معه الى جهة الاعضاء ويخص هذا وجود الثقل
في الجانب الايمن من البدن وضعف شهوة الطعام لعجزها عن دفع السوداء
عن فم المعدة واما الضعف مميزتها عن تمييز الصفراء عن الدم فيبقى
مخالطة له وينفذ معه الى الاعضاء ويخص هذا وجود غثيان مستمر
وذلك لان السوداء المنصبة الى فم المعدة لم تكن خالصة من الصفراء ولا
تكون

تكون مع هذا النوع ثقل في الجانب المذكور لان الدافعة قوية على دفع كل
واحد من المواد على عادتها والكائن من جهة المرارة اما ان يكون لسدة تقع
في المجرى الاعلى الذي بينها وبين الكبد او في المجرى الاسفل الذي بينها وبين
الامعاء ويفرق بينهما بابيضاض البراز بالتدريج في الاول ودفعة في
الثاني لان الصفراء عند حصول السدة الاعلى لا بد وان يبقى منها شي في
كيس المرارة فينصب اولا فاولا الى جهة المعاء ويصبغ البول بخلاف حصول
السدة السفلى فانه يبيض دفعة واحدة لانقطاع الصفراء عن الانصباب
الى الامعاء واما لحرارة المرارة نفسها فتتادى الى الكبد وتفعل ما ذكرنا
وهذا بعيد جدا والكائن من جهة باقي الاعضاء اما ان يكون بان سخنت
سخونة مفرطة بحيث تحيل ما عندها من الدم الى الصفراء او الكائن
من جهة الكبد هو كما اذا دفعت مادة المرض الصفراوي في وقت البحران
الى ظاهر البدن والكائن من خارج البدن اما لاستعمال اغذية
حارة يابسة واستحالتها الى الصفراء واحالتها ما تجده في البدن من
المواد الصالحة لها او لاستعمال ادوية حارة تفعل الفعل المذكور واما الدواء
سمي واما لنفثة سمية كما يحصل للبدن من لذع العقارب الجرارة واما
الاسود فسببه ايضا اما من جهة الكبد واما من جهة الطحال
واما من جهة باقي الاعضاء واما من جهة الطبيعة واما من جهة امور
من خارج اما الكبدي فلما يرد مزاجها ويبوسته فتحيل ما يصل
اليها من صفو الكيلوس خلطا سوداويا واما الضعف دافعتها عن دفع
السوداء الى جهة الطحال فيبقى مخالطة للدم وينفذ معه الى الاعضاء

الطبيعة

ظ اما الاستعمال

فيحدث المرض المذكور ويخص هذا وجود الثقل في الجانب الايمن كما ذكرنا
لا صفرة وخفة في جانب الطحال واما الضعف فيميزها عن سائر السوداء فيبقى
مخالطة للدم وينفذ معه الى جانب الاعضاء ويحدث ما ذكرنا ويخص
هذا ضعف شهوة الطعام مع وجود الخفة في جانب الكبد لقوة دافعتها
واما الورم سوداوي حاصل فيها فيفعل في صفو الكيلوس الفعل المذكور
واما الطحال فانما يكون لسدة في احد مجرييه ويخص سدة الاعلى سقوط
الشهوة بتدريج والاسفل سقوطها دفعة واما الاعضائي فكما اذا
حصل لباقي الاعضاء سوء مزاج بارد يابس تحيل ما يجد عندها من
الدم الى السوداء واما الطبيعي فكما اذا قويت الطبيعة في بحارين الامراض
السوداوية ودفعت مادتها الى ظاهر البدن واما الخارجي فكما
اذا ادمن على استعمال الاغذية المولدة للسوداء من غير تنقيه تحصل
للبدن عنها فيكثر وينفذ مع الدم ويولد المرض المذكور او بغير مادة
كالحصبة العارضة للون عن مزاج بارد مفرد قد عرفت ان اللون
الطبيعي الاكثري او الاحسن هو الابيض المشرب بحمرة فان كانت الحمرة
ناقصة كان اللون عاجيا وان كانت انقص من ذلك كان اللون جصيا
والصفرة التي ربما كانت عن مزاج حار مفرد اعلم ان البدن قد يتغير
لونه الى الصفرة من غير مادة كما يعرض من تواتر الهموم والغموم وفقدان
الغذاء وكثرة الجماع واستعمال ما يصفر اللون مثل اكل الكمون والنانخواه
والخل فان هذه كلها تصفر اللون والى الجنس الثاني بقوله وجنس استحالته
اي استحالة اللون عن اسباب بادية كما تسفع اي تغير قال الجوهري

سفعته

سفعته النار والسموم اذا لفحته لفحا يسيرا الشمس والبرد والريح اللون
فان كل واحد منها يغير اللون الى القحل والسواد والجفاف والى الجنس
الثالث بقوله وجنس انبساط اجسام غريبة اللون على الجلد كالبهق
الاسود والبرص الاسود ونحوهما واعلم ان كل واحد منهما قد يكون ابيض
وقد يكون اسود اما الابيضان فبياض يحصل للبدن لاستيلاء مواد بلغمية
عليه بسبب ضعف القوة المغيرة عن تشبيه الغذاء بالمغتذي والفرق
بين الابيضين من وجوه ثلثة احدها ان البهق اذا غرز في موضعه ابرة
خرج منه دم واما البرص فانه يخرج منه ماء ابيض وثانيها ان الشعر
النابت في البهق اسود وفي البرص ابيض وثالثها ان البهق اذا غمز على
الموضع الكائن فيه لم يتطامن موضعه واما البرص فانه يتطامن موضعه
واما الاسودان فسواد يحصل للبدن لاستيلاء مواد سوداوية غليظة
والفرق بين الاسودين ان البهق لا يكون معه تناثر وقشور واما البرص
فانه يتناثر فيه من البدن فلوس وقشور او انتقاطها اي انتقاط اجسام
غريبة اللون فيه اي في الجلد كالخيلان والنمش والبرش والكلف اما
الكلف فهو تغير لون الوجه الى السواد وحدوث اثار كمدة فيه واما
البرش فنقط سود صغار اكثرها يعرض في الوجه وربما كانت الى حمرة
وكمودة واما النمش فهي قطعة سوداء او الى حمرة مستديرة تحدث في
الجلد وربما عرضت حتى يصير مثل الكف وحدوثه في الاكثر يكون في
الوجه واما الخيلان فمثل هذه الاثار في اللون الا انها مجتمعة مرتفعة عن
سطح البدن مستديرة وقال المسيحي ان كان لون النقط يميل الى الحمرة

فهو النمش وان كان يميل الى السواد فهو البرش وان اتصل بعضه ببعض فهو الكلف
لكن المشهور ما ذكرناه اولا وان مواد جميع هذه الاثار غريبة والى جنس انبساط
اجسام غريبة اللون على الجلد وانفاطها فيه والى الجنس الرابع بقوله
وجنس لاثار العارضة من التيام تفرق اتصال عرض كاثار الجدري
وسببه ضعف القوة المغيرة عن رد عوض ما ذهب من الجلد وضعف
الدافعة عن دفع ما بقي من بقايا الجدري وانداب جمع ندب بالفتح وهو
اثر الجروح اذا لم يرتفع عن الجلد وفي بعض النسخ واثار القروح والاول
اكثر وانسب بفصاحة الشيخ وسبب انداب القروح ما ذكرناه في
اثار الجدري هذا ما قالوا والذي اقوله في هذا الموضع في اللون انه اما
طبيعي اكثري واما غير طبيعي كذلك والطبيعي الاكثري هو الابيض المشرب
بحمرة على ما سبق والغير الطبيعي الاكثري جنسه الاسود والابيض والاحمر
والاصفر اما الاسود فمنه عرضي ومنه مزاجي اصلي والعرضي منه
ثابت ومنه غير ثابت والثابت سببه استيلاء مواد سوداوية على
الدم كما يعرض في العلل الوبائية والغير الثابت سببه قوة تاثير حرارة
الشمس على ظاهر البدن بحيث تحرق ما قرب من الجلد وتسوده وهذا
يزول باستعمال الدلوكات والغمر ومواظبة الحمام واما الاصلي فكسواد
الحبشه والهند والزنج وبالجملة سكان المواضع الحاره وسبب ذلك
ان حرارة الهواء تجذب الحرارة الغريزية الى ظاهر البدن وكذا المواد
الكائنة هناك لم تحرقها فان كان مع ذلك اصفر كان دالا على
الحرارة لدلالته على استيلاء المواد الصفراوية وان كان يميل الى الخضرة
فهو

فهو افق دلالة على الحرارة لدلالته على استيلاء السوداء المحضة وكذا ان
كان يميل الى الكمودة ومما يدل ان السبب ما ذكرنا هو ان التركي اذا اقام في
الهند تغير لونه الى السواد وولد بعد بطنين او ثلثه اولادا سودا واما الابيض
فمنه مزاجي اصلي ومنه غير اصلي فالاصلي كبياض الترك والصقالبه وسببه
استيلاء البرد على ظواهر ابدانهم فيهرب الحار الغريزي الى الباطن ويتوفر
البرد على الظاهر فيحدث هناك ضد ما احدثه الحر من التسويد والتجفيف
وتوليد البلغم فلذلك صار يميل الى البياض ومما يدل على ان السبب ما ذكرنا
ان الهندي اذا اقام في الصقالبة تغير لونه الى البياض وولد بعد بطنين او
ثلثه اولادا بيضا لا يقال ان الحرارة في ابدانهم لم تحرق المواد الكائنة في
الباطن كما فعلت عندما تستولي على الخارج كما في ابدان الحبشه لانا نقول
انما كان كذلك لان في ابدان الحبشه حصل حرارة اخرى غريبة في الظاهر
هي الموجبة للاحراق وان الغريزية لا تحرق البتة ولا توجب ضررا في الفعل
وفي ابدان الترك لم يحصل حرارة اخرى غريبة في الباطن فلذلك صارت
الحرارة الغريزية عندما تجتمع في بواطن الترك لا توجب شيئا من ذلك
بل شهامة ونشاطا وقوة وجلدا كما هو عليه حال الاتراك واما الابيض
الغير الاصلي فمنه الرصاصي ومنه العاجي ومنه الجصي اما الرصاصي فسببه
قلة الدم والصفراء واستيلاء البلغم والسوداء واما العاجي فسببه قلة
الدم ونقصان الصفراء واستيلاء شيء من البلغم واما الجصي فسببه استيلاء
البلغم الغليظ ونقصان الدم والمرتين واما الاصفر فيدل على استيلاء
المرار ثم هذا اللون قد يكون طبيعيا وذلك بان يكون البدن حارا بالطبع

ومثل هذا اللون يكون قليل الصفرة ثابتا طول العمر واما ان لم يكن البدن مراريا
بالطبع بل كانت الصفراء حادثة فان كانت خالصة كان لون البدن صافي
الصفرة واما ان لم يكن صافي الصفرة بل كان مائلا الى الزرقة وبياض يسير
كما هو عليه من قد استفرغ بدنه دل على قلة المواد واستيلاء يسير من البلغم
والدم وان كان مع الصفرة يضرب الى خضرة وكمودة دل على استيلاء المرتين
وهذا اللون شر الالوان واما الاحمر فمنه اصلي ومنه حادث وكلاهما
يدلان على غلبة الدم فالاصلي ان كان مشرقا مع بياض فهو اللون الطبيعي
وان لم يكن مشرقا فعلى استيلاء دم غليظ فان كان يضرب الى سواد دل على
غلبة الدم ويسير من السوداء والحادث كلون البادنسام وهو حمرة تظهر
على ظاهر البدن لاستيلاء دم على ظاهر الجلد وهذا ان كان ناصعا
دل على استيلاء الدم وحده وان كان معه سواد دل على غلبة يسير من
السوداء واما الاشقر فتارة يكون سببه غلبة من الدم المائي كما هو عليه
حال الناقهين وتارة يكون سببه غلبة من المواد المرارية والدموية فلذلك
صار اللون الاشقر يدل تارة على البرد وتارة على الحر واعلم ان الامور النفسانية تارة كهي
لها تاثير في تغير اللون فان الغضب اذا كان معتدلا احمر اللون لجذبه الدم
الى ظاهر الجلد ومتى كان مفرطا صفره لاحتراق المواد المنجذبة الى
ظاهره والفرح يحمر اللون متى اعتدل وان افرط اوجب الصفرة
اليسيرة مع قليل بياض لتحلل المواد الدموية والحرارة الغريزية واما
الخجل والهم فانهما يوجبان تارة الحمرة وتارة الصفرة لان فيهما تحصل
الحركة تارة الى خارج البدن وتارة الى باطنه واما الفزع والغم فانهما
يصفران

يصفران لهرب الحرارة فيهما الى داخل البدن وسنتكلم في هذا كلاما شافيا
عند الكلام في العوارض النفسانية ان شاء الله العزيز وآفات الرائحة
كالصنان وغيره من الروائح الكريهة التي تفوح من الابدان اعلم
ان آفات الرائحة جنس واحد لان رائحة البدن اما ان لا يكون كريهة و
ذلك هو الحالة الصحية لان البدن ما دام على حالته الطبيعية لم يكن
عديم الرائحة لدلالته على البرد ولا ذا نتن وحموضة ونحوهما بل كانت رائحته
طيبة لذيذة واما ان يكون كريهة فيعد ذلك مرضا لكن ذلك يختلف باختلاف
تلك الرائحة فربما كانت تلك الرائحة حامضة وسببها بلغم حامض او
سوداء كما يكون في الحميات البلغمية والسوداوية وربما كانت منتنة
وسببها مواد عفنة تستولي على البدن كما يكون لصاحب العفونة و
قد يكون ذلك عاما في البدن كله كنتن عرق كل البدن وقد يكون خاصا
بموضع واحد فربما كان لبعض الناس في الابط وربما كان لبعضهم في
الفم وهو البخر او في الانف او في اسافل القدم او بين اصابعه وآفات
السحنة بعد اللون قد عرفت فائدة قوله بعد اللون فلا حاجة الى
اعادتها اما الهزال المفرط واما السمن المفرط وانما انحصرت فيهما
لان الطبيعي للبدن ان يكون متوسط المقدار فان نقص جدا كما في الهزال
المفرط او زاد جدا كما في السمن المفرط عد ذلك مرضا لكن يجب ان تعلم
ان السمن على نوعين شحمي ولحمي وكل منهما يكون طبيعيا تارة وحادثا اخرى
وسبب اللحمي سواء كان طبيعيا او حادثا لاستيلاء الحرارة والرطوبة
ولذلك صارت العروق والتجاويف معه واسعة وكان البدن

معه صلبا وسبب التسمي سوا كان طبيعيا او حادثا البرودة واليبوسه و
لذلك صارت العروق والتجاويف معه ضيقه وكان البدن معه
مترهلا غالبا عليه الفجاجه ولذلك الهزال على نوعين هزال سمي و
هزال حمي فالاول بسببه الحرارة واليبوسه والثاني بسببه البروده
واليبوسه واعلم ان البدن القضيف قبوله للآفات الخارجه اشد
من قبوله للآفات الداخلة لانكشاف اعضايه وعدم ما يسترها ويوقيها
من الآفات الخارجة والسمين حاله بالضد لضيق عروقه ومجاريه البدن صح
وامتلائها من الدم ولذلك صار قابلا لضيق النفس والغشي والموت
فجاة قال ابقراط في ثانيه الفصول من كان بدنه غليظا جدا
بالطبع فالموت اسرع اليه من القضيف ومراده بالغليظ السمين
وبالموت الموت الكاين من داخل لا من خارج واعلم ان السحنه كما
تقال على السمن والهزال كذلك تقال على السخافه والكثافه ولا اعتدال
الا ان ذلك لا يعد في العرف مرضا لكن يجب ان تعلم ان السخافه
يريدون بها تارة رقه القوام والاخرى انتشار الاجزاء وتباعدها
وهو المراد به في صناعة الطب واما الكثافه المستعمله بازاء السخافه
فالمراد بها اللزز وهو اجتماع الاجزاء واندماجها وكل منهما ردي
اما الاول فلانه يعين على تحلل الحراره الغريزيه وضعف القوه وسرعه
الهضم وقبول البدن للامراض الاستفراغيه واما الثاني فلانه يهيئ
البدن للامراض الامتلائيه ولضيق النفس والغشي وغير ذلك ولذلك صار
لا اعتدال بينهما محمودا وذهب الامام الى ان اصناف آفات السحنه

منحصرة

منحصرة في ثلث مقابلات بين كل صنفين منها اعتدال السمن والهزال
وما يتوسطها والسخافه واللزز وما يتوسطها والصلابه واللين
وما يتوسطها وفيه نظر لانه انما يصح لو اراد بالسحنه ما عدا اللون
وكان الصلابه واللين مما عد في آفات السحنه وليس كذلك واذا عرفت
جميع الامراض فاعلم اني وضعتها في مشجر ليسهل الوقوف عليها بالنظر
فيها وهي هذه

قال رحمه الله الفصل السابع في اوقات الامراض اعلم ان العلم
باوقات المرض نافع جدا في صناعة الطب فلذلك يجب علينا ان نبسط
القول فيه ونستقصيه ونرتب الكلام فيه في خمسة مطالب الاول في
معرفة المرض الحاد والمزمن المطلب الثاني في تحديد كل واحد من هذه
الاوقات المطلب الثالث فيما يدل عليها المطلب الرابع في الفرق
بين الاوقات الكلية والجزئية المطلب الخامس في الانتفاع بمعرفتها اما
المطلب الاول فقد قال الاطباء فيه ان المرض ينقسم الى قسمين حاد ومزمن
والحاد هو السريع الحركة الى المنتهى الشديد الخطر والمزمن هو البطيء
الحركة الى المنتهى القليل الخطر وهذه القسمة ينتقض عليهم بحمى يوم فانها
مرض قصير المدة فلا يكون من المزمنة وقليل الخطر فلا يكون من
الحادة فان اراد مريد انحصار الامراض في القسمين المذكورين فليحذف
الشرط الاخر وهو شدة الخطر ويقول المرض الحاد هو السريع الحركة
الى المنتهى والمزمن هو المبطئ الحركة الى المنتهى واما ما يدل لنا على
ان المرض حادا ومزمن فثمانية اوجه احدها نوع المرض
فان الامراض الصفراوية الخالصة حادة والسوداوية والبلغمية
مزمنة في الاكثر واحترزنا بالاكثر عن السكتة البلغمية فانها مرض
حاد وان حصلت عن مواد بلغمية وثانيها نوائب المرض فانها
متى كانت قصيرة فالمرض حاد ومتى كانت طويلة فالمرض مزمن
وثالثها السحنة فانها متى كانت متخلخلة فالمرض حاد ومتى كانت
ملززة فالمرض مزمن ورابعها الوقت الحاضر من اوقات

السنة

السنة فانه متى كانت طويلة فالمرض مزمن وثالثها السحنة فانها متى
كانت متخلخلة فالمرض حاد ومتى كانت ملززة فالمرض مزمن ورابعها
الوقت الحاضر من اوقات السنة فانه متى كان حارا فالمرض حاد في الاكثر
ومتى كان باردا فالمرض مزمن وخامسها السن فان امراض الشبان
في الاكثر حادة وامراض المشايخ والكهول في الاكثر مزمنة وسادسها
في حال البدن فانه ان كان في اول امره في الهزال والانحراط
فالمرض حاد ومتى كان بخلاف ذلك فالمرض مزمن وسابعها حال
القوة فانها متى كانت قوية فالمرض حاد ومتى كانت ضعيفة فالمرض
مزمن وثامنها الصناعة فانها متى كانت حارة كالحدادة والصياغة
فالمرض حاد ومتى كانت باردة كالقصارة والملاحة فالمرض مزمن
ثم المرض الحاد ينقسم الى ثلثة اقسام حاد في الغاية القصوى وهو الذي
لا يتجاوز بحرانه الرابع وحاد دون الغاية القصوى وهو الذي
لا يتجاوز بحرانه السابع وحاد بقول مطلق وهو الذي ينقضي اما
في الرابع عشر او العشرين وما تاخر عن العشرين لا يقال له حاد
بل يسمى الحادة المنتقلة اي التي انتقلت من مراتب الامراض الحادة
الى مراتب الامراض المزمنة ولم توجد لها هذه المراتب اذ ليس لها
طرف ينتهي اليه في الزيادة بل قد يمتد مع امتداد العمر المطلب
الثاني في تعريف كل واحد من هذه الاوقات قال بعض الاطباء
الابتداء هو ما جاوز ثلثة ايام وقد جاء ذلك في كلام ابقراط و
هذا خطاء فان لنا من الامراض ما يستوفي فيها الاوقات الاربعة

كحمى يوم وقال بعضهم هو الآن الذى لا جزء له وهذا ايضا خطاء لان الآن
لا وجود له بالفعل بل بالعرض ولابتداء المرض وجود محسوس فلا يقع فى الآن
وقال بعضهم هو وقت ظهور ضرر الفعل وهذا هو الحق واذا عرفت هذا
فاعلم انه انما قال **اعلم ان لاكثر الامراض اربعه اوقات** ولم يقل لكل
الامراض اوقات اربعة لثلثه اوجه احدها ان من الامراض ما لا يستوفى
الاوقات الاربعه بل يهلك صاحبها اما فى الابتداء واما فى التزيد واما
فى الانحطاط من حيث هو انحطاط فلا يهلك المريض البته الا لامر خارجى
لانه وقت استيلاء الطبيعة على المرض فلا يتوقع فيه عجزها عنه الا
بسبب لخطاء اما من جهة الطبيب وذلك بان يكون خبيرا بمعالجة الناقص
من المرضى واما من جهة المريض وذلك اذا لم يكن مطيعا للطبيب فيما
يامره به واما من خوادم المريض اذا لم يطعن للطبيب فيما يامرهن به
وثانيها ان من الامراض ما يكون اصليه اى خلقية كتسقط الراس او زيادة
اصبع او نقصانها او غير ذلك وليس لامثالها اوقات اربعة وثالثها انا
اذا حددنا الاوقات الاربعة بحسب النضج على ما قاله الاطباء وهو
ان الابتداء هو الذى يظهر فيه اثر النضج ان كان خفيا والتزيد ان
تتزايد ظهور النضج والانتهاء ان يكمل النضج والانحطاط هو استيلاء
الطبيعة على مادة المرض وحل عقدته جملة لم يكن لكل الامراض اوقات
اربعة بل لبعضها لان الامراض على نوعين ساذجة ومادية فالساذجه
كالدق والسل وحمى اليوم وامثالها لا يكون لها اوقات اربعة لانها لا
يعتبر فيها النضج لكونها غير مادية لتعلقها بالعضو والروح لا بالمادة وللمادية

تنقسم

الحميم

تنقسم عند الاطباء بحسب المشهور اربعه اقسام والمتوقع فيها النضج ثلثه
البلغميه والصفراويه والسوداويه والدمويه فلا يتوقع فيها النضج لان النضج
عند الاطباء المحصص عباره عن اعتدال المادة والدم قوامه معتدل فلا ينظر
فيه النضج ولاجل هذا صرنا لا نتوقف فى اخراجه فى مبادى الامر عند
الحاجة الى نضج بخلاف المواد الثلث فانه لا ياتى لنا اخراج شىء منها
على الواجب الا بالنضج فلهذه الوجوه قال لاكثر الامراض اوقات
اربعة ولم يقل لكلها تلك على ما قال حنين وغيره من الاطباء لا لما ذكره
الامام وهو ان التغيرات قد يكون دفعه وقد لا يكون دفعه واذا
كان كذلك فمن الجايز ان ينقلب المزاج من الصحه الى المرض دفعه ثم
ان ذلك المرض لا يتزيد بل تاخذ الطبيعة فى تحليله شيئا بعد شىء
او يبقى على حالته لانه تعليل فاسد لان كل ما له ابتداء وانحطاط
فلا بد له من تزيد وانتهاء وان كانا غير محسوسين وعدم احساسنا
بهما لا يدل على عدمهما فى نفس الامر ولا لما ذكره القرشى وهو ان هذه
الاوقات انما يكون لمرض يحدث قليلا قليلا واما ما يقع دفعه كقطع
السيف فليس له اوقات ولان القسم الاول الذى جعل هذه الاوقات
لاكثر الامراض لانه ايضا فاسد فان قطع السيف ان لم يؤد فى حاضر
الوقت الى الهلاك فلا بد من ان يحدث من جراحته ورم ولا بد ان
يتقيح ويأخذ فى التحلل ان آل امره الى السلامه وان ادى فى الحال الى
الهلاك فهذه الحاله لا تسمى عند الاطباء مرض لانه اعدام والمرض موجود
سلمناه ولكن لا نسلم ان كل مرض يحدث قليلا قليلا فله اوقات اربعة

لجواز ان يموت صاحبه في الابتداء او التزيد او الانتهاء ولا لما ذكره السمرقندي
وهو ان مراد الشيخ ان لاكثر الامراض اوقات محسوسه ظاهره وهو
احتراز عن الدمويه المتزيده والمتناقصة والمتساويه فانه لا تظهر فيها
الاوقات الاربعة من جهة الاشتداد والنقص بل من جهة ما يظهر من
النضج في القوارير على ما بين في المرض المادي اذ القرينة الحاليه والمقاليه داله
على هذا المراد واذا بطل كون المراد هذا بطل ما به رد على الامام وهو ان الكلام
فيما له اوقات محسوسه وما ذكره داخل فيما له اوقات محسوسه لان قوله   ليس صحيح
ثم ان ذلك المرض لا يتزيد بل تاخذ الطبيعه في تحليله شيئا فشيئا داخل في الحمى
المتنقصه فانها من ابتدائها الى انتهائها اخذه في التنقص لان المتحلل اكثر
من المتعفن وقوله او يبقى على حالته داخل في المتساويه والما صادرت
اوقات الامراض اربعة لثلثة اوجه احدها ان كل كاين فاسد لا بد له من
ابتداء او انتهاء وانحطاط وما بين الابتداء والانتهاء هو التزيد وثانيها
ان المرض الذي كلامنا فيه اما ان يظهر اشتداده او انتقاصه فان
كان الاول فهو وقت التزيد وما قبله فهو الابتداء وان كان الثاني
فهو الانحطاط وما قبله فهو المنتهى وثالثها ان القوة المدبره للبدن اما ان
يساوي المؤذي في المقاومة او لا يساويه بل كان احدهما اغلب من الاخر
فان كان الاول فهو المنتهى وان كان الثاني فالغالب اما القوة او المرض
فان كان القوة فهو الانحطاط وان كان المرض فاما ان يكون ظهوره بينا
او لا فان كان الاول فهو التزيد وان كان الثاني فهو الابتداء والى
هذه الاربعة اشار بقوله وقت الابتداء ووقت التزيد وفي بعض
السخ

النسخ التصعد والاول هو الصحيح عرفا اذ في عرفهم انما يستعمل التزيد
دون التصعد واما من حيث المعنى فهما متساويان ووقت المنتهى
وفي بعض النسخ الانتهاء وهما متساويان ووقت الانحطاط
وما خرج عن هذه اي عن هذه الاوقات الاربعة سواء كانت كليه
اي بحسب المرض من اوله الى آخره او جزئيه اي بحسب نوبه نوبه
من اولها الى اخرها فهي من اوقات الصحة اي بعض اوقاتها فان
لفظة من فيه للتبعيض ولهذا اقام البعض مقامه كما في اخذت من الدراهم
اي بعضها وفي قوله عز من قائل ومما رزقناهم ينفقون اي وبعض ما
رزقناهم وفيه اشارة وارشاد الى منع الاسراف فانه لا خير في
السرف اللهم الا في الخير فانه لا سرف في الخير وليس المراد ان ما خرج
عن هذه الاوقات الكليه فهي من اوقات الصحة على ما قال المسيحي
من ان هذا الكلام انما يصح اذا اخذنا الاوقات بمعنى انها كليه لانا اذا
اخذناها بهذا الاعتبار كان ما بعد الانحطاط معدودا من زمان الصحة
واما اذا اخذناها بمعنى انها جزئيه فلا يصح ان يقال ما بعد الانحطاط
معدود من زمان الصحة لانا لا نسلم انا اذا اخذناها بمعنى انها جزئيه
لا يصح ان يقال ان ما بعد الانحطاط معدود من زمان الصحة فان
هذا ما ظنه بعض الناس وهو ان زمان الراحة من جملة ازمان
النوبه الجزئيه حتى يكون معدودا في ازمان المرض وهذا من بعض
الظن وذلك لان زمان الراحة وهو زمان انصباب المادة الى
المستوقد حتى اذا كمل انصبابها وسرى التعفن فيها اخذت النوبه لا يجوز

ان يكون من زمان المرض والا كان زمان انصباب المادة للنوبة الاولى اعني
اليوم المتقدم على يوم النوبة الاولى من زمان المرض وهو باطل فانه بالاتفاق
من زمان الصحة وان كان زمان الانصباب المذكور لانه ليس من زمان
ظهور ضرر الفعل فكذا زمان الراحة يكون من زمان الصحة وان كان
زمان الانصباب المذكور لانه ليس من زمان ظهور ضرر الفعل فهذا هو
الحق في هذا المقام ولا يخفى بعد تحقيق ما ذكرنا ان حمل قوله هنا في قوله
وما خرج عن هذه على الاوقات الاربعة الجزئية اولى من حمله على
الكلية اذ لا يذهب ذهن احد الى ان زمان ما بعد الانحطاط الكلي
من زمان المرض حتى يحتاج الى التنبيه على فساد ظنه بخلاف زمان
ما بعد الانحطاط الجزئي اعني زمان الراحة فانه قد ظن انه من زمان
المرض فلذلك نبه على فساد ظنهم بهذا وهو ان ما عدا هذه الاوقات
الاربعة الجزئية وما في ضمنها هو بعض اوقات الصحة وبعضها الآخر
هو ما بعد الانحطاط الكلي ويحتمل ان يكون من البيان ويكون تقدير
الكلام والوقت الذي خرج عن هذه الاوقات الاربعة كلية كانت
او جزئية فهي التي هي اوقات الصحة وحمله عليه اولى من حمله على
التبعيض فان الخارج عن الاوقات الكلية والجزئية يكون اوقات
الصحة لا بعضها فاعرفه فانه دقيق نفيس وليس يعني بوقت الابتداء و
الانتهاء طرفان لا ينقسمان فيهما حال المرض فيه تنبيه على فساد
قول من ظن ان الابتداء هو الآن الذي لا جزء له وهو التفسير الثاني من
التفاسير الثلثة للابتداء وانما ذكر هذا في الابتداء والانتهاء ولم يذكره

في

في التزيد والانحطاط لان زمان الاولين متشابه بخلاف زمان الاخيرين فان
زمان كل واحد منها غير متشابه اما الاول فللتزيد المؤذي فيه واما الثاني
فللتزيد انتقاص المؤذي فيه واما الابتداء والانتهاء فان زمانهما متشابه
فلذلك خصص كلامه بهما والحق ان كل واحد منها له زمان محسوس ولذلك
قال بل لكل واحد منها زمان محسوس اما الابتداء فلانه وقت ظهور ضرر
الفعل الى ان يتزيد واما الانتهاء فلانه من آخر التزيد الى ان ياخذ المؤذي في
التلاشي والاضمحلال له اي لكل الزمان او لكل من الابتداء والانتهاء
لاحتمال اللفظ كلا من الثلثة ولكل وجه حكم مخصوص اي مداواة تخصه
ووقت الابتداء هو الزمان الذي يظهر فيه حكم المرض ويكون اي
المرض كالمتشابه في احواله لا يستبين فيه تزيد وانما تشابه احوال المرض
في وقت الابتداء لان المؤذي ان كان مادة كانت بعد لم تعفن ولم يظهر
اذيتها وان كان سوء مزاج ساذج فحاله ايضا كذلك وانما قال ويكون
كالمتشابه في احواله ولم يقل متشابها لان المرض من حيث ابتداء اخذ
في التزيد لكن تزيده في المبداء غير محسوس ولذلك كان كالمتشابه في
احواله لا متشابها فيها قال الشيخ في اوايل الكتاب الرابع الابتداء
هو وقت اختناق الحرارة الغريزية عن المادة الغامرة في العضو ووقت
ما لا يكون ظهور للنضج او خلافه المضاد للنضج فيه وهذا التعريف فيه
نظر من وجهين احدهما انه يخرج عنه ابتداء الامراض السابقة لانها
خالية عن المادة واما جواز كون التعريف للحميات المادية فبعيد عن
الصواب على ما لا يخفى على ذوي الالباب وهل هذا الا كن عرف

للانسان بانه حيوان كاتب بالفعل فاذا اورد عليه خروج الامي يقول
انى عرفت هذا الصنف منه وثانيها ان خلاف النضج لا يكون مضاده فلا
يصح اذن او خلافه المضاد له اللهم الا تجوزا والجواب عن الاول بان
كلام الشيخ في الرابع في اوقات الحميات لا في اوقات الامراض فلا يضر
خروج ابتداء الامراض الساذجة عنه لان خروج ابتداء هذه الامراض
عنه وان لم يضر لكن خروج ابتداء الحميات الساذجة عنه كحمى اليوم
وحمى الدق والعن الثاني فانه لم يقل ان خلاف النضج مضاد له بل وصف
الخلاف الذي هو اعم من المضاد بالمضاد والخطية فيه ولا تجوز لانا لا نسلم ان
الخلاف اعم من المضاد لتصريحهم في تعريف المتضادين وهو انهما الذاتان
الوجوديتان المتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض بل ومن قولنا بينهما غاية الخلاف احترازا عن المتخالفين وعلى هذا
يكون اطلاق المضاد على الخلاف تجوزا اللهم الا ان يريد بالخلاف المفهوم
اللغوي وهو الغير لا المفهوم الاصطلاحي وهو المخالف والتزيد هو الوقت
الذي يتبان فيه اشتداده اي اشتداد المرض كل وقت بعد وقت
وانما صار هذا الوقت كذلك لان المؤذي فيه يتزيد شيئا فشيئا فلذلك
تشتد وقتا بعد وقت وقال في الكتاب الرابع التزيد هو وقت ما
يتحرك فيه الحرارة الغريزية لمقاومة المادة حركة ظاهرة فيظهر علامة
النضج او علامة مضادة للنضج وفي هذا التعريف ايضا نظر من وجهين
احدهما انه يخرج عنه تزيد الامراض الساذجة لما قلنا وثانيهما ان قوله
هو وقت يتحرك فيه الحرارة الغريزية لمقاومة المادة حركة ظاهرة خطا
لان

لان حركة الحرارة الغريزية لمقاومة المؤذي هذه الحركة الظاهرة انما يكون
في المنتهى فكيف يحصل هذا في التزيد والمؤذي بعد في التزايد في الانصباب
ايضا ان كان ماديا ووقت الانتهاء وهو الوقت الذي يقف فيه
المرض في جميع اجزائه اي اجزاء ذلك الوقت على حالة واحدة اي
من غير ان يزيد وينقص وانما صار الانتهاء على هذه الصورة لان تزيد المؤذي
فيه قد انقطع وتنقصه ما ابتداء فلذلك كان متشابها باقيا على حالة واحدة
وقال في الرابع والمنتهى هو الوقت الذي يشتد فيه القتال بين الطبيعة والمادة
ويظهر استيلاء احدهما على الآخر وهو وقت الملحمة والحق خروج منتهى
الامراض الساذجة عنه لما مر غير مرة والانحطاط هو الزمان الذي يظهر
فيه انتقاصه اي انتقاص المرض وكلما امعن اي الانحطاط او زمانه وفي
بعض النسخ وكلما كان امعن والاول اولى وان كان لهذا وجه ايضا كان
الانتقاص اظهر وانما صار هذا الوقت كذلك لان الطبيعة فيه قد استولت
على المؤذي وهي اخذة في تفريق شمله وكلما تزايد الانحطاط كان استيلاء
القوة اظهر وكذا انتقاص المرض وقال في الرابع والانحطاط هو وقت
ما يكون الحرارة الغريزية قد استولت على المادة فتقهرها وهي في تفريق
شملها شيئا بعد شيء وهذا التعريف يخرج عنه انحطاط الامراض الساذجة
وهذه الاوقات قد يكون بحسب المرض من اوله الى اخره في نوائبه
اي في جميع نوائبها لان الجمع المضاف مستغرق وهذا انما يتصور فيما له نوائب
كالنائبة والغب والربع ونحوها ويسمى اوقاتا كلية وقد يكون بحسب نوبة
نوبة ويسمى اوقاتا جزئية وسنتكلم فيه كلاما شافيا في المطلب الرابع

قال المسيحي في الكتاب الرابع في المقالة الاولى منه واعلم ان الابتداء يطول
في الغب والتزيد في المواظبه والمنتهى في المطبقه والانحطاط في المحرقه
ومعنى هذا الكلام ان الابتداء في الغب اطول من باقي اوقاتها لا انه اطول
من ابتداء المواظبه او الربع فان هذا محال وقس عليه تزيد المواظبه وانتهاء
المطبقه وانحطاط المحرقة وانما صار ابتداء الغب اطول من باقي
اوقاتها لوجهين احدهما ان هذه المادة في مبادي انحلالها للمرض تكون فجه
وعندما تكون كذلك كانت ظاهرة الحدة فتكون اذيتها للحار الغريزي
اذية ظاهرة فتشتد هربه منها وتضعف عند ذلك عن مقاومتها ونضجها
فيكون زمان ابتدائها اطول بخلاف باقي اوقاتها فانها تكون قد انكسرت حدتها
واذيتها للاعضاء بسبب ما نالها من النضج واعتدال القوام وثانيها ان هذه
المادة تكون في الابتداء رقيقة القوام لطيفه جدا فيتشربها العضو وعند
ذلك الجميع تمكن العفن الى زمان طويل لعسر اخراجها من العضو
بخلاف باقي اوقاتها فان المادة فيها تكون قد انكسرت سورتها وغلظ قوامها
فيسهل اخراجها عن العضو ودفعها عنه واما علة طول التزيد في المواظبه
فغلظ المادة ولزوجتها وكثرتها فيبطئ استعدادها للانحلال واما طول المنتهى
في المطبقة فلان مادتها غليظة كثيرة وهي محصورة مع ذلك في اوعية متكاثفه فلان صح
متلززه فيطول زمان مقاومه الطبيعه لمادة المرض عند استيلاء
الطبيعة عليها لعسر عليها تحليلها واما طول الانحطاط في المحرقه فلان
مادتها حاده لذاعه فتخلف في العضو حرارة غريبه تبقى بعد مفارقتها
ويطول انحلالها المطلب الثالث فيما يدل على هذه الاوقات الاربعه

اما

اما الابتداء فظاهر لانه وقت ظهور ضرر الفعل واما التزيد والانتهاء والانحطاط
فالذي يدل عليه وجوه خمسة احدها مقدار النوبه فانها متى كانت اخذه في
الطول فالمرض في التزيد ومتى كانت اخذة في القصر فالمرض في الانحطاط
ومتى كانت متساويه فالمرض في الانتهاء الثاني تقدمها وتأخرها فانها متى
كانت متقدمه فالمرض في التزيد ومتى كانت متاخرة فالمرض في الانحطاط
ومتى كانت حافظة نظام واحد فالمرض في الانتهاء الثالث في الاعراض
الحاصله في المرض لكن يجب ان تعلم اولا انها على نوعين مقومه وغير مقومه
والمراد بالمقوم مقوم الوجود وذلك مثل الاعراض الخمسة في ذات الجنب
وهي الحمى والوجع الناخس وضيق النفس والسعال والنبض المنشاري فان
ذات الجنب يستحيل وجودها بدون هذه الخمسة فانه متى عدم واحدها
لا يقال لها ذات الجنب والغير المقومه نوعان مناسبه للمرض وغير
مناسبه له فالمناسبه مثل الصداع والعطش في الحمى فان طبيعة الحمى
توجبها والغير المناسبه مثل اختلاط الذهن والغشي في الحمى وقد تقسم
الاعراض من وجوه اخر فيقال ان منها ما يدل على نفس المرض كسرعة النبض
والتنفس الدال على الحمى ومنها ما يدل على موضع المرض كالنبض المنشاري
الدال على ذات الجنب والموجي الدال على ذات الرئه ومنها ما يدل على
سبب المرض كدلالة الامتلا فالحاصل ان هذه الاعراض متى صارت
اقوى فالمرض في التزيد ومتى صارت اضعف فالمرض في الانحطاط ومتى
بقيت على حالها فالمرض في الانتهاء الرابع حال الفترة فانها متى كانت
قصيرة ومتاخرة فالمرض في التزيد ومتى كانت طويله ومتقدمه فالمرض

في الانحطاط ومتى كانت حافظة لنظام واحد فالمرض في الانتهاء الخامس
حالها في العوارض وهو انها متى كانت نقية من الاعراض فالمرض في الانحطاط
ومتى كانت غير نقية بل ظاهرة فالمرض في التزيد ومتى كانت متوسطة
فالمرض في الانتهاء هكذا الجب ان تعلم ان الحميات على نوعين مفترة وهي ما
كان مادتها خارج العروق ولازمة وهي ما كان مادتها داخل العروق
فالمفترة تظهر فيها هذه العلامات جميعها واللازمة لا يظهر فيها الا المأخوذة
من الاعراض والنضج واعلم ان التزيد ربما خفي في بعض الامراض
كالحمى المتزيدة والانتهاء في بعضها كالحمى المتساوية والانحطاط في بعضها
كالحمى المتنقصة فان الحمى اللازمة ينقسم قسمين غليانية وهي المسماة عند الاطبا
بسونوخس وعفنية وهي المطبقة وهي تنقسم الى ثلثة اقسام متزيدة ومتنقصة
ومتساوية فان العفن تارة يكون مساويا للمتحلل وتارة انقص منه وتارة
ازيد فان كان مساويا كانت الحمى متساوية وان كان اقل كانت متنقصة
وان كان ازيد كانت متزيدة وفي مثل هذه الحميات يعسر علينا معرفة الاوقات
المذكورة ووجه معرفتها ان ينظر في الحمى المتزيدة فان كانت تتزايد اكثر
مما في طبعها فهو وقت التزيد وقس المتنقصة والمتساوية عليها وقد يستدل
على ذلك بالنضج كما سبقت الاشارة اليه نقلا عن الاطباء واعلم ايضا ان الاوقات
قد لا تظهر بحسب ما تظهر من الاشتداد والنقص وحينئذ يجب ان يعتبر
بما يلزم ذلك وهو النضج ومقابله وبذلك يعتبر اوقات سونوخس ونحوه
المطلب الرابع في الفرق بين الاوقات الكلية والجزوية المرض له
اعتباران احدهما من اوله الى اخره اي من حين حدوثه الى حين زواله وثانيهما
بحسب

بحسب نوبة نوبة من نوائبه ولكل واحد منهما اوقات اربعة ابتداء وتزيد
وانتهاء وانحطاط فاوقات الاعتبار الاول يسمى اوقاتا كلية واوقات الثاني اوقاتا
جزوية وقد عرفت ان المرض على نوعين حاد ومزمن ففي المرض الحاد ربما
صارت الاوقات الكلية هي بعينها الاوقات الجزوية واما المزمنة فربما حصل
في الوقت الواحد الكلي من اوقاتها كذا وكذا من الاوقات الجزوية كالحمى الربع
مثلا فان كل واحد من اوقاتها الكلية ياتي فيه عدة نوائب جزوية لكل منها
اربعة اوقات المطلب الخامس في الانتفاع بمعرفة الاوقات الكلية
من وجه وبالجزوية من وجه آخر اما الاول فمن وجهين احدهما معرفة
المنتهى وقربه وبعده اذ بحسب ذلك يقدر الغذاء في لطافته وغلظه لانه
متى كان قريبا لطف الغذاء لتفرغ القوة لمقاومة المرض ولا يشغلها شاغل
ثم لنجعل هذا بحسب الامراض الحادة في الحدة فالمرتبة الاولى يقابل بترك
الغذاء والمرتبة الثانية يقابل باللطيف في الغاية والمرتبة الثالثة يقابل
بما هو اغلظ من ذلك كالمزورات ومتى كان المنتهى بعيدا اغلظ الغذاء
لتقوى القوة على مقاومة المرض الى حين ياتي المنتهى ثم لطف لما قلنا في
الامراض الحادة وثانيهما معرفة ايام الارابيع والاسابيع التي يقع فيها البحران
فان التام انما يقع بعد المنتهى وذلك لان البحران على نوعين جيد وردي
والردي هو الذي يعقبه الهلاك وسبب حصوله اما كثرة المادة وتحركها
من ذاتها وحدة مزاجها فتقلب القوة واما خطاء يقع من جهة الطبيب
للمداواة وهو ان يستفرغ المريض اما قبل النضج او في وقت البحران فانه
ان كان موافقا لجهة حركة المادة من دفع الطبيعة فيفرط في الاستفراغ

ويهلك المريض وان كان مضادا فيقع بينهما تقابل في دفع المادة ومنعها و
يهلك المريض واما الجيد فينقسم الى نوعين تام وناقص والتام ما اجتمعت
فيه ست خصال احدها ان يكون باستفراغ دون انتقال وثانيتها ان
يكون الاستفراغ من المادة الموجبة للمرض وثالثها ان يكون من الجهة التي
للمادة مايلة اليها ورابعتها ان يكون قد تقدمه دلايل النضج وخامستها ان
يكون في يوم باحوري وسادستها ان يعقبه خفة وراحة واما الناقص
فهو البحران الانتقالي وهو على نوعين تارة يكون معه خراج وتارة يكون خاليا
من الخراج كانتقال الحمى الصفراوية الى اليرقان واما معنى لفظة البحران
فهو في اللغة السريانية الحكم الفاصل وسنتكلم في البحران كلاما تاما ان
شاء الله تعالى فهذا انتفاعنا بالاوقات الكلية واما الجزوية فينتفع بها
في تدبير العليل عند حصول النوبة فانه يجب ان يمنع من الغذاء عند مجيها
وفي حال حضورها قال بقراط في المقالة الاولى من الفصول اذا كانت
الحمى لازمة لادوارها فامنع من الغذاء في وقت نوايبها وذلك لامرين
احدها ان الطبيعة تشتغل بهضم الغذاء عن مقاومة المادة وثانيها
انه مع ذلك يستحيل اكثره فضولا فيزيد في مادة النوبة فيكون قد حلبها
على المريض افة اخرى ولما اذا كان عند انحطاطها وغذوناه نكون قد
سلمنا من ذلك فهذا انتفاعنا بالاوقات الجزوية قال الشارح رحمه الله
الفصل الثامن في تمام القول في احوال الامراض ويشتمل هذا الفصل
على مباحث المبحث الاول في تعديد الاشياء التي لاجلها
يكون تسمية الامراض قال الشارح رحمه الله ان الامراض قد يلحقها

السمية من وجوه ان الصنايع قد تشير الى معان ليس لها في اللغات
اسماء لان واضع اللغة العامة انما يضع الالفاظ للمعاني التي يحتاج معرفتها
الجمهور فلذلك يضطر صاحب تلك الصناعة الى وضع الفاظ تتميز بها تلك
المعاني وتسمى تلك الالفاظ الالفاظ المنقولة وينبغي ان يكون الالفاظ التي تنقل
هي الالفاظ التي مفهومها اللغوي شديدة المناسبة للمفهوم الصناعي واولى
المفهومات بذلك ما كان بينهما ملازمة وذلك على قسمين احدهما لانه اما
ان يكون اللازم هو المفهوم اللغوي او اللازم هو المفهوم الصناعي والاول يسمى
نقل اسم اللازم الى الملزوم والثاني يسمى نقل اسم الملزوم الى اللازم مثال
الاول الصرع فان الصرع في اللغة هو السقوط وهو لازم لهذا المرض
وكذلك النسيان اذا اريد به ليثرغس لان النسيان يلزمه لان ليثرغس
هو البرسام البارد وهو ورم بارد كاين في داخل القحف غير ان حدوثه
في الاكثر في مجاريه وبطونه دون اغشيته لانها لا تستحصف فيها وصفاقتها
قلما تنفذ فيها المواد الغليظة ومن الاطباء من يطلق اسم ليثرغس على كل
ورم دماغي بارد سواء كان بلغميا او سوداويا لكن المشهور ان المخصوص
بهذا الاسم البلغمي دون السوداوي ولان النسيان لازم البلغمي الذي هو ليثرغس
عند الاطباء سموه بالنسيان اطلاقا لاسم اللازم على الملزوم وكذلك
السدر فانه في اللغة تحير البصر يقال سدر البعير بالكسر يسدر سدرا
وسدارة تحير من شدة الحر فهو سدر وهو لازم لهذا المرض وهو حالة
يعرض للانسان مع حدوثها باغتة يجد في راسه ثقلا عظيما وفي عينيه و
ربما وجد طنينا في الاذنين وربما زال معها عقله وسببه امتلاء الروح

النفساني عن سلوكها الطبيعي في اوعية الدماغ وعروقها فيبرد الدماغ ويبلد
كما يخدر الاعضاء عند انقطاع مدد الروح عنها بسبب القعود عليها وسقط
وسبب امتناع الروح اما اخلاط باردة غليظة التي ان زادت كميتها احدث
السكتة وان رقت وحدثت منها حركة ومن الروح حركة حدث الدوار
ويسمى هذا النوع السدر الخدر واما سقوط شيء على الراس او ضربة فيحدث
السدر الذي يعرض لحجب الدماغ او سدة تعرض هناك او ورم فيمنع الروح
من السلوك ويسمى هذا النوع السدر المولم والسدر يشبه الصرع من وجهين
احدهما السقوط وثانيهما سكون الافعال ويفارقه من ثلثة اوجه احدها ان
السدر لا يكون معه تشنج في البدن كما في الصرع وذلك لضعف سبب السدر
وقوة سبب الصرع وثانيها ان السدر يتقدمه دوار يعد مدة يحدث واما
الصرع فقد يكون دفعة وثالثها ان السدر لا يكون معه زبد واما الصرع فلا بد
له منه وكذلك الدوار فانه في اللغة هو دوار الراس وهو لازم لهذا المرض
وهو حالة يتخيل لصاحبها ان الاشياء تدور عليه وان دماغه وبدنه تدوران
فلا يملك ان يثبت وسببه اخلاط رقيقة صفراوية ورياح غليظة في بطون
الدماغ او في عروقه لا يمكنها التحلل فتتحرك حركة غير طبيعية ويقابلها الروح
بحركة طبيعية مضادة لتلك الحركة فيتدافعان ويقع بينهما حركة دورية كما يرى
في الزوبعة وسبب دوران الروح يتخيل ان الاشياء تدور لانه سواء ان تختلف
نسب اجزاء المحسوس الى الحاس من جهة المحسوس او الحاس قال الشيخ في
ثالث القانون فقد يجعل الصداع دوار عارض وقد يجعل الدوار صداع عارض
وهذا انما يصح في بعض اصناف الدوار وبعض اصناف الصداع لا في كلها ولا كل
ذكرها

ذكرها بلفظة قد اما الاول فهو ما كان حادثا عن مواد غليظة راسخة في الدماغ
وستعرف ان نضج هذه المواد بالترقيق فاذا رقت جرت في المجاري ففعلت
فعل المواد الصفراوية في ايجاب الدوار وايضا مثل هذه المواد لا يمكن للطبيعة
ان تحللها دفعة واحدة بل شيئا بعد شيء وذلك بالتبخير الموجب للدوار فمثل
هذا الدوار منذر باقلاع الصداع واما الثاني فهو ما كان حادثا عن مواد
رقيقة صفراوية وستعرف ان نضج هذه المواد بتغليظ قوامها على
المذهب الحق فعندما تغلظ تسكن حركتها وترسخ وتوجب الصداع
كايجاب المواد الغليظة فمثل هذا الصداع منذر باقلاع الدوار وكذلك
السبات السهري لان ذلك لازم للمرض الذي يسمى به وهو علة مركبة من
السرسام البارد والحار فان مادته مركبة من صفراء وبلغم فتارة يتساويان
وتارة يكون احدهما غالبا ويقدمون اسم الغالب ويقولون سهر سباتي
او سبات سهري وكذلك السبات الساذج لانه لازم للمرض المسمى به وهو
نوم مفرط ثقيل في المدة طولا وفي الكيفية قوة فيصعب الانتباه عنه وان
نبه وحدوثه اما لامر خاص بالراس او حادث له على سبيل الشركة والخاص
اما سوء مزاج بارد رطب يبلد مسالك الروح النفساني ويمنعها من
النفوذ واما مادة رطبة اما بلغمية او دموية تسد المسالك المذكورة وتفعل
الفعل المذكور واما ضغط ينال الدماغ كما اذا انكسر القحف فانه يوجب النوم
المفرط لوجهين احدهما انسداد مسالك الروح بسبب الضغط وثانيهما
لاجتماع الروح النفساني الى الباطن لمقاومة الموذي واما الضربة تنال عظم
الصدغين فانها توجب ذلك لانصباب الروح الى الباطن لمقاومة الموذي

لانه قريب من الدماغ والكاين بالشركة اما بشركة البدن كله وذلك اما من سبب
من خارج مثل ملاقاة ماء بارد مفرط البرد او هواء بارد جدا فانهما يوجبان
النوم المفرط لهرب الحرارة الغريزية والروح النفساني الى الجهة الباطنة
خوفا من المؤذي المتجدد واما من داخل مثل الكاين عند اشتداد نوايب الحمى
واقبال الطبيعة بكليتها الى العلة وانضغاطها تحت المادة فتتبعها الروح النفساني
خصوصا ان كانت الحمى بلغمية فانها توجب النوم المفرط لما ذكرنا ولصعود
الابخرة الرطبة الى الدماغ او بشركة عضو واحد وذلك ما المعدة بسبب
استعمال ادوية مخدرة تفيد آلات الروح مزاجا منافيا لنفوذ الروح فيرجع
عائدة الى المبدا وايضا فانها تتبلد عن النفوذ وبسبب الافراط في السكر خصوصا
اذا كان الشراب احمر غليظا فان ذلك يوجب السبات بما يرطب الالات
ويسد مسالك الروح او بسبب تخمة من اغذية غليظة مثل الفطر والكماه
فانها يرتفع منها ابخرة غليظة تسد مسالك الروح او المعا عندما تتولد فيها
ديدان وتنشر بحركتها الى الدماغ ابخرة كثيرة او الرحم عندما يحتقن فيه المني
او دم الطمث او الرئة عندما يحصل فيها ورم واعلم ان اول استقرار
مادة السبات في مقدم الدماغ ومعظم تاثيرها فيه ولذلك صار اول
ما يتعطل من الحواس فيه البصر وانما كان كذلك لان مقدم الدماغ
ارطب اجزائه ومادة السبات رطبة فتقبلها بسبب مناسبته لها
ومثال الثاني قولنا للحمى الاستصافية من البرد انها بردا وهواء وقولنا
للقروح الصفراوية من الجمرة والنملة والنار الفارسي على ما ذكرنا انها
خلط صفراوي وكالماليخوليا فانه يقال ان مفهومه في لغة اليونان الخلط
الاسود

الاسود وهو سبب المرض المسمى بذلك والسبب يلزمه مسببه فهو نقل
اسم الملزوم الى اللازم وربما لم يجد صاحب تلك الصناعة لذلك المعنى
لفظا مناسبا او وجد لكن كان ذلك اللفظ مما يحتاج في ايضاح معناه
الى كلفة على المتعلم فلم يضع له اسما مفردا بل سماه باسم مضاف الى معنى
قد عرف او اريد ان يعرف كقولنا ذات الجنب وذات الرئة وربما
لم ينسب الى ذلك المعنى بهذا الوجه بل بان الحق بذلك المنسوب اليه ياء النسبة
كقولنا سوداوي منسوبا الى السوداء الذي هو سبب المرض وكقولنا العرق
المدني منسوبا الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم لكثرة حدوثه فيها وقولنا
الحمى النهارية والحمى الليلية لكثرة حدوثها فيهما ومنه بنات الليل لكثرة حدوثها
فيه وهي حكة وخشونة وبثور صغار تعرض في البرد والليل وسببها احتباس
ما يجب ان يتحلل لحصافة الجلد وضيق المسام في الاصل فاذا كثرت البخارات
عند جودة الهضم في الليل وازدادت المسام ضيقا لبرد الهواء وغور
الحرارة حدثت هذه العلة ولذلك سميت بنات الليل والى بعض ما
ذكرنا اشار بقوله **اما في الاعضاء الحاملة لها كذات الجنب** من
الاطباء من يقول انه ورم حار يعرض في نواحي الصدر اما في الحجاب
المستبطن للاضلاع او في الحجاب الحاجز المسمى افرغما او في العضل الخارج
واما المشهور عند الاطباء الآن فذات الجنب ورم في الغشاء المستبطن
للاضلاع وما كان حادثا في الغشاء الحاجز فانه يسمى برساما وفي
العضلات يسمى شوصة وسببها مواد رقيقة صفراوية او دموية ولا
يمكن ان يكون حدوثها عن بلغم ولا عن سوداء لغلظهما وصفاقة الغشاء

وصلابته فلا تقدر ان على النفوذ فيه قال ابقراط في سادسة الفصول اصحاب الحشاء الحامض لا يكاد تصيبهم ذات الجنب لان حموضته تكون عن بلغم حامض او سوداء والاطباء مختلفون في ان ذات الجنب الايمن او الايسر ايهما اردا فقال قوم ان الكاينة في الايمن اردا لبعدها عن راس القلب الذي هو معدن الروح الحيواني والحرارة الغريزية فلا تنضج بسرعة وقال قوم ان الكاينة في الايسر اردا لقربها من راس القلب وايذائها اياه والحق ان كل واحدة منها ردية من وجه وجيدة من وجه اما الكاينة في الايمن فلانها لبعدها عن القلب فلا تنضج الا في زمان طويل وجيدة لبعدها عن نكايته والكاينة في الجانب الايسر ردية اذ لقربها من راس القلب توذيه وجيدة لسرعة نضجها وهذا المرض له اعراض خمسة قد عرفتها وهو السعال لتاذي الرئة بالمجاورة وعند النضج يرشح النهاية المادة شيء بعد شيء وضيق النفس لمزاحمة المادة لالات النفس وضغطها لها ووجع ناخس لعصبانية العضو نفسه وحمى لمجاورة الورم للقلب ونبض منشاري لاختلاف الغشاء في اللين والصلابة وذات الرئة وهي ورم الرئة وقد سبق الكلام فيه ومن هذا القسم ذات الكبد وهي ورم يحدث في الكبد لمواد حارة او باردة تنصب اليها وتورمها فتارة يكون في المقعر وتارة يكون في المحدب وتارة في عضلاتها وتارة في حجابها والفرق بين هذه الاورام ان الكاين في جرم الكبد لا يكون معه وجع يعتد به لا يجوهرها ليس له حس ذاتي على ما عرفته في لا غشيه ويتغير معه السحنة بحسب الخلط الغالب غيرانه ان كان في الجانب المحدب كان

هناك

هناك سعال لقربه من الحجاب المحرك للتنفس ويحتبس البول فيه لقرب مخرجه من هذا الموضع وربما لا يكون الورم ظاهرا للحس ومتى كان في المقعر لم يكن معه شيء مما ذكرنا بل يكثر معه لمزاحمته للمعدة وسواد اللسان واما ورم العضلات فانه دايما يكون ظاهرا والوجع معه قويا وكذلك ورم الغشاء لكن ظهور ورم العضلات اكثر ويجب ان تعلم مع ما قد علمت ان ورم الكبد يشابه ذات الجنب في وجوه ثلثة احدها بالسعال فان كل واحد منها يوذي الات التنفس فيتحرك الطبيعة فيه لدفع الموذي وثانيها بالحمى لكن هذا انما يكون اذا كان الورم حارا وثالثها بتمديد المعاليق وبالغشيه وذلك بواسطة الحجاب والفرق بينهما من وجوه سبعة احدها ان النبض في ذات الجنب منشاري وفي ذات الكبد موجي الثاني ان الوجع في ذات الجنب ناخس وفي ذات الكبد ثقيل وستعرفهما عند الكلام في اصناف الوجع الثالث ان السعال في ذات الجنب في اوايلها يابس اي بلا نفث وفي اواخرها لين واما في ذات الكبد فالسعال دايما فيها يابس الرابع ان الوجه وباقي السحنة في ذات الكبد يتغير الى الصفرة لتغير الغذاء الواصل اليها واما في ذات الجنب فان الوجه فيها لا يتغير الى الصفرة فيها الى العدم الخامس ان ذات الكبد يحس فيها بالورم دايما في الجنب الايمن تحت الاضلاع واما ذات الجنب فقد يكون في الجنب الايمن وقد يكون في الجنب الايسر ويكون مرتفعا ايضا السادس ان ضيق النفس في ذات الجنب اكثر مما يكون في ذات الكبد لقربها من الرئة والقلب السابع ان البراز في ذات الكبد غسالي لضعف الكبد عن الاحالة واما في ذات الجنب فانه بحاله واما من اعراضها

كالصرع واما من اسبابها كقولنا مرض سوداوي وقد استوفينا القول
فيهما فلا حاجة الى تكراره واما من الشبه كقولنا داء الاسد هو الجذام وسببه
مواد سوداوية تستولي على الاعضاء وتفسدها وربما تساقطت وهذه
العلة مما تتوارث عن الاباء والاجداد لاستحالة المني الى النطفة السوداوية
ومشابهته للاسد قيل لانه يهجم على صاحبه هجوم الاسد وقيل بل لان
وجه صاحبه يشبه وجه الاسد في تجهمه واستدارة عينيه وقيل
لان الجذام يعرض للاسد كثيرا وهذا ان صح فلا شك انه اولى لان قولنا داء
الاسد يقتضي اختصاص ذلك الداء بالاسد كما في داء الثعلب وداء الحية
فانهما انما سميا بها لعروضهما للثعلب والحية كثيرا اما داء الثعلب فهو
تساقط شعر الراس لمواد صفراوية محترقة تخالط الدم او مرة سوداء
مخالطة له فترمي شعره وتساقط جميعه واما داء الحية فهو مرض
يحصل في الراس لمواد سوداوية محترقة او بلغم مالح فتساقط معه الشعر
وتنسلخ جلدته كالحية وقيل الفرق بينهما ان تمرط الشعر في داء الحية يكون
معوجا ملتويا وكذا وبالجملة شبيها بالحية اذا انسابت على التعاريج
طويلا ومن هذا النوع السرطان وقد عرفته ومنه القطرب وهو
نوع من المالنخوليا وسببه سببه وعلامته شدة تقطيب الوجه
وان لا يسكن في موضع واحد اكثر من ساعة واحدة بل لا يزال يتردد
ويمشي مشيا مختلفا لا يدري اين يتوجه مع حذر من الناس وسوء
قصد لمن يغافصه ويكون بروزه ليلا وتواريه نهارا محبا للخلوة
وحذرا عن الناس وربما لم يحذر بعضهم غفلة منهم وقلة تفطن
لما

لما يرى ومع ذلك فانه يكون على غاية العبوس والنحافة اصفر اللون جاف
اللسان وعلى ساقيه قروح لا تندمل لانصباب المواد السوداوية اليها لغلظها
ولكثرة حركة الساقين ولانه دائما يصك رجليه بعضها ببعض ويعض بعضه الكلاب
وانما سمي به تشبيها بالدابة المسماة بهذا الاسم وهي دويبة تكون على وجه
الماء تتحرك عليه حركات مختلفة بلا نظام وكل ساعة تغوص وتهرب
ثم تبرز وتظهر واما منسوبا الى اول من يذكر انه عرض له ذلك كقولهم
القروح الطيلانسية منسوبة الى رجل يسمى طيلانس وهو نوع من
القروح العفنة يسيل دائما منها صديد واما منسوبا الى بلد يكثر حدوثه
فيه كقولهم القروح البلخية هي قروح مع بثور وخشكريشات و
سيلان صديد وهي من جنس السعفة الرديئة وانما سميت بهذا الاسم لكثرة
حدوثها في بلد بلخ ومن هذا النوع العرق المديني لكثرة حدوثه في المدينة
كما قلنا وهو ان يحدث على البدن بثرة ما تنتفخ ثم تتنفط ثم تنثقب فيخرج
منها شيء شبيه بالعرق لا يزال يطول وربما كان له حركة كدودة تحت
الجلد وسببه فضول ردية تحصل في العروق وحرارة مفرطة تشوي
تلك الفضول وتجففها وتعقدها فتصير في هيئة العروق لانها في جوف
العروق فتدفعها الطبيعة على سبيل دفع الفضول فصارت الى
بعض الشعب الدقاق فتفسخه وتثقب الجلد بشدة اندفاعها واكثر
ما تحدث هذه العلة في البلدان الحارة اليابسة وظن بعضهم انه حيوان
ومنهم من ظن انه عصب اذا قطع آلم الما شديدا قال جالينوس اني لم
احصل من امره شيئا واما منسوبا الى من كان مشهورا بالانجاح

في معالجتها اي معالجة تلك الامراض كالقرحة المنسوبة الى الخيرونية
التي قال جالينوس فيها ان هذه القرحة منسوبة الى اول من يذكر انها برئت
على يديه وهو خيرون الطبيب وانما ذكر هذا في شرحه لقول ابقراط في
سادسة الفصول اذا مضى بالقرحة حول او مدة الطول الى اخره ولا
منافاة بين القولين فقد يكون ذلك مع انه مشهور بانه اول من ابرأها مشهور
ايضا بالنجاح في معالجتها وقد صحف الامام الخيرونية فقال الجيرونية
واعتقد ان هذا منسوب الى المحلة التي سمي بها مشق جيرونا وليس كذلك
فان جالينوس اخبر عن اسم ذلك الطبيب انه خيرون بالخاء وقد ذكر
في كتاب حيلة البرء ان بعض القروح سمي باسم مشتق من اسم المداوي
الاول وهي القروح المسماة خيرونيون وبعضها سمي باسم مشتق من
اسم اول شخص حدثت به وهي القرحة المسماة حليلاقيون والعجب
من الشارح كيف نقل الجيرونية بالجيم لا على ما نظن انها بالخاء وكانه
لم يطلع على ما ذكره جالينوس واعتقد صحة ما ذكره الامام فلذلك جزم
به والظاهر انه انما جزم به لقول ابن جميع في تنقيح القانون لانه قال
فيه وجدت في بعض النسخ على الحاشية ما حكايته سيرونيه و
الحرف اليوناني هكذا ثم قال وهذا الحرف من صور الحروف اليونانية
هي صورة السين الا ان اليونانيين يخرجونه مخرج الجيم وينطقون به
مشددا وعلى هذا يكون الصحيح الجيرونية بالجيم اعني اذا عرب و
انما يكتب بالجيم لان ذلك الحرف لا نظير له في العربية ويكون ما
نطقته كثير من الناس من انها الخيرونية بالخاء تصحيفا وانا اقول

ع

في هذه العبارة التي هي من عجائب كتاب زرادشت ولا يعرف تفسيرها
الا الهوابذة امثاله ما قال الشيخ في الشفاء على قول بعضهم من ان الايجاب
اشرف من السلب فهذا نوع من العلم لا افهمه ولا احب ان افهمه والله
اعلم بحقيقة الحال **واما من جواهرها** اي جواهر الامراض اي حقايقها
وذواتها كالحمى والورم لان الحمى حرارة غريبة تنبعث من القلب
في العروق الضوارب وتضر بالافعال والورم زيادة حجم غير طبيعية
واسم كل واحد منهما من نفس حقيقته وذاته **المبحث الثاني**
في تقسيم الامراض بحسب سهولة تعرفها وصعوبته قال الشيخ
رحمه الله **قال جالينوس ان الامراض اما ظاهرة حسا** وقد يكون فتعرف ح
من الباطنة ما يعرف بالحس ايضا على ما ستعرفه ولكنه اقل الوجود والاول
اكثر الوجود **واما باطنة** واستدلالنا على اكثرها انما يكون بافعالها
فكل عضو كان الاطلاع على افعاله اقل فلا شك ان ادراك امراضه اعسر
وبالعكس فالباطنة اما **سهلة الوقوف عليها كاوجاع المعدة والرئة**
لظهور افعالها من احالة الغذاء وفعل التنفس ولان مكان المعدة اقرب الى
الظاهر واما الرئة فانها وان كانت بعيدة عن الظاهر لكن اعراض امراضها
ظاهرة غير مشتبهة كحمرة الوجنتين اذ لسخافتها وكونها على محاذاتها تظهر
فيها اثر البخار **واما عسرة الوقوف عليها كافات الكبد** لا سيما المقعر
لبعده عن موضع الحس ولوقوع الاشتباه في العلامات هل الافة واقعة
في نفس الكبد او في محدبها او في مقعرها او في الماساريقا المتصلة بالامعاء
او في العرق العظيم الطالع من حدبة الكبد ولتعذر الاطلاع على افعالها

ومجاري الرؤية وفي بعض النسخ المرة وكلاهما تعسر الوقوف على امراضها
اما مجاري الرؤية فلانها الشريان الوريدي والوريد الشرياني وكلاهما بعيدان
عن ادراك الحواس وعن الاطلاع على افعالها مع وقوع الاشتباه على اعراضها
واما مجاري المرة فللاشتباه في ان الآفة في المجرى الذي بين الكبد والمرارة
او في المجرى الذي من المرارة الى المعا او الى اسفل المعدة ولهذا نحتاج الى
فروق بين اصناف اليرقان الحاصل من آفة في كل واحد من هذه المجاري
اذ لا يمكن الوقوف عليها الا بالحدس والتخمين لمجاري البول للاشتباه في ان الآفة
في البرابخ ام في الكلى ام في المثانة ولهذا نحتاج في معرفتها الى حدس
قوي واليه الاشارة بقوله واما غير مدركة الا بالتخمين كالآفات العارضة
لمجاري البول لبعدها عن مرصد الحس ولتعذر الاطلاع على افعالها بعد
ما مر ولا الاشتباه المبحث الثالث في اسباب مشاركة العضو
عضوا اخر في مرضه قال رحمه الله والامراض قد تكون خاصة
وقد تكون بالشركة وذلك لان كل مرض فحصوله في العضو الذي هو فيه اما
ان يكون تبعا لحصول مرض في عضو اخر او لا يكون كذلك والاول هو الحادث
بالشركة ويسمى المرض الشركي والثاني هو الاصلي سواء اوجب مرضا
اخر بعد انه حادث بالشركة او لم يوجب لكن في غالب الامر لا يسمى
المرض اصليا الا بالنسبة الى المرض الذي بالشركة والعضو يشارك عضوا في
مرضه من ستة اوجه احدها قوله اما لانهما متواصلان بالطبع
يتصل بينهما آلات كالدماغ والمعدة يوصل العصب بينهما اذ الشرح
دل على ان بينهما مشاركة بالعصب ومما دل على هذه المشاركة وجهان
احدها

احدها ان الانسان متى اشتم رائحة كريهة حدث له تهوع وغثيان و
تقلب نفس وثانيها ان من يشرب ماء باردا شديد البرد احس ببرده في
دماغه ويحدث منه الصداع واعلم ان مشاركة الراس للمعدة في امراضها
اكثر من العكس بل اكثر امراض الدماغ تكون لمشاركة المعدة لانه مع الاتصال
الذي بينهما بالعصب موضوع فوقها حيث تتصعد اليه ابخرتها بالطبع
واما المعدة فانها وان كانت تحته الا ان الفضلات المنحدرة منه في
اكثر الاوقات تكون غليظة لا تنفذ اليها وما ينفذ اليها يقع في تجويفها
فلا يكاد يؤذيها والرحم والثدي يوصل الاوردة بينهما على ما دل عليه
التشريح ويدل على ذلك ايضا امران احدهما انه متى ضمر الثدي يسال
دم الطمث ومتى انقطع عظم الثدي ولهذا يدل ضمور الثدي بغتة على
الاسقاط كما قال ابقراط ولهذا ايضا وضع المحاجم تحت الثدي يقطع نزف
الرحم وانما جعلا كذلك ليكون دم الحيض منفذا الى الثدي ليصير غذاء للجنين
اذا انفصل وثانيهما ان كل واحد منهما متى تضرر سرت الآفة الى العضو الاخر
فهذا هو الوجه الاول من الستة المنقسم الى القسمين وليس في اقسام
الشركة ما هو اشد مشاركة من هذين في الاستدلال باحدهما على الاخر
ولهذا قال فيهما بالطبع ولم يقل في باقي الاقسام ذلك الوجه الثاني من الستة
قوله او لان احدهما طريق الى الثاني كالاربيتين لورم الساق لانهما في طريق
نفوذ المواد الى الساق ولذلك متى حصل في الساق ورم رامت الطبيعة
اصلاحه فارسلت اليه موادا صالحة طلبا لاصلاحه فتمر بالاربيتين
وهي في نفسها رخوة قابلة للمواد فتقف وتعفن وتتورم فلهذا تنرم

الاربية اذا حصل في الرجل ورم او جراحة الوجه الثالث قوله واما لانهما
متجاوران كالرئة والدماغ وفي بعض النسخ كالرقبة والدماغ فكل
تشارك الآخر وهذه النسخة هي الصحيحة فان مشاركة الرئة للدماغ ليست
للمجاورة فان المسافة بينهما بعيدة بل بالمحاذاة والمسامتة لانها موضوعة
تحته حيث ينحدر اليها فضلاته وجرمها قابل للتخلخل وليس في داخلها
تجويف عظيم كالمعدة ولذلك يحصل السل والسعال لكثرا بسبب النزلات
واما الرقبة فانها تشارك الدماغ بالمجاورة لانهما لم تخلق ضعيفة كخلف
الاذن للدماغ والابط للقلب لعلا يلزم حصول الآفات والاورام بها وذلك
يلزمه ضرر عام للبدن وهو الخناق ولذلك خلف الاذنين والابط ومن هذا القبيل
مجاورة عضوين احدهما قوي والآخر ضعيف فالضعيف يقبل ما تدفعه القوي
كالابط للقلب والى هذا اشار بقوله وخصوصًا اذا كان احدهما حارا
ضعيفًا فيقبل الفضل من صاحبه كالابط للقلب واعلم ان في نسخة الامام
وقع كالرئة والدماغ ولم يعرف ان الشركة بينهما بالمسامتة والمحاذاة لا
بالمجاورة وقال بعد الوجه الثاني ويقرب من هذا حال الرئة والدماغ
لانها موضوعة تحته ولنزول فضلاته اليها يحدث لها السل وغيره وفيه
نظر لانه اي تقارب بين مشاركة عضو لعضو في مرضه لكون المشارك
طريقا الى المشارك له وبين تاذي عضو بما ينحدر اليه من فضلات عضو آخر
ارفع منه من غير مشاركة في مرضه فان الارضين يشاركان الساق في ورمها
والدماغ لا يشارك الرئة في مرضها واذا كان كذلك فكيف يقال انه يقرب
منه وان الشيخ وان اورد هذا المثال في المتجاورين الا ان ايراده في هذا

القسم

العشم اعني في المتحاذيين كما قلنا اولى اذ الاقرب والاولوية على ما لا يخفى الوجه
الرابع قوله واما لان احدهما مبدا واصل لفعل الثاني كالحجاب للرئة في
التنفس فان الحجاب هو المحرك للرئة حركة الانبساط والانقباض فانه اذا
انبسط انقبضت الرئة واذا انقبض انقبضت فهو اصل لفعلها في التنفس
فاذا اصابته آفة شاركته الرئة لذلك واما الرئة فليس لها حركة في ذاتها على
ما هو مذهب جالينوس وقد ذكره في كتاب حركة الصدر والرئة واحتج
عليه بوجوه ثلثة احدها انه اذا تعطلت حركة الحجاب تعطلت حركة
الرئة الثاني انه اذا وقع جراحة عظيمة في الصدر بحيث يدخل منها الهواء
عند حركة الصدر لم يكن هناك ضرورة تدعو الى استتباع حركة الرئة بل
يكتفي القلب بما يصل اليه في الجراحة من الهواء البارد الثالث ان حركة
التنفس ارادية فان لنا ان نتنفس ولنا ان لا نتنفس والحركة الارادية
انما تكون بالعصب ولم يظهر لنا بالتشريح ان الرئة ياتيها عصب للحس
فضلا عن عصب الحركة ونرى الرئة ترتفع بارتفاع الصدر وتنخفض
بانخفاضه واذا كان كذلك كانت حركة الرئة تابعة لحركة الصدر واعلم
ان هذه الادلة كلها ليس فيها ما يدل على ان حركة الرئة تابعة لحركة الصدر
اما الاول فلاحتمال ان يقال ان كل واحد منهما متحرك لذاته غير انهما كالمتحركين
معا في زمان واحد بآلة واحدة فمتى تحرك احدهما تحرك الآخر من غير ان
يكون احدهما متحركا بالآخر واذا كان كذلك فقوله في الاول متى تعطلت حركة
الصدر تعطلت حركة الرئة وقوله في الثاني متى حصل في الصدر جراحة
بطل حركة الرئة لا يدلان على مطلوبه للاحتمال الذي ذكرنا واما الثالث

فلانه مبني على ان حركة الصدر للنفس ارادية وهو باطل فان منهم من ذهب
الى ان حركته طبيعيه وقال لان الحركة الارادية هي التي يكون معها شعور وروية
وهما معدومان في النوم وترى حركته لم تتعطل فيه فهو طبيعي وقال
المسيحي والحق عندي ان حركة الصدر للتنفس مركبه من اراديه وطبيعيه اما
انها ارادية فيما ذكره الفاضل جالينوس واما انها طبيعية فلانا نجدها
باقية في حال النوم وفي حال ما نفكر في امور من الامور غافلين عن تدبير ابداننا
ذاهلين عن مصالح انفسنا فهي لا تتعطل عن الحركة اصلا واذا كان كذلك فلم
لا يقال ان ما فيها من الحركة الارادية يتم بعضدي بالصدر وما فيها من الحركة
الطبيعية يتم بحركة الريه وعلى هذا لا يفيد استدلال جالينوس على عدم حركة
الريه بعدم ما يتصل بها من العصب لان الحركة الطبيعيه لا تتوقف
على اتصال الحركة اذ المتوقفه عليها هي النفسانيه هذا كلامه بالفاظه
وهو كلام هايل بلا طايل لان حركة انبساط الصدر وانقباضه لو كانت
ارادية لبطلت في النوم وحال الغفلة وحركة انبساط الريه وانقباضها
لو كانت طبيعيه لكانت على نهج واحد فالحق الذي لا ياتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه في هذا المقام ان حركة الصدر وحركة الريه وحركة
النبض كلها حركات تسخيريه وهي التي تكون مركبه وحيوانيه وغير
تابعه للارادة فان قيل الحركات منحصرة في اربع عند الحكماء وكذا
الاطباء وهي العرضيه والقسريه والاراديه والطبيعه فمن اين هذه الحركه
الخارجة عنها قلنا من حيث ان قسمة الحكماء ليست بحاصرة لخروج
الحركات المذكورة عنها والحاصر ان يقال ان الحركة اما ذاتيه واما عارضيه
لانها

لانها ان كانت مستفادة من خارج كانت عارضيه والا فكانت ذاتيه
والذاتيه اما بسيطة واما مركبه لانها اما ان يكون على نهج واحد اولا فان
كانت كانت بسيطه والا فمركبه والبسيطه اما تابعة للارادة او لغير ارادة
ولنسم ذلك الغير بالطبعه فالحركة البسيطه اما اراديه وهي الفلكيه او طبيعه
وهي العنصريه والمركبة اما حيوانيه واما غير حيوانيه وغير الحيوانية هي
النباتيه والحيوانيه اما اراديه او غير اراديه والاراديه هي الحركة المركبه
الحيوانيه التابعة للارادة وغير الاراديه هي الحركة المركبة الحيوانيه الغير
التابعة للارادة وتسمى التسخيريه واما العارضه فاما ان يكون المتحرك جزءا
من المتحول او كان المتحرك مكانا له بالطبع اولا يكون كذلك فان كانت
عرضيه والا قسريه فهذا هو الحق في حصر الحركات لاشتماله على
الجميع لا ما هو المشهور لخروج التسخيريه عنه والوجه الخامس قوله
واما لان احدهما يخدم الثاني كالعصب للدماغ اذا اشتكى والخفا
انه يلزم من مرض المخدوم مرض الخادم فمتى تضرر الدماغ تضرر العصب
والوجه السادس قوله واما لانها تشاركان عضوا ثالثا وفي بعض
النسخ آخر وهما متقاربان لكن الاول اكثر واشهر مثل الدماغ يشارك
الكلية بسبب ان كل واحد يشارك الكبد فيتادى الافة من احدهما
الى الآخر بوساطة ذلك الثالث قال الشارح فان قيل ان كل واحد
من الاعضاء تشارك الدماغ بهذه الشركة فما وجه الاختصاص بالكلية قلنا
ان لها فعلا يتم نفعه ساير الاعضاء وهو جذب المائيه من الكبد فبسبب
ذلك صارت اقرب الى الكبد من ساير الاعضاء وفيه نظر وربما عادت

الشوكة وبالأمثل ان الدماغ اذا الم فشاركته المعدة ضعف هضمها
فارسلت اليه اى المعدة الى الدماغ ابخرة ردية وغذا غير منطبخ
وفي بعض النسخ منهضم ولكل ترجيح فزادت في الم الدماغ نفسه
وذلك لان المعدة اذا المت بوساطة الم الدماغ ضعفت قوتها الحساسة
الشاعرة بالجوع وعند هذا يلزم احد امرين اما ان صاحب هذه المعدة
لا يستعمل شيئا لضعف الشهوة فينصب اليها خلط ردى ويبخر الى الدماغ
ويوذيه ويزيد في آفاته او يستعمل شيئا بغير شهوة فلا ينهضم بل يبقى محتبسا
فيها ويبخر الى الدماغ ابخرة ردية وعلى التقديرين تصير المعدة وبالا على الدماغ
والمشاركة تجرى على احكام الاصلية في الدوام اى دوام المرض وفي
الدور اى دور المرض ان كان ذا ادوار كالحمى الدايرة والصرع ونحوهما
قال القرشي هذا الحكم تعرف كون المرض شركيا او اصليا وذلك لان
الذي بالشركة يدوم بدوام مرض آخر هو الاصلي لانه سببه ويزول
بزواله لان عدم السبب سبب المسبب ولذلك يدور بدورانه ولا
كذلك المرض الاصلي وفيه نظر لان هذا الحكم تشبه الاصلي بالشركي
وسنتكلم في هذا عند الكلام في علامة المرض الخاص والشركي ولنا فيه بحث
سنذكره هنالك ايضا ان شاء الله تعالى قال الشيخ في اول الكتاب الثالث
من القانون في الاستدلال الكلي من افعال الدماغ الاستدلال بالمشاركة على
وجهين احدهما من حال العضو المشارك والثاني من حال العضو الذي يالم الدماغ
لمشاركته انه اى عضو هو وما الذي به وكيف يتادى الى الدماغ ومعنى
هذا الكلام ان الدلايل الماخوذة من جهة العضو المشارك ينقسم الى امرين احدهما

من

من جهة العضو المشارك للدماغ وهذا يعرف منه ما يعرض للدماغ ويستدل
به عليه مثاله هذا المعدة اذا تالم الدماغ بمشاركتها ثم كان سبب الالم موادّ
صفراوية حاصلة فيها فعند ذلك يكون المرض الحاصل للدماغ صفراويا و
هذا معنى الاستدلال الاول الذي هو من حال العضو المشارك للدماغ فيما يعرض
للدماغ لانا قد استدللنا من حال مرض المعدة على مرض الدماغ وهو كونه
صفراويا الثاني انه يعرف من الدماغ ان العضو المشارك اى عضو هو فان
الدماغ متى تالم بواسطة المعدة كان الالم في وسط الدماغ ومتى تالم بواسطة
الكبد كان الالم في الجانب الايمن منه ومتى تالم بواسطة الطحال كان الالم في
الجانب الايسر منه فمتى حصل للدماغ الم في احد هذه المواضع عرف منه
العضو المشارك وهذا معنى الاستدلال الثاني الذي هو من حال العضو الذي تالم
الدماغ بمشاركته انه اى عضو هو وليس هذان الاستدلالان واحدا على ما
توهمه بعضهم لانهما متباينان لان الاول ماخوذ من العلة على المعلول لانا
استدللنا من احوال المعدة على احوال الدماغ والثاني من المعلول على العلة
فانا فيه استدللنا من احوال الدماغ على احوال العضو المشارك الاصلي
في العلة فليسا واحدا على ما توهم المبحث الرابع في تقسيم
الابدان بحسب الصحة والمرض قال رحمه الله ومراتب الابدان
فيما بين الصحة والمرض ست لان كل بدن به حالة فاعتبار حاله اما ان يكون
من حيث هو متصف به بالفعل او من حيث هو مستعد للاتصاف به بالفعل
والاول خمس مراتب بحسب العقل والوجود لان تلك الحال اما ان يكون هي الصحة
او المرض اذ لا واسطة بينهما على رايه وحينئذ اما ان يكون في الاعضاء كلها صحيحة

اما في الغاية او دونها او يكون كلها مريضة اما في الغاية او دونها او يكون بعض الاعضاء
صحيحًا وبعضها مريضا وهو الذي عبّر عنه بانه لا صحيح ولا مريض اذ لو اراد
بذلك ما هو موصوف بحالة ثالثة على ما هو راى الاطباء المشهورين لدخل في ذلك
الصحة والمرض اللذان ليسا في الغاية كحال الشيخ والطفل والناقه هكذا قاله
القرشي وارتضاه المسيحي وفيه نظر اما اولا فلانه ان اعتبرت الغايه وعدمها
في كل قسم صارت المراتب ثمانية لانقسام القسم الثالث وهو ان يكون بعض
الاعضاء صحيحا وبعضها مريضًا الى اربعة اقسام لان صحة بعض الاعضا
اما ان يكون في الغاية او لا في الغاية وعلى التقديرين فمرض البعض الاخر
اما ان يكون في الغاية او لا في الغاية وان لم يعتبر الغاية وعدمها في شيء
من الاقسام الثلثه صارت المراتب ثلثا واما ثانيا فلانا لا نسلم انه لو
اراد بذلك ما هو موصوف بحالة ثالثة لدخل في ذلك الصحة والمرض اللذان
ليسا في الغاية لان الصحيح لا في الغايه صحيح والمريض لا في الغاية مريض
ومن في الحالة الثالثه ليس بصحيح ولا مريض فكيف يدخلان فيها واما
ثالثا فلان هذا التقسيم ضايع اذ لا يتعلق باقسامه شيء من احكام الطب
فانهم لم يقولوا ان جميع الاعضاء ان كان مريضا في الغاية او لا في الغايه
كيف يكون تدبيره وما يكون اعراضه ولا ان كل الاعضاء اذا كان صحيحا
في الغاية او لا في الغاية كيف يحفظ صحته او يبلغ الى الغاية بخلاف تقسيم
جالينوس فان كل قسم من اقسامه يتعلق به حكم من احكامه وهي البدن الصحيح
في الغاية او لا في الغاية والبدن المريض في الغايه او لا في الغايه والبدن
الذي ليس بصحيح ولا مريض واما رابعًا فلانه لو لم يكن المراد بقوله وبدن لا
صحيح

صحيح ولا مريض البدن الذي في الحالة الثالثه لما قال كما قد قيل وانما وقع القرشي
في هذا الغفلته عن ان هذه المراتب الخمس هي بعينها التي ذكرها جالينوس
على مذهبه في الحالة الثالثه الا ان زاد عليها المسقام وحسبانه ان الشيخ
جعلها ستا بناء على الحالة الثالثه وتصدّيه لتوجيهه والثاني مرتبتان علم صح
بحسب العقل وهما المسقام اى المستعد للسقم سريعًا والمصحاح اى
المستعد للصحه سريعًا ومرتبة واحدة بحسب الوجود وهو المسقام
فقط دون المصحاح لا ما ذكره القرشي وهو ان المصحاح هو المريض
لا في الغايه لان المريض مرضا يسيرًا يكون قابلا للصحة بسرعه اذ
طبيعته يقتضي له الصحة ولا يلزم من ذلك ان يكون المسقام هو الصحيح لا
في الغايه لان الصحيح لا في الغايه ليس في بدنه ما يوجب له المرض فلا يلزم
ان يكون مسقامًا ما لم يقترن به شيء اخر يجعله كذلك فانه فاسد اذ لا
يلزم من كون المريض مرضا يسيرًا وهو المريض لا في الغايه قابلا للصحه
بسرعه ان يكون المصحاح وهو القابل للصحة بسرعه المريض لا في الغايه
اذ الموجبتان في الشكل الثاني لا ينتجان سلمناه وسلمنا ايضا انه لا يلزم ان
يكون المسقام هو الصحيح لا في الغاية ولكن لا يجوز ان يكون المسقام هو
الصحيح لا في الغاية فان قيل اختلافهما معنًى لان المسقام الكثير
السقم او القابل للسقم سريعًا والصحيح لا في الغاية هو ان يكون مزاج على ما سيتبين
اعضائه المتشابهة وهيات اعضائه الالية مباينة لمثلها في البدن الفاضل
الهيئة اكثر مباينة فاضل الهيئة للنوع المتوهم قلنا لم لا يجوز ان
يكون الصحيح لا في الغايه بهذا التفسير كثير السقم او قابلا للسقم سريعًا

بل لان المصحاح ما جاء في اللغه والمسقام جاء وفسّر بكثير السقم وفسّر الشيخ
بالقابل للسقم كثيرا فالمصحاح بحسب التفسير الاول الكثير الصحه وبحسب
التفسير الثاني القابل للصحة سريعًا ويلزم من التفسيرين ان يكون المسقام
في اكثر عمره سقيما واذا مرض برء بسرعة والمصحاح في اكثر عمره صحيحا واذا صح م
مرض صح بسرعه ولما كان ذلك كذلك وجب على الطبيب ان ينظر في احوال
المسقام على حدة لا من حيث انه سقيم لان النظر فيه من هذه الحيثيه هو
النظر في احكام السقيم سواء كان في الغاية اولا بل من حيث انه تقبل
السقم سريعًا ليزيل عنه هذا الاستعداد والجب عليه النظر في احوال
المصحاح على حدة لانها داخلة في احوال الصحيح اذ حكم حفظ صحة الصحيح
والمصحاح واحد ولذا عرفت ذلك فاعلم ان اعتبار الشيخ الابدان
من حيث اتصافها بالصحة والمرض فعلا وقوة صار مراتبها فيما بين الصحة و
المرض عنده ستًا واعتبار جالينوس الابدان من حيث اتصافها بالصحه
والمرض بالفعل فقط دون القوة صارت المراتب عنده خمسًا لسقوط
المسقام وقول ابن التلميذ الشيخ زاد على جالينوس المسقام ويلزمه
ان يعتبر المصحاح في مقابله وحينئذ تصير الاقسام سبعة مردود
لما عرفت من انه لا يلزم من اعتبار المسقام اعتبار المصحاح واعتراض
الامام بان هذا التفسير غير صحيح لان المسقام قسيم للمصحاح لانها بالقوة
لا للسقيم والصحيح لانهما بالفعل والمسقام بالقوه وكما انه فرق بين المسقام
والسقيم كذلك فرق بين المصحاح والصحيح فالتقسيم الحق ان يقال الابدان
تعتبر من حيث كونها قابله للصحة وللمرض او من حيث كونها موصوفه بهما فاما

اعتبار

اعتبار القابليه فاما ان يكون فيه استعداد شديد لقبول الصحة وهو المصحاح او لقبول
السقم وهو المسقام او لا يكون فيه استعداد شديد لواحد من الامرين وهذا
قسم ثالث واما اعتبار الابدان بحسب كونها موصوفة بالصحة والمرض
فاقسامه خمسة فالجميع ثمانيه ساقط لان ما ذكره السامري من ان هذا التقسيم
وان كان حقا صحيحًا لكن مراد الشيخ بيان مراتب الابدان بين الصحة
والمرض على ان الصحة والمرض طرفان موجودان بالفعل يترتب
بينهما وسايط ولما كان المسقام في اخر عرض الصحة وهو في ذكر مراتب
الصحة ذكره واما المصحاح وهو قابل الصحة ما امكن ذكره في هذه المراتب
لان كلامه في الصحة بالفعل ومراتبها وباقي الاقسام مترددة بين الطرفين
المذكورين فانه اسقط منه لان كلامه كما انه في الصحة بالفعل ومراتبها كذلك
هو في المرض بالفعل ومراتبه وكما انه لا يجوز ذكر المصحاح لان كلامه في
الصحة بالفعل كذلك لا يجوز ذكر المسقام لان كلامه في ذكر المرض بالفعل
وان جاز ذكره نظرا الى انه في اخر عرض الصحة كذلك يجوز ذكر المصحاح
نظرا الى انه في اخر عرض المرض بل انا لا نسلم ان التقسيم غير صحيح وسنده
لا يخفى وان سلم فلا نسلم ان تقسيمه حق وان سلم انه حق نظرا الى القسمه
العقليه فلا نسلم انه حق نظرًا الى الوجود لان الاقسام في الوجود لا تزيد
على ستة لما عرفت انه لا يلزم من اعتبار المسقام اعتبار المصحاح بدن
في غاية الصحه يجب ان تعلم ان الصحة المذكورة اعني الصحة في الغايه
على نوعين متوهمة وغير متوهمه فالمتوهمة عباره عن اعتدال
امزجه الاعضاء المتشابهه الاجزاء بحيث يكون كل واحد منها على

غاية ما يجب ان يكون في بابه من الاعتدال وعن اعتدال الاعضاء الآلية في
هيآتها ومقاديرها واعدادها واوضاعها وان يكون القوى كلها فاعلة لافعالها
على اتم وجه وابلغه ومثل هذا النوع من الصحة لا يمكن ان يوجد بالفعل
البتة وان وجدت فلم تبق ولا آنا واحدا وذلك لان البدن
دايم التغير من جهة الهواء المحيط ومن جهة اوقات السنة والنوم واليقظة
والجوع والشبع والحركة والسكون وغير ذلك من الاسباب المغيرة وحينئذ
تتغير تلك الهيئة وتتبدل لا محالة واما غير المتوهمة فهي الموجودة بالفعل
وهي كثيرة الضروب وذلك لانها تختلف باختلاف الاسنان والسحنات
والمزاجات وفصول السنة والمساكن والفاضل من هذه الانواع هو
الذي لم يخالف مزاج اعضائه المتشابهة الاجزاء مزاج تلك الاعضاء في
الصحيح الموهوم مخالفة محسوسة وكذلك هيآت اعضائه الآلية ومقاديرها
واوضاعها وغير ذلك ولا يكون نقصان افعال قواها نقصانا يقع من
جهته ضرر محسوس فالصحة الموجودة اذن ذات عرض وهي كثيرة المراتب
فكل ما كان منها اقرب الى حدود الصحة المتوهمة فهو افضل وما كان
منها ابعد فهو دونه في الفضل فالمراد من الصحة في قوله بدن في غاية الصحة
النوع الاول من الصحة الموجودة لان المتوهمة قد ثبت استحالة وجودها
وابقراط يسمي هذا النوع من الصحة الهيئة الفاضلة ولا شك انها كذلك لانها
افضل هيآت البدن الموجودة وجالينوس يسميها المصحح **وبدن في
الصحة دون الغاية** هذا هو النوع الثاني من الصحة الموجودة وهو
دون النوع الاول في الفضيلة وذلك كصحة المحرورين والمبرودين لان

مزاج

مزاج اعضاء هؤلاء وهيآت اعضائهم الآلية مباينة لمثلها في البدن الفاضل
الهيئة الكثير مباينة فاضل الهيئة اي النوع الاول للنوع المتوهم **وبدن لا
صحيح ولا مريض كما قد قيل** اعلم ان قوله كما قد قيل صريح في انه يريد به البدن
الموصوف بالحالة الثالثة واما انه لو حمل عليه لا دخل فيه الصحة والمرض اللذان
لم يبلغا في الغاية كما تقدم وتداخلت الاقسام على ما قاله القرشي وقد سبق
الجواب عنه **ثم البدن المسقام القابل للسقم سريعا** وهو الذي وقع في
البنية اما على مزاج رديء في الاعضاء المتشابهة الاجزاء واما على رداءة
في هيئة الاعضاء الآلية وغيرها واما على الامرين جميعا لان مثل هذا البدن
يكون قابلا للمرض ولذلك يسمى المراض اي المستعد للمرض **ثم البدن المريض مرضا
يسيرا** يضر بافعاله ضررا قليلا ومثل هذا ليس هو للمراض ولا ملحقا بالحالة الثالثة
اما الاول فلان افعاله مضرورة وان قل الضرر والاضرار في افعال المراض واما
الثاني فلان هذا مريض ومن في الحالة الثالثة غير مريض **ثم البدن المريض في
الغاية** المضر بافعاله ضررا كثيرا **المبحث الخامس** في تقسيم
الامراض من حيث ان لها عايقا عن المعالجة او ليس لها ذلك قال رحمه الله
وكل مرض اما مسلم واما غير مسلم لانه اما ان يكون له عايق عن صواب تدبيره
او لا والثاني هو المسلم والاول هو غير المسلم **والمسلم هو المرض الذي لا عايق
عن معالجته كما ينبغي** وهذا مثل الحمى اذا لم يكن معها امر آخر يقتضي ما يضاد
صواب تدبيرها كما لو كان معها استسقاء لان الحمى تحتاج الى ما يبرد ويرطب
والاستسقاء الى ما يسخن ويجفف **وغير المسلم هو الذي يقترن به
عايق لا يرخص** اي ذلك العايق **في صواب تدبيره** اي تدبير ذلك المرض **مثل**

الصداع اذا قارنته النزلة لان صواب تدبير الصداع هو الارخاء والتليين بالقطورات
والنطولات والغراغر ونحوها لتسكين الوجع وذلك ضار بالنزلة لان الصواب فيها
هو التجفيف والتقوية ومثل السعال اذا قارنه اسهال وذات الجنب اذا قارنها
نفث الدم اما الاول فلان السعال يحتاج الى ما يلين ويعرّي والاسهال الى ما
يقبض ويخشن واما الثاني فلان ذات الجنب يحتاج الى ما يلين ويرخي
ونفث الدم الى ما يقبض ويشدد ومثل هذه الامراض يسمى عند الاطبا امراضا
غير مسلمة المبحث السادس في تقسيم الامراض من حيث انها مناسبة
للمزاج ونحوه او غير مناسبة قال الشيخ رحمه الله واعلم ان المرض المناسب
للمزاج والسن والفصل اقل خطرا من الذي لا يناسبه والحادث الاعظم
سببه وهذا معنى قول ابقراط في كتاب الفصول حيث قال اذا كان المرض ملايما
لطبيعة المريض وسنه وسحنته والوقت الحاضر من اوقات السنة فخطره
اقل من خطر المرض الذي ليس بملايم لواحد من هذه الخصال اعلم ان بعض الاطبا
اوردوا على هذا الفصل شكوكا واحتجوا على خلافه بحجج واذا كان كذلك وجب علينا
ان نستقصي القول في تفسير هذا الفصل وايضاح الحق فيه ثم نجيب عن شكوك
المخالفين ونقض حججهم فنقول يجب ان نعلم اولا ان مراده بالطبيعة ههنا المزاج
كما ذكره الشيخ فان ابقراط كثيرا ما يطلق الطبيعة ويريد بها المزاج وقد يريد بها
الهيئة التركيبية كما قال في ٥ ابيذيميا والاكثر يموت بالسل من كانت طبيعته
مايلة الى السل ومعناه ان من كانت هيئة اعضائه على هيئة قابلة للسل
فان الاكثر منهم يموتون بالسل وتلك الهيئة ان يكون الانسان متجنح الاكتاف بارز
الحنجرة ضيق الصدر عاريا صدره عن اللحم وقد تطلق الطبيعة على القوة المدبرة

للبدن

للبدن اذا عرفت هذا فنقول متى كان المزاج حارا والسن سن الشباب والسحنة
متخلخلة والوقت الحاضر صيفا وكان المرض حارا فخطره اقل من خطر ما اذا كان
مضادا لهذه الامور وذلك لان المرض الملايم ادنى سبب يوجبه ويحدثه بخلاف
المضاد فانه لا يوجبه ولا يحدثه الا سبب قوي وقوة السبب اردا من ضعفه
ولنبين هذا بمثال وهو ان نفرض شخصين احدهما محرور في درجة واحدة
والثاني مبرود في درجة واحدة ثم حصل لهما مرض حار في درجة واحدة
فان المحرور خرج عن مزاجه درجة واحدة والمبرود درجتين درجة ما بلغت
مزاجه الى اعتدال ودرجة اخرجته حتى اضرت بفعله او نفرض شخصين بارد
المزاج وحاره مرضا مرضا حارا وبلغا في الحرارة الى حد واحد من الخروج
عن الاعتدال الانساني لسنا نقول عن الاعتدال الذي لكل واحد منهما فانا نعلم
بالضرورة ان البارد المزاج لم يبلغ الى تلك الحالة الا وقد خرج عن مزاجه
الطبيعي بعيدا فيكون خطر ذلك المرض له اعظم لا محالة واما اذا عرضت
حرارة واحدة لبارد المزاج وحاره فلا شك انها في البارد تكون اقل خطرا بل
ربما انتفع بها اذا لم تكن قوية جدا واعلم ان المناسب وان كان اقل خطرا
من جهة ضعف سببه لكنه اشد اعراضا من جهة اجتماع الاسباب الموجبة
لها وغير المناسب وان كان اكثر خطرا من جهة قوة سببه لكنه اضعف
اعراضا لقلة الاسباب الموجبة لها كما يتبين من المثال الاول فان
قيل ما ذكرتم منقوض بما ذكره ابقراط ايضا في المقالة المذكورة ان ما يعرض
من البحوحة والنزلات للشيخ الفاني لا يكاد ينضج وبما قاله هو ايضا في
كتاب ابيذيميا على ما ذكرناه آنفا وهو ان الاكثر يموت بالسل من كانت

طبيعته مائلة الى السل فان البحوحة والنزلات مناسبة لمزاج الشيخ وكذلك
من كانت طبيعته مائلة الى السل كانت مناسبة له قلنا الجواب عن الاول
من وجهين احدهما انه فرق بين قولنا لا يكاد ينضج وبين قولنا اشد خطرا فان
ابقراط لم يقل اشد خطرا بل قال لا يكاد ينضج وعدم النضج ليس هو عائد الى
ذات النزله والبحوحه بل الى امر منفصل وهو ضعف القوة المدبره والحرارة
الغريزية ولو فرضنا عدم هذا الامر كان نضجها بسرعة لمناسبتها الثاني ان
ابقراط خصص كلامه بالشيخ الفاني ولا اشك ان الامراض الحاصلة في هذا
السن برؤها متعذر سواء كانت مناسبة او غير مناسبه ولما كان حالها
كذلك كانت رديه وعن الثاني ان مراده بالطبيعة في كتاب ابيذيميا على
ما ذكرناه هيئة الاعضاء وخلقتها لا المزاج واذا كان كذلك فلا امتناع ان يكون
الملايم للمزاج اقل خطرا والملايم لخلقة الاعضاء اكثر خطرا وهذا هو الحق
والمراد من قول ابقراط واحتج المخالف بوجهين احدهما ان المرض اذا
كان مخالفا للمزاج والوقت والسن كانت هذه معينة له على المعالجة
واذا كان مناسبا له كان حال هذه بالخلاف وكانت مانعة له عن المعالجة
واذا كان كذلك فيكون المرض المناسب اكثر خطرا من غير المناسب ولما
غلب على ظن المخالف هذا الاعتقاد قال ان مراد ابقراط بالملايم المضاد
فان المزاج البارد ملايم للحار اي مضاد له لان شفاءه به فيكون ملايما لشفائه
الثاني ما نقله عن ابقراط من حدث البحوحه والسل هذا ما احتج به المخالف
وهو احتجاج فاسد اما الاول فلان المعالجة تنحو نحو السبب فمتى كان قويا
زدنا فيها ومتى كان ضعيفا نقصنا منها وقد عرفت ان المرض المناسب

سببه

سببه اضعف من سبب المضاد فيكون معالجة المناسب اسهل من معالجة المضاد
وقوله ان الامور المذكورة متى كانت مخالفه اعانت المعالجة ومتى كانت مناسبة
قاومت المعالجة ليس بشيء لان الامور المذكورة اما ان كانت تعين المعالجة متى
كانت مخالفه او كان حصولها بعد حدوث المرض اما اذا كانت حاصلة حال
حدوث المرض فانه لا اشك ان السبب لو لم يكن قويا لم تقدر على قهرها ولغلب
ما اوجبه بخلاف ما اذا كانت مناسبة فان ادنى سبب يكفي في خروجه
عن مزاجه واما الثاني وهو قول ابقراط فقد بينا الحق فيه واعلم ان في هذا
الموضع بحثا شريفا يتعلق بالمعالجة وانا تاخيره الى حين نتكلم في قوانين المعالجة
في هذا الكتاب وسنتكلم انا هناك كلاما اخر في المرض المناسب والمضاد
ونبين مذاهب الاطباء فيه ونوضح الحق ان شاء الله تعالى **المبحث السابع**
في تقسيم الامراض من حيث انها تزول بتبدل الفصول او لا قال رحمه الله
واعلم ان امراض كل فصل يرتجى ان تنحل في ضده وذلك لان امراض
الفصل هي الحادثة عن طبيعة ذلك الفصل وشفاء الامراض يكون بالاشياء
المضادة لسببها او لان كل فصل له مواد مخصوصة يتولد عنها امراض فاذا
حصل الانتقال الى ضد ذلك الفصل فاما ان تزول تلك المواد او تتولد في البدن
مواد مضادة لتلك مثال هذا الشتاء فانه بطبعه تولد البلغم في ظاهر البدن
فاذا جاء الصيف فانه تزيل ذلك على احد وجهين اما ان تحلل البدن
بحرارته وتحلل تلك المواد واما ان تولد مادة صفراوية فتزيل البلغم وتقاومه
بالمضادة وليس هذا خاصا بالفصول بل في جميع انواع التدابير فانه متى انتقل
منها الى الضد حصل الشفاء مما اوجبه التدبير المتقدم والى هذا المعنى اشار

ايلاقي بانه الفصول بقوله صاحب الصرع اذا كان حدثا فبرؤه منه يكون
خاصة بانتقاله في السن والبلد والتدبير ولا ينبغي ان يفهم منه الانتقال في السن
مطلقا فان انتقاله الى سن الكهولة موجب لزيادة صرعه وكذلك انتقاله الى
سن الشيخوخة بل مراده ههنا بالانتقال الانتقال الى سن الشباب لان الغالب
عليه الحرارة واليبوسة وهما محللان ملطفان لمثل تلك المواد ولما لم يكن مراده
الانتقال مطلقا قال في خامسة الفصول من اصابه صرع قبل نبات الشعر في
العانه فانه يحدث له انتقال فاما من عرض له وقد اتى عليه من السنين خمس
وعشرون سنه فانه يموت وهو به فظهر مما ذكرناه انه لم ينتفع بالانتقال
الا الى سن الشباب واما الانتقال في البلد والتدبير فالحال فيهما كالحال في
السن **المبحث الثامن** في تقسيم الامراض من حيث انها تكون شفا
عن امراض اخر ولا تكون قال رحمه الله **واعلم ان من الامراض امراضا**
تنتقل الى امراض اخرى وتقلع هي اي الامراض المنتقلة ولهذا ابرز الضمير وهو
هي لان تقلع جرى على غير من هو له نحو زيد عمرو يضربه هو اذا كان الضارب زيدا
ويكون فيها اي في الامراض المنتقل اليها **خيرة** وذلك اذا كان المنتقل اردا
من المنتقل اليه كانتقال الصرع مثلا الى الحكة الى الربع فان الصرع والحكة اردا
من الربع **فيكون مرض واحد شفاء من امراض اخرى** هذا حكم مترتب
على ما ذكرنا فانه اذا جاز ان تقلع امراض بانتقالها الى امراض اخرى فيجوز
ان تقلع بانتقالها الى مرض آخر وعلى هذا يكون مرض واحد شفاء من امراض
اخرى **مثل الربع** اي في انه شفاء من امراض اخرى لا في انه ينتقل اليه امراض
فتقلع ويكون في ذلك خيرة اذ الخيرة في انتقال الحكة الى الربع والغرض ان

الربع

الربع مثال للمرض يكون شفاء من امراض المرض ينتقل اليه امراض ويكون فيه خيرة
ومن هذا يظهر فساد ما ذهب اليه السامري وهو ان انتقال الامراض بعضها
الى بعض تارة يكون جيدا وتارة يكون رديا فالاول مثل انتقال الامراض المذكوره
الى الربع وكانه انما ذهب اليه لحسبانه ان الربع مثال للانتقال الذي فيه
خيرة وغفلته عن انه مثال للحكم المذكور فاعرفه **فانه كثيرا ما يشفي من**
الصرع والتقرس والدوالي واوجاع المفاصل والجرب قد عرفت
كل هذه الامراض وتكلمنا فيها كلاما شافيا كافيا فلا حاجة الى اعادته **والحكة**
هي حكة الجلد وقريبة من الجرب لكن تفارق الجرب من وجه وهو ان الجلد في
الحكة لا يكون فيه بثور والمشهور ان سببها بخارات حريفة حادة لذاعة
واخلاط حادة قليلة المقدار اما رقيقة لطيفة فيحدث منها الحكة السريعة
البرء واما غليظة فيحدث عنها الحكة المتطاولة وقال المسيحي سببها مادة
لطيفة تدفعها الطبيعة الضعيفة الى ظاهر البدن كما يعرض للناقهين والمشايخ
وهذا سبب وقوف مادتها تحت الجلد والا لو كانت القوة قوية دفعت
المادة عن البدن بالكلية وفيه نظر لان سبب وقوف مادتها يجوز ان يكون
غلظ المادة لا ضعف القوة **والبثور** وقد عرفتها **ومن الشيخ** فان قلت
لم اعاد لفظة من فيه دون غيره قلت هو ليس متعلقا بيشفي فانه من
التبعيضية والتقدير وبعض الشيخ يعني الامتلائي لان الربع يشفي منه لا من
الاستفراغي فان قلت فعلى هذا يكون تقدير الكلام فانه كثيرا ما يشفي من
من الشيخ والا يجوز دخول من على من فان حروف الجر لا يدخل بعضها على بعض
قلت هذا غير لازم وان سلم ان التقدير ذلك فانما لا يدخل عليه اذا كان بمعنى

الحرف اما اذا كان بمعنى الاسم فكلا ولهذا دخل من عليها عن بمعنى الجانب في قول
الشاعر من عن يمين الخط او سماهيج فان قلت ما الشنج وما نوعاه
الامتلائي والاستفراغي وما الفرق بينهما قلت اما الشنج فهو علة عصبية
تتحرك لها العضل الى مباديها فيعصي في الانبساط فمنها ما يبقى على حالها ومنها ما
يسهل عوده الى الانبساط كالتثاوب واما نوعاه فلانه اما ان يكون من مادة
بلغمية غليظة نفذت في فرج الاعصاب ومددتها عرضا فينقص من طولها والا
لا تحدث الاسترخاء لانها غليظة للاعصاب ويسمى هذا النوع الشنج الامتلائي
والشنج الرطب واما ان يكون من يبس عارض للاعصاب فيتشنج كالسيور
الرطبة اذا ادنيت من النار وهذا النوع يسمى الاستفراغي لتحلل المادة والشنج
اليابس واما الفرق بينهما فمن وجوه اربعة احدها ان الامتلائي يحدث دفعة و
اما الاستفراغي فان حدوثه يكون قليلا قليلا الثاني ان الامتلائي ينقص منه طول
العضلة ويزداد عرضها واما الاستفراغي فينقص فيه طولها وعرضها لتحلل المادة
كما في السيور المذكورة الثالث ان الامتلائي لا يشرب ما يوضع عليه من الادهان
ان لم يكن قد حصل له حرارة عرضية بوساطة حركة الشنج واما الاستفراغي
فيتشرب وان لم يكن حرارة عرضية الرابع ان يفرق بينهما بما تعلم كل واحد منهما
من الاسباب الموجبة للامتلاء او للاستفراغ قال ابقراط لان يكون الحمى بعد الشنج
خير من ان يكون الشنج بعد الحمى ومراده بالشنج الاول الامتلائي وبالثاني الاستفراغي
ولا اشكال ان الحمى متى حصلت بعد الشنج قامت مقام المداواة بالضد وقال
اخر الحكمة من الفصول من اعترته الربع فليس يكاد يعتريه الشنج وان اعتراه
الشنج قبل الربع ثم حدثت به الربع سكن عنه الشنج ومعناه ما ذكرناه فاذن
الربع

الربع يشفي من هذه الامراض وذلك لان الربع لما يلزمها من قوة نافضها من عزع المواد
اللزجة فتقلعها من مواضعها وتحللها بحرارتها ولكثرة عرقها يستفرغ رطوبات
كثيرة ولطول زمانها تنضج المواد الغليظة وتحللها فلذلك تبرئ من الامراض المذكورة
وكذلك الذرب هو شبيه الهيضة من حيث انه استفراغ بالاسهال ويفارقها
من وجوه ثلثة احدها ان الهيضة يكون فيها مع الاسهال قيء واما الذرب فانه
خال من القيء الثاني ان الهيضة مرض حاد اي سريع الانقضاء واما الذرب
فهو مرض مزمن اي غير حاد الثالث ان الهيضة يكون الخارج فيها في الاكثر
لونه لون واحد لانه نوع واحد واما الذرب فان الخارج فيه لونه مختلف
لاختلاف المتحلل من جواهر الاعضاء ولان الذرب خال من القيء كان نفعه
من الامراض الكائنة في الاعالي اكثر من نفع الهيضة فلذلك اي ولتعذر الاعالي
لاستفراغ مادتها بالذرب يشفي من الرمد انه كان عند الاولين يطلق على
الورم الحار الدموي الحادث في الملتحم ومتى كان حاصلا عن هذه المادة فانه
لا يسمى رمدا بل تكدرا واما عند المتأخرين فانه يطلق على كل ورم يحدث للملتحم
سواء كان سببه مواد حارة او باردة واما التكدر فيطلق عندهم على
ابتداء الرمد او على الخفيف منه سيما ما كان سببه من خارج مثل حرارة
الشمس او الغبار ثم الرمد ينقسم الى عظيم في الغاية وهو الذي يزيد بياض
الملتحم لتورمه على الجفن ويغطي الحدقة وهذا هو المسمى عند اطباء زماننا
في الصغار بالوردينج وفي الكبار بالبيغ وانما كان اكثر ما يعرض للصبيان لكثرة
موادهم وكثرة حركاتهم وتعرضهم لاسباب بادية كالغبار وحرارة الشمس
الى ما دون ذلك في العظم ويسمى رمدا وسببه مواد تنصب الى جهة

العين ومتى حصل لهذه المواد استفراغ سيما الى جهة مضادة لجهة العين سيما
اذا كانت بعيدة كما في الدرب نفع من ثلثه اوجه نفس الاستفراغ ومضادة
الجهة وبعدها قال ابقراط في سادسة الفصول اذا كان بانسان رمد فاعتراه
اختلاف فذلك محمود **ومن زلق الامعاء** هو ان يخرج ما يوكل ويشرب
على حالها وسببه اما خلط حاد جارد محرج للغذاء او خلط لزج مزلق
للغذاء او لضعف الماسكة او لقوة من الدافعة في غير وقتها او لقروح المعى
والدرب انما يشفي زلق الامعاء اذا كان عن احد الخلطين فانه اذا استفرغ
احدهما بالدرب زال الموجب لاخراج الغذاء او ازلاقه واما اذا كان عن
ضعف الماسكة فلا ينفع فيه الدرب بل يضره بضرر لانه يزيد في ضعف
المعدة وماسكتها واما الكائن عن القروح فانه ينفعه من جهة تقليل المادة
ويضر من جهة انه يضعف قوة المعدة واذا ضعفت كثرت المادة في
قروحها وقول السامري يمكن ان ينفع الدرب منها اتصالا بتبعه واليبس
المجفف للقروح المقوي للماسكة فيه نظر لانه ان امكن لم يكن الا قليل
الوقوع لا الكثرية الذي الكلام فيه لان هذه الاحكام الكثرية **ومن ذات الجنب**
اي في اوايلها وهي عند ما يكون المادة في الانصباب اذ لا شك ان الاسهال
متى حصل في مثل هذا الوقت ميل المادة الى جهة اخرى فيشفي منها اما
اما بعد انصباب المادة واستقرارها فنفع الدرب فيها قليل لانه في الاكثر
لا يخرج مادة المرض لتشبثها في العضو فلا يمكن الدرب من اخراجها ولانا
محتاجون الى تقوية القوة لانضاج المادة والدرب يزيد في ضعفها ولهذا
قال ابقراط في سادسة الفصول من اعترته ذات الجنب او ذات الرية

فحدث

فحدث به اختلاف فذلك دليل سوء ولو حمل من في ذات الجنب ومن في زلق الامعاء
على البعضية كما سبق في الشرح لما احتيج الى تخصيص زلق الامعاء والا ذات الجنب
وقول من قال ان مواد ذات الجنب وان كانت تخرج بالنفث فقد تخرج
بطريق الورید الشرياني بالاسهال او بالبول فيكون الدرب له مدخل في شفائها
فيه بعد ايضا وفي بعض النسخ **وكذلك الدرب عن الرمد وزلق الامعاء ومن**
ذات الجنب والصحيح هو الاول لان الدرب اذا كان قليل النفع في ذات
الجنب فما ظنك بنفع زلق الامعاء فيها ولانه اكثر فايدة لاسهاله على ما لا مسايل
وهذا على ما نبين **وكذلك انفتاح العروق من المقعدة ينفع من كل مرض سوداوي**
هو مرض يعتري الانسان في اول سن الكهولة لاستيلاء المواد السوداوية في مثل
هذا السن وميلانها الى الاسافل ولهذا فان الدم الخارج من افواه العروق
يكون غليظا سوداويا ويقال انه يشابه الحيض من النساء وهذا اذا حصل
ولم يفرط في خروجه نفع من امراض كثيرة سوداوية مثل الماليخوليا والخفقان
والصداع السوداوي لانه ينقي البدن من الاخلاط السوداوية والغليظة
الرديه فلهذا ينفع من كل مرض سوداوي **ومن وجع الورك** هو وجع يمتد
من حق الورك الى الركبة من الجانب الوحشي فان نزل الى القدم سمي عرق
النسا وان لم ينزل سمي وجع الورك وانما ينفع منه لان مواد هذا الوجع
يكون غليظة **واوجاع الكلى** لان اكثر اوجاعها يكون عن مواد سوداوية
لصلابة جرمها **والارحام** يعني واوجاع الارحام ويعني بها مثل احتباس
الطمث واختناق الرحم ونحوها **وقد ينتقل بعض الامراض الى امراض**
اخرى فيصير الحال لذلك اي لذلك الانتقال اشد رداءة **مثل انتقال**

هذه

ذات الجنب الى ذات الرئه وانما كان هذا الانتقال رديا لان الريه اشرف
واقرب الى القلب وسريعة التاكل اسفنجية جوهرها وصبرها على المادة
اقل لسخافة جوهرها وقبولها دونها ارحى واكثر للقروح واذا تقرحت لم يكن
برؤها لسرعة تاكلها واذا عرفت ان هذا الانتقال ردي عرفت ان عكس هذا
الانتقال وهو انتقال ذات الرئه الى ذات الجنب يكون محمودا او انتقال
فرانيطس هو السرسام الحار الدموي وان كان صفراويا سمي الفرانيطس الخالص
وقد عرفت ان السرسام ورم في احد حجابي الدماغ او فيهما جميعا او في الدماغ
نفسه خلافا للرازي فانه زعم ان الدماغ لا يرم او فيهما جميعا الى ليثرغس وهو
السرسام البارد اذا كان عن بلغم ويقال له ايضا النسيان لان النسيان من
اعراضه اللازمة فسمي به واعلم ان السرسام يشابه البرسام وهو ورم الغشاء
الحاجز المسمى افرغما على ما عرفت في ذات الجنب من وجهين احدهما من
جهة الحمى وثانيهما من جهة اختلاط العقل لكن الفرق بينهما من وجهين احدهما
ان السرسام يتقدم فيه اختلاط الذهن على رداءة التنفس وثانيهما ان الحمى في
السرسام اضعف منها في البرسام لبعد الاول عن القلب وقرب الثاني منه
وقد عرفت فيما سبق ان السرسام والبرسام لفظتان فارسيتان بناء
على ان السام عندهم هو الورم وسر وبر هما الراس والصدر ولما
كان هذا الانتقال الذي من العكس لان البارد ابطا تحللا واكثر افسادا
لجوهر الدماغ واشد اضعافا للقوة وابلغ لازدياده ولانه بارد وكذا
الدماغ في نفسه فيغذي بلغم فيكون سببا لازدياده ولا ما ذكرنا
على ما ظهر بالتامل ما قال وان فرانيطس اخطر لانه ورم حار فلا يهمل
بخلاف

بخلاف البارد ولان الاعراض فيه اعظم ولان سببه اقوى لانه مرض غير مناسب
للدماغ بخلاف البارد قال الشيخ في الكتاب الثالث وكثيرا ما يتحلل فرانيطس بالبرسام
وقد يبرد وينتقل الى ليثرغس وهو ارجى لهم وقد ينتقل الى دق وجنون وكثيرا
ينتقل غير الحقيقي الى الحقيقي ولا ينبغي ان يظن ان هذا مناقض لكلامه في هذا
الموضع فان مراده من ارجى لهم اي بالنسبة الى باقي انتقالاته المذكورة من
مثل الدق والجنون لا بالنسبة الى انتقال ليثرغس الى فرانيطس ليناقض
او ان جوابه من الضمير في قوله وهو فرانيطس اي هو ارجى لهم من ليثرغس
فلا مناقض ايضا ومراده بالحقيقي ورم جوهر الدماغ نفسه المبحث
التاسع في تقسيم الامراض حيث انها تكون معدية او لا تكون قال
رحمه الله ومن الامراض امراض معدية اعلم ان القرشي ذكر هنا
ان المرض يكون معديا اما لان له بخارا رديا يخالط الهواء المستنشق كالحمى
الوبائية او لان له كيفية ردية تحيل الهواء الى طبيعتها كالبرص وباقي الفصل
ظاهر وقال المسيحي المعدية على نوعين تارة تكون بانفصال شيء منها وتارة
لا تكون فالاول مثل البرص وغيره من الامراض التي ذكرها الشيخ لان مواد
هذه الامراض ردية سمية وهي دائمة التحلل فاذا انحل منها شيء اما ان يخالط
من الهواء المستنشق وادى مستنشقه والثاني مثل الرمد فان متامله ينفعل
عنه ويحصل مثله في بدنه وهذا مبني على ان التصورات الوهمية قد تكون
سببا لحدوث الحوادث على ما برهن عليه في غير هذا الفن هذا ما ذكره
ولا يشفي من غليل اما اولا فلانا نقض كالامتهان البرص واما ثانيا فلانه لم يفصل
احكام المعدية واسبابها كما بينها ارسطاطاليس الطبيب حيث قال في مسايله

المعديه صح

المعروفه بما بان ان السبب في الامراض كلها البحا الفضلات البخاريه لانه قال
السبب فيها ان المرض الذي يعدي هو ما كان شان العضو الذي يقبله سهل
القبول للفضلات البخاريه التي تصير اليه من العضو المريض وذلك بان يكون من
الاعضاء الظاهرة فانها اسهل قبولا من الباطنه والمتخلخل افضل من المتكاثف
وكذا المتحرك الذي شانه ان يجذب اكثر من الساكن وان يكون البخارات حاده حارة
غليظه فان اللطيفه لا تثبت مثل الغليظه فالاعضاء التي يكون بهذه الصفه
تشارك في الالم لا محالة وما لم يكن بهذه الصفه اصلا فانه لا تشارك في الالم واما ما
تشارك في البعض دون البعض منها فيمكن ان تشارك بحسب الاسباب الموجبه
وحال الاجسام القابلة لان بعض الاجسام يعسر قبولها وبعضها يسهل قبولها
للبخارات المرتفعة من الجسم المريض فالعين يسهل قبولها للرمد بالمشاركه لان
وضعها خارج وهي متخلخلة والبخارات تصير اليها من عضو من خارج ومتخلخل
وشانها ان تتحرك من المبصر وان المنحل من العين بخارات حاده حارة لزجة
فجميع الاسباب التي للمرض الذي يحدث بالمشاركه موجود فيها والريه تعتل بالسل
بالمشاركه وان كان وضعها داخلا الا انها طريق للهواء المستنشق فاليها يصل
اولا ومعه البخارات ومنها يخرج فالبخارات تصل اليها من عضو قريب
الى عضو قريب ومن متخلخل الى متخلخل ومن دافع الى جاذب وهي بخارات
حاده حارة لزجة وحرارتها للحمى وقربها من القلب ولاجل الصديديه والقيح
المتحلل من القرحة وكونها لزجة لاجل ان حمى السل اصلها بلغم لزج فجميع الاسباب
التي بها يتم المشاركه في الالم موجود فيه والجلد سريع القبول للجرب لجميع الاسباب
الموجبه للمشاركه لانه يتعدى من عضو خارج الى عضو خارج ومن متخلخل الى متخلخل

ومن

ومن دافع الى جاذب فان نهايات الشرايين التي تنتهي الى الجلد دائما تدفع البخار
عند انقباضها وتجذب الهواء بانبساطها ومادة الجرب حادة لزجه وقس
بقية الامراض المعدية على ما ذكرنا واما غير المعديه فانما لا تتعدى اما لانها لا يوجد
فيها بعض الاسباب التي بها تتعدى او لا يوجد فيها كلها ولان تعديه الامراض المعديه
الى من ينفعل عنها يكون اسرع من تعديتها الى من لا ينفعل عنها ولهذا نهي الصحيح
من النفره من الاجرب والتقزز منه لئلا يجتمع قوة الفعل والانفعال معا
فيكون التعديه اسرع يعلم منه تعليل الحديث المروي عن النبي عليه السلم ان صح
وهو قوله من شرب من كاس العوام امن من البرص والجذام لان الشارب
منها لا يكون له تقزز ولا نفرة والا لما شرب منها واذا كان كذلك فلا ينفعل
عن الابرص والمجذوم فلهذا لا يتعدى اليه فان قلت لم يتعدى المه الى
غير الالم ولا يتعدى صحته الى غير الصحيح قلت لان التعدي يكون بتصاعد
مادة موافقه فيحدث بالانسان بمشاركة الهواء المحيط مثل الذي بغيره
واما الصحيح فلا تتعدى صحته الى المريض لان معه مادة تمنع من قبول الصحه
لان الصحة انما تكون باعتدال المزاج والاعتدال لا يحدث الا بعد زوال ما
اوجب الخروج عن الاعتدال فان قلت لم يتعدى الفواق والتثاوب و
التمطي ولم ما عدت من الامراض المعدية قلت اما الاول فلان الحيوانات
ينفعل بعضها من بعض انفعالا طبيعيا عند احساس بعضها لبعض فان
الحاسة اذا ادركت شيئا ينبعث القوة المحركة في المكان على استعمال مثله
اذا كان له مادة متحققه ولان سبب الثلثة اجتماع بخار مودي في المعدة
او في عضل الفك والعنق او في الاكتاف والاعضاء فان كان اجتماعه بكثره تحركت

الطبيعة في بقاء نفسها بدفعها لان كل كثير عدو للطبيعة وان كان قليلا فلا تتحرك
الطبيعة لدفعه اذ لا معاداة بينهما ولكن اذا رأى انسان يتفوق او يتثاءب
او يتمطى تنبعث الطبيعة وتحركت لدفع المؤذي كما نشاهد ذلك في فعل طبيعة
الحيوان فانها اذا رأت شخصا ما يفعل احد الاستفراغات الطبيعية تحركت
هي ايضا لدفع ما اجتمع معها من الفضلات وهذا ظاهر لمن يعتبر فانا نرى الحمار
اذا بال بالت الحمر معه ونرى النفس يتحرك اذا نظرت الى شخص يتحرك بعض الحركات
الطبيعية لا سيما فيما يتعلق بالاستفراغات ولهذا يشتوق من به عنة الى
مشاهدة من يجامع حتى اذا رآه على تلك الهيئة تحركت طبيعته للفعل وبعضهم
يستعين بالفعل والمفاوضة في هذا الشأن وبعضهم يكون اعلى مرتبة في هذا
المرض فيمكن من ايقاع الفعل به حتى يمكنه ان يفعل ولان الفواق والتثاؤب
والتمطي الطف حركة من هذه الاستفراغات فلذلك يقتنع في تحركها بالنظر
واما الثاني فلان هذه الثلثة لم تبلغ الى حدود المرض لعلة الابخرة الموجبة
لها مثل الجرب والجذام والقروح العفنة والحمى الوبائية والجدري
وخصوصا اذا ضاقت المساكن وذلك لاجتماع الهواء المذكور وانحصاره
وقربه من مستنشقه فيكون ابلغ في التعدية وان كان صاحب هذا المرض في
مكان مرتفع والمجاور في مكان منخفض كان ابلغ في ذلك لكن بشرط ان يكون
الهواء المار بالجهة المنخفضة مارا اولا بالجهة المرتفعة ليكون ابلغ في التعدية والحاصل
ان يكون المريض على المهب بحيث يتجاوز الريح عنه الى المجاور واذا كان بالعكس
لما كان ابلغ في التعدية اذ لا بأس به وان كان المجاور ممن يستعد لقبول الامراض
المذكورة بسبب تدبيره انه كان ابلغ فيها وان كانت نفس المجاور سريعة الانفعال

كان

كان ابلغ لما عرفت والى كون المريض على المهب اشار بقوله ولذلك اذا كان المجاور
في اسفل الريح ومثل الرمد وخصوصا الى متأمله بعينه ومثل الضرس وهو
خدر ما يعرض للسن بسبب تخشن وحدوثه اما من سبب خارج من مضغ
الاشياء الحامضة والقابضة واما من داخل بسبب بلغم حامض او سوداء يتعلق
بفم المعدة وتؤدي قوته الى هذا الموضع وحاصل السبب على ما قال ارسطاطاليس
الطبيب في كتابه المسمى بابال انه رطوبة لطيفة حامضة وقابضة تنال رطوبات
الاسنان وتغوص في جرمها فتحدث فيها بردا وقبضا ولهذا احتيج في علاجه
الى ما يزيل البرد الحادث عنهما مما يسخن كالملح او الى ما يزيل القبض مما يملس ويلين
كبقلة الحمقاء فان قيل لم لا يحدث الخل الضرس مع حموضته ولم يكون ضرس
الثنايا اقل مع كونها ارق من بقية الاسنان سيما الاضراس ولم صار الضرس
وهو مرض مفرد يذهب بشيئين مختلفي المزاج اعني البقلة وهي باردة رطبة والملح وهو
حار يابس ولا يذهب بالبورق ورماد الرماد وغيرهما من الاشياء المالحة
قلنا الجواب عن الاول ان الخل بلطفه ينفذ بسرعة ولا يلبث مقدار
ما يضرس كالاشياء التي لا تنفذ بسرعة لغلظها والاشياء التي تمضغ لطول
مكثها على الاسنان بل الاضراس وما يطول مكثه اكثر مما يؤثر القليل
المكث وعن الثاني ان الثنايا والاسنان التي في مقدم الفم ارق جسما من
الاضراس واقل اصطكاكا منها ولذلك كانت ملاقاة الفاعل اياها ولبثه
عليها لصغرها ورقتها اقل من ملاقاته للاضراس ولبثه عليها لكبرها وغلظها
وما قل ملاقاته ولبثه يكون اقل تأثيرا مما كثر لبثه وملاقاته وعن الثالث
بعد ما مر انه انما كان كذلك لان المالح يزيل البرد بالحرارة والبقلة القبض بالملاسة.

هو ان من شان الشي الانجذاب الى شبهه ومشاكله ورطوبة البقلة شبيهة
بهذه الرطوبة في حموضتها وبرودتها ومخالفة بالغلظ والغليظ اللزج يمكنه جذب
اللطيف الرقيق اذا ناسبه فلذلك يجذب تلك الرطوبة الى نفسها من جرم الاضراس
والرباطات جذب المناسب للمناسب وتكسبها الغلظ فيمنعها من النفوذ
في المسام الضيقة فيزول الضرس واما الملح فانه يزيل الضرس لجهة المضادة
للعلة الفاعلة له وهي الحموضة وذلك انه ينشف تلك الرطوبة ويجففها فانا نجد
بالتجربة بين الملوحة البسيطة وبين الحموضة معاداة ومباينة يصعب علينا
فهم علتها وايضاح سببها الا ترى الملح اذا خلط بالخل كسر حموضته وماء
البحر اذا خلط بالشراب لم يحمض البتة ومن تغير الطعام في معدته يداوي بالملح
وينفعه وهو ظاهر بالتجربة فاما البورق وماء الرماد وغيرهما مما يشاكلها
فانما يذهبان بالضرس لان ملوحتها ليست بسيطة بل يخالطها شي من الحرافة
والمرارة وهما يوجبان لها تركيب الطعم فلذلك لا يفعلان ما يفعله الطعم البسيط
هذا واما ان الضرس كيف يعدي والمجاور لا يحس به فانما يتصور اذا علم المجاور
باخبار صاحب الضرس او غيره ان به ضرسا فحينئذ يمكن ان يعدي الينا ذكرنا
من السبب في تعدية الامراض المعدية فانه لا يتمشى هيهنا على ما لا يخفى بل بان
التصورات الوهمية قد يكون سببا لحدوث الحوادث وليعلم ان اعداء الضرس
من هذا القبيل قال حتى ان تخيل الحامض يفعله لانه اذا كان تخيل الحامض الذي
يفعله فتخيل الضرس للعلم بحدوثه اولى بان يحدثه هذا غاية ما يمكن ان يقال في
هذا المقام ولم يتعرض احد من الشارحين له اي للضرس وما فيه من المباحث
ومثل السل وفي بعض النسخ والسبل وليس بشي لانه ليس من الامراض المعدية

سبب الضرس

وفي نسخة المسيحي وقع هكذا وجعل حكمه حكم الرمد في التعدية وهو غريب غير
مشهور ومثل البرص وقد عرفت سبب اعدائه المبحث العاشر في
تقسيم الامراض من حيث انها تكون متوارثة او لا تكون كذلك قال رحمه الله
ومن الامراض امراض تتوارث في النسل قد عرفت فيما سبق من الكلام في
امزجة الاسنان سبب توارث الامراض وهيهنا نقول بوجه آخر وهو
ان من الاطباء من ذهب الى ان المني ينفصل من كل واحد من الاعضاء ومنهم من
ذهب الى انه لا يتكون الا في الانثيين وان كانت مادته تصل اليها من الاعضاء
فمن قال بالاول فتوارث الامراض على مذهبه يكون ظاهرا ومن قال
بالثاني قال ان المادة الصالحة لان يتكون منها المني يستولي عليها كيفية المادة
الموجبة للامراض المذكورة فيكون متوارثة من هذا الوجه مثل البرص و
القرع الطبيعي اي الصلع فان قيل لم يكون الصلع في مقدم الراس فحسب
قلنا لان الجزء المقدم من الراس بسبب رطوبة الدماغ الموجودة فيه يكون
اكثر لينا ويتخلخل فيتحلل الفضلات التي منها يكون الشعر من مواضع الدروز
بسهولة لاتساع الدروز ويكون حركة البخارات على الاستقامة فلا يكون
للشعر مادة فان قيل لم يكون الصلع في اعالي الراس ولا يكون في الاصداغ
قلنا لان الاعالي الرطوبة فيها قليلة والاسافل ندية كثيرة الرطوبة واعتبر ذلك
بالارض العالية والمنحطة والنقرس والسل وفي بعض النسخ السبل وكذا وقع
في نسخة المسيحي وقال واما توارث السبل فلست اعرف العلة فيه ولعل ذلك
بالخاصية ولا حاجة له الى علة لان هذه النسخة تصحيف والجذام فعلى ما
ذكره الشيخ يكون الجذام والسل والبرص من المعدية والمتوارثة لكن على ما

نظمها الشاعر ليس كذلك لانه قال متوارث الامراض عدّ حروفها بنساجد
وحروف جبع جج وج تلك التي تعدى الجسد وذكر ان الهاء من المتوارث
البرص والنون النقرس والسين السل والالف ابلمياء وهو الصرع والجيم الجذام
والميم الماليخوليا والدال الدق والجيم من المعدية الجرب والباء البخر والراء
الرمد والحاء الحصبه والجيم الجدري والواو الوباء والجيم الجذام ومن الامراض
امراض جنسيه الامراض الطارية على نوعين عامّة وهي التي تختصّ بفصل او
بناحية وتسمى وبائية وخاصة وهي التي تختص باحدها وتسمى وافدة وهي
التي عبّر الشيخ عنها بانها امراض جنسيه تختصّ بقبيله وهذا اكثر انما يوجد
او بسكان ناحية او تكثر فيهم كالقروح البلخية والعرق المدني ولما كان اكثر
ما ذكر من الامراض المتوارثه وغيرها منبئا عن ضعف الاعضاء عرف سبب
ضعفها وقال واعلم ان ضعف الاعضاء تابع لسوء المزاج او التخلخل البنية
وفي بعض النسخ او تحلل البنية وهو خطاء واعلم ان سوء المزاج والتخلخل
البنيه قد يكونان من اول الكون وقد يكونان عارضين وعلى التقديرين فهما يوجبان
ضعف الاعضاء وسنبيّن كيفية ايجابها الضعف الاعضاء عند الكلام على اسباب
العلل ان شاء الله تعالى قال رحمه الله التعليم الثاني جملتان الجملة الاولى
في الاشياء التي تحدث عن سبب سبب من الاسباب العامته وهي تسعة
عشر فصلا الفصل الاول قول كلي في الاسباب وفي اكثر النسخ الفصل
الاول من الجملة الاولى من التعليم الثاني قول وفي بعض النسخ وهو قول كلي في الاسباب
ويشمل هذا الفصل على تقاسيم للاسباب جعلناها ههنا مباحث المبحث
الاول في تقسيم الاسباب الى البادية والسابقه والواصله قال رحمه الله

اسباب

اسباب احوال البدن وهي الثلثه المذكوره اعني الصحة والمرض والحال المتوسطه
بينهما وفي نسخه القرشي وقع من قوله المذكوره ومن قوله اعني وقد قدمنا ذكرها
وهو زيادة غير محتاج اليها لان لفظه المذكورة يغني عنها ثلثه السابقه و
البادية والواصله والمراد ان كل واحد من الاحوال الثلث لها اسباب
ثلثه فالصحه لها ثلثه اسباب بادية كورود خبر ملذ سار على المريض
وسابقه كظهور دلايل النضج والبحران الجيد في المرض وواصله كاعتدال
المزاج والتركيب والمرض له اسباب ثلثه بادية كسخونة الشمس الموجبه
للصداع وسابقة كالامتلاء وواصلة كعفونة الخلط والحالة الثالثه اسبابها
الثلثه هي الاسباب المذكورة كيف كانت متوسطة على ما اشترط
المسيحي فانه غير لازم لان الاسباب المذكوره للصحة اذا حصلت في المرض
كانت اولى بايجاب الجملة الحالة الثالثه من ايجابها الصحة اذ قلما سبق
الانتقال عن المرض الى الصحة من غير الانتقال منه الى الحالة المتوسطه و
انما انحصرت في ثلثه لان كل سبب اما ان لا يكون بدنيا وهو البادي او
يكون بدنيا وحينئذ ان اوجب الحالة بواسطة فهو السابق والا فهو
الواصل وسمية البادي بذلك يحتمل ثلثه اوجه احدها انه يبدو للطبيب
وغيرهم اي يظهر لهم وثانيها انه خارج عن البدن كالبادية عن المدن
ولهذا سميت بها وثالثها ان منه يبتدي الامراض فان الاسباب البدنيه
كالامتلاء وغيره تستند الى اسباب خارجيه كالاغذيه الكثيرة واما تسميه
السابق بذلك فظاهر لوجوب سبقه الحالة بسبب آخر وكذلك الواصل
لاتصاله بالحالة واما ان السابق انما سمي به لانه يسبق المرض بزمان لا يوجد

فيه المرض بعد على ما قال الامام فليس بشي لان البادى قد يكون كذلك فان قيل
انه بدا اولا بذكر الاشتراك والافتراق بين هذه الاسباب قبل تعريفها وكان من
الواجب ان يقدم تعريفها فان من لم يعرف حقيقة الشي لم يعرف شيا من احكامه
ثم انه قدم السابقة على البادية وكان الواجب عليه ان يقدم البادية على السابقة قلنا
ذكر الاشتراك والامتياز يفيد نوع تعريف للاسباب فلهذا اكتفى به والبادية وان اقتضت
التقديم لتقدمها معنى فالسابقة تقتضيه من حيث ان لفظها تدل على التقدم وتشترك
السابقة والواصلة في انها وفي بعض النسخ انهما ولكل وجه امور بدنية اعني
خلطية او مزاجية او تركيبية اي منسوبة الى احد هذه الثلثة والتعلق في
انحصار الاسباب البدنية في هذه الثلثة الاستقراء واعلم ان السبب البادى اما
ان يكون لورود جسم على البدن او لا يكون والاول اما ان يكون بوصول ذلك الجسم
الى داخل البدن فحينئذ اما ان يكون استعماله لاجل الاعضاء او لاجل الارواح والاول
لاجل الاعضاء اما ان يدخل في قوامها وهو الاغذية او لا يكون كذلك وهو الادوية والذي
لاجل الارواح هو الهواء المستنشق او لا بوصول ذلك الجسم الى داخل البدن بل
الى ظاهره فقط فاما ان يكون محيطا به وهو كالهواء البارد والحار وكالماء الملاقي
والادهان وغيرها او غير محيط كالضربة والسقطة واما ان كان لا لجسم يرد
البدن فاما ان يكون لحالة في البدن وهو الحركة والسكون او لا يكون وهو الاشياء
الواردة على النفس كالغضب والفزع وغيرهما ومن هذا يظهر فساد
ما ذهب اليه المسيحي وهو ان البادية ثلثة اقسام لانها اما ان يكون لورود
جسم على البدن او لا فان كان جسما فاما ان يدخل في البدن او لا والاول
مثل الطعام الحار والبارد والثاني مثل الضربة وان لم يكن جسما فهو مثل النفس

فانها

فانها خارجة عن البدن فلذلك جعلت من قبيل الاسباب البادية اما اولا فلان
التقسيم غير حاصر على ما لا يخفى لخروج الحركة والسكون عنه ويمكن ان يجاب
عنه بانهما من قبيل ما ليس بجسم واما ثانيا فلان الشيخ لم يجعلها احدى
الاسباب البادية بل عوارض النفس من الاسباب البادية الا هي ولعلم انما
ان السبب البادى اما ان يكون سببا لمرض متشابه الاجزاء بمنزلة ما يكون
السموم سببا للحمى او لمرض آلي بمنزلة ما يكون الضربة سببا للورم او لمرض
اتصالي كالسيف والسهم ونهشة الحيوان لتفرق الاتصال واما السبب
السابق للمرض المزاجي فمادي الامتلاء والواصل العفونة وبغير مادة
تغير احدى الكيفيات تغيرا يسيرا والواصل تغيرها تغيرا كثيرا بحيث يترتب
عليه وجود حالة يتبعها ضرر الفعل ضررا اوليا والسابق للمرض المادى تغير
يسير للمزاج زيادة الاخلاط زيادة قليلة والواصل زيادتها زيادة كثيرة على
ما ذكرنا وهو الامتلاء بحسب الاوعية والسابق للمرض التركيبي تغير الشكل
او المقدار او الوضع او الخشونة والملاسة تغيرا يسيرا والواصل تغيرها
تغيرا كثيرا على ما ذكرنا والسابق للمرض التفرقي الجروح الصغير والواصل
الكبير على الوجه الذي قلنا في الكثير والسابق للمرض المركب كالورم حصول
المادة في العضو قليلا لكونها في اول انصبابها والواصل حصولها فيه كثيرا كما
قلنا والسابق للصحة اعتدال الاخلاط في الكمية والكيفية او استواء المزاج
واستواء التركيب والواصل انضياف احدهما الى الآخر واجتماعهما والسابق
للحالة المتوسطة تغير كيفية الاخلاط تغيرا يسيرا مع اعتدال كميتها او تغير
احدى الكيفيات دون الباقي تغيرا يسيرا او فساد الشكل فسادا يسيرا مع

كمية الاخلاط

مع اعتدال الباقي والواصل تغير اواحدى الكيفيات او الاشكال تغيرا كثيرا على الوجه الذي ذكرنا مع بقاء الاعتدال في الباقي وايضا فان اول شيء يوجب ضرر الفعل اضرارا اوليا هو المرض ومايوجب ضرره ثانيا هو الواصل كالعفونة للحمى مثلا وثالثا هو السابق كالامتلاء ورابعا السدة لكونها سببا لامتلاء لامتناع التحلل وخامسا لزوجة الاخلاط لكونها سبب السدة وسادسا مايوجب لزوجة الاخلاط كالسكنا والحموم البقر ونحوها مما يوجب لزوجة الاخلاط الموجبة للسدة الموجبة لامتناع التحلل الموجب للامتلاء الموجب للعفونة الموجبة للحمى المضرة بالذات بالافعال اضرارا اوليا والى بعض ما ذكرنا من اقسام البادية واحكامها اشار بقوله والاسباب البادية هي من امور اي حاصلة من امور او من جملة امور او هي بعض امور احتمال ان يكون من تبعيضية والاول اظهر لانه الكثير الوقوع لاقلية كالثالث والاخير بعدمه قليل الاستعمال كالثاني خارجة عن جوهر البدن اما من جهة اجسام خارجة مثل مايحدث عن الضربة وسخونة الجو والطعام الحار والبارد الواردين على البدن واما من جهة النفس فان النفس شيء آخر غير البدن مثل مايحدث عن الغضب والخوف ومايشبههما يعني من العوارض النفسانية على ما سيجيء الكلام عليه ان شاء الله تعالى ولا الاسباب السابقة والبادية يشتركان في انه قد يكون بينها وبين هذه الاحوال واسطة ما وايضا في ان كل واحد قد يوجد بدون ما اوجبه ويزول مع بقاء ما اوجبه فان حر الشمس قد يوجد من غير صداع واذا احدثه فقد يزول مع بقاء الصداع والامتلاء قد يوجد بدون المرض وقد يزول والمرض بعد باق كسوء المزاج

المحلف

المخلّف وانما قال بلفظة قد الدالة على التقليل لان هذا الاشتراك انما يكون في بعض احوال البادي لانه قد يكون بواسطة وقد لا يكون بواسطه واما السابق فلا بد فيه من واسطة فالبادي في بعض احواله يشارك السابق ولذلك قال في انه قد يكون بينها الى آخره فاعرفه والاسباب البادية والاسباب الواصلة قد يشتركان في انه قد لا يكون بينها وبين الحالة المذكورة واسطة ولان الواصلة ليس بينها وبين الحالة واسطة دائما واما البادية فقد لا يكون بينها وبين الحالة واسطة كحر الشمس فانه يوجب الصداع بلا واسطة فلذلك قال قد يشتركان بلفظ التقليل لانه لا يكون الا في مثل هذه الصورة ويشتركان ايضا في ان كل واحد منهما يزول ما اوجبه بزواله اذا لم يصر البادي مخلّفا فهذه جهة الاشتراك بين هذه الاسباب واما جهة الامتياز فاشار اليها بان استدرك وقال لكن اي جهة الامتياز بينها هي ان الاسباب السابقة ينفصل من الاسباب الواصلة بان الاسباب السابقة لا تليها الحالة بل بينها اسباب اخرى اقرب الى الحالة من السابقة كالسدة للحمى كما سبق في المثال المشتمل على المراتب الست والاسباب السابقة ينفصل من البادية بانها اي بان السابقة بدنية والبادية خارجة غريبة وايضا بان الاسباب السابقة يكون بينها وبين الحالة واسطة لا محالة والاسباب البادية ليس يجب فيها ذلك وهو ان يكون بينها وبين الحالة واسطة لا محالة بل قد وقد والاسباب الواصلة ينفصل من الاسباب البادية بانها اي بان الواصلة بدنية بخلاف البادية فانها غريبة دخيلة اجنبية

والصابا ن الاسباب الواصلة لا تكون بينها وبين الحالة واسطة البتة و
الاسباب البادية ليس تجب ذلك وهو ان لا تكون بينها وبين الحالة واسطة
البتة بل الامران اى الواسطة وعدمها فيها اى في الاسباب البادية محتملان
كما مر غير مرة ولما فرغ من ذكر المشاركات والمباينات استنتج منها رسوم
الاسباب ولذلك قال بالفاء فالاسباب السابقة هي اسباب هي بمنزلة الجنس
بدنية احتراز عن البادية اعني خلطية او مزاجية او تركيبية هو تفسير
البدنية وانما انحصرت في هذه الثلثة لان المرض اما سوء المزاج واما سوء الهيئة
وسوء المزاج منه مادي ومنه غير مادي والمالم يذكر تفرق الاتصال لانه
داخل في التركيب فانه متى كان موجودًا كان التركيب على ما ينبغي ومتى لم يكن
الاتصال موجودًا كان التركيب متغيرًا وقد تبين الحق في هذا فيما قبل هي الموجبة
للحالة ايجابًا غير اولي اعني توجبها اى الحالة بواسطة احتراز عن الواصلة
وهو الفصل القريب والاسباب الواصلة اسباب هي بمنزلة الجنس بدنية
احتراز عن البادية توجب احوالًا بدنية ايجابًا اوليًا اى بغير واسطة وهو
احتراز عن السابقة والفصل القريب وقول المسيحي انه كان يجب على
الشيخ ان يقول دايمًا فان البادية قد توجب ما توجبه بلا واسطة لكن ليس
هذا في البادية دايمًا واما في الواصلة فانه يكون دايمًا فلذلك كان يجب
عليه ان يذكر هذا الشرط في الواصلة فيه نظر لانا لا نسلم احتياجه الى زيادة
هذا القيد الشرط على ما قال لان قوله يوجب ايجابًا بغير واسطة يفيد ان لا يوجب
الا بغير واسطة وليست البادية كذلك وان سلم احتياجه الى زيادة هذا القيد
فكان يجب عليه ان يوجب على الشيخ ان يذكر هذا الشرط في السابقة ايضا

فان

فان البادية قد توجب ما توجبه بواسطة لكن ليس هذا في البادية دايمًا واما في
السابقة فانه يكون دايمًا ولذلك كان يجب عليه ان يذكر هذا الشرط في السابقة و
الاسباب البادية اسباب هي الجنس غير بدنية احتراز عن السابقة فانهما
بدنيتان توجب احوالًا بدنية ايجابًا اوليًا وغير اولي يتمم الحد لا انه احتراز
عن الواصلة وقوله غير بدنية عن السابقة على ما ذكره المسيحي اذ التخصيص
لخروج السابقة بالقيد الاول دون الثاني والخروج الواصلة بالقيد الثاني
دون الاول لانهما تخرجان بهما واذا خرجا بالاول كان الثاني للتتميم لا للتمييز فلو قد
قال المسيحي اعلم ان بعض الاطباء ظن ان السبب البادي والسابق اذا
اوجبا المرض بنفسهما كانا واصلين قال وهذا ظن فاسد لان شرط الواصل
ان يوجب ما يوجبه دايمًا بلا واسطة وان يزول ما اوجبه بزواله وحر
الشمس ليس كذلك لانه قد يوجد بدون الصداع وقد يزول والصداع باق
والامتلاء قد يوجب الورم وقد يزول والورم باق وفيه نظر لان السابق
لا يوجب المرض بنفسه اى من حيث هو سابق بل بواسطة لقول الشيخ
والاسباب السابقة لا يليها الحالة الى آخره سلمناه لكن لم يشترط احد
في الواصل ان يزول ما اوجبه بزواله سلمناه لكن الامتلاء الذي يوجب
المرض كالورم يكون واصلًا لا سابقًا اما كونه واصلًا فلانه سبب بدني اوجب
المرض بلا واسطة واما كونه غير سابق فلانه لا بد له من واسطة ولا واسطة
هنا وكونه سببًا سابقًا للحمى لا يفيد صيرورة السابق واصلًا بالنسبة الى مرض
واحد بل يفيد ان السبب السابق للحمى قد يكون سببًا واصلًا للورم ولا بعد فيه
لجواز ان يوجب سبب مرضًا بواسطة ومرضًا اخر بغير واسطة ثم ان

الشيخ ذكر امثلة كل واحد منها في الامراض المزاجية والتركيبية لانه عند ذكر الاحوال
ذكر المرض المزاجي والتركيبي وقال مثال الاسباب السابقة الامتلاء للحمى هذا هو
المرض المزاجي وامتلاء اوعية العين لنزول الماء فيها هذا هو المرض التركيبي
فان الماء من قبل امراض التركيب نظرا الى انه زيادة في عدد رطوبات العين
ومثال الاسباب الواصلة العفونة للحمى هذا هو المرض المزاجي والرطوبة السايلة
الى الثقبة للسدة هذا هو المرض التركيبي فان السدة زيادة في العدد والسدة للعمى
قال المسيحي هو مرض آلي لانه من قبل امراض المجاري واعترض ابن جميع عليه
بانه ناقض نفسه لانه في تعريف السبب والمرض والعرض قال مثال المرض
سدة في العنبية مثال العرض فقدان الابصار وههنا جعلها سببا واصلا
للعمى فيكون العمى مرضا لكنه ليس كذلك لان العمى عرض لا مرض لانه عدم البصر
وهو احد اصناف مضار الافعال فان قيل ان الامراض اسباب الاعراض
فيطلق عليها السبب بهذا الوجه قلنا هذا غير مطابق لان مقصوده التمثيل على
السبب الواصل ثم تأول كلام الشيخ بانه ليس يريد ان السدة نفسها سبب واصل
والا ان عدم البصر نفسه مرض بل يريد ان منزلة هذه السدة من عدم البصر
منزلة السبب الواصل من المرض وهو ليس بشيء ولذا ما اجاب عنه عبد
اللطيف بن يوسف البغدادي المتعقب لحواشي ابن جميع وهو انه لا شك ان
السدة التي هي مرض هي سبب لفقدان البصر فالرئيس قصاراه انه خالف
الاصطلاح لا انه غلط فحيث سمى السدة مرضا جرى على الاصطلاح وحيث
سماها سببا جرى على المعنى وكلاهما صواب وكل هذا تجوزات وعدول
عن الاصطلاح والحق في هذا المقام هو ان قوله والسدة للعمى ليس هو مثالا
على

على السبب الواصل ليرد عليه ما اورد بل هو بيان ان السدة مرض لانها تتبعها العمى
الذي هو عرض وهو ضرر الفعل لان الامراض اسباب الاعراض فان قيل
الامتلاء سبب سابق وهو موجب للسدة بلا واسطة والسدة مرض وانتم قد
قلتم ان السابق يوجب بواسطة قلت ان الامتلاء في هذه الصورة سبب
واصل بالنظر الى السدة والممتنع ان يكون سابقا بالنظر الى مرض اخر كالحمى على سببا صح
ما سبق ومثال الاسباب البادية حرارة الشمس او شدة الحركة او الغم
او السهر او تناول شيء مسخن كل ذلك للحمى الذي هو مرض مزاجي او الضربة
للانتشار ونزول الماء في العين وهما مرضان آليان وقد عرفتهما فيما سبق

المبحث الثاني في تقسيم الاسباب باعتبار كون فعلها
بالذات او بالعرض قال رحمه الله وكل سبب اما سبب
بالذات كالفلفل يسخن والافيون يبرد واما بالعرض كالماء البارد
اذا سخن بالتكثيف وحقن الحرارة والماء الحار اذا برد بالتحليل والسقمونيا
اذا برد باستفراغ الخلط المسخن كل سبب ففعله اما ان يكون بمقتضى
طبيعته من حيث هي وهو الفاعل بالذات او لا يكون كذلك وهو الفاعل
بالعرض مثال الاول الفلفل اذا سخن فان طبيعة الفلفل حارة فاذا صدر
عنها الحرارة فقد صدر عنها ما هو مقتضى طبيعته وقس تبريد الافيون عليه
واما اذا سخن الماء بالتكثيف الحاقن للحرارة اي المانع من تحلل الجسم الحار البارد صح
او السقمونيا اذا برد باستفراغ الصفراء فذلك ليس لان طبيعة الماء البارد
مسخنة وطبيعة السقمونيا مبردة بالذات وان كانت مسخنة بالعرض لان طبيعة الاول [illegible] مبردة
وطبيعة الثاني مسخنة بالذات وان كانت مبردة بالعرض قال القرشي

قوله بالتكثيف ويحقن الحرارة لو اسقط منه واو العطف وقال بالتكثيف
يحقن الحرارة كان احسن فان التكثيف انما يسخن بحقن الحرارة اى يحقن
الحار وقال المسيحي اسقاط واو العطف غير واجب وذلك لان الماء
يسخن بوجهين احدهما بالتكثيف فانه من حيث انه بارد يجمع ويكثف
وثانيهما بحقن الحرارة فان الحراره تهرب منه من حيث هو موذ فيجمع
الحرارة في الباطن ويسخن بهذين الوجهين واذا كان كذلك فايراد واو
العطف واجب وفيه نظر لان الماء البارد لا يعمل غير تكثيف البدن
فينسد مسامه فلا يتحلل منها الاجزاء الحاره فيسخن الباطن لاجتماع
تلك الاجزاء او لاحتقانها لانها عبارتان عن معنى واحد هو مسبب
الانسداد الذى هو مسبب الماء البارد المبحث الثالث
في شرط تاثير السبب قال رحمه الله وليس كل سبب يصل
الى البدن يفعل فيه بل قد يحتاج مع ذلك اى مع وصوله الى البدن
الى امور ثلثه الى قوة من قوته الفاعلة لانها اذا كانت ضعيفه
جدا كانت بان يفعل فيها حاملها وهو السبب عن البدن اولى
من ان يفعل فيه وقوة من قوة البدن الاستعدادية اذ لو كان البدن
غير قابل للانفعال لم يتصور ان يوجد فيه فعل اذ ما ليس بقابل لشىء هو
ما يمتنع وجوده فيه واذا كان كذلك فكلما كان القبول اكثر كان الانفعال
لا محالة اتم وتمكن من ملاقاة احدهما الاخر زمانا فى مثله يصدر
ذلك الفعل عنه وهذا انما يكون اذا كان ذلك الانفعال زمانيا كالاستحالة
فانها حركة في الكيف وكل حركة فهى فى زمان واما اذا كان الانفعال

ما

ما يتم في آن كالكون والفساد لم يلزم فيه ذلك الا ان يكون تلك الملاقاه
لاعداده للانفعال لذلك قال ابن ابى صادق تاثير الاسباب فى
البدن لا بد فيه من هذه الشروط الثلثه اللهم الا ان يكون احد
هذه الثلثه في غاية من معناه فان الفاعل اذا كان في غاية من
القوة لم يحتج الى قوة من قوة البدن الاستعدادية ولا الى طول الزمان
وكذلك اذا كان القابل في غاية الاستعداد كفى فيه ادنى قوة من الفاعل
واقل زمان وكذلك الفاعل والقابل اذا لم يكن كل واحد منهما قويا
بل ضعيفا وكان الزمان بينهما في غاية الامتداد استدرك طول
الزمان في التاثير ضعف كل واحد من الفاعل والقابل واذا كان كذلك
فلا يحتاج الى الثلثه في كل صورة ولذلك ذكر الشيخ بحرف التقليل وقال
وقد يحتاج مع ذلك الى ما ذكر وقد تختلف احوال الاسباب عند وجود
موجباتها اى بالنسبة الى ما توجبها الاسباب وذلك لانه لما ثبت ان
فعل السبب يتوقف على استعداد البدن فلا شك ان الفعل يختلف
وجوبا باختلاف الاستعداد له فربما كان السبب واحدا كالربيع
او الحركة مثلا واقتضى اى ذلك السبب كالربيع في ابدان شتى
امراضا شتى وذلك بسبب اختلاف استعداد الابدان لقبول
فعل الربيع مع انه هواء واحد لاختلافها في الامزجة والمواد او اى او
اقتضى ذلك السبب الواحد كالحركة في اوقات شتى امراضا
شتى لان الحركة اذا كانت في وقت ما معتدلة حللت الفضلات
المستغنى عنها وقوت القوى وفعلت افعالا لا يحتاج اليها ومتى

زادت في وقت على ذلك سخنت البدن وربما احدثت لم الجلها
الحمى تختلف بحسب اختلاف استعداد البدن فان اخلاطه ان
كانت حارة اوجبت حمى حارة وان كانت باردة اوجبت غير
ذلك ومتى زادت على ذلك بردت البدن بواسطة فرط التحليل
والتجفيف وهذا هو الموجب لتخصيص السبب العامي لمرض
بسبب مرض فان كثرة الاكل مثلا تارة تحدث عنه مرض
امتلائي وقد تحدث عنه مرض استفراغي ثم الامتلائي تختلف بكون
المواد الموجبة للامتلاء حارة تارة وباردة اخرى والاستفراغي
كالهيضة مثلا ان فوتت آل امرها الى التشنج وبالجملة فجميع هذا
انما تختلف بحسب استعداد البدن قال المسيحي ويجب
ان نعلم انه ليس لنا سبب خاص بالصحة بمعنى انه يوجب
الصحة في جميع الاحوال وفي جميع الابدان وفيه نظر لان اعتدال
المزاج والتركيب يوجبان الصحة في جميع الاوقات والابدان
على ما هو مذهب الشيخ اللهم الا على مذهب من يذهب الى
ان الصحة نفس اعتدال المزاج والتركيب كجالينوس لا انها تابعة لهما و
قد تختلف فعله اي فعل السبب الواحد في القوي والضعيف
وفي شديد الحس وضعيف الحس واعلم ان الفرق بين قبول
القوي الحس لما نقبله من الفاعل وبين قبول ضعيف القوة من خمسة
اوجه احدها ان قوي الحس يكون في نفسه نقيا من الفضلات
والضعيف في نفسه يكون حاله بخلاف هذا وثانيها ان قوي الحس

كلما

كلما طال به الزمان ينتقص قبوله لان حسه يقل لكثرة المادة المتولدة
فيه واما ضعيف القوة فكلما طال به الزمان زاد قبوله لتاثير الفاعل لازدياد
تولد المادة الموجبة لضعفه وثالثها ان الكاين لقوة الحس يقل قبوله باستعمال
المخدرات والكاين لضعف القوة يزداد قبوله باستعمال ذلك ورابعها
ان الكاين لقوة الحس يتناقص بتغليظ الغذاء والكاين لضعف القوة
يزداد بذلك وخامسها ان الكاين لقوة الحس يتغير بالاستفراغ و
ربما زاد قبوله لتاثير الفاعل واما الكاين لضعف القوة فان قبوله يقل
بالاستفراغ والفرق بين قبول بليد الحس لما تقبله من الفاعل وبين قبول
ضعيف القوة ان الاول يكون قبوله وتالمه اقل والثاني اقوى والاول
يكون نقي الفضلات والثاني بالعكس ولما كان حال القابل كذلك اي انه
تختلف قبوله لتاثير الفاعل بحسب قوة حسه وبلادته وضعف قوته
قال وقد تختلف فعله الى اخره المبحث الرابع في
تقسيم الاسباب بحسب ما يكون مستتبعا لها قال رحمه الله
ومن الاسباب ما هو مخلف ومنها ما هو غير مخلف لان كل
سبب اما ان يكون بحيث اذا فارق بقي تاثيره وهو المخلف او لا يكون وهو
غير المخلف مثال الاول حرارة الشمس الموجبة للصداع الباقي بعد مفارقتها
ومثال الثاني حرارة الشمس الموجبة للصداع المنتفي واليه الاشارة بقوله
والمخلف هو الذي اذا فارق بقي تاثيره وغير المخلف هو الذي
يكون البحران مع مفارقته فان قيل كيف يستقيم هذا وقد
اعترفتم ان عدم السبب سبب لعدم المسبب قلنا الامر كذلك

ولكن هذا الذى يكون باقيا الكون فى الحقيقة هو المسبب فان السيف
مثلا اذا قطع فالحادث عنه الذى هو مسببه نفس القطع وهذا يزول
لا محالة بزواله واما الانقطاع والتفرق الحاصل بعده فليس مسببه
بل هو مسبب المادة لانه شىء حاصل لها عن طبيعتها لان الاعضاء
لبيوستها اعنى لكونها غير مايعة وسايلة كالماء لم يلتئم بعد الافتراق
فبقيت متفرقة وكذلك نقول فى البناء والبانى فان البانى فعله وضع اللبن
مثلا وهو يزول بزواله واما بقاء البناء فعلته يبوسة الحايط ولهذا حفظت
الشكل الحادث فيه واذا عرفت هذا فقولنا ان سبب كذا يبقى
تاثيره بعد مفارقته انما هو على سبيل المجاز والتحقيق ما ذكرناه ومنه
ظهر فساد ما ذهب اليه المسيحى من ان ما بقى من اثر السبب هو
السبب القريب للحالة الموجودة وصار السبب الاول سببا بعيدا
لها ولا يلزم من عدمه عدم هذا المسبب الباقى الذى هو الحالة بل الذى
يلزم من عدمه عدم السبب القريب لان السبب القريب على
ما قاله هو الباقى من اثر السبب البعيد وهو لا ينعدم بعدم السبب
البعيد **المبحث الخامس** فى تقسيم الاسباب من
حيث كونها ضرورية قال الشيخ رحمه الله **ونقول ان الاسباب**
المغيرة لاحوال الابدان او الحافظة لها اما ضرورية لا يمكن للانسان
التفصى اى التخلص **عنها** قال الجوهرى يقال تفصى الانسان اذا
تخلص من الضيق والبلية وتفصيت من الذنوب اذا خرجت
منها وتخلصت **فى حيوته واما غير ضرورية** وهو الذى يمكنه

التفصى

التفصى عنها فى حيوته كالاسباب العرضية **والضرورية ستة اجناس**
قال الاطباء والاعتماد عليها فى حصرها الاستقراء فانا لما استقريناها
وجدناها بحيث لا يمكن التخلى عن واحد منها وقال المسيحى انما كانت
ستة لانها تابعة لقوى البدن وهى ثلثة طبيعية ويخصها الماكل والمشارب
والاستفراغ والاحتقان وحيوانية ويخصها الهواء المحيط والاحداث
النفسانية ونفسانيه ويخصها الحركة والسكون والنوم واليقظة وفى تخصيص البعض
بالبعض نظر من حيث انه غير مختص ولكن بيان الحصر على ما
يظهر بالتامل ثم هذه منها ما يمتنع الاستغناء عنه ومنها ما لا يمتنع
فالاول مثل استنشاق الهواء والمطعم والمشروب لكن الحاجة
الى الهواء اشد من الحاجة الى تناول الغذاء والماء ولذلك صار الانسان
يقدر ان يمسك نفسه عن الغذاء اياما واما الهواء فلا يقدر عليه ولا
ساعة واحدة والعلة فى هذا لطافة الهواء وسرعة تحلله و
احتياج الطبيعة لذلك دايما الى رد عوض ما نقص منه والاحتراق
الحار الغريزى والارواح واما الغذاء فانه غليظ بطىء التحلل
فالقدر المستعمل منه يبقى فى البدن زمانا ما وبعد ذلك فى الحاجة
الحركة والسكون ثم النوم واليقظة ثم الاستفراغ والاحتقان
ولذلك رتبها الشيخ بحسب شدة الحاجة وضعفها وقد تكلف
الامام حصر هذه الاسباب فى الستة وقال الامور التى لا ينفك
الانسان عنها اما ان تكون واردة على نفسه او على بدنه والاولى هى
العوارض النفسانية والواردة على بدنه اما الروحية وهو النسيم و

البدل م

المتنفس واما العضو فلان البدن مركب من الروح والعضو وذلك اما
بالذات كالمتناولات او بالعرض كالاستفراغ والاحتقان او بهما جميعا ولان
الحيوان حساس متحرك بالارادة فان اعتبر حال الاحساس وعدمه فهو
النوم واليقظه وان اعتبر حال الحركه وعدمها فهو جنس الحركات
والسكونات البدنية وهذا الحصر غير دائر بين النفي والاثبات ولذلك
كان اشبه بالاستقراء واعلم ان ههنا تقسيما آخر للاسباب من
حيث كونها بالصحة او المرض او مشتركه بينهما فالمشتركه هي الستة الضروريه
فانها باعتبار توجب الصحة وباعتبار توجب المرض والخاصة
بالصحة اما ان يكون خاصة بها مطلقا او بنوع نوع منها او بشخص
شخص وكذلك الخاصة بالمرض اما ان يكون خاصه به مطلقا او بنوع
نوع منه او بشخص شخص وظهر من هذا ان ههنا سبعه اقسام
احدها المشترك بين الصحة والمرض والثاني العام لانواع الصحه و
الثالث الخاص بنوع نوع منها والرابع الخاص بشخص شخص منها و
الخامس العام لانواع المرض والسادس الخاص بنوع نوع منه والسابع
الخاص بشخص شخص منه اما المشترك فقد عرفته وهو المسمى بالضروري
واما العام لانواع الصحة فمثل الغذاء المعتدل والهواء المعتدل فانهما
يوافقان المحرورين والمبرودين اما الخاص بشخص شخص منها فان
المحرورين مثلا لهم عرض يتزددون فيه وكل شخص له صحة واسباب
خاصة بها واما العام لانواع المرض فمثل الاسباب العرضيه فان
النهشة تارة تحدث عرضا مزاجيا وتارة تحدث مرضا آليا وتارة تحدث

مرضا



مرضا مشتركا وهو التفرق وتارة مرضا مركبا كالورم وكذا باقي الاسباب
الاتفاقيه واما الخاص بنوع نوع منه فمثل اسباب المرض المزاجي واسباب
المرض الآلي وايضا واسباب التفرق واما الخاص بشخص شخص منه فمثال
اسباب البرسام مثلا او الموسام او السرطان او اليرقان او غير ذلك
من الامراض الجزوية والى الاجناس الستة اشار بقوله جنس الهواء
المحيط وجنس ما يوكل ويشرب وجنس الحركه والسكون البدنيين
وجنس الحركات النفسانيه وجنس النوم واليقظه وجنس الاستفراغ
والاحتباس فلنقل اولا في جنس الهواء وانما بدا به لان الحاجة اليه اشد
لما عرفنا ان الحاجة اليه في ازمنه متقاربه تم المجلد الثالث ويتلوه الرابع

مبتدئا بالفصل الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

باسمك اللهم مبدأت كل امر ذي بال ولعناتيك
الوصال الى نهاية الامال وبهدائتك وقاية النفس
عن المعاصي واصلاح الاعمال واسئلك طهارة القلب
بشرف العبادات والنظافة عن دنس السيئات
بحرمة سيد السادات وفخر الموجودات صلى الله تعالى
عليه وعلى اله الطيبين وصحبه الطاهرين المصنف رحمه
بعد ما تيمن بالبسملة بموجب الحديث النبوي الحمد لله
اي الوصف بالجميل سواء كان الوصف بالجميل مملوكا او مستحقا له
تعالى لافراده لغيره بالحقيقة ولم يكتف بالتسمية وان
تضمنت التسمية جهة التحميد لاقتضاء المقام التصريح بالحمد و
حصره عليه سبحانه وتعالى مع ان المقتصر عليها لا يسمى حامدا
عرفا وانما اختار المص الحمد لانه يشعر بانه تعالى مختار في فعله